

مَا سَيِّدَ الْجَهَنَّمَ
شُبَهَاتٌ وَرُدُودٌ



مَدْحُورٌ تَجْهِيزُهُ مَقْنَاتُ الْعَالَمِ الْمُتَّقِنَّ
السَّيِّدُ جَعْفُرُ مُرتَضَىُ الْعَالَمِي

اسم الكتاب: ماساہ الزہراء علیہما السلام: شبہات وردود و قبلہ ...: لماذا كتاب ماساہ الزہراء علیہما السلام /

العلّامہ المحقّق السید جعفر مرتضی العاملی

مركز نشر وترجمة آثار علامہ محقق

۲۰۰۰

اسم المؤلف:

الناشر:

عدد النسخ:

دفتر مرکزی: قم - خیابان فاطمی (دور شهر) - کوچه ۲۲ - پلاک ۸

تلفن: ۰۰۹۸۹۳۴۴۹۰۱۶۰ - مبایل: ۰۰۹۸۲۵۳۷۷۳۵۰۰۸

مَا سِيَاهٌ لِّلَّهِ رَأَى
عَلَيْهَا تَذْرِيجٌ

شُبَهَاتٍ وَرُدُودٍ
وَقِيلَ..

لَمَذَا كِتَابٌ مَأْسَاةُ الظَّهَارَاءِ

الْسَّيِّدُ جَعْفُرُ مُرْضِيُّ الْعَالِمِيُّ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ



بِحَكْمَةٍ وَرِحْمَةٍ مُفْلِئًا لِلْعَالَمِ بِالْحَقْقَةِ
الْسَّيِّدُ جَعْفُرُ مُرْضِيُّ الْعَالِمِيُّ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ
الْحُكْمُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰالَمِينَ

لَمَذَا كِتَابٌ

عَاصِمَةُ الْرَّفِيقِ الْمُلِيِّ

الْسَّيِّدُ جَعْفُرُ مُرْضِيُّ الْعَامِلِيُّ



بِحَكْمَةٍ وَرِحْمَةٍ مُهْلِفَةٍ لِلْعَالَمِ بِالْحَقْقَ

الْسَّيِّدُ جَعْفُرُ مُرْضِيُّ الْعَامِلِيُّ

تقدیم:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلق الله محمد وآلـهـ الطاهرينـ.

بداية:

أود قبل أن أبدأ حديثي الواضح والصريح: أن ألغت نظر كل الإخوة القراء إلى ما يلي:

إنني آمل أن يقرؤوا ما أقدمه لهم قراءة متأنية وناقدة، من دون أن تكون ثمة خلفية تحملهم على أن يحكموا - سلفاً - على هذا الكتاب حكماً سلبياً، ربما يكون فيه الكثير من الشطط والتجني.

كما وأطلب منهم أن لا يتهموا صاحب أية فكرة تطرح عليهم إلى درجة تحججهم عن محاكمة الفكرة نفسها. وأن يكونوا منصفين وواعين.

فليس ثمة ما يفرض عليهم، أن يأخذوا جميع ما يقرؤونه أخذ المسلمات، وإن كان الكاتب يحب ذلك..

كما لا ينبغي لهم أن يرفضوا كل ما يقرؤونه أو يسمعونه من منطلق العصبية لهذا، أو الحدة ضد ذاك. بل المطلوب: أنه إذا كان ثمة صواب أو

خطأ فليأخذوا هذا الصواب، وليدعوا الخطأ، عملاً بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَنْبَغِيُونَ أَحَسَنَهُ﴾^(١).

فلا يصح أن تكون الفكرة الصحيحة في كتاب ما سبباً في قبول الفكرة الخاطئة فيه - إن كان ثمة خطأ - كما لا يصح أن تكون الفكرة الخاطئة سبباً في رد الفكرة الصحيحة فيه.

والطلب الأهم والأكثر حساسية هو: أن يطالبونا - ويطالبوا غيرنا أيضاً - بما يقنعهم، ويرضي وجدانهم، وتستجيب له ضمائرهم، لينالوا بذلك رضا الله سبحانه ورضا وشفاعة أبيائه وأوصيائهم «عليهم السلام»، وأن لا تأخذهم في الله لومة لائم، فإن الحق أحق أن يتبع، ولا حول ولا قوة إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب.

مأساة الزهراء عليهما السلام:

لقد صدر كتابنا: «مأساة الزهراء «عليها السلام».. شبّهات وردود» قبل حوالي أربعة أشهر، فافتغلت حوله ضجة كان واضحاً أنها ترمي إلى تحقيق أكثر من هدف، ولسنا في وارد الحديث عن ذلك هنا.

غير أنها لمسنا من خلال ذلك ضرورة توضيح دواعي إصدار هذا الكتاب، وسبب اختيارنا لخصوص هذه القضية، قضية الزهراء «عليها السلام» دون سواها، مع توخي الإختصار، والإقتصار على ما هو ضروري، دون الدخول - غير ضرورة - في التفاصيل، ودون التعرض لكثير من القضايا التي قد تخرج

(١) الآية ١٨ من سورة الزمر.

البعض أو تخرجهم عن حالة الإتزان، وهو ما حصل بالفعل حين شعروا أن كتابنا الأنف الذكر يكاد يقترب إلى شيء من تلك القضايا، فكيف لو أردنا أن نتجاوز ذلك للتصریح، ثم التوضیح؟!

ولأجل ذلك، فنحن نقتصر هنا على الإلماح إلى بعض القضايا، وعرضها الساذج، دون أن نحاول توضیحها، إلا فيما تفرضه الضرورة، ونترك الخيار بعد هذا للقارئ الكريم، فنقول:

إختیار مأساة الزهراء عليه السلام لماذا؟!؟:

والهدف من اختيار مأساة الزهراء «عليها السلام» لتكون الموضوع الذي نعالج في سلسلة الموضوعات الكثيرة التي تصدّينا لـ إحقاق الحق فيها مما يمس قضايا الدين والمذهب أمران، وهما:

الأول: هو أن هذه المفردة (مأساة الزهراء «عليها السلام») قد أصبحت بحاجة إلى توضیح وبيان من أجل إزالة ما ربما يكون قد علق في أذهان بعض الناس نتيجة للتشكيکات!! أو التساؤلات المنهجية!! أو العلمية!! - على حد تعبير البعض - التي طرحت عليهم كرات ومرات، في عشرات المواقف الإذاعية، والمكتوبة، والعديد من المقابلات والراسلات والراجعات في روح من الزمن طويلاً.

وقد طرحت أدلة كثيرة ومتعددة في أكثر من اتجاه تهدف إلى نفي حصول أي عنف ضد الزهراء «عليها السلام» في بيتهما، أو حتى ضد علي «عليه السلام» في بيت الزهراء «عليها السلام». وقد أعطيت تلك الشواهد والأدلة عناوين فكرية حضارية!! مثل: «إثارات» أو «علامات استفهام» أو «شكوك في طريق

البحث».. إلى آخر ما هنالك من تعبير أصبت معرفة ومؤلفة.

فلذلك أردا: أن نقوم بدراسة الموضوع، من خلال معاجلة تلك «الإثارات» بصورة تفصيلية، لتمكن من استيعاب كل ما طرح من أمور تثير هذه الشكوك، ولتمكن من ثم من تبديد «علامات الاستفهام» التي رسمت، علينا نستحق «الشكر»!! الذي وعد به هذا البعض عندما قال: «ونحن نشكر من يجيب على علامات الإستفهام التي رسمناها»^(١). على أمل أن يتنهي الموضوع عند هذا الحد، وينحل بذلك الإشكال.

وكان الشكر الذي وعد به هذا البعض مميزاً في نوعه، وفريداً في بابه!! كما سلّم إليه إن شاء الله تعالى.

الثاني: إن قضية الزهراء «عليها السلام» - وبسبب ظروف معينة - قد تجاوزت طابعها العلمي الخاص، لتصبح عنواناً يشير إلى منهج عام يتعدى مجال التاريخ، إلى نواحٍ أخرى في مجال الإهتمامات الإسلامية، كشؤون العقيدة، وعلم الكلام، وعلم الأصول، والحديث والفقه والتفسير، وحتى اللغة، بالإضافة إلى أمور كثيرة أخرى إيمانية وغيرها.

نعم.. لقد أصبحت قضية الزهراء «عليها السلام» هي ذلك «الرمز»، أو قل: «العنوان المثير» الذي يختزل منهجاً له مفراته، وله طابعه الخاص، وله آفاقه وملامحه، وسوانحه وبوارحه.

لذلك أردا أن تكون معالجتنا لهذا الموضوع مشاركة في إنجاز الواجب

(١) جريدة فكر وثقافة، العدد ١٨ بتاريخ ١٩ - ١٠ - ١٩٩٦ م.

الذي يشعر به كل مسلم مؤمن، لا يجد مبرراً لأن يقف موقف اللامبالاة، حيال محاولات التعرض لهذا الدين في عقائده وأحكامه، وفي رسومه وأعلامه، لا على قاعدة: «التمسك بال מורوث المقدّس»، باعتباره دين الآباء والأجداد، كما يحاول البعض أن يتهمنا، ويتهم كل أتباع مذهب أهل البيت وعلماء الشيعة الأبرار^(١). بل على قاعدة: التمسك بها دل عليه الدليل العلمي القاطع للغدر، والمثبت للحقيقة.

وحين تنطلق تلك المقولات، لتشير الشبهات في قضايا الدين، وتترنّح ثباتها، فسيكون لكل أحد الحق والحرية في الرد العلمي المناسب عليها، أيًّا كان مصدرها، دون مجازاة أو ممالة. وتلك هي مسؤولية كل من يمتلك من أسباب العلم والمعرفة ما يخوله القيام بذلك.

وهذا ما شهدناه فعلاً، حيث بادر مراجع الدين وكثيرون من علماء الأمة إلى تسجيل استنكارهم لمقولات هذا البعض، وأعلنوا رفضهم لها، ولا نتوقع إلا استمرارهم في العمل بواجبهم الشرعي في هذا المجال ونحن معهم على الطريق.

هل أخطأنا التقدير؟!

وكنا نقدر: أن ذلك قد يغنينا عن التوسيع في طرح سائر القضايا، التي قد تم ويتم التعرض لها من جانب هذا البعض عبر وسائل الإعلام المختلفة، وهي قضايا تمتاز بكثير من الأهمية والحساسية، خصوصاً ما يرتبط منها بقضايا

(١) بيان بتاريخ ٢٥-١٠-١٩٩٦م.

العقيدة والإيمان فضلاً عن غيرها من مسلمات الشريعة.

غير أن الواقع أظهرت: أن الأمور قد سارت على خلاف ما كنا نتوخاه.

فإن البعض قد صور للناس: «أن القضية الأساسية التي تهمّنا، - بل لا قضية تهمّنا على الإطلاق - سوى قضية الزهراء «عليها السلام»، وأنه ليس ثمة ما يثير اهتمامنا سوى حديث البعض عن قضية كسر الصلع، وإثارته بطريقة سلبية». وذلك في محاولة منهم للتلميذة على الناس، وإبعادهم عن حقائق الأمور.

وقد ساعدتهم على ذلك: أننا التزمنا من طرفنا - عملياً - بعدم الابتداء بإثارة تلك القضايا، فأغراهم ذلك منا، وكانت هجماتهم الشرسة التي زادتنا - يوماً بعد يوم - معرفة بحقيقة نواياهم، وبمدى إصرارهم على ما يقومون به. مما جعلنا أمام خيار وحيد، وهو: مصارحة الناس بالحقيقة، وتعريفهم أن قضية الزهراء «عليها السلام»، إنما كانت مفردة واحدة إلى جانبها عشرات أمثالها، مما قد يكون أهم وأولى بالتصدي للبحث والتصوير.

ولعل من حق القارئ علينا: أن لا نطيل انتظاره حين يصبح من الضروري تقديم مجموعة (عينة) من تلك الأقوایل، لتكون دليلاً وفاء بالوعد، وإشارة إلى أنها باقون مع هذا الإسلام العزيز على العهد. فإن ما لا يدرك كله لا يترك جله.

أما فيما يرتبط بالاستقصاء لكل ما صدر عن البعض من أقوایل مكتوبة أو مسجلة. فذلك خارج فعلاً عن حدود الوسع والطاقة لأنّه يحتاج إلى عمر لنا جديد ومديد. على أننا لا نرى ضرورة لذلك، فإن القليل قد يعطي

صورة أو يعني عن الكثير الذي جاء تعبيراً صريحاً عن المشروع الكبير الذي يعمل له هذا البعض، والرامي إلى استبدال القديم الأصيل والثابت بالبرهان القاطع من تراثنا وعقائدهنا المتوارثة (على حد تعبيره)، بما يعتبره جديداً وفريداً.. ودون أن يتتصر لهذا الجديد بدليل علمي يثبت أمام النقد.

ولذلك تراه يُطعم أداته أو يطورها، باتجاه ما يدعوه حسب الظروف، في إصرار ظاهر منه على مدعاه، الذي لم يزل عاجزاً عن الاستدلال العلمي الصحيح عليه، الأمر الذي يوحي بأنها أفكار جاهزة يبحث لها عن دليل يستنبط لها، ربما لأنّه يعتبرها جزءاً من مشروعه التجديدي الذي انبعث به كثيرون، والذي يرمي إلى تصحيح الأخطاء التي يجدوها - كما يقول - في عقائدهنا المتوارثة، على قاعدة صدم الواقع - على حد تعبيره أيضاً، في مناسبات كثيرة^(١).

والغريب في الأمر: أن ذلك الذي يريد التجديد وصدم الواقع بمجرد أن أحسَّ بعض الجدية في الموقف تجاه تلك الأقاويل بدأ يتهم الآخرين بالحسد، والتجمي، وبالعقد النفسية، والتخلف، وبالعالمة للمخابرات، أو بالوقوع تحت تأثيرها، وأن المصود إسقاطه، أو تحطيم مرجعيته، وأن من يعترض على أقاويله هو «بلا دين» الخ.. تعابيره المختلفة والتي تصب في هذا الإتجاه.

بل لقد بدأ ينكر بعض أقاويله تلك ويطلب لبعضها الآخر التفسيرات والتآويلات والخارج، كما أنه لم يزل يطلق الدعاوى بعدم فهم الآخرين لمقاصده، بل حتى وصل به الأمر إلى حد أن أعلن - أكثر من مرة - أن تسعين

(١) دنيا المرأة ص ٢٥ و مجلة المرشد ص ٢٨٢.

بالمئة ما ينقل عنه مكذوب عليه، وعشرة بالمئة مغلوط،... أو أن ٩٩٪ ٩٩٪
بالمئة كذب وافتراء.

فأين التجديد إذن؟ وأين التصحيح؟ وبماذا يريد أن يصد الموقف يا
ترى؟!! إذا كان قد تنكر لأقواله الجديدة؟

وبماذا يريد أن يقتحم المسلمات على حد تعبيره مؤخرًا؟!

وأية مسلمات هي التي يريد اقتحامها يا ترى؟!.

على أننا ما زلنا نأمل أن لا نضطر لنشر دراسات موسعة حول موضوعات
كثيرة، حساسة وهامة جداً، تخزنها مؤلفات ومنشورات البعض، إذا كان
ثمة إمكانية لتلافي ذلك بصورة أو بأخرى.

ردود الفعل على الكتاب في اتجاهين:

وأما عن ردود الفعل على الكتاب من قبل من يعندهم أمره، فقد اختلفت
وتتنوعت في مظاهرها، ولكنها في جوهرها كانت تصب في اتجاهين:

الأول: إتجاه لم يزل يعتبر كتاب «مأساة الزهراء «عليها السلام».. شبهات
وردود» إنجازاً مهماً في مجال التحقيق العلمي والموضوعي، حيث تكفل
بتقديم إجابات منطقية، صحيحة وقاطعة للعذر، تسد الطريق على الشبهات
المطروحة، وعلى رأس هؤلاء المراجع العظام في النجف الأشرف، وفي قم
المشرفة في إيران الإسلام أعزها الله.

وقد وصلتنا رسائل خطية، وتصريحات شفهية بهذا المعنى من عدد منهم
أدام الله وجودهم حماةً وذادةً عن هذا الدين.

هذا بالإضافة إلى رسائل وتصريحات أخرى في نفس الإتجاه أيضاً من

علماء أفادوا، أثروا العالم الإسلامي بمؤلفاتهم القيمة، وهم شهرتهم العلمية الكبيرة.

ولا يبالغ إذا قلنا: إننا لا نعرف أحداً من العلماء الأبرار الكبار، من يحمل اسم عالم بحق وصدق، قد اطلع على الكتاب أو ذكر في محضره إلا وأثنى عليه ثناء عاطراً وجميلاً.

كما لا يخفى على كثيرين الصدى الطيب الذي تركه هذا الكتاب في أوساط الشباب المؤمن والمحقق، حيث فوجئ الكثيرون منهم، حين لمسوا كيف يتم تبرير هذه الطروحات من خلال المنابر والكتب وغيرها، وطرحها مع غيرها من المقولات بهذه الغزارة، وبهذا الإصرار، حتى أنك لتجد الفكرة الواحدة في عشرة كتب، وربما أكثر، أو أقل. وكان الذي فاجأهم أكثر هو أن تثار هذه القضايا من - قبل ذلك البعض - في ظل هذه الظروف الصعبة والقاسية في تاريخ صراع أمتنا ضد العدو الإسرائيلي، وكل قوى الاستكبار العالمي.

الثاني: رد فعل الجهة المعنية التي ترى نفسها متضررة من هذا الكتاب، والتي كانت السبب في الكتاب من الأساس، من حيث أن أحد رموزها هو الذي أثار الشبهات التي تنوّعت في مظاهرها وأشكالها، فانبروا للدفاع عنه (على قاعدة وجوب شكر المنعم).

وهذه الردود كانت كلها تصب في إتجاه واحد، وهو الإدانة والرفض والمواجهة الكاسرة إلى درجة أصبحنا لا ندرى إن كان ثمة حدود شرعية أو أخلاقية يجدر بهم التقييد بها، والانتهاء إليها، ولو ظاهرياً؟ أم أن المحرمات

قد سقطت، وأصبح المعروف منكراً والمنكر معروفاً راجحاً، بل واجباً، إذا كان يسهم في حفظ الكيان، أو الشخص، أو الجهة؟! وذلك على القاعدة التي هي على خلاف قواعdena الإسلامية، والتي أطلقها ميكافيللي من قبل: «إن الغاية تبرر الواسطة» أو الوسيلة، هذه القاعدة التي طورها البعض إلى درجة أنها أصبحت ليس فقط تبرر، وإنما تنظف الواسطة ربما على «طريقة التصويب» الباطل عند الشيعة الإمامية، زادهم الله عزّاً وسُؤدداً وشرفاً.

لامح من ردود الفعل:

ونستطيع أن نذكر نماذج من مظاهر ردود الفعل التي ظهرت لدى تلك الجهة المعنية بالكتاب، وهي ما يلي:

١ - قد صدرت عن البعض ردود فعل إنجعالية على المنابر، وعبر الإذاعات، وفي المجالس الخاصة وال العامة، تحاول النيل من قيمة الكتاب ومن الكاتب، وتعتبره قد أله بطريقة غير شرعية !!

٢ - تحريم الكتاب بيعاً، وتداؤلاً، وقراءة!! ومارسة ضغوط على الناس. هذا، مضافاً إلى مراجعة بعض دور النشر والمكتبات، لمنع تداول الكتاب. مع أن نفس ذلك البعض قد أعلن عبر أثير الإذاعة رفضه مقاطعة كتب الضلال، واعتبر ذلك خطأ لا بد من تجنبه.

٣ - إشاعات كاذبة، كثيرة ومتعددة أطلقواها ويطلقونها في أكثر من اتجاه، دونها وازع من دين، أو رادع من وجدان، وقد جاء قسم منها:
ألف: بصيغة إفتراءات تهدف إلى النيل من كرامة المؤلف، والتسيكيك بأدبه وأخلاقه، ودينه واستقامته.

ب: وقسم آخر جاء على شكل سباب وشتائم، وإهانات، تصب في اتجاه النيل من المقام العلمي للكاتب، وموقعه، وتصوирه على أنه جاهل، متخلّف، ومتسلط في الرأي، غير قادر على الإدراك الصحيح لكلام البعض، إلى غير ذلك.

ج: محاولات التشكيك بقيمة الكتاب العلمية، أو بمنهجه، أو خلفيته، بل بمصداقتيه أحياناً.

د: الحديث عن خلفيات موهومة دفعت المؤلف إلى إصدار هذا الكتاب في هذا الوقت بالذات.

٤ - تهديدات مبطنة، وإتهامات قاتلة، ومارسة أساليب إرهاب، وسلطة، وهيمنة، واستعانت بقوى أمنية للحد من تأثير الكتاب، والحد من نشاط من يقرؤه، ومن يتداوله، ومن يتعاطف معه أو يعلن عن رأيه في تلك المقولات التي ناقشها.

٥ - محاولة الضغط بالتجاهز لعطاء الكتاب طابعاً سياسياً، وجعله في دائرة التوازنات، وإخضاعه من ثم لأجواء الأخذ والرد في سوق المنافع والمزايدات، وحتى المصالح السياسية حين تلجمهم الضرورات إلى ذلك.

٦ - التشكيك بأهداف الكاتب ودوافعه، واعتبار الكتاب تارة مجرد مظهر لمطامح شخصية، وأخرى استجابة لأحقاد، وتارة ثالثة نتيجة عقد نفسية أسقطتها البعض على المؤلف.

وعلى جميع الحالات، فإن النتيجة - بنظرهم - هي: أن هدف كتاب «مأساة الزهراء «عليها السلام».. شبّهات وردود» هو الاغتيال السياسي، والعلمي، والاجتماعي لما يسمونه بـ«الرمز» أو بـ«القييمين على الحالة الإسلامية».

وتلك جريمة مرعبة تنتهي حسب تصويراتهم باغتيال الإسلام نفسه باسم الإسلام، فوا إسلاماه!! ووا مصيّتاه!!!.

لاسيما وهم يصورون الأمر للناس على أنه خطة تنتج فصوّها، وتدبر حركة الصراع فيها، أو تحرك خيوطها بذكاء، دوائر المخابرات الدولية، أو الإقليمية حتى الموساد، أو المحلية، بل والإسلامية، وما إلى ذلك.

٧ - حاولتهم حصر الموضوع في قضية تاريخية، وتاريخية فقط. لصرف الأنظار عن المقولات الكثيرة التي ترتبط بالنواحي العقائدية والإيمانية، وقضايا الدين التي تعرضنا لها في نفس الكتاب.

٨ - حاولتهم إثارة علامات استفهام حول جدوى موضوعات كهذه - رغم أنهم هم الذين ما فتئوا يصررون على طرحها - وذلك بعد أن صوروا للناس: أن الأمر لا يتعدى الناحية التاريخية الخاصة جداً، وهي خصوص قضية كسر ضلع الزهراء دون سائر ظلماتها «عليها السلام».

٩ - محاولة ربط الموضوع برمته - من أجل الدعاية والإعلام طبعاً! - بجهات تخطط لإسقاط مرجعية فلان من الناس، لأنها ترى نفسها متضررة من ظهور مرجعية عربية، وفيه لعروبتها، مقابل المرجعيات الفارسية ولعلها بنظرهم وفيه لفارسيتها أيضاً!^(١) أو ما إلى ذلك، متهمين مرجعية

(١) ومن شواهد ذلك: أنه في المقابلة التلفزيونية في هذا الصيف التي شاركه فيها سركيس نعوم قد بدا راضياً عن أقوال نعوم الذي ركز على موضوع المرجعية الفارسية والعربية، ولذلك لم يعترض عليه ولا سجل أي تحفظ على أقواله..

دينية كبرى لبعض الدول الإسلامية بأنها الجهة التي تدير حركة الصراع ضدهم، وتصويرها على أنها مجرد منافسة لهم في المرجعية.

الردود المكتوبة:

وعدا عن هذا، وذلك، فقد ظهرت ردود مكتوبة من جهة ذلك البعض الذي أثار كل هذه الأجواء، ولم يزل يبذل جهوداً حثيثة لتركيز مقولاته - على اختلافها وتنوعها - في عقول ونفوس الناس، عبر وسائل الإعلام المتنوعة، ومن خلال الإمكانيات الكبيرة المتوفرة لديه، حتى إنه يصدر في فترات متقاربة جداً، وبصورة متلاحقة كتاباً أو أكثر يضممه نفس الأفكار، بل نفس الخطابات والمقابلات أحياناً، ولكن كل كتاب يأتي بشكل، وبحجم وباسم، وتنسيق مختلف عن سوابقه.

ولكنك إذا فتحت أي كتاب منها، فستقرأ تلك الأفكار المعهودة التي يراد تركيزها بهذه الطريقة في أذهان الناس ..

وما ظهر من جهته من ردود على كتابنا «مأساة الزهراء «عليها السلام».. شبهات وردود» لكتاب، أو مستكتبين، أو في مقابلات إذاعية مع الآباء والأخ، وسواهما، فإنما كانت تحاول رد الاعتبار، أو إثارة الشبهات والتشكيك بالكتاب وبالكاتب.

هذا، وقد روجت أجهزة إعلامهم لهذه الردود بقوة، حتى إن مقابلة إذاعية أجرتها إذاعة محلية يملكها ذلك البعض مع أحد أولئك المستكتبين قد بثتها تلك الإذاعة أربع مرات خلال أقل من أسبوع واحد، وقد ترافق ذلك مع ألقاب ونحوت فضفاضة منحت لذلك الكاتب، لم يكن ليحلم بها

لولا أنه أول من رمى بسهم.

ثم وزعوا تلك المقابلة بالذات على الناشئة بعد أن قامت تلك الإذاعة في إعلانات متتابعة خلال أيام بدعاوة الناشئة إلى الحصول على الشريط المسجل لتلك المقابلة، في محاولة منهم لبث روح العداء والشحنة والبغضاء في تلك النفوس البريئة.

وذلك يكفي للتدليل على فشلهم الذريع في المواجهة العلمية والمنطقية، وعلى مدى الإسفاف في التعامل مع من ينتقد فكرة من يسمونه بـ «الرمز» على حد تعبيرهم.

ولا نريد أن نتوقف كثيراً عند توزيع إداراتهم ومؤسساتهم لآلاف النسخ بالمجان على مختلف العباد في مختلف البلاد، فصرف تلك المبالغ الكبيرة ربما كانت له مبرراته! التي لعلهم يعذرون لأجلها، حسب موازينهم! التي أشرنا إلى بعضها، والتي ينطلقون منها في هذه الأمور!!

قيمة تلك الردود علمياً:

ولا نبالغ إذا قلنا: إننا حين اطلعنا على مضامين تلك الردود قد أصبنا بالدهشة، حين لم نجد فيها ما ينبغي أن يلتفت إليه من حيث القيمة العلمية.

وكانت دهشتنا أعظم، ونحن نرى مدى الاهتمام بنشرها وتوزيعها على أنها جهد علمي يكفي لتبير مقولات البعض، وإسقاط اعترافات الآخرين. ولا ندرى كيف استساغوا بذلك هذا الوقت والجهد والمال لنشرها، أو الترويج لها عبر وسائل إعلامهم المختلفة؟!

ولأجل ذلك وغيره - فإننا من ناحيتنا - آثراً إيماناً، ولم نر ضرورة

لصرف الوقت والجهد، لبيان وهنها وسقوطها، وقصورها.

فإن ما حوتة هذه الردود من أضاليل، وتلفيقات، وافتراطات، وسوء أدب، وجهل ذريع، ثم ما انفردت به من مجموعة انتقائية من التعبير الجارحة، إن ذلك كله لا يكاد يخفى على منصف ذي قلب قد ألقى السمع وهو شهيد.

وبإهمالنا لها نكون قد فوتنا الفرصة على ذلك البعض الذي كان يراهن على إشغالنا بأمور جانبية، وصرف وقتنا في «قلت، وقلنا، وأقصد، ولم يفهموا قصدي» ليقيى ذلك البعض معتصماً في برجه العاجي مصوراً للناس: أنه متربع عن هذه الأمور، وأن مشكلتنا ليست معه فقط، وإنما مع كثيرين من الناس، الذين بادروا للانتصار لتلك المقولات، مع أنه هو الذي لم يزل يذكي نارها ويؤجج أوارها، في الخفاء تارة، وفي العلن أخرى، تصر يحاً مرة وتلو يحاً أخرى، وهو الذي يبذل الأموال الخطيرة في طباعتها، وتوزيعها - وربما - المكافأة عليها، بعد اطلاعه عليها، وتصويبه لما فيها!!

ومن جهتنا، فإن ذلك كله ليس فقط لم يستطع - ولن يستطيع - أن يتحقق لهم أهدافهم، بل هو قد زادنا يقيناً بأمور ثلاثة:

الأول: أن كتابنا: «مأساة الزهراء «عليها السلام».. شبهات وردود» هو رد حاسم وقوي على ما طرحه البعض ولا يزال يطرحه.. وأنه لا يملك أي رد علمي وموضوعي عليه، ولأجل ذلك، فإننا لم نجد ضرورة لإعادة النظر في أي من مطالب الكتاب.

الثاني: إننا أصبحنا أكثر اقتناعاً بلزوم التصدي لما يطرحه البعض من أمور، حيث تأكد لدينا: أن ثمة إصراراً أكيداً على نشر تلك الأقاويل وترسيخها

في العقول والآفونس، الأمر الذي يشكل خطاً أكيداً على كثير من قضايا الدين والعقيدة والإيمان.

الثالث: إننا قد تأكد لدينا: أنه قد كان من المفترض: أن تطرح أمام أعين الناس كل أو جل تلك المقولات، لأن نكتفي بإثارات يسيرة توخيها من خلالها أن يعرف الطرف الآخر: إننا لن ننسى ولن نجامِل أحداً حين نجد أنفسنا أمام التكليف الشرعي بالتصدي لأي إخلال بقضايا الإسلام والإيمان.

مراجع الأمة وأعلام المذهب يتصدون:

هذا، وإن مراجع الدين وعلماء الأمة الأبرار، لم يسكنوا عن هذا الأمر، وإن اختلفت حالات التصدي، وجهاته وكيفياته، وقد صدرت فتاوى عن عدد من مراجع التقليد، رفضت بعض تلك المقولات، حتى اضطر أصحابها إلى بذل محاولات - لم تكن ناجحة - للتنصل منها تارة، وللإجابة والرد عليها تارة أخرى. هذا، عدا عن إماح بعض المراجع في النجف الأشرف إلى ثبات عقائد المذهب أمام محاولات التشكيك، التي تتعرض لها^(١).

يضاف إلى ذلك: مؤلفات صدرت، وكتابات نشرت تتقد وتفند، وخطب ومحاضرات ترفض وتندد. لم تزل تتوالى من قبل كثير من أهل العلم والفكر، من حماة المذهب ورموزه وأعلامه.

وقد لقي كتابنا: «مأساة الزهراء «عليها السلام».. شبّهات وردود» -

(١) وذلك في بيان صدر عن مكتبه في (قم)، لتكذيب ما أعلن في صلاة الجمعة ونشر في بيان، وأذيع عبر إذاعة تابعة للبعض حول تزوير ختمه وإبطال العمل به..

كما أسلفنا - ترحيباً واسعاً، وكانت له الحظوة لدى المراجع العظام، ولم تزل تصلنا منهم - كتابة ومشافهة - رسائل الثناء والتأييد، والدعاء لنا بالتوفيق والسديد.

هذا عدا ما وصلنا من رسائل من شخصيات علمية كبيرة تعبر عن اغتنابها بهذا الكتاب، وعن سرورها وإعجابها به، ربما نوفق لنشرها في المستقبل.

وحتى لو كنا في محيط لم يجد فيه الآخرون فرصة للتحرك وللتصدي، فإن ذلك يضاعف إحساسنا بالمسؤولية، ويحتم علينا أن نقف ولو بمفردنا للذب عن حقائق المذهب، وقضايا الإيمان والإسلام، ونجد أنفسنا مطالبين أكثر من أي وقت آخر بإنجاز هذا الواجب الشرعي العيني الجازم في نصرة ديننا الحنيف.

يدنا ممدودة للحوار:

وبعد.. فإن كتاب «مأساة الزهراء «عليها السلام».. شبهات وردود» قد جاء بعد أن انتظرنا عدة أشهر، دعونا فيها ذلك البعض للحوار المكتوب، وفي أكثر من رسالة ومع أكثر من رسول، لكنه لم ينزل يرفض ويأبى، ونحن لم تزل يدنا ممدودة تطلب ذلك وتصر عليه كحوار علمي و موضوعي، لأنه الوسيلة الأمثل لـإحقاق الحق، وتجنّب الساحة المزيد من الإرباك بالطروحات المشيرة للقلق على مفاهيم الناس، وقضاياهم الإيمانية، شرط أن يكون حواراً جدياً و موضوعياً، يلتزم الطرفان بشرطه ونتائجـه وأثارـه، حين يدار بطريقة واعية تلزم الطرفين بيان مقاصدهما بدقة، وعدم التنكر لمعاني كلامهما، وفقاً لما يفهمـه الناس ويتداوـلـونـه، ويحتاجـ به بعضـهم على بعضـ.

إعتراضات، ومؤاخذات:

وبعد.. فقد أبلغنا ببعض الاعتراضات ووجهات النظر المختلفة حول كتابنا: «مأساة الزهراء «عليها السلام».. شبّهات وردود» وقد رأينا أن نشير إليها أيضاً في هذا التقديم، مع الماحة سريعة إلى موقفنا منها.

لماذا التصدي؟!:

قد يتساءل البعض: لماذا لا نسكت كما يسكت الآخرون، فإن ذلك يوفر علينا الكثير من المتاعب والمصاعب، لاسيما وأن ثمة قدرات مادية وإعلامية! وأمنية!! ورصيداً شعبياً لدى البعض، يمكنه من إلحاق الأذى بجميع أنواعه بمن يقف في وجهه. ويستشهدون لذلك بما جرى على العلامة السيد ياسين الموسوي «حفظه الله» وغيره من الناس.

ونقول:

١ - إذا كان ثمة تكليف شرعي يوجب التصدي، فلا بد من رد السؤال إليهم لقول لهم: لماذا يسكت الآخرون؟

ولماذا لا يتكلمون كما نتكلّم، ولا يتصدّون كما نتصدّى؟! لاسيما وأن الأمور التي هي محل النقاش ليست إلا مفردات دينية محضة، لا علاقة لها بسياسة أو منصب وغير ذلك. كما أن المراجع قد قالوا كلامتهم الداعية إلى عدم السكوت في هذا المجال.

٢ - إن التكليف الشرعي - حيث يراد الإلزام بالحجّة - هو الحكم وهو الفيصل، وليس الخوف من القدرات المادية أو من التعرض للأذى، أو غير ذلك. وقد قال تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لُهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشُوْهُمْ﴾

فَرَأَدُهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنَعْمَ الْوَكِيلُ^(١).

٣ - لو كان هذا المنطق هو الحكم ويسمح للناس بالانسحاب من الساحة والاسترخاء، فقد كان المفترض بالأئباء والأوصياء والمصلحين أن ينسحبوا من ساحات التصدي والمواجهة، لئلا يتعرضوا للأذى، ولأن الآخرين كانوا على مدى التاريخ أكثر استجهاً للقدرات المادية، من إعلامية وغيرها، وأكثر جماعاً للناس من حولهم.

تقديس التراث:

ثمة من يتهمنا بتقديس التراث، غشه وسمينه، على قاعدة: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا أَبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهَتَّدُونَ﴾^(٢).

فمثلاً: لماذا تقديس كتاب سليم بن قيس؟!

أليس لأنه وثيقة تراثية؟!

ونقول:

إننا لسنا بحاجة إلى التأكيد على أن ما يلزمنا من التراث هو ما ثبت لدينا بالأدلة العلمية الصحيحة، والقاطعة للعذر، على نحو يفرض علينا التمسك به، والدفاع عنه، وعدم السماح لأي كان بالمساس به، من حيث إنه يمثل حقيقة دينية وإسلامية.

وأما بالنسبة لكتاب سليم، فقد قلنا: إن وثاقة مضمونه عندنا - وهو

(١) الآية ١٧٣ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ٢٢ من سورة الزخرف.

عند غيرنا من العلماء كذلك - لا تعني أن ذلك لأجل كونه تراثياً، بل لأجل ثبوت ذلك بالدليل.

وقد غاب عن هؤلاء: أننا في نفس الوقت الذي أكدنا فيه على قبولنا كتاب سليم بن قيس على أساس الدليل، فإننا ناقشنا كتاب «مؤتمر علماء بغداد» وكان لنا رأي تجاهه. وقد سجلناه في نفس كتابنا: «مأساة الزهراء عليها السلام».. شبّهات وردود».

وأن منهجنا العلمي في كتاب: «مأساة الزهراء عليها السلام».. شبّهات وردود» كما هو فيسائر كتبنا يثبت حقيقة أننا أبناء الدليل كيفما مال نميل. ونحن نقول لكل من يدعى علينا أمراً:

لا يكفي إطلاق التهم، بل لا بد من إقامة الدليل القاطع عليها، وإنما من يطلقها سيكون هو المتهم الذي قد لا يستطيع إثبات براءته مما أوقع نفسه فيه.

إِشارة:

هذا، ونود أن نشير هنا إلى أننا حين تحدثنا عن كتاب «مؤتمر علماء بغداد»، فإن محط نظرنا كان نفس الكتاب، من حيث إنه تأليف من؟!
وفي أي زمان ألف؟!

مع إلماحة إلى بعض المطالب الواردة فيه. واعتمدنا في ذلك على النسخ المطبوعة والمتشرة، ولعل أفضلها هي النسخة التي علق عليها الأخ العلامة الشيخ محمد جليل حمود، وطبعت تعليقاته في هوامشها، وهي - والحق يقال - تعليقات نافعة ومفيدة، وقد أتعب نفسه في جمع مصادرها والإشارة إلى

الشواهد الدالة على وجود كثير من مضامين ذلك الكتاب في غيره من الكتب المعتبرة، فشكر الله سعيه، وسدد الله خطاه.

التنازع في جنس الملائكة:

وقد يقال أو يشاع: أن موضوع الكتاب هو من الأمور الهامشية التي لا أهمية لها، فلماذا نشتغل بها؟ مع أن البعض مشغول فيما هو أهم، ونفعه أكبر. وهل هذا إلا من قبيل التنازع في جنس الملائكة، في حين أن الآخرين قد وصلوا إلى المریخ؟!

أليس ذلك دليل ضيق الأفق، والتحجر، والتخلُّف الفكري؟!

ونقول:

١ - ليت شعري من الذي طرح هذا الأمر وسواء من أمور كثيرة، ولم يزل يصر عليها في وسائل إعلامه، ويصرف الجهد ويجند الطاقات المادية، والبشرية، والمعنوية للتأكيد عليها، وتكريسها؟!!

ثم هو لم يزل يتهجم على علماء الأمة ومراجعها، ويوجه إليهم شتى أنواع التهم من أجل خصوص هذه الأمور. وقد شغل الناس والعلماء بها طيلة هذه الأشهر والسنين العديدة والمديدة.

٢ - إن النزاع مع هذا البعض ليس في جنس الملائكة، ولا هو من قبيله، وإنما هو في أمور حساسة و مهمة، وبعضاً منها له مساس بالإمامية، والعصمة، وبمواصفات الأنبياء والأئمة «عليهم السلام» وبدورهم، وبغير ذلك من أمور دينية..

أما قضية الزهراء «عليها السلام»، فإن هذا البعض ينكر حصول أي

عنف ضدها وفي بيتها سوى التهديد الصوري بالإحرق.
وهذا على خلاف ما كان قد أعلنه في مدينة قم المشرفة، في خطبة له في حسينية الشهيد الصدر، حيث يقول فيها بالحرف الواحد:
«.. حفل التاريخ وال الحديث، وتضافرت الروايات، من أنها ضربت، وأنها أسقطت جنinya .. وأنها .. وأنها ..»^(١).

(١) هذا النص للمحاضرة نشر في مجلة: قضايا إسلامية (قم) العدد الأول، ص ١٣، وهو في محاضرة مسجلة بصوته على شريط كاسيت، موجود لدى الكثيرين، وهذه الخطبة كان قد ألقاها في حسينية الشهيد الصدر في قم المقدسة بتاريخ ٢١ شعبان سنة ١٤١٤ أي حوالي سنة ١٩٩٣ م.

ولكن مجلة رؤى وموافق في العدد رقم: ٣ ص ٢٢ ونشرة بینات: تاريخ ١٦ - ٥ - ١٩٩٧ م قد أعادت نشر هذه الخطبة بالذات، ولكن مع تغييرين، هما:
١ - جعل تاريخ المحاضرة هو سنة ١٩٩٥ م بدلاً من التاريخ الحقيقي، خصوصاً أنه لم يذهب إلى قم في تلك السنة.

٢ - التغيير في العبارة والزيادة عليها بما يزيل التناقض في مواقف قائلها، ويعطي على التراجع - الذي عاد ليتراجع عنه أيضاً في هذه المدة المتأخرة، فأصبحت العبارة هكذا: «حفل التاريخ بأحاديث تنوعت (!!)، من أنها ضربت، وأسقطت جنinya، وأنها، وأنها.. لكنها لا تنفي الإساءة إلى حرمتها، وحرمة بيت النبوة، بالهجوم عليه، والتهديد بإحراقه، حتى ولو كانت فاطمة «عليها السلام» في داخله».

فتبديل الكلمة: «تضافرت» بكلمة: «تنوعت» واضح الهدف، فإن التضافر يفيد: أن الروايات كلها منصبة على معنى واحد تثبته وتوكده وهو الأمر الذي أردنا إثباته

ولكنه قد عاد إلى الإنكار من جديد. وأعلن ذلك في مرات عديدة، فائلاًً عبر إذاعة صوت الإيمان: إنه لم يعتذر ولم يتراجع، بل تكلم بما يوافق نظر الآخرين، خوفاً من الفتنة، مع أنه عاد بعد هدوء هذه «الفتنة» إلى قم وخطب خطبته هذه، والتي تضمنت ما عرفت!

الأمر الذي اضطربنا بعد تردد طويلاً، وبعد محاولات فتح حوار معه، ثم محاولات لحصر الموضوع في نطاق خاص، باعث كلها بالفشل - اضطربنا - إلى كتابة كتابنا: «مأساة الزهراء «عليها السلام».. شبهات وردود».

فواجه البعض هذا الكتاب بطريقة إنفعالية، وتحريضية.. ثم لم يزد ينفق الأموال، ويشجع على نشر ردود فيها الكثير من الأباطيل والأضاليل، ويعمل على تركيز مقولته تلك وترسيخها، وإبطال الظلم الذي حاق بالزهراء «عليها السلام»، وتبئنة الظالمين.

وقد أثبتنا في كتاب «مأساة الزهراء «عليها السلام».. شبهات وردود»: أن هناك أزيد من هذا التهديد، بالإضافة إلى أمور إيمانية أخرى تعرضنا لها إجمالاً تارة وتفصيلاً أخرى، كما يظهر لمن راجع الكتاب المذكور، ونظر فيه

في كتاب «مأساة الزهراء «عليها السلام».. شبهات وردود»، أما كلمة: «تنوعت» فتفيد أن كل رواية تحكي أمراً مختلفاً عن غيره، فليس فيها تأكيد على أمر واحد. وقد جاءت الزيادة في العبارة لأجل تأكيد ذلك أيضاً، فلاحظ وقارن، فهذا التصرف والتزوير يعطينا ويفكك لنا عدم إمكان الاعتماد على ما ينقلونه لنا. وليس هذا هو الشاهد الوحيد على ذلك. فلدينا من أمثاله الكثير..

بتجرد وإنصاف.

لماذا تأخر الرد؟!:

ومن المؤاخذات التي طولبنا بها قولهم: إذا كان ذلك البعض قد هاج
 بهذه الأمور، وسجلها في مؤلفاته منذ سنوات طويلة، فلماذا تأخرت الإعتراضات
 إلى هذه المدة الأخيرة؟!

ونجيب:

١ - إن كتابات ذلك البعض لم تكن موضع إهتمام العلماء في بحوثهم
 وتحقيقاتهم، لأنهم يعتبرونها مجرد كتب مطالعة لجيل الشباب، وليس
 متداولة فيما بين العلماء والمحققين والباحثين، بل كان المهتمون بكتبه هم -
 في الأكثر - فريق خاص، تربطهم به علاقات خاصة، وحالة معينة.

٢ - أما بالنسبة لقضية الزهراء «عليها السلام» فقد بدأت الإعتراضات
 على مقولاته فيها وفي غيرها قبل سنوات، فقد قامت ضجة حولها في سنة
 ١٩٩٣م. وتراجع البعض عن مقولاته، وتراجعه هذا مسجل ومكتوب،
 ثم عاد في الآونة الأخيرة لينقض ذلك التراجع، تحت شعار: الإنحاء أمام
 العاصفة. وأما بالنسبة لسائر طروحاته، فقد كان هناك قدر كبير من حسن
 الظن، وأخذ الأمور على طبيعتها، ومن موقع الثقة، حيث لم يكن ثمة مبرر
 لتوهم اشتغال تلك المؤلفات على ما يتعارض مع موجبات حسن الظن هذا.

مع ملاحظة: أن أكثر تلك المؤلفات قد وضعت وكتبت في ظروف
 الحرب، التي تفرض سلبياتها في المجالات المختلفة، ومنها مجال تداول
 المؤلفات من قبل أهل الإختصاص والعلماء والشباب المؤمن والواعي للتدقيق

فيها ومحاكمتها.

وهذه الظروف بالذات وغيرها قد أبعدت مؤلف هذه الكتب عن الإحتكاك المباشر بأفذاذ العلماء، وكبار المحققين في الحوزات العلمية، إلا في زيارات رسمية خاطفة، لا تسمح باستشراف عمق أفكاره، والوقوف على حقيقة قناعاته. حتى لو طرحت للتداول، فإن ذلك لا يستطعن - بالضرورة - معرفتهم بأن تلك هي قناعاته الأخيرة.

لاسيما وأنه إنما يطرح تلك الأفكار تحت شعار تحريك الجو العلمي، الذي لا يحتاج إلى أكثر من افتراض فكرة، ولو كانت واضحة الفساد.

من هو المظلوم؟! وهل هذا تشويه؟!

ومن الأمور التي سمعناها: قوله: بأننا قد شهروا بالبعض وظلمناه، حين نشرنا كتاباً يحاكم آراءه وأقاويله ويفندها.

ونقول:

١ - إننا لم نكن نرغب في الحديث هنا عن ظالم ومظلوم، لأن القضية ليست قضية شخصية أساساً.

وحين تصبح شخصية، فلن يكون لطرحها وتداول الحديث عنها، وفيها، بهذه الطريقة مجال ولا مبرر.

وكان ينبغي أن يتمحض الحديث عن الحقيقة المظلومة، التي يراد تعبيتها عن الناس، الذين لهم كل الحق في اكتشافها وامتلاكها، والإحاطة بها والتعرف على دقائقها.

كما أنها لا نرغب في الحديث عن ظلم يمارس تحت شعار العدل!! ولا

عن ظلم يقال للناس عنه: إنه صفح وعفو عن الضحية كما نسمعه من البعض،
مرة بعد أخرى !!

أما إذا كان ثمة حديث عن ظالم يتخلص بـ «صورة الورع التقى»، الذي يهارس
جريمته من موقع الرحمة والإحسان، ليكون بذلك إنساناً إلهياً، لا يفكر
بالقضايا الصغيرة والهامشية، فلسنا نتصور أن يحدث أمر كهذا إلا في نطاق
ثورة تجديدية للقيم والمفاهيم، وهي التي يرى بعض رواد الحداثة: أنها
أصبحت من التراث الدارس في الماضي البعيد والسيحيق.

ومهما يكن من أمر، فإن المطلوب هو: أن لا يكون ثمة ظلم للحقيقة،
ولا للقيم، ولا للمثل العليا.. فإن ذلك يكون أفحش من كل ظلم يمكن
الحديث عنه.

٢- وحيث أصبح لا بد من الإشارة - رغمًّا عنا - إلى ما طلب منا الإشارة
إليه، فإننا نقول:

إننا نستغرب أن يصبح الظالم مظلوماً، والمظلوم ظالماً إلى درجة أن
يعترض هؤلاء على نشر كتاب يفنّد مقولات البعض، ولا يعترضون عليه
هو من أجل طرح مقولاته تلك وإشاعتها، رغم دعوتنا له لمناقشة هذه
الأمور أمام العلماء وأهل الفكر قبل طرحها على الناس العاديين، فأجابنا
في نشرة بيانات بتاريخ ٢٥ - ١٠ - ١٩٩٦ م. فقال:

«..أنا لا أؤمن بأن الناس عوام يجب أن نقيمهم على جهلهم.. إلى أن
قال: إني أرى أن من الخطأ إثارة القضايا في المجالس الخاصة وحسب، بل لا
بد من أن نشيرها في المجالس العامة».

فنحن مع هذا البعض كما قال الشاعر:

يظلمني ثم أسمى ظالماً يشتمني ثم أسمى شاماً

٣ - وأما التشهير - لو صح - فمن الواضح: أن ذلك البعض هو الذي شهر بنفسه بمبادرةه إلى التشكيك من على المنابر، وعبر أثير الإذاعات، والكتب والصحف، والمجلات، وغيرها.. في أمور لا تقبل التشكيك، لوضوحها، ولقيام الأدلة القاطعة عليها، ولا ننسى أن التصريح باسمه إنما جاء من قبل من تصدوا من قبله هو للدفاع عنه.

كما أنه هو الذي لم يزل يعمل على نشر هذه الأقاويل وإشاعتها، كما هو واضح للعيان.

قضية النقل عن السيد شرف الدين ﷺ:

وما أخذ علينا في هذا الكتاب: أننا ذكرنا أنه ينقل عن السيد شرف الدين «رحمه الله» في أوائل الخمسينات خبراً يتعلق بالهجوم على بيت الزهراء «عليها السلام»، وحين يسأله البعض عن مقدار عمره حينئذ يجيب بقوله: ٢٣ أو ٢٤ سنة.

حيث قلنا هناك: إنه إذا كانت ولادته في سنة ١٩٣٥م^(١).

(١) راجع: مجلة المرشد: العددان ٣ - ٤ ص ٢٣ وص ٢١٠ عن كتاب: أسئلة وردود من القلب. لكن جاء في المصدر نفسه ص ٢٩٩ وص ٢٨٢ و ١٢٧ أنه ولد سنة ١٩٣٦ وجاء في ص ١٢٢ عن جريدة الديار عدد ١٩ - ٤ - ١٩٩٢: أنه ولد في النجف الأشرف ١٩ - شباط - ١٩٣٤ الموافق ١٩ - شعبان - ١٣٥٤ ونشرت

فإن عمره لا بد أن يكون حيئنذ أقل من ذلك بكثير.

وقد أشاعوا: أن ذلك يمثل اتهاماً لذلك القائل بالكذب، وتلك جريمة كبيرة وخطيرة بنظر هؤلاء.

ونقول:

قد أجبناهم عن ذلك بما يلي:

أولاً: إن اللغة التي تحدثنا بها هي لغة الخطأ والصواب، وإصابة الواقع وعدمهما، أما دوافع وأسباب وقوع المخطئ في خطأه فذلك ليس من اهتماماتنا، والمخطئ هو المسؤول عن تبرير ما يصدر منه، ولم نتحدث باللغة الأخلاقية أو الشرعية. من حيث كون ذلك من مفردات الكذب أو الصدق، الذي يعني أنه قصد أن يخبر بغير الواقع من دون سبب أو عذر، أو لم يقصد ذلك.

ثانياً: إننا إنما كنا نناقش طبيعة الدقة في النقل من حيث القدرة على ضبط التعبير في قضية مضى عليها أكثر من (٤٠) عاماً، لأن هذا النقل يشكل إحدى ركائز الاستدلال عند هذا البعض على نفي مسألة الهجوم على بيت الزهاء «عليها السلام» وما تبع ذلك من تفاصيل، وهو الذي يقول: «عندما يريد الإنسان أن يتذكر طفولته من خلال هذا التاريخ الذي أصبح - إلى حد ما - تاريخاً سحيقاً يرقى إلى أكثر من خمسين سنة، فمن الطبيعي أن لا يتذكر الإنسان كل ملامحه التفصيلية»^(١)، وهو كلام واقعي سليم.

المقابلة نفسها في كتاب (آفاق الحوار الإسلامي المسيحي): ص ٣٥ فراجع.

(١) تحدي الممنوع ص ٢٣.

وقد وجدنا صدق هذا القول في العديد من القضايا ليس في قضية السيد شرف الدين وحسب، وإنما في موارد أخرى أيضاً، ونذكر هنا خصوص الموارد التي وقع الخطأ فيها في عمره ولا تتعرض لسوها. إلا في مورد واحد، لتكون نموذجاً يحكي عما عداه، فنقول:

١ - لقد سُئل البعض عن عمره حين خروجه من المدرسة والالتحاق بالحوزة: «كم كان عمرك في ذلك الوقت»؟!
فأجاب: «كنت في عمر الحادية عشرة..»^(١).

ولكنه في مورد آخر يتحدث عن نفسه، فيقول: «..ومن خلال ذلك بدأت طلب العلم الديني في سن مبكرة جداً، أظن أنها كانت سن التاسعة من عمري»^(٢).

٢ - وفي مورد آخر يقول: «..أستطيع القول: إنني انتسبت إلى الحوزة الدينية حوالي سنة (١٣٦٣هـ) وكان عمري آنذاك إحدى عشرة سنة..»^(٣).
والفرق واضح بين العبارتين فهو تارة يقول: إن عمره كان تسع سنوات وأخرى يقول: كان عمره إحدى عشرة سنة، وتارة يظن وأخرى يجزم.
ثم نجد الفرق كذلك في مضمون العبارة الثانية، حيث إنه إذا كانت

(١) مجلة المرشد: العددان: ٣ - ٤ ص ١٩ عن أسئلة وردود من القلب.

(٢) مجلة المرشد العددان ٣ - ٤ ص ٥٦ عن تحدي الممنوع ص ٢٦.

(٣) مجلة المرشد: العددان ٣ - ٤ ص ٦٢، عن تحدي الممنوع: ص ٤٣.

ولادته هي سنة ١٣٥٤ هـ^(١). فإن عمره حينئذ هو تسع سنوات، لا إحدى عشرة سنة، كما ذكره هو في نفس هذا النص.

٣ - وفي قصة متفجرة بئر العبد المعروفة، التي هي حادث، بل منعطف تاريخي هام جداً في حياة البعض، بل هي نقطة «البروز الأكبر» له^(٢) على حد تعبير بعض مادحيه نراه يقول:

«لقد تعرضت لأكثر من محاولة اغتيال قبل المحاولة الفاشلة التي تعرضت لها في منطقة بئر العبد عام ١٩٨٤ ميلادية»^(٣).

ويقول:

«أما بالنسبة لإنفجار بئر العبد عام ١٩٨٤ الذي حاولوا اغتيالي من خلاله الخ..»^(٤).

(١) راجع: تحدي الممنوع ص ١٩، لكنه ذكر أيضاً أنه ولد في سنة ١٩٣٦ م. وكذلك في المرشد: ص ١٢٧، مع أن ذلك إنما يوافق سنة ١٩٣٥ م. فراجع المرشد: العددان ٣ و ٤ ص ٢١٠، ومعجم رجال الفكر والأدب. والملافت أكثر هو تعدد سنوات المواليد له فقد ذكر أنه ولد سنة ١٩٣٥ م. و ١٩٣٦ م. و ١٩٣٤ م. راجع هامش ص ٣٢.

(٢) مجلة المرشد: العددان: ٣ - ٤ ص ٢٩٩ والعبارة: هكذا: «والبروز الأكبر كان بعد عام ١٩٨٢ ثم في أعقاب الانفجارات الضخمة في بئر العبد عام ١٩٨٤ الذي جعله محط الأنظار».

(٣) تحدي الممنوع ص ٨٧.

(٤) تحدي الممنوع ص ٨٨.

مع أن إنفجار بئر العبد إنما كان في ٨ - ٣ - ١٩٨٥ وهو الذي أودى بحياة ٨٠ شخصاً^(١). وكتاب تحدي الممنوع إنما طبع سنة (١٩٩٢م) أي بعد سبع سنوات فقط من حدوث هذه المجازرة، وقد نسي هذا البعض تاريخ أعظم حادث واجهه في حياته، فكيف لا ينسى حدثاً مضى عليه أكثر من أربعين سنة حول موضوع ليس من اهتماماته - على حد قوله كما أشرنا إليه في العديد من المناسبات.

٤ - ونجد في مورد آخر: «بدأنا نصدر مجلة خطية باسم (الأدب). وكنا نحررها في سن العاشرة، أو الحادية عشرة في ذلك الوقت، وكنا نكتب عدداً كلما زاد مشترك»^(٢).

ثم هو يقول:

«في ذلك الوقت أصدروا مجلة مكتوبة اسمها (الأدب) وكتبت فيها موضوعين، واستكتبنا بعض الأشخاص، وكنا نحاول لدى كل مشترك جديد أن نكتب، ونصدر نسخة جديدة. وكان المرحوم السيد مهدي يحسن الكتابة جيداً. أصدروا خمسة أعداد من هذه المجلة ما بين أعوام ١٩٤٩ و ١٩٥٠»^(٣).
ومقتضي هذا النص الأخير: أن عمره كان حين إصدار المجلة هو ١٣ -

(١) مجلة المرشد: ص ١٢٨ عن جريدة الشعب المصرية بتاريخ ٦ - ٨ - ١٩٩٣م.

وكتاب الحجاب «الحروب الخفية لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية» ص ٣٤٤.

(٢) مجلة المرشد: العددان ٣ - ٤ ص ٥٧، وكتاب تحدي الممنوع: ص ٢٨٩.

(٣) مجلة المرشد: العددان ٣ - ٤ ص ٢٠ عن كتاب أسئلة وردود من القلب.

١٤ سنة بناءً على أن ولادته كانت سنة ١٩٣٦ م.

أما لو كانت ولادته سنة ١٩٣٥ م. أو سنة ١٩٣٤ م. - كما علم مما تقدم متناً وهامشًا - فإن عمره سيزيد سنة أو سنتين ليصبح ١٤ - ١٥ سنة أو ١٥ - ١٦ سنة.

وعلى جميع التقادير، فإن قوله: إن عمره كان حين إصدار تلك المجلة في سن العاشرة أو الحادية عشرة - ليس دقيقاً.

وإذا كان مراد ذلك كله هو - كما قال هو نفسه - أن ذلك أصبح إلى حد ما تاريخياً سحيقاً، فمن الطبيعي أن لا يتذكر الإنسان كل ملامحه التفصيلية. فليكن ما ذكره عن الإمام السيد شرف الدين، هو الآخر بعض هذا الماضي السحيق الذي يصعب تذكر تفاصيله بدقة، تغير في تغيير حقائق التاريخ، من وجهة نظر السيد شرف الدين على الأقل.

الفرق بين الهجري والميلادي:

والملفت هنا: أن بعضهم قد اتهمنا بسوء الفهم، لأجل عدم تمييزنا - بزعمه - بين التاريخ الهجري الذي قصده البعض في مدة عمره حين سمع من السيد شرف الدين، وبين التاريخ الميلادي الذي قصده البعض في كلامه في تحديد سنة اللقاء في مسألة السيد شرف الدين نفسها. ونقول:

إن من الواضح: أن كل ثلاثة وثلاثين سنة ميلادية تزيد السنة الهجرية عليها سنة واحدة فقط.

فهذه النظرية التي ابتدعها هذا القائل، لا تستطيع أن تحل الإشكال في

هذه المفردات التي أشرنا إليها لكون الفارق كبيراً، ولكون عدد السنوات فيها بين الحدين كثيراً. وقد حددت بالكلمات والمحروف لا بالأرقام.

كل الفكر الإسلامي (فكر بشرى) ما عدا البديهيات:

وفي حديث لنا مع بعض المسؤولين في المركز الإسلامي الثقافي، نجده يعترض علينا، فيقول ما مفاده:

إن الحقيقة ليست ملكاً لأحد، فلا يستطيع أحد حتى المجتهد أن يدّعى أنه يملك الحقيقة كل الحقيقة. والإسلام باستثناء البديهيات عبارة عن اجتهادات بشرية في فهم النصوص، فكل التراث الفقهي فكر بشرى وليس إلهياً.

وعليه، فلا معنى لإصدار أحكام قاسية - كما هو الحال في كتاب «مأساة الزهاء «عليها السلام».. شبهات وردود» - ضد من يخالف في الرأي، فالحقيقة ليست ملكاً لأحد.

بل يقول البعض أيضاً: إن الحقيقة نسبية!!

ولم نكن نريد التعرض إلى هذا الاعتراض لو لا أنها وجدنا أخيراً هذا البعض قد سجل ذلك بصورة أكثر وضوحاً في بعض مؤلفاته..

فإنه بعد أن ذكر: أنه ليس من شك في أن القرآن كتاب الله، ولكن كلمات القرآن تبقى خاضعة لاجتهاد المفسرين والعلماء.

بعد أن ذكر ذلك في جملة كلام له، قال:

«ونحن نعتقد، من خلال ذلك، أن كل ما جاءنا من تراث فقهي، وكلامي، وفلسفي، هو نتاج المجتهدين والفقهاء وال فلاسفة والمفكرين، من خلال معطياتهم الفكرية. ولا يمثل الحقيقة إلا بمقدار ما نقتنع به من تجسيده للحقيقة،

على أساس ما نملكه من مقاييس الحقيقة. وبهذا، فإننا نعتبر أن كل الفكر الإسلامي - ما عدا الحقائق الإسلامية البديهية - هو فكر بشري، وليس فكراً إلهياً، قد يخطئ فيه البشر في ما يفهمونه من كلام الله وكلام رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وقد يصيرون.

وعلى هذا الأساس، فإننا نعتقد: أنه من الضروري جداً أن ننظر إلى التراث المنطلق من اجتهدات المفكرين - أيها كانت موقع تفكيرهم - نظرة بعيدة عن القدسية في حياتهم ومؤهلاتهم الروحية والعملية في حياة الناس الآخرين فيمن قد يكونون على مستوى المراجع أو الأولياء في تقواهم لله سبحانه وتعالى، لأن ذلك شيء ومسألة الفكر شيء آخر.

ولذلك: فإننا ندعو إلى دراسة التراث دراسة ناقدة، نعيش فيها شخصيتنا الفكرية، ونعيش فيها افتاحنا الفكري الذي عاشه الأقدمون في ما مارسوا من تجربتهم الفكرية^(١).

ونقول:

إن هذا الإعتراض - وإن كان ظاهر البطلان - ولكنه مع ذلك يعتبر على درجة عالية من الخطورة، وذلك يجعله أكثر الإعتراضات أهمية وحساسية.. ونحن نذكر هنا بعض المآخذ. على أن تستكمل هذه المؤاخذات في فرصة أخرى، يمكن معها التوسيع في البيان والمعاني، فنقول:

(١) راجع: حوارات في الفكر والسياسة والمجتمع ص ٤٨٠ عن مجلة الموسم: عدد ٨

سنة ١٩٩٠ م.

١ - إذا كان كل ذلك بشرياً، - باستثناء بديهيات محدودة منه - عبر عنها البعض بالثابت - كالتوحيد، والنبوة، والمعاد، ومسلمات الشريعة، مثل: وجوب الصلاة، والصوم، والجهاد، والحج، والزكاة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتحريم الزنا والسرقة، والخمر، والميسر، والنسمة، واللواط، والغيبة وقتل النفس المحرمة، ونحوها مما لا يخرج عن دائرة العناوين العامة جداً، دون تفاصيلها، فإن التفاصيل تدخل في نطاق الاجتهادات الشخصية البشرية، غير الإلهية وهو ما عبر عنه البعض بالتحول^(١).

إذا كان كذلك، فلماذا ندعو غير المسلمين للدخول في الإسلام؟! فهل ندعوه خصوص هذه البديهيات في عناوينها العامة والغائمة، واليسيرة جداً؟! أم ندعوه إلى وجهات نظر أشخاص، هم بشر مثلهم؟!
وحين يقال: إن علينا أن نقدم الإسلام للآخرين باعتباره ديناً، وفكراً، وقانوناً قادراً على حل جميع المشكلات، وهو النموذج الأمثل للبشر جميراً، وفي كل مجال، فأي إسلام نقدم؟!

هل نقدم خصوص البديهيات؟! أم نقدم الفكر البشري، ونقول لهم:
هذا الفكر البشري هو الإسلام الذي أنزله الله تعالى لعباده؟!
وأي فكر من أفكار هؤلاء البشر نقدم للناس؟!

٢ - إن كان المقصود بالبديهي هو الذي لم ينال أحد فيه، فإن ذلك لا يصح، وذلك لأن وجود النقاش في أمر من الأمور لا يعني صدوره فكراً

(١) راجع: مقالة الأصالة والتجديد في مجلة المنهاج، العدد الثاني: ص ٦٠.

بشرياً، وقد ناقش الكثيرون في وجود الله، بل أنكروه، ويناقش غير المسلمين في نبوة النبي «صلى الله عليه وآله»، ولا يعني ذلك صيرورتها فكراً بشرياً، وتناقش طوائف كثيرة في فكرة الإمامة، ولا يعني ذلك صيرورتها فكراً بشرياً، ويناقش كثيرون في حقائق دينية وأحكام شرعية، ولا يعني ذلك أن تصبح تلك الأحكام أو الحقائق فكراً بشرياً.

خذ مثلاً على ذلك: محاولة البعض تحليل نظر الرجل إلى عورة الرجل، ونظر المرأة إلى عورة المرأة^(١)، مع أن حرمة ذلك من الأمور القطعية، وهذا الحكم بالحليمة من قبل البعض لا يجعل هذا الحكم ثابت -أعني الحرمة- فكراً بشرياً. وإن كان المقصود بالبديهي هو الأمر الذي يعرف وجه الحق فيه بمجرد التوجه والإلتفات إليه..

فإن من الواضح: أن الحقيقة الإسلامية وإن لم تكن بديهية في نفسها، أو لم تكن بديهية عند البعض بهذا المعنى، ولكنها لما كانت تناولت بواسطة الأمارات والحجج والأدلة الشرعية عليها، فاستخراج الحقيقة من الدليل، أو تحصيل الإجماع عليها بعد بذل الجهد والعناء الطويل لا يجعلها فكراً بشرياً، مجرد أنها ليست من الأمور البديهية.

وكذا الحال لو لم تكن بديهية عند البعض كمثال النظر إلى العورة المذكور آنفاً. غير أن بعض الأحكام أو بعض الأمور قد لا يكون الدليل عليها حاسماً وقطعاً، فإذا أخطأتها الأمارات والأدلة التي لسانها لسان الكاشفية، صار

(١) راجع: كتاب النكاح ج ١ ص ٦٦.

المكلف معدوراً في خالفته للحكم الواقعي أمام الله سبحانه وتعالى، غير أن العمل وفق القواعد المقررة شرعاً يجعل جميع التائج متتصفه بصفة الإسلامية والإلهية، حتى وإن لم يصب الحكم الواقعي، فإن صحة العمل لتحصيل العذر أمام الله تعالى من خلال تطبيقه على الوسائل المجنولة والمنصوبة من قبل الشرع هو حكم إلهي وليس فكراً برياً، فقولهم: إن البديهيات فقط هي التي تتصرف بكونها فكراً إهياً لا يصح (لو صح استعمال كلمة: فكر إلهي).

أما حيث يكون التكليف هو العمل بالوظيفة الشرعية، أو إجراء الأصول في مواردها، فإن ذلك يكون هو الحكم الإلهي في حق المكلف، وهو فكر إلهي - على حد تعبير البعض - لا بشرى، لأن الله هو الذي عين له العمل بهذه الوظيفة، أو بذلك الأصل في أمثال تلك الموارد.

فالمورد يتصرف بالشرعية والإسلامية والإلهية لكونه من الموارد المقررة إهياً وإسلامياً لهذه الحالة وللحالات الماثلة.

٣- إننا نفهم بعمق محاولة البعض إظهار التشيع على أنه فكر بشري حيث يقول: «لتكون المسألة السنوية والشيعية مسألة مدرستين في فهم الإسلام»^(١)، وأن التشيع مجرد وجهة نظر حين يقول: «وقد تكون القضية المطروحة هي أن لا يكون التشيع فيما هو التشيع وجهة نظر، في خط الإسلام حالة معزولة عن الواقع العام للمسلمين، الخ..»^(٢).

(١) مجلة المرشد: العددان: ٣ و ٤ ص ٦٨.

(٢) تأملات في مواقف الإمام الكاظم «عليه السلام» ص ٩٤.

ثم يجعل الإمامة، من «المتحول الذي يتحرك في عالم النصوص الخاضعة في توثيقها ومدلولها للاجتهداد، مما لم يكن صريحاً بالمستوى الذي لا مجال لاحتمال الخلاف فيه، ولم يكن موثقاً بالدرجة التي لا يمكن الشك فيه. وهذا هو الذي عاش المسلمون الجدال فيه، كالخلافة والإمامية، والحسن والقبح العقليين النخ..»^(١).

فإن ذلك يستبطن استبعاد النص على الإمامة، واعتبار الإمامة، بل التشيع كله، اجتهاداً بشرياً جاء به الأئمة «عليهم السلام» كأي اجتهاد بشري آخر جاء به الآخرون، وليس فكراً إلهياً، لأن الإمامة ليست من البدويات عند بعض المسلمين، منذ وفاة الرسول «صلى الله عليه وآله» على حد زعم البعض، فهي إذن فكر بشري قابل للاجتهداد، وليس إلهياً - على حد تعبير البعض - ولو كان بديهيأً للزم خروجهم عن الإسلام الأمر الذي لا يلتزم هو به.

وهل وجود شبهة في أمر بديهي لدى البعض يجعل البدوي وجهة نظر؟ و يجعله فكراً بشرياً؟ ثم يجعله من المتحول كالإمامية؟!
٤ - إن البدويات لا تحتاج إلى إيجاب التفقه والاجتهداد أو التقليد، أو الاحتياط، على الناس.

أما فيما عداها مما يسمى بـ «الفكر البشري» فلا معنى أيضاً لإيجاب ذلك كله، ولا داعي له.

٥ - وإذا اعترف شخص ما ببدويات الإسلام، وأراد أن يأخذ فيها

(١) مجلة المنهاج: عدد ٢٠ ص ٦٠ مقالة: الأصالة والتجدد.

عداها بالقوانين الوضعية، أو أراد أن تكون له هو وجهات نظر بشرية غير إلهية، فلماذا يعتبر مبتدعاً، وتعتبر كتبه كتب ضلال ليواجه الحكم القاسي على أهل البدع، وتحريم كتبه لأنها كتب ضلال؟ وما هو الفارق الذي جعل الفكر البشري مقبولاً هنا ومرفوضاً هناك؟

وقد يقال: إن وجود ما عدا البديهيات - على سبيل الإجمال - يعتبر أمراً بديهياً، فهو إلهي أيضاً.

أو يقال: إن وسائل إنتاج الفكر البشري المقبولة هنا، غير مقبولة في القوانين الوضعية.

ويجاب: بأنه كيف يتحول الفكر الإلهي - على حد تعبيرهم - إلى فكر بشري؟ وكيف يعامل الفكر البشري على أنه فكر إلهي من أجل ذلك؟!. فإنه في كلا الموردين ليس إلهياً، والباء في كلا الموردين واحدة، فلماذا تجر تارة ولا تجر أخرى.

٦ - لنفترض: أن الناس قد رفضوا الإلتزام بما سمي بالفكرة البشرية، فهل يمكن أن يشعروا بأية حساسية أو حماس تجاه ذلك الفكر تدفعهم إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإلى الجهاد، وبذل الأنفس، والأبناء، والأموال في سبيله؟

وكيف يمكن أن تقنعهم بالتضحية بأنفسهم وأبنائهم من أجل فكر بشري؟! وهل كل جهود وتضحيات الأنبياء والأوصياء والشهداء كانت في سبيل تكريس وجهات نظر بشرية تختلف وتتضارب فيها بينها؟!

وهذا الفكر البشري «الإسلام» بماذا يمتاز عن أي فكر أو قانون بشري

وضعي آخر، يدعى واضعوه: أنه يكفل للناس سعادتهم، ويحل لهم مشاكلهم؟!
ألا يعني ذلك: أن يصبح هذا الإسلام، الفكر البشري الذي لا روح
فيه، مجرد ترف فكري أو وجهات نظر أشخاص يتداوّلها الناس في صالوناتهم
الفاخرة، ويتفكرون بها في مكاتبهم وحفلاتهم الساهرة؟!.

٧ - إذا كان ما يفهمه العلماء من نصوص وظواهر القرآن والسنة فكراً
بشرياً، فلماذا أخفى الله سبحانه «فكره الإلهي» على حد تعبيرهم؟ وجعله
رهينة التكهنات والتخيلات البشرية؟

وأية فائدة تبقى من بعث الأنبياء، ومن وضع التشريعات الإلهية، ما
دامـتـ أنـ هـذـهـ التـشـرـيعـاتـ سـتـصـبـحـ لـأـهـمـيـةـ هـاـ،ـ لأنـ المـيزـانـ حـيـنـئـدـ هوـ تـلـكـ
التصورات البشرية عنها وبالتالي ستقطع الصلة مع الله على هذا الأساس؟!
وكيف نوفق بين هذا، وبين طلب الشارع من الناس أن يأخذوا بظواهر
الكتاب والسنة، واحتجاجه بهما على العباد، ثم المثوبة والعقوبة على أساس
ذلك، مع أنها - حسب قول هؤلاء - غير قادرين على إثبات الفكر الإلهي،
وإيصال حقائق الدين والشريعة إلى الناس.

وهكذا الحال في سائر الحجج التي سوف يطالعنا الله تعالى بها على أساس
الإلزام بمراعاتها وعدمها.

وكيف جاز أن يجعل الله أمراً غير قادر على إثبات المقاصد، وسيلة لنيل
مقاصده؟!

إن ذلك لعجب حقاً، وأي عجيب!!

٨ - وقبل أن نختـمـ حـدـيـثـناـ نـشـيرـ إـلـىـ عدمـ صـحـةـ مـقـولـةـ:ـ نـسـبـيـةـ الحـقـيقـةـ،ـ فإنـ

ذلك من سخف القول، وزائف الكلام، لأن الحقيقة هي الحقيقة أخطأها من أخطأ، وأصحابها من أصاب. فلا اختلاف فيها على حد اختلاف درجات الألوان أو درجات الحرارة والبرودة لتكون نسبية.

وأما الاختلاف في كثرة موارد إصابتها وقلتها، فهو لا يجعل الحقيقة نسبية..

ولو أريد تكريس اصطلاح كهذا، فإنه لا يفيد هؤلاء شيئاً في نظرية الفكر الإلهي والفكر البشري، ولنصبح كل التراث الفقهي والكلامي فكراً شرياً كما يزعمون.

المقصود بمتفجرة بئر العبد:

وأبلغنا: أن من المؤاخذات على هذا الكتاب: أنه تحدث بصورة تستبطن التشكيك في أن يكون ذلك البعض هو المقصود بالاغتيال في متفجرة بئر العبد.
ونقول:

إن ذكر متفجرة بئر العبد في الكتاب إنما كان في سياق الاعتراض على مقوله: «أنا لا يهمني - انكسر ضلع الزهراء أو ما انكسر»، فإن كان عدم اهتمامه ناشئاً من كون ذلك حدثاً تاريخياً قد مضى عليه الزمن، فإن هذا الحدث الشخصي قد مضى عليه الزمن أيضاً..

ومع ذلك فهناك اهتمام بالتذكير به كل عام، حيث تصدر في هذه المناسبة تصريحات إذاعية وغيرها، تضع الناس أمام هذه الفاجعة الأليمة، ولم نكن نريد بذلك الدخول في الجوانب الشخصية والتفصيلية لهذه المجازرة البشعة، التي أودت بحياة أكثر من ثمانين شخصاً بين طفل وشيخ، وإمرأة وشاب.

ونعود لنؤكد هنا: بأننا لن ننجر إلى الدخول في نقاش يحرف الكتاب عن الهدف الديني والعلمي المحسن الذي وضع له.

السباب والشتائم:

ومن الأمور التي أخذت على الكتاب، وخصوصاً التمهيد منه: أنه - كما يدعون - يشتمل على شتائم وتهجمات شخصية على البعض: ونقول:

١ - إننا لا نجد لهذا القول مبرراً معقولاً أو مقبولاً، فالتمهيد إنما عالج مقولات أطلقها البعض في سياق استدلالاته - على القضية التي هي موضوع كتاب «مأساة الزهراء «عليها السلام».. شبهات وردود» - لتكون جزءاً منها تارة، ولتخلق حالة من الحصانة والقوة والثبات لتلك الأدلة في أذهان الناس العاديين تارة أخرى.

وعلى سبيل المثال نقول:

لماذا يقال للناس العاديين: إنه إنما يطرح تساؤلات حول الزهراء، أو أن انتقاد مقولاته حول الزهراء يعتبر تشهيراً به، أو أن كلامه في هذا الأمر اجتهاد؟!

بل هو يقول:

«ناقشت كل العلماء في إيران وغيرها الخ..».

أليس قوله هذا لأجل خلق حالة من الإذعان والانبهار بالأمر لدى الناس العاديين، حتى يتم اعتباره في أذهانهم في عداد الأمور المحققة اليقينية؟ ولعل من لم يكن يتبع ما يصدر عن البعض من تصريحات مذاعة أو

مكتوبة حول موضوع الكتاب وغيرها من الموضوعات الهامة والتي طرحت أخيراً - لعله - يعذر في تصوره أن في التمهيد بعض القسوة.

لكن من واقب، وسمع، وقرأ، وعرف وشاهد، فمن الصعب أن تجد له عذراً في إطلاق دعوى غرابة ما في تمهيد الكتاب عن الموضوعات المطروحة فيه، لأنه سيجد ما يرتفع به استغرابه واستهجانه في نفس كلمات ذلك البعض في موضوع الزهراء بالذات، فضلاً عن غيره من المواضيع الحساسة.

٢ - وعدا عن ذلك كله، فهل يستطيع أحد أن يقدم لنا مفردة يصح أن يطلق عليها: أنها سباب أو شتائم؟! أو حتى ما هو أقل من ذلك بكثير؟!

٣ - ولا أدرى، لماذا سيكون موقف هؤلاء الناس من يدأب على إظهار نفسه بأنه لا يريد أن يحب أحداً، من موقع التسامح والترفع عن الدخول في هذه الأمور، فإنه مشغول بما هو أهتم ونفعه أعم؟!

ثم يواصل وصف الآخرين، وكل من يعرض عليه من العلماء حتى مراجع الدين بأوصاف لعل أهونها: التخلف في الذهنية، والعقد النفسية، والتحرك من منطلق الغرائز، وعدم التثبت، ثم يصف بعض العلماء - الذين لا يقبلون بمقولاتة - عبر الإذاعة: أنه لا يملك إلا أن يقول عنهم: إنهم بلا دين. هذا، فضلاً عن اتهامات خطيرة جداً لم يزل يردها ويشيّعها في كل اتجاه. ونحن نفضل أن لا نثقف أحداً بهذه المفردات، فإننا نربأ بالناس عن تعلمها فضلاً عن استعمالها.

أما ردود الفعل المكتوبة، التي يُسخرُ كل ما لديه من إمكانات لترويجها، ونشرها رغم ما اشتملت عليه من زخرف القول، ومن أضاليل وأباطيل،

وحتى أكاذيب، فضلاً عن التحريف أو التزوير المعتمد، واشتمالها على أفانين من الشتائم، فقد غدت أوضاع من الشمس، وأين من الأمس، وقد أشرنا إليها في هذه المقدمة في الموضوع المناسب.

صيغة الرد لماذا؟!!

ويحاول البعض أن يشير تساوياً آخرأً يرى أنه جدير بالإهتمام وبالاحترام، وهو: ألم يكن من الأفضل الابتعاد عن صيغة الرد، التي تحمل في طياتها احتمالات التخطئة والتجهيل، بل هي في الحقيقة من صيغ التحدي للقائل، الذي يفترض صونه عن أمر كهذا؟! ألم يكن من الأفضل أن يؤلف هذا الكتاب بطريقة أخرى، بأن يطرح الموضوع مجردًا عن أية إشارة إلى أن البعض يقول كذا، أو يقول كذا؟!

ونقول:

أولاً: لا ندرى ما إذا كان النقد الموضوعي والعلمي يحمل في طياته صفة التحدي المزعومة!! ولو صح ذلك، لكان الأجرد أن يقفل الناس باب أي نقاش علمي مع أي شخص بعينه، بل كان الأجرد أن لا يجري نقاش بين اثنين في أية مسألة علمية فكرية، أو حياتية على الإطلاق.

ثانياً: إن السؤال، بل الاعتراض يتوجه على ذلك البعض نفسه حين يتصدى لنقد وتفنيد آراء، بل اعتقادات طائفة بأسرها، بل هو يستعمل كثيراً من عبارات التجريح لها ولعلمائها ويتهمهم بأنواع التهم القاسية، مستعملاً لذلك كلمات قوية وقاذعة، أيسراها عدم الوعي والتأثر بالمحيط المتخلّف، والجمود، والتحجر، والعيش في الماضي وعدم الوعي - لاسيما المرجعي منه

- ثم عدم العصرنة، وما إلى ذلك.

ثالثاً: إننا نستغرب كثيراً طرح هذا الموضوع بهذه الطريقة، لأننا إنما تحدثنا بصيغة تجنبنا فيها التصريح باسم أحد، وذلك تحاشياً لإحراج أي كان من الناس في أن يجد نفسه في موقع لا يرغب هو بأن يرى نفسه فيه.

فإذا كان ثمة حالة أسيهم ذلك البعض نفسه في نشوئها، بل في استمرارها لأنه لم يزل يصر على متابعة تحريك عوامل الإثارة ولا ندري سر ذلك ولا نعرف غاياته، أو أهدافه؟ حتى بات واضحاً لدى الكثيرين من هو صاحب تلك المقولات - إذا كان الأمر كذلك - فما هو ذنبنا نحن يا ترى؟!

على أن من الواضح: أننا حين آثرنا تجنب التصريح بالأسماء لم يرتكب بعض الناس ذلك، فاعتبروه تنكيراً وتجهيلاً وإهانةً، فأثاروا بذلك أجواء اتجهوا فيها نحو تولي الإعلان والتصريح بالأسماء حيث لم يرضهم التلويع أو التلميح.

ونحن تعليقاً على عملهم هذا لا نملك إلا أن نأسف ونأمل أن يوفقنا الله لمعرفة وجه الحكمة في صنيعهم هذا.

رابعاً: إننا من جهة لم نزل نسمع ونرى البعض يقدمون أنفسهم على أنهم دعاة حوار، ورواد افتتاح على الآخرين، ولكنهم - مع ذلك - يقمعون محاوريهم من الداخل، فلا افتتاح ولا حوار؟!

ثم يرفضون الحوار مع من لا يمكنون من ممارسة القمع ضدهم بصورة ظاهرة.

ومن جهة أخرى نراهم يدعون إلى طرح القضايا على الناس بصرامة

وبوضوح، لأن العلم والفكر ليس حكراً على فريق دون فريق، بل نجدهم يستثرون شهية الكثرين للحوار بقولهم: «نحن نعتبر النقد أفضل هدية تقدم إلينا..»، ثم في المقابل نجدتهم يواجهون هذا الكتاب المبني على الحقيقة العلمية الصريحة الواضحة بأشد حالات الغضب والانزعاج منه ومن مؤلفه. ثم نجدتهم يمارسون سياسة المحاصرة للكتاب، ويدلّون جهداً كبيراً لمنع الناس من تداوله، وحتى من بيعه وشرائه بطريقة أو بأخرى. حتى بات حكمه أسوأ من حكم كتب الضلال التي جوز هذا البعض مؤخراً تداولها والاطلاع عليها؟!

ولعل أيسر ذلك محاولاتهم تحريك غرائز الناس، باعتبار: أن هذا الكتاب هو ضد فلان، أو يهدف إلى إسقاط هذا البعض، أو ذاك. هذا كله.. عدا عن محاولات التشويه، والتجمّي، والتجريح التي لم وربما لن تقف عند حد..

خامساً: إن الهدف من الكتاب إنما هو مناقشة علمية و موضوعية لقولات معينة، اجتمعت لدى البعض في موضوعات بعضها، بهدف تصحيح النظرة لدى الذين يمكن أن يتأثروا بها يقال لهم ليقبلوه، ويعملوا على أساسه. ولو كان البحث مجرد عن الإشارة يكفي، لكفت عشرات المؤلفات التي ذكرت تلك الموضوعات، وحشدت لها الأدلة الكثيرة، ولم يكن ثمة حاجة لكتابه «مأساة الزهراء «عليها السلام».. شبّهات وردود» من الأساس.

وتلك الكتب الكثيرة والمعتمدة رغم أنها حافلة بالنصوص المزيفة لكل شبكة، والقاطعة لأي عذر، إلا أنها لم تمنع من تأثير هؤلاء الناس بمقولات

هذا البعض، في أمر اتفقت عليه كلمة شيعة أهل البيت «عليهم السلام»، وتضافرت^(١) به النصوص عن الموصومين «عليهم السلام»، وتواترت عنهم وعن المؤرخين والمحاذين على اختلاف ميولهم ومذاهبهم.

لعل مراد القائل غير ما فهم منه؟!:

ومن الإعتراضات التي وجهت إلينا: أن من الممكن أن يكون مقصود القائل هو غير ما فهمتم من كلامه، فلا بد من التأكد من ذلك بسؤال نفس صاحب تلك المقولات عن مقصوده.

ونقول:

١ - إن هذا البعض إنما يطرح مقولاته على الملايين العام ولعامة الناس، فما فهمناه هو ما فهمه الناس من ظواهر كلماته، ونحن لم ننسب إليه شيئاً خارج نطاق دلالات الألفاظ التي استخدمها للتعبير عن مقاصده، وفق ما يفهم كل أهل اللغة ومن ينطق بها، وطبق قواعد محاوراتهم، وأساليبهم في تفهيم مقاصدهم.

٢ - إنه إذا لم يستطع من قضى عدة عقود من الزمن في الدراسة والجهاد العلمي أن يفهم مراد هذا البعض، فمن ذا الذي يخاطبه هذا البعض بكلامه، ويمكنه أن يفهمها؟! ولنا أن نتساءل ما الذي فهمه أولئك الناس العاديون، الذين حضروا مجلسه، وسمعوا منه مباشرةً أو عبر الإذاعة وغيرها، وفيهم المرأة

(١) كما صرّح به في خطبته في قم، في حسينية الشهيد الصدر في ٢١ شعبان ١٤١٤ هـ.

وقد تقدمت الإشارة إلى تحريف النص، فراجع فقرة: «التنازع في جنس الملائكة» متناً وهاماً.

والرجل، والكبير والصغير، والشاب، والمثقف، وغير المثقف والعامل والفالح.

٣- ولنفترض جدلاً وجود خطأ في فهم بعض تلك الموارد، فكم يمكن أن نتصور حجمه ومقداره إلى جانب عشرات الموارد التي فهمت كما يفهمها الناس المخاطبون بها بصورة سليمة وقوية؟!

وماذا يمكن أن نفعل فيما اتفقت فيه أفهام العلماء الكبار، ومراجع الدين، وكثير من المثقفين، وفيهم جماعة من غير مذهبنا أو ملتنا؟ حتى أن البعض منهم بات يحتاج على أهل هذا المذهب بكلامه！

وليدلنا صاحب الاعتراض على تلك الموارد التي تحتاج إلى التوضيح والتصحيح لنعرف كيف؟ ولماذا أخطأنا في فهم المراد منها؟!

ثم للننظر فيما يطرح ويدعى أنه توضيح تنقیح هل يصلح لأن يوصف بذلك حقاً وصدقأً، أو أنه غير صالح له؟!

المصطادون في الماء العكر:

ومن الأمور التي لم نزل نسمعها من أكثر من جهة:

أن هذا الكتاب قد أفسح المجال لفتات متناثرة هنا وهناك، لتصطاد في الماء العكر - على حد تعبيرهم - وتتحرّك باتجاه تحقيق أهداف أخرى لا ربط لها بما تواه كتاب «مأساة الزهراء «عليها السلام» .. شبهات وردود».

ونقول:

نخشى أن يكون المقصود: أن طرح الموضوعات المثيرة إذا كان من جانب واحد - هو جانب ذلك البعض - فليس ثمة من مشكلة، حتى لو أدت إلى زعزعة ثوابت عقائدية وإيمانية، بل إن الساحة سوف تبقى صافية كصفاء عين الديك

حيثئذ، لكن إذا ما أراد أحد أن يتتصر للحق، ويعرض على مقولات ذلك البعض، بهدف تحصين الناس من الانسياق وراء هذه المقولات، متلقياً لها بحسن نية وسلامة طوية، ومن دون مناقشة، فإن ذلك يعد جريمة كبرى، لأنه ربما يمثل عقبة في طريق المشروع الذي قد يكون البعض يعمل له منذ أربعين أو خمسين سنة، وهل ثمة جريمة أعظم من إلغات نظر الناس إلى ما يراد لهم وبهم؟! ألا يعتبر ذلك إرباكاً للواقع الإسلامي كله، على حد تعبيرهم؟ وبعد ما تقدم نقول:

١ - جبذا لو قيل هذا الكلام لأولئك الذين أثاروا هذه القضايا وأصرروا على إشاعتها وتثبيتها بين الناس، في مناسبات عديدة لمدة مديدة. وكنا نحن وكان كتابنا أيضاً ضحية لهذا الإصرار منهم، حيث أديرت مفردات تأكيده وتجسيده بدرائية وأناء، وبالاستعانة بقدرات إعلامية كبيرة وأساليب «بديعة ومؤثرة»، لطالما وجهت إلينا التحذيرات منها، لكننا لم نلتفت لها، ولم نأبه بها، لأننا وجدنا أن واجبنا الشرعي يفرض علينا أن نعالج ما يمكن معالجته، وأن رضى الله هو المطلوب.

٢ - إن ثمة درجة عالية من التهويل والتضخيم لشأن من أسموهم بالصطادين في الماء العكر، لاسيما مع ملاحظة ما ذكرناه آنفاً.

٣ - من الواضح: أن طرح فكرة ما للناس ليصبح جزءاً من عقيدتهم أو ثقافتهم، ولن يكون لها تأثير بشكل أو باخر في حياتهم، يتطلب المبادرة إلى طرح الفكرة المغايرة التي تظهر أوجه الخلل فيها في نفس الفضاء، وبنفس الكيفية التي طرحت فيها الفكرة الأولى، ولا يصح الانتظار سنين متتالية، لأن التصدي بعد تجذر ذلك سيكون - أصعب، وأكثر تعقيداً، وأقل نتيجة،

حيث تكون الفكرة قد تجذرت في نفوس الناس وعقولهم لتصير جزءاً من عقidelهم، ومفاهيمهم، وحياتهم.

٤ - إنه سواء طرحت الفكرة الصحيحة اليوم أو غداً، أو بعد عشرات السنين، فليس ثمة ما يمنع من وجود مستفيدين، في كل زمان ومكان، ونحن نرى أنه لا يجوز أن يكون وجودهم مانعاً من التصدي للتصحيح أو التوضيح، وإلا فإننا لو أردنا أن ننقيد بهذا الأمر إلى هذا الحد، فلن نتمكن من الرد على آية فكرة، ولن نستطيع مواجهة أي مشروع، لاسيما إذا كان يستهدف مفردات كثيرة، من بينها ما هو على درجة كبيرة من الخطورة والحساسية، مما يستدعي الإسراع في المبادرة إلى عملية التصحيح هذه.

ليس هذا وقت هذه الأمور:

وبعد ما تقدم، فقد اتضحت الإجابة على المقوله التي أطلقت ولا زلتنا نسمع بعض أصدائها، وهي: «أن الوقت لا يسمح بطرح أمثال هذه القضايا، فهناك من القضايا ما هو أهم وأخطر، ومن المشكلات الفكرية والسلوكية والعقائدية ما هو أعقد وأكبر، بالإضافة إلى وجود أناس من إخواننا من باقي المذاهب قد يتحسّنون وينزعجون من طرح بعض الأمور، والأهم من ذلك، هناك إسرائيل، ومؤامرات الاستكبار العالمي على كل حياتنا وجودنا». ونقول:

١ - إن هذا الكلام إنما يوجه لمن يطرح هذه القضايا، فالوضع القائم كان موجوداً، قبل ومع وبعد طرحه لهذه الأمور، فلماذا ناسب التوقيت طرحها، ولم يناسب الرد عليها؟

٢ - إذا لم يجب أحد على هذه الطروحات الآن فمتى يمكن الإجابة عنها بحيث تكون مجدية ومؤثرة؟!

٣ - متى وفي أي زمان لم يكن للمسلمين مشكلات كبيرة وخطيرة؟
ومتى سيخرجون تماماً من مشكلاتهم هذه وأمثالها؟! إلا حين خروج المهدى
الحجـة المتـظر (عجل الله تعالى فرجـه الشـرـيف)؟!

وهل إذا كان العدو الإسرائيلي والاستكبار العالمي يتربصان بـنا الدـوـائـر..
كان علينا أن نسمح لأـيـ كانـ، بل نـغـريـهـ بـأنـ يـتـعرـضـ لـشـؤـونـ الـدـيـنـ، ولـقـضاـياـ
الـإـيمـانـ، لـزـعـزـعـةـ ثـبـاتـهـ، أوـ تـبـدـيلـ مـفـرـدـاتـهـ؟ـ!ـ وـذـلـكـ حـينـ نـعـطـيـهـ الـأـمـانـ، وـنـسـكـتـ
عـنـهـ، وـنـسـتـرـ عـلـيـهـ مـنـ أـجـلـ ذـلـكـ؟ـ!

وـهـلـ سـيـأـتـيـ يـوـمـ لاـ يـكـونـ هـنـاكـ مـنـ يـنـزـعـجـ مـنـ طـرـحـ قـضـاـيـاـنـاـ؟ـ!
وـمـتـىـ سـيـرـضـيـ الـآـخـرـونـ بـطـرـحـ أـمـورـ تـدـيـنـ أوـ تـبـثـ صـدـورـ مـخـالـفـاتـ منـ
بعـضـ الـذـيـنـ يـجـلـونـهـ وـيـحـتـرـمـونـهـ؟ـ!

ثـمـ بـعـدـ هـذـاـ، كـيـفـ؟ـ!ـ وـمـنـ الـذـيـ يـسـتـطـعـ تـحـدـيدـ الـيـوـمـ الـذـيـ لـاـ يـكـونـ لـنـاـ
فـيـهـ عـدـوـ يـتـرـبـصـ بـنـاـ الدـوـائـرـ، لـتـمـكـنـ مـنـ تـصـحـيـحـ الـأـخـطـاءـ، وـمـنـ إـعـادـةـ الـأـمـورـ
إـلـىـ نـصـابـهـاـ؟ـ!

٤ - قد قلنا مراراً وتكراراً: لماذا ينظر إلى من يمارس مسؤولياته، ويحاول
إعادة الأمور إلى نصابها، وصيانة الذهنية العامة عن أن تقع في الخطأ في
الاعتقاد والإيمان، ويريد أن يناقش مقولات يراها تلامس قضايا حساسة
في المجال الديني، والإيماني، والثقافي - لماذا ينظر إليه - على أنه يثير بذلك
مشكلة، أو أنه يريد إرباك الساحة؟! ولا ينظر إلى ذلك الذي يصر على صدم

الواقع^(١)، وإصلاح العقائد الشيعية الخاطئة والمتوارثة - على حد تعبيره^(٢) - بل وإظهار العلم مقابل البدع، حيث يقصد: أن بعض عقائد مذهب أهل البيت هي تلك البدع التي سعى لأن يظهر علمه في مقابلها؟!

ولو فرضنا أن ذلك قد يثير مشكلة، فلماذا لا يطالب بها نفس ذلك الذي أثارها، ولا يزال مصرًا على التمسك بها، وإثارتها، وتحقيف الناس بمضامينها؟!

٥ - كنا ولا نزال ندعوا هذا البعض إلى حوار علمي موضوعي وجدي، يلزم الجميع، على أن يكون بلغة واضحة ومكتوبة، لا يتسرى معها لأحد الاختباء خلف عبارات: «لم أقصد» و«فهموني خطأ» و«كنبوا علي» و«لم أقل ذلك» و«لعل» و«ربما» إلى غيرها من أدوات التنكر - المتداولة أخيراً - لظاهر الكلام ومؤداته، الذي يفهمه العالم والإنسان العادي.

وقد حرصنا دوماً ولا زلتنا على استخدام أساليب للحوار مفيدة ومنتجة نجنب فيها الساحة سلبيات الطرح العلني، ويشهد لذلك: رسائلنا، وشهاد الكثيرون من حملوا لهم دعوتنا هذه، حيث عادوا جميعاً بخفي حنين.

ونحن نغتنم الآن أيضاً - وفي هذا التقديم بالذات - الفرصة لدعوة الجميع من المخلصين الذين يمكنهم تبني هذا الطرح - الحوار - إلى تنفيذه ضمن الأسس التي ذكرناها، ليكونوا قد أدوا بذلك خدمة جليلة للدين الحنيف، تكون لهم ذخراً وفخرًا يوم الدين.

(١) مجلة المرشد: العددان ٣ - ٤ ص ٢٨١.

(٢) نشرة بيّنات: بتاريخ ٢٥ - ١٠ - ١٩٩٦ م.

أسلوب خبيث.. ولا مانع من استخدامه!!:

ومن الأمور المطروحة للتداول، بهدف صرف الأنظار عن الرد العلمي على مقولات البعض، قولهم: إن الأمر لا يعود كونه مجرد إثارة تساؤلات منهجية وعلمية حول مظلومية الزهراء «عليها السلام»، وغيرها من موضوعات عقائدية، وتاريخية، وقرآنية، وما إلى ذلك..

وقد أشرنا إلى أن ذلك لا يقبل من عالم يفترض فيه أن يكون هو المجيب على تساؤلات الناس، ولا سيما العوام منهم.

وقلنا أيضاً: إن من يثير تساؤلات وحسب، فلماذا يرفقها بالشواهد والأدلة على النفي؟! فإذا فعل ذلك، فلن يعود المجال مفتوحاً إلا لعدة في جملة من يلتزمون بالنفي، ويسترون خلف واجهة إثارة التساؤلات.

ولا ندرى إن كان هذا البعض يثير تساؤلاته، بصورة جدية، وحقيقة؟ أم أنه يعتبرنا في جملة أهل الضلال، ومن خصومه في العقيدة، فيجيز لنفسه استعمال أسلوب - وصفه هو نفسه بأنه ماكر وخبيث - جوز استعماله مع الأعداء وأهل الضلال.. فهل يريد استعمال نفس هذا الأسلوب معنا؟! وكأننا في جملة أولئك الأعداء الضالين بنظره؟!.

فإن كان الجواب هو الأول، فتلك مصيبة، وإن كان الجواب هو الثاني فالمصيبة أعظم، وأمر، وأدهى. فلنستمع إليه، وهو يتحدث عن قصة صالح وشmod فكان مما استفاده منها ما يلي:

«محاولة المستكبرين إثارة طلب شك المستضعفين بالرسالة، من خلال طرح سؤال ساذج، ظاهره طلب الحقيقة، وباطنه إرادة التضليل، للإيحاء إليهم

بأن عليهم إعادة النظر في قناعاتهم، على أساس أن القضية تشمل الأخذ والرد، ولا ترقى إلى مستوى الوضوح الكامل ليكتشفوا أنها لا تمثل الحقيقة اليقينية. ولكن المستضعفين وقفوا بقوة لتأكيد إيمانهم بأسلوب قوي جعل أولئك يكتشفون هويتهم بالكفر والعناد والتحدي العنيف».

ثم إنه بعد أن وصف هذا الأسلوب بأنه ماكر وخبيث قال:

«إنه من أساليب الكفر والضلال عندما يتحدثون إلينا بطريقة التحجب والتودد، وكأنهم يقولون لنا: هل أنتم جادون أم مازحون في إعلانكم الاعتقاد بما تعتقدون به، أو بما ت Shirone من قضيائنا؟ ويضيفون بعد ذلك: إننا لا نعتقد هذا، لأنكم - حسب رأينا - في مستوى من الوعي والعلم، يجعلكم في موضع ثقافي يرفض تقبل هذا، فكيف بالإيمان به؟!»

إنه الأسلوب الخبيث الذي يحاول أن يجعل من قضية الإيمان والعقيدة، قضية تسيء إلى كرامة الإنسان، لا منهانها قدراته العقلية والفكرية».

إلى أن قال: «ولا نمانع من استخدام هذا الأسلوب مع الكثير من المضللين من خصومنا في العقيدة، لأنه ينسجم مع واقع الأمور إذا مارسناه الخ..»^(١).

الخروج عن دائرة المذهب الفقهي:

واعتراضوا علينا أيضاً: بأننا قد حكمنا على البعض بخروجه عن دائرة المذهب، حين قلنا: إن اجتماع كثير من الفتاوى الشاذة لدى شخص قد يخرجه عن دائرة المذهب الفقهي الذي ينتمي إليه..

(١) الحوار في القرآن ص ٢٥٢ و ٢٥٣.

والحال: أن مخالفة المشهور لا توجب ذلك منها كثرة..

ونقول:

١ - إنه حتى الطالب المبتدئ يعرف الفرق بين الفتوى الشاذة، وبين الفتوى المخالفة للمشهور، بعض النظر عن حالات الأشخاص، وعن الحكم المباشر عليهم سلباً أو إيجاباً.

٢ - إن ما ذكرناه هو مجرد محذور ينشأ من كثرة الفتوى الشاذة. ولم تتحدث عن المعيار في الفقاهة، سعة، وعمقاً، وانتهاء أيضاً، وأنه هو المنهج الذي يتبعه الفقيه.. وضوابط ومنطلقات الاستنتاج عنده، ثم السمة العامة التي تطبع فتاواه وتميزها.

ولا يكفي في ذلك موافقته لهذا العالم في هذه الفتوى، وموافقته غيره في فتوى أخرى، وثالث في ثالثة..

فقد نجد مذهبياً فقهياً غير الشيعة الإمامية يتفق في غالب فتاواه مع فتاوى متداولة وشاذة - أو غير شاذة أحياناً - لفقيه شيعي هنا، وفقيه شيعي هناك، مع وضوح المخالفة بين المذهبين في المنهج، وفي المنطلقات والسمات، ولا يجعلهما هذه المواقف مذهبياً واحداً.

فلا جدوى تذكر من قول البعض بصورة دائبة: فلان يوافقني، أو أوافقه في هذه الفتوى أو تلك..

هل هذا هو المنهج الجواهري؟!:

وأما بالنسبة للمنهج الإستنباطي، فرغم أننا نجد البعض يقول: إنه

يلتزم بالمنهج الجواهري في الإستنباط^(١).

نجده أيضاً يلتزم في طريق الإستنباط منهجاً لا يتفق مع المنهج الجواهري
لا من قريب ولا من بعيد..

ونذكر للقارئ الكريم بعض الأمثلة لذلك، فهو:

١ - يعتبر أن بناء العقلاء وسيرة العقلاء يشرعان للإنسان المسلم أحكامه !!
وإن كانا قد يطلان على جانب من جوانب السنة، التي هي قول المعصوم،
وفعله، وتقريره^(٢).

٢ - يعتبر أن كل ما جاءنا من تراث فقهى باستثناء البدئيات - وما
أقلها - هو نتاج الفقهاء، فكله فكر بشري، غير إلهي^(٣).

٣ - يعتبر أن القرآن هو الذي يوسع الحديث أو يضيقه، أما الحديث
فلا يستطيع تضييق المفهوم القرآني^(٤).

٤ - ثم هو يعتبر العام والخاص متعارضين إذا كانوا متبعدين زماناً^(٥)،

(١) المرشد: العددان ٣ و ٤ ص ٢٤٤ من محاضرة ألقيت في المعهد الشرعي في بئر

حسن بتاريخ ١٨ / ١ / ١٩٩٥ م.

(٢) المرشد: العددان ٣ و ٤ ص ٢٤٤ من محاضرة ألقيت في المعهد الشرعي في بئر

حسن بتاريخ ١٨ / ١ / ١٩٩٥ م.

(٣) حوارات في الفكر والسياسة والإجتماع ص ٤٨٠.

(٤) المرشد: العددان ٣ و ٤ ص ٢٦٧ و ٢٤٧ .

(٥) المرشد: العددان ٣ و ٤ ص ٢٦٧ و ٢٤٧ .

ولا بد أن يلحق بها المطلق والمقييد، لنفس العلة التي ذكرها.

٥ - ثم هو يقول: إن العقل يكشف عن ملاكات الأحكام^(١).

٦ - وهو أيضاً يستوحى المعنى القرآني كما كان الأئمة يستوحونه^(٢).

٧ - كما أنه لا مانع عنده من العمل بالقياس وغيره من الطرق الظنية في أي مورد لا يجده في الكتاب وفي الحديث ما يفيد في إنتاج الحكم الشرعي^(٣) رغم نهي الأئمة عن القياس، ورفضهم له. أي أنه ينحصر العمل بالقياس وغيره من الطرق الظنية بصورة الإنسداد الكبير لباب العلم، بل هو يعممه ليشمل حتى الإنسداد الصغير ولو في حكم شرعي في مورد خاص جداً.

٨ - وهو يوثق الحديث الذي ينقل إتفاق العلماء على ضعفه، بدعوى أنه لا داعي للكذب فيه.

٩ - ثم هو لنفس السبب يصحح العمل بروايات العامة^(٤).

١٠ - كما وأن اللغة عنده تتطور، فلا بد من فهم القرآن والحديث على أساس المعنى الجديد الذي لم يكن متداولاً، ولا كان اللفظ يدل عليه في عهد صدور النص^(٥).

(١) المرشد: العددان ٣ و ٤ ص ٢٤٥.

(٢) الإنسان والحياة ص ٣١٠.

(٣) تأملات في آفاق الإمام الكاظم «عليه السلام» ص ٤٠ - ٤٤.

(٤) كتاب النكاح ج ١ ص ٥٨.

(٥) راجع: قراءة جديدة لفقه المرأة ص ١٩ - ٢٠.

- ١١ - ثم إن بعض التشريعات عنده لا بد من إعادة النظر فيها لكونها تؤدي إلى الشلل والجمود^(١).
- ١٢ - ويعتبر أن قاعدة المصالح المرسلة التي يستند إليها أهل السنة هي نفس قاعدة التزاحم في مدرسة أهل البيت، وشتان ما بينهما^(٢).
- ١٣ - ثم إن الإحتياط الوجوبي عنده بحرمة شيء يعتبر ميلاً إلى القول بالحلية، فيعد من يقول بالإحتياط الوجوبي بعدم حلق اللحية مثلاً في جملة من يميلون إلى القول بحلية حلقها، مع أن معنى الإحتياط هو أن الفقيه لا يملك دليلاً على المنع، وكأنه يقول: أنا لا فتوى لدى، فارجعوا إلى غيري، أو احتاطوا في مقام العمل، لتحرزوا براءة ذمتكم.

التكتف والشهادة بالولاية:

وكنموذج للمفارقات في منهجه الفقهي نذكر المثال التالي:
إنه يعتبر أن في قول «أشهد أن علياً ولي الله» في الإقامة مفاسد كثيرة، حيث يقول وهو يتحدث عنها: «لا أجد مصلحة شرعية في إدخال أي عنصر جديد في الصلاة، في مقدماتها وأفعالها، لأن ذلك قد يؤدي إلى مفاسد كثيرة»^(٣).
ولا ندري لماذا لا يزيلها من الأذان أيضاً، فإنه أيضاً من مقدمات الصلاة كما هو مقتضى عبارته؟!

(١) تأملات في أفق الإمام الكاظم «عليه السلام» ص ٤٧.

(٢) الإنسان والحياة ص ١٦٩.

(٣) المسائل الفقهية (ط ١٩٩٦) ج ٢ ص ١٢٣.

ثم يقول، وهو يعدد مبطلات الصلاة:

«تعمد قول آمين على الأحوط. وإن كان للصحة وجه، لاسيما إذا قصد بها الدعاء»^(١).

ثم يعد من المبطلات أيضاً:

«التفكير - وهو التكتف بوضع اليد اليمنى على الشمال أو العكس، على الأحوط، ولاسيما إذا قصد الجزئية. وإن كان الأقوى عدم البطلان بذلك، في فرض عدم قصد الجزئية، وانتفاء التشريع، خصوصاً إذا قصد به الخضوع والخشوع لله الخ..»^(٢).

إذن، فليس لديه دليل على بطلان الصلاة بالتكتف، ولا بقول آمين تعمداً، لكون المسألة إحتياطية عنده، والإحتياط عنده يستبطن الميل للجواز، بل لا مانع عنده من قول آمين في الصلاة، حتى لو لم يقصد بها الدعاء، لوجود وجه للصحة عنده. وكذلك الحال بالنسبة للتكتف في الصلاة، مع عدم قصد الجزئية.

والمفت هنا: أنه لم يسجل أي تحفظ على ذلك - فلم يعتبره يؤدي إلى مفاسد كثيرة - كما تحفظ على الشهادة الثالثة معتبراً لها كذلك، رغم أن التكتف وقول آمين كلاماً مثلها عنصران جديدان دخلاً في أمر واجب - وهو الصلاة - لا في مستحب.

ثم إن هذا العنصر قد دخل في الصلاة نفسها، لا فيما يحتمل كونه جزءاً

(١) المسائل الفقهية (ط خامسة) ج ١ ص ٩٢.

(٢) المسائل الفقهية (ط خامسة) ج ١ ص ٩١ و ٩٢.

منها، رغم أن هذا الإحتمال موهون جداً..

ولماذا هذا الإحتياط في خصوص الشهادة الثالثة؟! أمن أجل مجرد احتمال؟
أليس هو نفسه يشن هجوماً قوياً على كل العلماء الذين يوجبون الإحتياط
حتى في موارد الأحكام الإلزامية؟!^(١)

ولعل ما ذكرناه من التلميح يغنى القارئ عن التصريح، فيما يرتبط
بموقفه من أمرتين:

أحدهما: يرتبط بعلي «عليه السلام».

والآخر: - التكتف وتعمد قول آمين في الصلاة - يرتبط بجهة تريد أن
تكرس ما سوى خط ونهج علي «عليه السلام»!!

والذي نتمناه بعد أن حكم باستلزم ذكر الشهادة لأمير المؤمنين «عليه
السلام»، وفي كل من الأذان والإقامة - استلزمها - لفاسد كثيرة الذي
نتمناه هو أن لا يتوصل إلى ذلك بالجبر والقهر..

وذلك عملاً بالقاعدة التي استدل بها على حرمة التدخين، وكل مصر،
واستنبطها من قوله تعالى: ﴿وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾^(٢). حيث راق له تفسير
الإثم بالضرر من دون أن يكون لذلك شاهد من اللغة.. ولم يرق له تفسير
النفع بالملوحة مع عدم وجود مرجع لأحدهما على الآخر.

وبعد.. فإننا لا نريد أن نذكر هذا البعض بتعهداته بأن يكون جميع فتاويه

(١) راجع: المرشد: العددان ٣ - ٤ ص ٢٦٣.

(٢) الآية ٢١٩ من سورة البقرة.

تحظى بموافق لها من علماء الطائفـة، فإن حكمه الاحتياطي باستحبـاب ترك الشهادة على «عليـه السـلام» في الإقـامة والأذـان لم نجد له فيه موافقـاً، لا من الأولـين ولا من الآخـرين، بعد تـبعـنا الواسـع لما يـزيد على رأـي مئـة عـالم «رضوان الله عـلـيهـم أـجـعـين».. فـليـذـكـرـ لنا ولو عـالـماً واحـدـاً يقولـ: الأـحـوـطـ استـحبـابـ تركـ الشـهـادـةـ بالـولـاـيـةـ فيـ الإـقـامـةـ وـفيـ الأـذـانـ معـ عدمـ قـصـدـ الجـزـئـيةـ.

جواز النظر إلى العراة:

وهل هذا إلا من قبيل قوله بجواز نظر الرجل إلى عورة الرجل والمرأة إلى عورة المرأة، استناداً إلى مجرد استحسانات عقلية، وإلى القياس، بل هو قد جوز بصراحة تامة النظر إلى عورات المشاركون في نوادي العراة^(١). مع أن حرمة ذلك من الواضحـاتـ فيـ مـذـهـبـناـ.. فـهـلاـ ذـكـرـ لناـ عـالـماًـ وـاحـدـاًـ يـوـافـقـهـ علىـ هـذـهـ الفتـوىـ؟!

فلعلـهـ لاـ حـرجـ بـعـدـ الـيـومـ مـنـ التـوـجهـ إـلـىـ تـلـكـ النـوـادـيـ لـلـاستـفـادـةـ
الـعـلـمـيـةـ (!!!)ـ اـسـتـنـادـاًـ إـلـىـ ذـلـكـ (!!!)ـ

(١) كتاب النـكـاحـ جـ ١ـ صـ ٦٦ـ، بلـ إنـ دـلـيلـهـ الـذـيـ اـسـتـدـلـ بـهـ لـاـ يـأـبـيـ عـنـ تـجـوـيزـ نـظـرـ
الـرـجـالـ إـلـىـ عـورـاتـ النـسـاءـ، وـالـنسـاءـ إـلـىـ عـورـاتـ الرـجـالـ، حـيـثـ اـعـتـبـرـ أـنـ هـذـاـ
الـأـمـرـ لـيـسـ مـنـ الـأـمـرـ التـعـبـدـيـةـ، بلـ المـيـزـانـ فـيـهـ هوـ إـسـقـاطـ ذـيـ الـعـورـةـ لـحـرـمـةـ نـفـسـهـ
بـكـشـفـ عـورـتـهـ، فـإـذـاـ أـسـقـطـ الـحـرـمـةـ جـازـ الـنـظـرـ، كـمـاـ جـازـ الـنـظـرـ لـلـوـاتـيـ لـاـ يـتـهـيـنـ إـذـاـ
نـهـيـنـ. فـرـاجـعـ كـلـامـهـ فـيـ الـمـوـضـوـعـ الـمـذـكـورـ.

عصمـنا اللـهـ مـنـ الـزـلـلـ فـيـ الـفـكـرـ وـالـقـوـلـ، وـالـعـمـلـ.

حـولـ النـشـاطـ اـلـجـتـمـاعـيـ لـلـزـهـرـاءـ عليـهاـ السـلامـ:

هـذـاـ.. وـمـنـ الـأـمـورـ التـيـ أـثـيرـتـ، قـوـلـهـمـ: إـنـاـ تـحـدـثـنـاـ عـنـ النـشـاطـ اـلـجـتـمـاعـيـ لـلـسـيـدـةـ الزـهـرـاءـ عليـهاـ السـلامــ، حـينـ نـاقـشـنـاـ مـقـوـلـةـ الـبـعـضـ: إـنـهـ «ـلـاـ يـجـدـ فـيـ التـارـيخـ مـاـ يـشـيرـ إـلـىـ نـشـاطـ اـجـتـمـاعـيـ لـلـزـهـرـاءـ عليـهاـ السـلامــ»ـ فـيـ دـاخـلـ الـمـجـتمـعـ الـإـسـلـامـيـ إـلـاـ فـيـ روـاـيـةـ أـوـ روـاـيـتـيـنـ»ـ تـحـدـثـنـاـ عـنـ دـمـرـ إـنـشـائـهـ مـؤـسـسـاتـ خـيـرـيـةـ، أـوـ دـمـرـ مـشـارـكـتـهـ فـيـ جـمـعـيـاتـ إـنـسـانـيـةـ وـمـاـ إـلـىـ ذـلـكـ.

فـاعـتـبـرـواـ ذـلـكـ تـعـرـيـضـاـ بـنـشـاطـاتـ الـبـعـضـ فـيـ هـذـاـ الـمـجـالـ، وـكـأـنـهـمـ يـرـيدـونـ أـنـ يـجـدـوـ مـتـمـسـكـاـ لـإـظـهـارـ: أـنـ الـكـتـابـ قدـ تـعـرـضـ لـجـوـانـبـ شـخـصـيـةـ، لـاـ عـلـاقـةـ لـهـاـ بـالـجـانـبـ الـعـلـمـيـ الـذـيـ وـضـعـ الـكـتـابـ عـلـىـ أـسـاسـهـ.

كـمـ أـنـهـمـ اـعـتـذـرـواـ عـنـ ذـلـكـ الـبـعـضـ: بـأـنـ إـنـاـ كـانـ بـصـدـدـ الـنـقـدـ وـالـإـدانـةـ لـلـتـارـيخـ الـظـالـمـ.

وـنـقـولـ:

أـوـلـاـًـ: إـنـ اـهـتـمـاـتـ الـبـعـضـ بـالـمـؤـسـسـاتـ الـخـيـرـيـةـ وـالـإـنـسـانـيـةـ لـاـ يـعـتـبـرـ إـدـانـةـ لـهـ، وـلـاـ هوـ نـقـطـةـ ضـعـفـ فـيـ حـيـاتـهـ الـعـمـلـيـةـ، ليـصـحـ التـعـرـيـضـ بـهـ.

ثـانـيـاـًـ: إـنـ الـقـيـامـ وـالـتـصـدـيـ لـأـمـورـ مـنـ هـذـاـ الـقـيـيلـ وـالـإـهـتـمـامـ بـهـاـ لـيـسـ مـنـ الـأـمـورـ الـخـاصـةـ بـهـذـاـ الـفـرـيقـ أـوـ ذـاكـ الـفـرـيقـ، بلـ إـنـ ذـلـكـ يـعـتـبـرـ مـنـ صـيـغـ الـعـمـلـ الـمـتـداـولـةـ لـدـىـ مـنـ يـتـعـاـلـمـ مـعـ الـقـضـاـيـاـ الـاجـتـمـاعـيـةـ، وـلـمـ نـعـتـرـضـ عـلـىـ هـذـاـ النـوعـ مـنـ الـعـمـلـ، وـلـيـسـ لـدـيـنـاـ مـشـكـلـةـ فـيـ هـذـاـ الـاتـجـاهـ.

ثـالـثـاـًـ: إـنـ كـلـ مـنـ قـرـأـ بـوـعـيـ وـإـنـصـافـ مـاـ كـتـبـنـاـهـ، قدـ فـهـمـ الـمـعـنـىـ الـمـرـادـ، وـإـذـاـ

كان ثمة من يحتاج إلى توضيح فإننا نقول له: إننا قد تعرضنا لمناقشة المحتملات في دائرة مقتضيات الحياة الاجتماعية في ذلك العصر..

رابعاً: إننا لا نتصور إلا أن التاريخ قد ظلم الزهراء «عليها السلام»، كما ظلم كل أهل الحق وكل المخلصين، والعاملين في سبيل الله، لكن نفي وجود أكثر من روایة أو روایتين فيه يحتاج إلى إشراف كامل وتتبع تام للنصوص التاريخية في مختلف المؤلفات والمصنفات، وقد ذكرنا في الكتاب نماذج تفید: أن من أطلق هذا القول لم يقم بهذا الاستقصاء ليصح منه طرح الموضوع بهذه الطريقة.

خامساً: إن نفس هذا القائل يذكر للسيدة الزهراء «عليها السلام» في خطبه المختلفة والمتعلقة الكثير من الأمور التي تقع في هذا السياق - كما صرّ به بعض من تصدى للدفاع عنه - فما معنى هذا الحصر الدقيق للموضوع في روایة أو روایتين؟!

مع كوننا نجد هذه الأمور قد وردت في أكثر من ذلك، كما هو واضح.

تنسيق النصوص أو تحشيدها:

وما أخذه البعض على الكتاب: أنه اهتم بتحشيد! النصوص، وتحشيد مصادرها!.

ونقول كما قال أمير المؤمنين «عليه السلام» في إحدى رسائله لمعاوية بن أبي سفيان:

«لعمرو الله لقد أردت أن تذم فمدحت، وأن تفصح فافتضحت»^(١).

(١) راجع: نهج البلاغة، قسم الكتب والرسائل، الكتاب رقم ٥٨.

فإن المقصود من حشد النصوص هو إثبات المعنى الذي توافق عليه، بصورة علمية، عن طريق إظهار وجود تواتر، يستغني معه الباحث عن التدقيق في الأسانيد، لأن التدقيق إنما يحتاج إليه في صورة عدم ثبوت الأمر وعدم وضوحيه، وعدم صيرورته بهذا التواتر من القطعيات، وذلك حين يتکفل كل واحد من النصوص الكثيرة بإضافة درجة من الاحتمال. ثم ترايد الاحتمالات، كلما انضم نص جديد إلى سوابقه، فنصل إلى درجة من الظن، ثم إلى ظن قوي، ثم إلى ما هو أقوى منه، وهكذا تراكم الاحتمالات إلى أن يسقط الاحتمال المخالف ويتلاشى، وينصرف العقل عن الإعتداد به، ويحصل بذلك التواتر والقطع بصحة المعنى المراد إثباته..

ويساعد على هذا الأمر عوامل مختلفة، وظروف متنوعة، فمثلاً: كلما كانت المصادر موثوقة وقريبة من زمن صدور النصوص، أو زمن الحادثة ازدادت فرص إثبات هذا المعنى وقلّت الحاجة إلى هذا التكثير.

ويساعد على ذلك أيضاً: أن تكون المسألة من الأمور التي لا تنسجم مع سياسات الحكماء أو توجهات المؤرخين، فإن إفلات نصوص كثيرة لها هذه الصفة، يزيد من فرص تقوي هذه الاحتمالات، ويكون تراكم الظنون معها أسرع وأوفر، خصوصاً إذا كانت هذه الكثرة بحيث لا يعارضها ما يكذبها من قبل أعون الحكماء، ومن الذين يهمهم تبرئة الفريق الذي هو مصدر الحدث.

وإذا اختلفت الروايات في التفاصيل الجزئية، أو في ذكر بعضها لخصوصيات أهلها أو لم يطلع عليها البعض الآخر، فإن ذلك لا يضر في تراكم الظنون بحصول أصل الحادثة، حيث يراد لها أن تنتهي إلى العلم والقطع بالقدر الجامع

بين كل هذه الروايات.

ولعل من أنكر علينا ذكر النصوص بدون تحقيق في أسانيدها، لم يلتفت إلى هذه المسألة لأن من تصدى للإنكار ليس من له باع يذكر في هذه الأمور. أضف إلى ذلك: أن ذكر المصادر التي أَفْتَ عَبَرَ الْقُرُونَ اللاحقة والمترابطة لا يعني بالضرورة أن اللاحق قد نقل عن خصوص سابقه الموجود كتابه بين أيدينا، إذ كثيراً ما يكون قد نقل ذلك عن مصدر آخر معاصر له، أو سابق عليه. كما أن اهتمام العلماء بتدوين هذا الأمر وتناقله في مصنفاتهم الكثيرة يدل على أنهم لم يمروا على هذا الحدث مرور الكرام، ولا نظروا إليه بلا مبالاة. وقد رأينا: أن الجرأة على الزهراء «عليها السلام»، والإساءة إليها، ودخول بيتها بالقهر والغلبة وإخراج علي «عليه السلام» للبيعة عنوة وقهرًا. قد روی عن النبي «صلی الله علیه وآلہ»، وعن معظم أئمۃ أهل البيت، وعن الزهراء نفسها في روايات كثيرة.

كما أن هذا الحديث قد رواه بالإجمال أو بالتفصيل الكثيرون من المؤرخين في مختلف الطبقات، ومن مختلف الاتجاهات. ولهج به الشعراء، واستدل به المتكلمون، وأکده العلماء على تعدد ميوتهم، وتضاربها، واختلاف مراتبهم العلمية. وكل ذلك ينصب في اتجاه تحصيل العلم بوجود نقلة هذا الخبر من أناس يمتنع تواظؤهم على هذا المعنى الواحد، بسبب اختلاف مذاهبهم، وأهوائهم وميوتهم، واحتصاصاتهم على مدى العصور والدهور.

فلا يبقى مجال لدعوى البعض: أنه لم يحدث شيء على الزهراء «عليها السلام»، وعلى بيتها، وفيه، سوى التهديد بالإحرق، مع التشكيك بجدية

هذا التهديد أيضاً، باعتبار أن قلوب المهاجمين كانت مملوءة بحب الزهراء وأن موقعها الاجتماعي يمنعهم من الإقدام على أي عمل من هذا القبيل.

إلا إذا كان المعترضون على تحشيد النصوص يرفضون حتى التواتر، وحججيه، وآثاره، خلافاً لما يعلنون به أمام الملأ؟!

وخلاصة الأمر: أنه إنما يحتاج للبحث في الأسانيد في ما لم يثبت معه الأمر بصورة ظاهرة ومتواترة، أو في صورة عدم قيام قرائن الصدق على ذلك الأمر. ولو أريد الاقتصار في التاريخ على ما صح سنه - حسب المصطلح الرجالي - فلا يمكن إثبات أية حقيقة تاريخية إلا ما شذ وندر.

ولو كان الباحث من غير المسلمين، ولا يلتزم في توثيق الرجال بما يلتزم به المسلمون، فهو لا يستطيع إثبات أية حقيقة تاريخية على الإطلاق حتى ذلك الشاذ النادر أيضاً، إذا لم يعتمد الطريقة التي ابتغاها وأشار إليها الشهيد السعيد آية الله السيد الصدر «رحمه الله» تعالى، فقد قال «رحمه الله» وهو يتحدث عن حصول القطع بالتواتر على أساس حساب الاحتمالات:

«كل خبر حسي يحتمل في شأنه - بما هو خبر - الموافقة للواقع والمخالفة له، واحتمال المخالفة يقوم على أساس احتمال الخطأ في الخبر أو احتمال تعمد الكذب لمصلحة معينة له تدعوه إلى إخفاء الحقيقة، فإذا تعدد الإخبار عن محور واحد، تضاءل احتمال المخالفة للواقع، لأن احتمال الخطأ أو تعمد الكذب في كل خبر بصورة مفتعلة إذا كان موجوداً بدرجة ما، فاحتمال الخطأ أو تعمد الكذب في خبرين عن واقعة واحدة معاً أقل درجة، لأن درجة احتمال ذلك ناتج ضرب قيمة احتمال الكذب في أحد المخبرين بقيمة

احتماله في الخبر الآخر، وكلما ضربنا قيمة احتمال بقيمة احتمال آخر، تضاعل الاحتمال، لأن قيمة الاحتمال تمثل دائمًا كسرًا محدودًا من رقم اليقين، فإذا رمزنَا إلى رقم اليقين بوحدة واحدة، فقيمة الإحتمال هي: $\frac{1}{1}$ أو $\frac{1}{2}$ أو $\frac{1}{3}$ أو أي كسر آخر من هذا القبيل، وكلما ضربنا كسرًا بكسر آخر خرجنا بكسر أشد ضاللة كما هو واضح.

وفي حالة وجود مخبرين كثرين لا بد من تكرار الضرب بعدد إخبارات المخبرين، لكي نصل إلى قيمة احتمال كذبهم جميًعاً، ويصبح هذا الاحتمال ضئيلًا جدًّا، ويزداد ضاللة كلما ازداد المخبرون، حتى يزول علميًّا، بل واقعياً لضالته، وعدم إمكان احتفاظ الذهن البشري بالاحتمالات الضئيلة جداً. ويسمى حينئذ ذلك العدد من الإخبارات التي يزول معها هذا الاحتمال علميًّا أو واقعياً بالتواتر، ويسمى الخبر بالتواتر المتواتر.

ولا توجد هناك درجة معينة للعدد الذي يحصل به ذلك .. لأن هذا يتأثر إلى جانب الكم بنوعية المخبرين، ومدى وثاقتهم ونباهتهم وسائر العوامل الداخلية في تكوين الاحتمال.

وبهذا يظهر: أن الإحراز في الخبر المتواتر يقوم على أساس حساب الاحتمالات. والتواتر تارة يكون لفظيًّا، وأخرى معنوياً، وثالثة إجماليًّا، وذلك: أن المحور المشترك لكل الإخبارات إن كان لفظاً محدوداً، فهذا من الأول، وإن كان قضية معنوية محددة، فهذا من الثاني، وإن كان لازماً متزرعاً، فهذا من الثالث.

وكلما كان المحور أكثر تحديداً كان حصول التواتر الموجب لليقين بحساب الاحتمالات أسرع، إذ يكون افتراض تطابق صالح المخبرين جميًعاً بتلك

الدرجة من الدقة رغم اختلاف أحواهم وأوضاعهم أبعد من منطق حساب الاحتمالات.

وكما تدخل خصائص المخبرين من الناحية الكمية والكيفية في تقييم الاحتمال، كذلك تدخل خصائص الخبر عنه -أي مفاد الخبر- وهي على نحوين: خصائص عامة، وخصائص نسبية.

والمراد بالخصوصيات العامة: كل خصوصية في المعنى تشكل بحسب الاحتمال عاملاً مساعداً على كذب الخبر أو صدقه، بقطع النظر عن نوعية المخبر.

ومثال ذلك: غرابة القضية المخبر عنها، فإنها عامل مساعد على الكذب في نفسه، فيكون موجباً لتباطؤ حصول اليقين بالتواتر، وعلى عكس ذلك كون القضية اعتيادية ومتوقعة ومتسلمة مع سائر القضايا الأخرى المعلومة، فإن ذلك عامل مساعد على الصدق، ويكون حصول اليقين حينئذ أسرع.

والمراد بالخصوصيات النسبية: كل خصوصية في المعنى تشكل بحسب الاحتمال عاملاً مساعداً على صدق الخبر أو كذبه فيه، إذا لوحظ نوعية الشخص الذي جاء بالخبر.

ومثال ذلك: غير الشيعي إذا نقل ما يدل على إمامية أهل البيت «عليهم السلام»، فإن مفاد الخبر نفسه يعتبر بلحاظ خصوصية المخبر عاملاً مساعداً لإثبات صدقه بحسب الاحتمال، لأن افتراض مصلحة خاصة تدعوه إلى الإفشاء بعيد.

وقد تجتمع خصوصية عامة وخصوصية نسبية معاً لصالح صدق الخبر، كما في المثال المذكور، إذا فرضنا صدور الخبر في ظل حكم بنى أمية، وأمثالهم

من كانوا يحاولون المنع من أمثال هذه الأخبار، ترهيباً وترغيباً.

فإن خصوصية المضمون بقطع النظر عن مذهب المخبر شاهد قوي على الصدق، وخصوصية المضمون معأخذ مذهب المخبر بعين الاعتبار أقوى شهادة على ذلك^(١).

الإختصاص وكتاب سليم:

ومن المؤخذات التي أشيئت: إن من بين المصادر التي اعتمدناها كتاب الإختصاص، وكتاب سليم بن قيس، وليس بالضرورة أن يكون هذان الكتابان معتمدين لدى أولئك الذين يشرون بهذه القضايا، مع رجوع أكثر الروايات الدالة على قضية الزهراء «عليها السلام» إلى هذا الثاني.

ونقول:

١ - إن المصادر التي سجلت الأحداث التي جرت على الزهراء لا تنحصر في هذين الكتابين، ولا تنتهي إليهما، وإن أدنى مراجعة لكتابنا: «مأساة الزهراء «عليها السلام».. شبّهات وردود» ولأسباب ومضامين الروايات التي أوردنها فيه، والتي رواها أهل السنة والشيعة.. كفيلة بإظهار خطأ هذا القول وفساده، حيث يظهر للتأمل: أن الروايات متضافة، ومتواترة، قد رويت من طرق مختلف المذاهب. وما روي عن كتاب سليم لا يزيد على نصوص يسيرة، ربما لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة. واختلاف الروايات في سياق الخبر، وفي رجال الأسانيد شاهد صدق على أن النقل لم يكن من كتاب واحد، هو

(١) راجع: دروس في علم الأصول (الحلقة الثانية) ج ١ ص ١٠٨ - ١١٠.

كتاب سليم الذي قد تجد لدى البعض حساسية خاصة تجاهه.

٢ - أما بالنسبة لكتاب الإختصاص، فنقول: إن نفس ذلك البعض قد اعتمد على هذا الكتاب مصرحاً بنسبته إلى الشيخ المفید^(١). وقد تحدثنا في كتاب المأساة عن الشبهات التي أثيرت حوله، وقد ظهر أنها كلها مما لا يصح الإلتفات إليه.

٣ - إن توثيق كتاب سليم بن قيس، وقبول روایاته لا يتوقف على توثيق الطريق إليه بصورة صريحة و مباشرة، إذ يكفي لقبول روایاته تلقي العلماء له بالقبول والرضا، والأخذ منه واعتبارهم الظاهر عليه مع عدم التفاتهم إلى ما يقال حول رجال الطريق إليه، شاهد قوي على أن هذا الكتاب فوق مستوى النقد، وأن له من الثبات، والقوة ما قد قامت القرائن عندهم على صحته إلى درجة أنه لم يكن ثمة أية شبهة يعتد بها يمكن أن تخدش عدتهم في صحته. وإذا ما ناقش بعضهم في إحدى الروایات فيه، فهو كمناقشاتهم في بعض الروایات التي في الكافي، أو التهذيب، كما صرَّح بذلك الإمام الخوئي «رحمه الله» في معجم رجال الحديث.

بل إن المعيار - بنظر نفس ذلك البعض، الذي نحن بصدده مناقشة مقولاته - هو الخبر الموثوق، لا خبر الثقة، فلا حاجة عنده إلى وثاقة الطريق. إذ يكفي وثاقة المضمون والاطمئنان إليه، وما ذكره مبرراً للشك في المضمون من استحسانات عقلية، لا ينهض على مطلوبه كما أوضحتنا في كتاب المأساة، وأشار إليه الإمام الخوئي في معجم رجال الحديث.

(١) راجع: تأملات في آفاق الإمام الكاظم «عليه السلام» ص ٤٠.

والحاصل:

إننا قد قلنا: إن كتاب سليم قد تلقته الأمة بالقبول والرضا، كما تلقت غيره من كتب الإمامية المعتمدة، وإن كان بعض العلماء قد ناقش بعض ما ورد فيه من روایات..

وهذا هو ما قصده آية الله العظمى السيد الخوئي «رحمه الله» حين دافع عن مضمون الكتاب تارة، ثم حكم بضعف الطريق إليه أخرى، وإنما صدر منه «رحمه الله» ما صدر باعتبار كونه قائلاً بحجية خبر الثقة لا الخبر الموثوق. ولعمري.. إن من يقرر الأخذ بروايات أهل السنة من دون تحفظ أو تدقيق في أسانيدها^(١)، إذا حصل له الوثوق بصحة مضمونها وانعدمت في نظره دواعي الكذب فيها، لا يحق له النقاش في كتاب سليم الذي هو من أهم الكتب التي تلتزم أصول المذهب الحق، ولا تشذ عنها.

ثم إنه كيف يحصل له الوثوق بمرويات كتب أهل السنة في الأمور الفقهية بحجة أنه لا داعي للكذب فيها، ولا يحصل له الوثوق في كتب أهل السنة أيضاً وفي أمور ذكروها عن أشخاص لا يحبون إدانتهم في شيء، مع عدم وجود داع للكذب فيها أيضاً، بل الداعي يسوقهم إلى عدم التصرير بتلك الأمور، وعدم ذكرها؟!!

انطلق بطريقـة غـير شـرعـية:

وعدا عن ذلك كلـه، فإن أطـرف ما سـمعـناـه عن كتاب المـأسـاة هو ما ذـكـره

(١) كتاب النكاح ج ١ ص ٥٨.

البعض حين سئل عن الكتاب، فقال:
 «لا أعلق على هذا الكتاب، أنا لا أرد على كثير من الأشياء التي تنطلق
 بطريقة غير شرعية، وغير مسؤولة».

ولم يتضح لنا المراد من هذه الإجابة، فهل يعني بالطريقة غير الشرعية
 أن الكاتب بدل أن يمسك القلم باليد اليمنى أمسكه باليد اليسرى؟ أو أنه
 قد كتب بحبر مغصوب، وقلم مغصوب على ورق مغصوب؟ أو أننا بدل
 أن نبدأ من أعلى الصفحة بدأنا من أسفلها؟!

ولماذا لا يقال: إن الشتائم والاتهامات الباطلة التي توجه للآخرين بمناسبة
 وبغير مناسبة هي الأخرى تنطلق بطريقة غير شرعية؟! أم أنباء البعض
 تخبر وباء غيره لا تخبر؟!!

وهل ما قاله وكتبه الآخرون كردود على كتاب «مأساة الزهراء «عليها
 السلام».. شبّهات وردود» من أباطيل وأكاذيب، وتزوير للحقائق، وخيانة للأمانة،
 وإيهام للناس وتلييس عليهم، وسائر ما اشتملت عليه كتبهم ومقالاتهم من
 شتائم وافتراءات، ثم توزيع ما كتب مجاناً، وإثارة ضجة إعلامية للتريح في ذلك؟؟؟
 هل أن كل ذلك قد انطلق بطريقة شرعية؟!!

إننا نريد أن لا ندرِّي، ولعل الفطن الذكي يعرف ويدري.

توثيق النصوص:

وقد واجهنا بعض العتب من إخوة لنا على عدم توثيق أقوال ذلك
 البعض، بنسبة تلك الأقوال إلى مصادرها، أو تواريخ صدورها، أو إذاعتها،

على اعتبار أن ذلك من الأمور الفنية التي تكمل الكتاب، وتبعث على طمأنة القارئ بصحة تلك النسبة إلى صاحبها.

ونقول:

إننا لم نجد حاجة إلى ذلك لأسباب:

أوها: إننا لم نرد التركيز على الأشخاص، حتى لا ينسب ذلك إلى الاستهداف الشخصي لأحد من الناس.

ثانيها: إننا أردنا أن لا نساهم في ذيوع نسبة هذا الأمر إلى هذا البعض أو ذاك، أكثر مما ذاع، وذلك صيانة له عن التعرض لما لا نحب أن يتعرض له، وصيانة لبعض الطيبين من الناس من الوقوع في الشبهة والخطأ.

ثالثها: أن ما ذكرناه في كتابنا قد أصبح له من الشهرة والذيوع ما يعني عن الإحالة إلى مصادره وما خذه. ولا نظن، أن يمكن ذلك البعض من إنكار أي من مقولاته التي أشرنا إليها، وهو أعرف الناس بنوع وحجم ما صدر عنه من تصريحات مكتوبة، ومسجلة، ومذاعة، يتداولاها الناس، في أطراف العالم الإسلامي، وفي البلاد التي يتواجد فيها المسلمون..

ومن المضحك البكي: أن نجد بعض من يريد الإنصرار لصاحب تلك المقولات، يطالعنا في موارد يسيرة جداً بمصادر ما نقلناه. ولو أنه راجع كتابات صاحبه، أو تصريحاته المنشورة والمتداولة، فلربما أغناه ذلك عن التفوّه بما تفوّه به.

لا داعي لأي تغيير:

وبعد.. فقد نجد البعض يقترح:

أن في تمهيد الكتاب بعض الخدة، فلو أمكن تخفيفها في الطبعات التالية

للكتاب؟!

ونقول:

إن تمهيد الكتاب إنما هو إجابات على مقولات أطلقها البعض في سياق إقناع الناس بآرائه حول قضية الزهراء «عليها السلام».

وقد جاء الجواب عن هذه المقولات علمياً واضحاً وصريحاً، ولم نجد ضرورة للتعميم على القارئ الكريم، بعد أن كانت هذه المقولات قد نشرت وأذيعت عبر أجهزة الإعلام. ولا نجد في هذا التمهيد أي سباب لأحد. اللهم إلا إذا كانت الحقيقة العلمية تمثل صدمة لهم، ويعتبرون الجهر بها أو الإجابة عنها سباباً وشتماً.

ولماذا جاز لذلك البعض أن يعرض على كل علماء الأمة، من أول الإسلام إلى يومنا هذا ويجرح فيهم، وينال منهم؟

ثم جاز له أن يواصل اتهام العلماء المخلصين بالتلخف وبسوء الفهم، وبالعقد النفسية، وبالعملة للمخابرات، أو الوقع تحت تأثيرها، وبأنهم بلا دين، وما إلى ذلك مما حفل به قاموسه؟!

ولم يجز لآخرين أن يجهروا - جواباً على ذلك - بالحقيقة العلمية المبددة لكل شكوكهم وأوهامهم، وأن يوقفوهم على أخطائهم في حق هذا الدين بصورة صريحة وواضحة؟!.

أليس ذلك البعض هو الذي تحدث عن هذه الأساليب على أنها أساليب الكفار في مواجهة النبي «صلى الله عليه وآلـه وملائكتـه» والمؤمنين؟ فهو يقول: «فقد نحتاج إلى أن نتعلم من هذا الموقف: كيف نواجه الاتهامات التي

تحرك بها حرب الأعصاب التي يوجهها أعداء الله إلى العاملين في سبيله: من السخرية، والاستهزاء، والاتهامات بالرجعية، والتآخر، والتخلف، والبعد عن ركب الحضارة، ومستوى العصر، إلى غير ذلك من الكلمات غير المسئولة التي تمثل بتهمة العمالة للأجنبي، أو السير في ركابه، مما يراد منه تحطيم أعصابنا لتنسحب من خط العمل، وترك الدعوة إلى الله..»^(١).

ويقول أيضاً:

«إننا نجد إلى جانب المفردات الدينية من كفر وزندقة وهرطقة كلمات كالرجعية والخيانة، والعمالة، والسقوط، وما إلى ذلك، مما جعلنا نستهلك جماع القاموس المتوافر حتى أصبحنا نفزع إلى قاموس المفردات الأجنبية من إنكليزية وفرنسية وكلمة نازي، فاشي، توتالياري، وما أشبه ذلك. لذلك بـت أتصور أن الحدة التي يعيشها الإنسان الديني المسلم في الشرق، هي الحدة نفسها التي يعيشها الإنسان العلماني في هذا الشرق، لاسيما ما يتصل بالمفردات التي تدور حول موضوعات عامة كالتقدمية والرجعية أو الكلمات التي تدور حول المسائل السياسية المباشرة.

من خلال ذلك نفهم: أن هذه الظاهرة ليست ظاهرة دينية محضة بما هو المضمون الديني في العمق، وإن كان له دور في ذلك، ولكنها ظاهرة تتصل بالحالة الانفعالية الشرقية التي استطاعت الماركسية أن تزيدها عمقاً، من خلال الأسلوب الماركسي في مواجهة الفكر المضاد أو الإنسان المضاد.

وإنني أزعم: بأن الإسلاميين عندما لجأوا إلى بعض الأساليب الحادة،

(١) رسالة التآخي: رقم ١ من دروس السيرة النبوية. في ذكر المولد: ص ٢٢ و ٢٣.

فإنهم كانوا في المسألة السياسية، يختزنون الأسلوب الماركسي في ممارستهم للإسلام»^(١).

وبعدما تقدم نقول:

إننا لا ندرِّي كيف جاءت هذه الكلمات لتجعلنا أمام سؤال حرج، عن وجه الحكمة في أن يمارس بعض المؤمنين ضد بعضهم، الأساليب التي يمارسها أعداء الله ضد المؤمنين؟!

و قبل أن أختتم كلامي هنا، فإنني أذكر القارئ الكريم بأمور ثلاثة:

الأول: أنني أُعده بأن يشهد من جديد هجمة شرسة علينا فيها الكثير من الشتائم، والاتهامات، وإثارة الأجواء وتبعة النفوس ضدنا بحججة أن ثمة تحرِيحاً بشخص فلان من الناس، وبحججة أن الطرح لم يكن علمياً ولا موضوعياً.

الثاني: ستتجدهم يتمسكون بأمور صغيرة وجانبية للتعميم على الموضوعات الحساسة والهامة وتقييع القضايا.

الثالث: أنهم سيعتبرون هذا الدفاع المشروع عن الحق والحقيقة إثارة ل الفتنة من جانب واحد، علماً بأننا لم نتعرض إلى مقولاته الكثيرة في مختلف قضايا الدين والإيمان وهي حساسة وخطيرة كما ألمحنا إليه. ولسوف لن يتذكروا الإثارات المتتابعة وبمزيد من الإصرار من قبله والتحدي لعلماء الأمة ومراجعتها لتلك القضايا الحساسة والهامة، التي أشرنا إليها أكثر من مرة، وإن غداً لنا ناظره لقريب.

(١) المرشد: العددان ٣ - ٤ ص ١٩٨ و ١٩٩.

عصمنا الله من الزلل في الفكر والقول والعمل.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجمعنا على الخير والهدى والصلاح، وهو حسينا
ونعم الوكيل.

٢٧ ربيع الثاني ١٤١٨ هـ الموافق ٣١ آب ١٩٩٧ م.

جعفر مرتضى العاملي

مَا سَيِّدَهُ الْحَرَاجُ
شُبَهَاتٌ وَرُدُودٌ

السَّيِّد جعْفُرُ مُرتضى العَامِلُ

الجزء الأول



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
السَّيِّد جعْفُرُ مُرتضى العَامِلُ

تقديم:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلوة والسلام على محمد رسول الله، وعلى آله الطاهرين.
وبعد.. فإن ما جرى على الزهراء من أحداث، وما واجهته من بلايا،
لم يكن يستهدف شخصها أو شخصيتها كفرد، بقدر ما كان يستهدف القفز
فوق ثوابت إسلامية للوصول إلى ما لم يكن صانعوا تلك الأحداث مؤهلين
للوصول إليه، أو الحصول على ما يحق لهم الحصول عليه.

وذلك لأن الزهراء كانت - في واقع الأمر - ذلك السد المنيع والقوى الذي
يعترض سبيل تحقيق طموحات غير مشروعة ولا مبررة. وهي تلك القوة المؤثرة
والخاسمة في إظهار زيف تلك الطموحات، وتأكيد وترسيخ بطلانها، وعدم
مشروعيتها فيوعي الأمة، وفي وجدها، وفي ضميرها الإسلامي والإنساني.

وقد يجد الإنسان في سياق الفهم التاريخي أن البعض يتظاهر بأنه يعيش
حالة من التردد أو التردid في أن يكون ثمة مبررات معقوله،

أو فقل: فرقاً موضوعية تمكّن لتلك الأحداث والواقع، من أن تنطلق
على أرض الواقع، وذلك ما يثير لديه أكثر من سؤال حول دقة أو حتى صدق
النقل الحدبي والتاريخي لأحداث كهذه.

ولأجل ذلك، فهو لا يجد حرجاً في التشكيك في ذلك كله، إن لم يمكن

له رفضه وإدانته بصورة علنية وصريحة.

على أن موقف هذا النمط من الناس يختزن في داخله أيضاً مسلمة لا مراء فيها، تقول: إن الإجابة على تلك التساؤلات، ثم التشتبث من صحة تلك الواقع بجدية وحسم، سوف يعني بالضرورة إدانة قاطعة، ورفضاً صريحاً لشرعية كل الواقع الذي نشأ، وخطئه صريحة ومرة لصانعي تلك الأحداث، والمتسبّبين بتلك البلايا التي حاقت بالصديقة الطاهرة «صلوات الله وسلامه عليها». وهذا ما يريدون تلافيه، والإبعاد عن الوقوع فيه.

وما تهدف إليه هذه المطالعة الموجزة هو عرض تلك التساؤلات التي أنتجت نوعاً من الشك والتشكيك لدى هذا البعض. ثم تسجيل ملاحظات، وتقديم إيضاحات تضع الأمور في نصابها، وتسهم - إن شاء الله - في جلاء الصورة الصحيحة، وفي استكمالها ملائحتها الضرورية، مع تقديم إيضاحات أو إجابات أخرى على أسئلة، أو شبّهات طرحت حول قضايا أخرى تتعلق بالزهراء «عليها السلام»..

فنحن نقدم ذلك مع التأكيد على أننا نحترم ونقدر الميزات الشخصية للجميع، وعلى أن اختلاف الرأي وتسجيل الموقف في مسائل بهذا المستوى من الأهمية والخطورة لا ينبغي أن يفسد في الود قضية.

ومن الله نستمد القوة والعون، ونسأله تعالى أن يلهمنا سداد وصواب القول، وصحة القصد، وخلوص النية، وظهور وصفاء العمل.
وهو ولينا، والهادي إلى سواء السبيل.

بيروت: ١٠ شعبان ١٤١٧ هـ. ق.

جعفر مرتضى العاملي

تمهيد:

بداية وتوطئة:

قد تعرض هذا الكتاب إلى أمور أثيرت في الآونة الأخيرة، حول «مأساة الزهراء «عليها السلام».. شبهات وردود»، وما جرى عليها بعد وفاة رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، وحول أمور أخرى لها نوع ارتباط بها «صلوات الله وسلامه عليها» - أثيرت - بطريقة تطلب منا توضيحاً، أو تنقيحاً.

وقد أحبينا قبل الدخول في ما هو المهم: أن نذكّر القارئ العزيز بأمور وبنقاط، يرتبط أكثرها بإثارات في دائرة البحث العلمي لا بد له من الإطلاع عليها، كما قد أوردنا قسمًا منها في مقال لنا نشر قبل أشهر بعنوان: «لست بفوق أن أخطئ: من كلام علي «عليه السلام»...».

ونعيد عرض بعضها للقارئ الكريم في هذا التمهيد أيضًا لأهميتها، ولأنه قد لا يتيسر له المراجعة إليها في ذلك المقال، فإلى ما يلي من نقاط معادة أو مزادة، والله ولي التوفيق:
نقاط لا بد من ملاحظتها:

١ - لقد وردت النقاط التي ألمحنا إليها وناقشناها في هذا الكتاب في مؤلفات، ومقالات، ومحاضرات، ومقابلات صحفية، أو إذاعية، أو تلفزيونية.

وقد حرصنا على أن لا نصرح باسم قائلها من أجل الحفاظ على المشاعر، حيث لم نرد أن نتسبب بأذني دغدغة للخواطر، وقد كنا ولا نزال نحرص على صداقتنا مع الجميع، وحبنا لهم، وإرادة الخير لكل الناس. ولو لا أننا رأينا أن من واجبنا المبادرة إلى توضيح بعض الأمور، لكننا أعرضنا عن نشر هذه المطالعة من الأساس.

إذا ما أراد شخص أن يعتبر أن ما يرد في هذا الكتاب يعنيه دون سواه، على قاعدة: «كاد المريب أن يقول: خذوني»، فذلك شأنه، ولكننا نسدي له النصيحة بأن لا يفعل ذلك.. لأننا، إنما نقصد بذلك نفس القول من أي قائل كان.

٢ - قد تصادف في حياتك العلمية بعض المتطفلين على الثقافة والمعروفة، من قد يحملون بعض الألقاب أو العناوين يشن حملة تشهيرية ضد من يخالفه في الرأي أو يناقشه فيه، ولو على القاعدة التي أطلقها بعض هؤلاء بالذات متتصراً لليزيد بن معاوية، حين اعتبر لعنه سقوطا، فقال: «ولكن تلك المحافل سقطت في جوانب منها إلى السباب واللعن، فلم تكتف بالشمر اللعين، بل طالت فيمن طالت معاوية ويزيد وبني أمية»^(١).

إذا واجهنا نحن أيضاً هذا النوع من الناس، فإن ذلك لن يرهينا، ولن يمنعنا من اتباع هذا الكتاب بنظائر له، تناقش شتى الموضوعات المطروحة بطريقة علمية وموضوعية، وهادئة، إذا كان ثمة ضرورة لمناقشتها، أو إذا تبلور لدينا شعور بالتكليف الشرعي الملزم باتخاذ موقف تجاهها، إذ قد بات

(١) جريدة السفير: ٦/٢٧/١٩٩٦ م من مقال لأحد الأساتذة.

من الواضح: أنه لا مجال للمجاملة أو المهادنة في أمر الدين، وقضايا العقيدة، وما يتعلّق بأهل البيت «عليهم السلام».

ولن نلتفت إلى مهارات بعض هؤلاء، أو أولئك. فما ذلك إلا كسراب بقيعة يحسبه الظمان ماء.

وليحق الله الحق بكلماته، ويبطل كيد الخائنين.

٣ - وبعد.. فقد يقول البعض: إن مناقشة الأفكار ونقدّها يعتبر تشهيراً بصاحب الفكرة، مع أن اللازم هو حفظه، والتستر على أخطائه، وعدم الإعلان بها. ونقول:

أولاً: إذا كانت مناقشة الأفكار ونقدّها تشهيراً، فاللازم هو إغلاق أبواب المعرفة والعلم، ومنع النقد البناء من الأساس، مع أن نقد أفكار حتى كبار العلماء عبر التاريخ هو الصفة المميزة لأهل الفكر والعلم، خصوصاً أتباع مدرسة أهل البيت «عليهم السلام».

ثانياً: إن التشهير المنوع هو ذلك الذي يتناول الأمور الشخصية، وليس النقد البناء والموضوعي وتصحيح الخطأ في الأمور العقائدية، والإيمانية والفكريّة، معدوداً في جملة ما يجب فيه حفظ الأشخاص، ليكون محظوراً ومنوعاً.

لاسيما إذا كان هذا الخطأ سينعكس خطأ أيضاً في عقائد الناس، وفي قضاياهم الدينية ومفاهيمهم الإيمانية، فإنها تبقى القضية الأكثر إلحاحاً، وإن حفظ الناس في دينهم هو الأولى والأوجب من حفظ من يتسبب بالمساس بذلك، أو يتطاول إليه.

ولابد للإنسان أن يعرف حده فيقف عنده، ولا يحاول النيل من قضايا

وثوابت الدين والعقيدة، والإيمان.

وثالثاً: إن المبادرة إلى نقد الفكرة ليس تجنياً ولا تشهيراً، بل إن الإصرار على طرح الأمور التي تمس الثوابت الدينية أو المذهبية أو التاريخية، أو غيرها بطريقة خالية من الدقة العلمية، وتجاوز الحدود الطبيعية هو الذي يؤدي إلى التشهير ب أصحابها.

٤ - قد يرى البعض أن التعرض إلى بعض الثوابت يمثل نوعاً من التجديد في الفكر، أو في الثقافة الإسلامية أو التاريخية، وما إلى ذلك.

ولكن الحقيقة هي: أن ما قد اعتبر من هذا القبيل هو - على العموم - يمثل عودة إلى طرح أمور سبق الآخرون إلى طرحها في عصور سلفت، بل لا يزال كثير منهم يذكرون أبعاضاً منها في مناقشاتهم مع الشيعة الإمامية إلى يومنا هذا، وهو مثبت في ثانياً كلاماتهم، واحتجاجاتهم الكلامية والمذهبية في مؤلفاتهم، كما لا يخفى على المتبع الخبر. وقد أجاب عنها الشيعة الإمامية ولا يزالون، بكل وضوح ودقة، ومسؤولية، ووعي، والله الحمد.

٥ - هناك مقوله سمعناها وقرأناها أكثر من مرة تفيد:

أن علينا أن لا نخشى من طرح القضايا على الناس، فإن القرآن قد نقل لنا أفكار المشككين في النبي:

«وَكَيْفَ لَنَا أَنْ نَعْرِفَ مَا قَالُوهُ فِيهِ «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ» مِنْ أَنَّهُ مَجْنُونٌ، وَسَاحِرٌ، وَكَاذِبٌ لَوْلَمْ يَسْتَعْرِضَ الْقُرْآنَ مَوَاقِفَهُمُ الْمَعَادِيَّةِ».

ونقول:

أولاً: إن قولهم: ساحر، وكاذب، ومجنون، ليس أفكاراً للمشككين، بل

هو مجرد سباب وشتائم، وإهانات منهم لرسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»، في نطاق الحرب الإعلامية ضدّ الرسول «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»، والذين قالوا ذلك أنفسهم كانوا يعرفون كذبها وزيفها أكثر من غيرهم.

ثانياً: إن إثارة التساؤلات وإلقاء التشكيكات والسباب، وكيل التهم للنبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ» أو لغيره لا يعتبر فكراً، فضلاً عن أن يكون تجديداً في الفكر، أو حياة له وفيه.

ثالثاً: إن القرآن حين تحدث عن مقولات هؤلاء فإنما تحدث عنها في سياق الرد عليها، وتهجinya فلم يكتف بمجرد إثارتها ولا تركها معلقة في الهواء، لتتغلغل وتستحكم في نفوس الناس الذين لا يملكون من أسباب المعرفة ما يمكنهم من محاكمتها بدقة ووعي وعمق.

٦ - يقول البعض: إن مسؤولية العالم أن يظهر علمه إذا ظهرت البدع في داخل الواقع الإسلامي وخارجه، وإذا لم يفعل ذلك «فعليه لعنة الله» كما يقول النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»، والله تعالى قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ الْلَاعِنُونَ﴾^(١).

ونقول:

إننا عملاً بهذه المقوله بالذات، قد أزلّمنا أنفسنا في كل حياتنا العلمية بالتصدي العلمي لأي تساؤل يثار في داخل الواقع الإسلامي وخارجه، إذا

(١) الآية ١٥٩ من سورة البقرة.

كان يمثل إدخالاً لشيء جديد في تراثنا الفكري، أو في الدين الحنيف، أو في المذهب الحق الذي حقق حقائقه رموز الإسلام، ورواد التشيع الأصيل، وأساطير العلم وجهابذته، بالأدلة الواضحة والبراهين اللاحقة.

٧ - قد يجعل بعض الناس دعواه هي نفسها دليلاً القاطع عليها، فليتأمل المتأمل في ذلك، وليلتفت إليه.

٨ - إذا كان ثمة من يحاول هدم الأدلة التي أقامها العلماء على قضية عقidiyah أو غيرها، فبقطع النظر عن فشلها أو نجاحه في ذلك، فإنه حين لا يقدم الدليل البديل، فإنه يكون بذلك قد قرر التخلي عن تلك العقيدة التي زعم أنه هدم دليلاً لها، حيث لا يمكنه أن يتزعم بعقيدة ليس له دليل عليها، إلا إذا كان مقلداً في الأمور العقائدية، وهو أمر غير مقبول من أحد من الناس.

٩ - وقد يقول البعض: إنه ليس من حق أحد أن ينصحه، بأن لا يطرح على الناس العاديين بعض آرائه وتساؤلاته حول الأمور العقائدية، والإيمانية، والتاريخية التي يخالف فيها ما أجمع عليه علماء المذهب، ورموزه وجهابذته، حتى لو كانت هذه النصيحة تهدف إلى صيانته عن الوقوع في المحذور الكبير إذا كان ما سيطره يمثل خروجاً خطيراً، يفرض على العلماء الذين يحرم عليهم كتمان العلم والبيانات مواجهته بالدليل القاطع، وبالحججة البالغة، وبالأسلوب المأثر، بل بأي أسلوب مشروع يجدي في التوضيح والتصحيح. هذا عدا عن أنه يستتبع أيضاً أموراً خطيرة فيما يرتبط باثار هذه المخالفات وتعاقبها، وما يفرضه على الآخرين من طريقة تعامل معه، وأسلوب التعرض لتساؤلاته وآرائه وطروحاته.

١٠ - ويقول أيضاً: «يخالف البعض أن يؤدي طرح المسائل الفكرية والعقائدية إلى مس أفكار متوارثة قد تكون صحيحة، وقد لا تكون».

ثم يتوجه إلى الناس بقوله: «لا تبعوا عقولكم لأحد، ولا تبقو على جمودكم على غرار ما ذكرته الآية الكريمة: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا أَبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةً وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِمْ مُهَتَّدُونَ﴾^(١)، لأن كل جيل يجب أن ينفتح على الحقيقة وفق ما عقله، وفكر به».

ثم يستدل على لزوم طرح أفكاره وتساؤلاته بحديث: إذا ظهرت البدع فعل العالم أن يظهر علمه وإن فعليه لعنة الله، وبالآية الكريمة المتقدمة ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ الْلَّاعِنُونَ﴾^(٢) الخ.. ونقول:

إننا لا ندرى ما هو المبرر لهذا التصريح الخطير الذي ضمنه اتهاماً بأن بعض أفكار وعقائد مذهبنا الحق قد لا تكون صحيحة!!

وما كنا نظن أن اتباع هذا المذهب يتوارثون أفكارهم وعقائدهم من دون دليل وحجة، وإنما مجرد التقليد الأعمى غير المقبول ولا المقبول!! ولم نكن نحسب أن اتباع هذا المذهب قد أصبحوا مورداً لقوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا أَبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةً..﴾!!

(١) الآية ٢٢ من سورة الزخرف.

(٢) الآية ١٥٩ من سورة البقرة.

والأدهى من ذلك كله: تصنيف عقائidنا (المتوارثة!!) على حد تعبيره في عداد البدع التي ظهرت. فاحتاج إلى إظهار علمه انطلاقاً من حديث: إذا ظهرت البدع فعلى العالم أن يظهر علمه!!

١١ - وربما يلجم البعض إلى إظهار أية معالجة علمية للمقولات التي تصدر عنه، على أنها تتصل بدوافع شخصية، ثم تبدأ التحليلات، والتكمّنات، وتصاغ التهم، فينشغل الناس بها، وينسوا ما وراء ذلك.

ونحن لا نريد أن نفرض على أحد أن يحسن ظنه بأي كان، وإن كنا نعتقد: أن إحسان الظن - خصوصاً - على المستوى العلمي هو ما تدعو إليه الأخوة الإسلامية والإيمانية.

ولكننا نذكر المشغلين بالشأن العلمي بأمر يوجبه الله سبحانه وتعالى على الجميع، وهو أن عليهم أن ينأوا بأنفسهم عن التكمّنات، والتهم والرجم بالغيب، مع ما يتضمن ذلك من تعد على كرامات الناس من دون إثبات له بالطرق الشرعية. وهذا التعدي مرفوض، ويعد مخالفة لأحكام الشرع والدين، وللضمير والوجدان.

ثم إننا نذكر أيضاً بأمررين:

أحد هما: إن هذا النوع من الفهم للأمور، لا يقلل من قيمة الطرح العلمي أو الفكري الذي تقدمه تلك المعالجة، التي ربما يراد حجب تأثيرها بأساليب كهذه، بل تبقى الروح العلمية، ومتانة الدليل هي المعيار والميزان في الرد أو في القبول، إذا اقتضى الأمر أيّاً من هذين الأمرين في أي مسألة من المسائل التي هي في صلب اهتماماتنا، وتقع في سلم الأولويات عندنا.

الثاني: إننا قد لا نجد مبرراً لإساءة الظن هذه، لأن المعايير الشرعية هي التي يجب أن تحكم أي موقف أو سلوك، لاسيما إذا كانت العلاقة فيما بين طرف في الحوار حميمة وسليمة على مدى حين طويل من الدهر، لو لا هذه المعارضة للأفكار، التي يريد أن يروج لها، ويستظاهر بها، وينتصر لها بقوة وبحماس، فحرك الطرف الآخر شعوره بالمسؤولية العلمية أو الشرعية لبيان ما يراه حقاً وصادقاً، ولا حرج ولا غضاضة في ذلك، بل إنه لو لم يفعل ذلك لكان للريب في صلاحته واستقامته مجال ومبرر، مقبول ومعقول.

١٢ - يقول البعض: إن ما يصدر عنه من مقولات هو مجرد اجتهاد، ويتحقق لكل أحد أن يمارس الاجتهاد، ويخالف الآخرين في آرائهم..

ونقول:

لا حرج في أن يجتهد فلان من الناس، ويخالف الآخرين في آرائهم أو يوافقهم. إذا كان الأمر يقتصر عليه هو، وينحصر به، ويمثل عقيدة شخصية له، لا تتعداه إلى غيره.

أما إذا كان هذا الشخص يريد أن ينشر بين الناس اجتهاده المخالف لثوابت المذهب التي قامت عليها، البراهين القاطعة، ودللت عليها النصوص الصريحة والصحيحة والمتواترة، فيدعوا الناس إلى مقالاته المخالفة لها، فالموقف منه لا بد أن يختلف عن الموقف من ذاك، حيث لا بد من التصدي له، وتحصين الناس عن الانسياق معه، في أفكاره التي تخالف حقائق الدين وثوابته التي حققها رموز المذهب وأعلامه، ولا بد من وضع النقاط على الحروف، وتوضيح التفاوت والاختلاف فيها بينه وبينهم.

ويتأكد لزوم مواجهة طروحته حين نجده يقدمها للناس بعنوان أنها هي الفكر المنسجم مع ما تسامل عليه علماؤنا تحت شعار التجديد والعصرنة، ولا يعترف أبداً بأنها تختلف مع كثير من الحقائق الثابتة في النواحي العقائدية والإيمانية، الأمر الذي لا ينسجم مع الأمانة الفكرية ولا مع خلقية الإنسان الناقل والنقد.

١٣ - قد يلاحظ على البعض إيجاله في الاعتماد على عقله، وفي إعطائه الدور الرئيس، والقرار الحاسم، حتى في أمور ليس للعقل القدرة على الانطلاق في رحابها، بل ربما جعل من عقله هذا معياراً ومقاييساً، مدعياً أنه يدرك علل الأحكام، فيعرض النصوص عليه، فإن أدرك مغزاها، وانسجم مع محتواها قبلها ورضيها، وإلا فلا يرى في رفضها، والحكم عليها بالوضع والدس أي حرج أو جناح.

ونوضح ذلك في ضمن فرضيتين يظهر منها موضع الخلل:

إحداهما: إن ظاهر النص قد يتناقض مع حكم العقل، تناقضاً ظاهراً وصريحاً في أمر هو من شؤون العقل، ويكون للعقل فيه مجال، وله عليه إشراف.. ففي هذه الحالة لا بد من تأويل النص بما يتواافق مع العقل، وينسجم مع قواعد التعبير.

فإن لم يمكن ذلك فلا بد من رده، ورفضه، وهذه الفرضية هي الصحيحة والمقبولة لدى العلماء.

الثانية: إن يعجز عقل الفرد عن إدراك وجه الحكمة أو العلة في ما تحدث عنه النص، كما لو تحدث النص عن أن المرأة الحائض تقضي الصوم ولا تقضي

الصلاه، أو تحدث عن أن الله سبحانه سيرجع في آخر الزمان أنساً من الأولياء، وأنساً من الأشقياء، فيnal الأولياء الكرامة والزلفي، ويعاقب الأشقياء ببعض ما اقترفوه، ويشفى بذلك صدور المؤمنين.

إذا عجز عقله عن تفسير ذلك الحكم، أو هذا الحدث الذي أخبر عنه النص، رأيته يبادر إلى رفضه، أو يطالب بتاويله، ويقول: إن المراد هو رجعة الدولة والنفوذ مثلاً.

مع أنه لا مورد لذلك الرفض، ولا لتلك المطالبة بالتأويل، إذ ليس من المفترض أن يدرك عقل هذا الشخص جميع العلل والحكم لكل ما صدر أو يصدر عن الله سبحانه وتعالى.

كما أنه إذا لم يستطع عقله أن يدرك بعض الأمور والأسرار اليوم، فقد يدرك ذلك غداً، بل قد لا يمكن الآن أحداً من إدراكتها، ثم تدركها أجيال سوف تأتي بعد مئات السنين، كما هو الحال بالنسبة لكتير مما تحدث عنه القرآن من أسرار الكون والحياة التي عرفنا بعضها في هذا القرن.

وحتى لو لم ندرك ذلك، وبقي في دائرة من استثار الله لنفسه بمعرفته، وربما علّمه أنبياءه وأولياءه، فما هو الإشكال في ذلك؟!

ويبدو لنا: أن الإسراف في تقديس العقل، باعتباره هو مصدر المعرفة الأوحد، وجعله مقياساً لرد أو قبول النصوص حتى في هذه الفرضية الأخيرة -إن ذلك- مأخوذ من المعتزلة، وقد كان هو الداء الدوي لهم، ومن أسباب انحسار تيارهم، وخدود نارهم في العصور السالفة.

وها هو التاريخ يعيد نفسه، حيث نشهد العودة إلى نفس مقولتهم، التي

أثبتت الدليل بطلانها، كما عادت مقولات أخرى أكل الدهر عليها وشرب لطلع رأسها من خبايا التاريخ وزواياته، لطرح من جديد باسم التجديد، تارة، وباسم العصرنة والفكر الجديد أخرى، والله هو الذي يبدئ ويعيد، وهو الفعال لما يريد.

١٤ - قد يحاول البعض أن يدعي: أن السبب في نقد أفكار هذا الشخص أو ذاك هو إرادة إثارة الأجواء ضده، لأنه يحتل موقعاً متميزاً، فتحركت العصبيات في هذا الاتجاه أو ذاك، بهدف إسقاطه..
ونقول:

أولاً: إن من الواضح: أن الكثيرين من أعلنوا رفضهم لتلك الأقاويل ويناقشونها لا يعيشون فكرة أو هاجس «المقامات، والعناوين»، حتى ولو كان هو عنوان أو فكرة المرجعية بالذات، ولا يقع ذلك كله في دائرة اهتماماتهم.
ثانياً: إننا قد نجد أن أصحاب تلك الأقاويل المتهمة نفسها هم الذين يبادرون إلى طرح الأمور المثيرة، ويعيشون هاجس نشر طروحاتهم بكل الوسائل، ويرفعون من مستوى التوتر والحماس تارة، ويخفضونه أخرى. وقد أثبتت الواقع ذلك.

ثالثاً: عدا عن ذلك كله، فإن المعيار والميزان في الفكرة المطروحة هو عناصر الاقناع فيها، وحظها في ميزان الخطأ والصواب، ومدى قربها وبعدها عن حقائق الدين والمذهب.

وليس لأحد أن يدعي علم الغيب بما في ضمائر الناس، وحقيقة دوافعهم، فلتكن دوافعهم هذه أو تلك، فإن ذلك لا يؤثر في تصحيح أو تخليص الفكرة،

ولا يقلل أو يزيد من خطورتها.

١٥ - ما زلنا نسمع البعض يطرح مسائل في مجالات مختلفة، لا تلتقي مع ما قرره العلماء، ولا تنسجم مع كثير مما تسللوا عليه استناداً إلى ما توفر لديهم من أدلة قاطعة تستند إلى قطعي العقل، أو صريح النقل أو ظاهره.. وقد بذلت محاولة تهدف إلى بحث هذه الأمور مع نفس أولئك الذين بادروا إلى إثارتها، وطلب منهم في أكثر من رسالة، وعبر أزيد من رسول الدخول في حوار علمي مكتوب وصريح، توضع فيه النقاط على الحروف، ويميز فيه الحق من الباطل بالدليل القاطع وبالحججة الدامغة.

وذلك علىأمل أن يؤدي ذلك لو حصل إلى أن تُجنب الساحة سلبيات إعلانهم المستمر بها لا يحسن الإعلان به، قبل التثبت واليقين، وسد جميع التغرات فيه.

ولكن - للأسف الشديد - قد جاءنا الجواب منهم برفض الحوار، إلا أن يكون ذلك بين جدران أربع، وخلف الأبواب، وهذا ما يسمونه بالحوار!! لقد أبوا أن يكتبوا لنا ولو كلمة واحدة تفيض في وضع النقاط على الحروف، متذرعين بعدم توفر الوقت لديهم، للكتابة، رغم أنهم قد كتبوا وما زالوا يكتبون حتى هذه المسائل بالذات، ويوزعون ذلك في أكثر من اتجاه، لأناس بأعيانهم تارة، وللناس عامة أخرى.. وفي مقالاتهم، وخطاباتهم، ومحاضراتهم عبر وسائل الإعلام المختلفة ثلاثة.

وحين لمسوا منا الإصرار على موقفنا، لم يتحرجو من العودة إلى قواميسهم ليتحفونا بما راق لهم منها، مما له لون، وطعم، ورائحة، من قواعد القول،

وعوار الكلم، وتوجيه سهام الاتهام.

وكان طلبنا للحوار العلمي كان كفرا بالله العظيم، أو ربما أصبح لو كان ثمة ما هو أقبح.

ولعل أيسر ما سمعناه وأخفه وأهونه هو أننا نتحرك بالغرائز، أو نعاني من التخلف والعقد، والواقع تحت تأثير هذا وذاك، هذا عدا عن وصفنا بالذهنية الإيرانية، وبالتعصب. وهذه هي التهمة المحببة إلينا، لأننا إنما نتعصب للحق، وندافع عنه، وهو أمر ممدوح ومرضى عند الله ورسله، وعند أوليائه وأصفيائه صلوات الله عليهم أجمعين.

هذا، مع العلم: أننا كنا وما زلنا إلى ما قبل أشهر يسيرة من تاريخ كتابة هذه الكلمات من خير الأحباب والأصحاب لهم ومعهم، ولم يعكر صفو هذه المحبة والودة إلا أننا اكتشفنا في هذه الآونة الأخيرة ما رأينا أن تكليفنا الشرعي يفرض علينا أن نطلب منهم الحوار العلمي الهادئ والرصين حل معضلته.

١٦ - إن هذا الكتاب الماثل أمام القارئ الكريم يقدم قدرًا كبيرًا من النصوص المأخوذة من عشرات بل مئات المصادر، رغم أنه أنجز في أشهر لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، وهي مدة قصيرة، لا تسمح بكثير من التنقيب والتقصي، لاسيما مع وجود كثير من الصوارف عن القيام بأدنى جهد في الأيام ذات العدد، خلال تلك المدة.

ونجدنا بحاجة إلى تذكير القارئ الكريم: بأن المصادر الموضوعة في هوامش الكتاب كانت كثيرة إلى درجة بتنا نخشى منها أن تكون قد وقعنا في أخطاء في أرقام الأجزاء والصفحات، كما أننا أخذنا في موارد كثيرة من

طبعات عدّة للكتاب الواحد، فليلاحظ ذلك..

هذا.. وإن اهتماماً بالمصادر - كما هو ديدننا - يأْتِي على قاعدة وضع القارئ أمام أدق جزئيات الحدث وتفاصيله ليكون هو الذي يوازن، ويُفكِّر، ثم يستنتاج ويقرِّر، من خلال تشبُّه بأسباب المعرفة، وإشرافه المباشر على الأمور المطروحة، واطلاعه على ما لها من مناخات وظروف وأحوال، لتكون نظرته إلى الأمور - من ثُمَّ - تتسم بالدقة، والعمق، ومن منطلق الوعي والإحاطة، ومتاز بالأصالة والثبات.

وهذه الطريقة قد لا يستسيغها بعض الناس، الذين قد تقرأ لهم مئات بلآلاف الصفحات، فتجدهم يستغرقون بالإنسانيات، التي تعتمد على الكلمة الرنانة، وعلى الدعاوى العريضة، من دون أن يوثق ذلك بالنص الصريح، أو أن يفتح لك آفاق المعرفة المباشرة والشاملة، إلا نزراً يسيراً مما يتداوله عامة الناس أو خصوصاً ما يؤيد فكرته منها !!

إنه يكتُم عنك الكثير مما يرى أن من المصلحة أن لا تهتمي إليه، أو أن تطلع عليه، وإن أردت شيئاً من ذلك فلن تجد في نفسك معطيات التفكير فيه، حيث لن تملك من وسائله شيئاً، ولن يجعلك - إن استطاع - تحصل على شيء يمكنك أن تمسك به، وتطبق يدك عليه.

إنه يريد منك أن تقرأ ثقافته هو، وتجربته كفرد، وتهوّم في آفاقه، وتتلمس آلامه، وأماله، وأحلامه، وحتى تخيلاته وأوهامه، وليس ثمة شيء وراء ذلك إلا السراب، والسراب فقط.

١٧ - وبعد، إننا نأسف كل الأسف إذا قلنا: إن هذا الكتاب لم يقدر له

أن يعالج موضوعاً محدداً له بداية ونهاية، وعناصر لها ما يجمع بين متفرقاتها، ويؤلف بين مختلفاتها، بل هو يعالج شتاناً من المسائل المختلفة، استخدمها البعض للتشكيك في أحداث جرت على الزهراء «عليها السلام»، أو أثارها في مناسبة الحديث عنها «عليها السلام»، لسبب أو لأنّه.

النقاط المعادة:

ومن النقاط التي ذكرناها في مقال سابق، ونشرناها، نختار ما يلي:

١ - إن طرح الأحاديث المتشابهة، أو التي يصعب فهمها على الناس، ثم الإصرار على الاستمرار في هذا الطرح، من دون تقديم التفسير المعقول والمقبول، ليس بالأمر المرضي، ولا هو محمود العواقب، خصوصاً إذا كان ذلك من قبل أناس يتوقع الناس منهم حل المشكلات، وتوضيح المبهمات. وعلى الأخص إذا كانت هذه الأحاديث، أو القضايا المشكلة لا تطرح على أهل الإختصاص من أهل الفكر، وإنما على الناس السذج والبساطء، بمن فيهم الصغير والكبير، والمرأة والرجل، والعالم والجاهل. وذلك عبر وسائل الإعلام العامة، وفي الهواء الطلق.

٢ - إن إثارة المسائل الحساسة، وطرح التساؤلات على أولئك الذين لا يملكون من أسباب المعرفة ما يمكنهم من حل العقدة بصورة سليمة وقويمة، ومن دون تقديم إجابات كافية، أو حتى من دون إجابات أصلاً، إن ذلك يفرض على العلماء المخلصين أن يبادروا إلى رفع النقيصة، وسد الثغرات، وتقديم الأوجبة الصحيحة، بكل ما يتوافر لديهم من وسائل، لئلا يقع الناس الأبرياء الغافلون في الخطأ الكبير والخطير.

مع الحرص الأكيد على الإقصار على نقد الفكرة، ودون أن تصدر أية إساءة، أو تجريح شخصي، أو انتقاص لأي كان من الناس .. وإنما مع حفظ الكرامة والسؤدد، وبالأسلوب العلمي المذهب والرصين.

مع التذكير والإلماح إلى أن تبعة إثارة هذه المواقف تقع على عاتق مثيرها الأول، لا على الذين تصدوا للتصحيح والتوضيح.

وليس من الإنصاف أن تثار هذه الأمور في الهواء الطلق، ثم يطلب من الآخرين أن يسكتوا عن التعرض لها، إلا في الخفاء، وبين جدران أربع، وخلف أبواب مغلقة أو مفتوحة، فإن طلباً كهذا لا بد أن يفهم على أنه أمر بالسكوت، بصورة جبرية، بل هو ابتزاز وحصر لحق الكلام بصاحب السيادة أو السماحة دون سواه.

٣ - إنه لا بمحاملة في قضايا الدين والعقيدة، فلا يتوقعن ذلك أحد من أي كان من الناس، حتى لو كان قريباً وحبيباً، ومهما كان موقعه ودوره، فإن الحق والدين فوق كل الاعتبارات.

٤ - إن قضايا الدين والعقيدة ليست حكراً على فريق بعينه، بل هي تعني كل الناس على اختلاف حالاتهم ومستوياتهم، فمن حق كل أحد أن يظهر حساسية تجاه أي مقوله تمس هذه القضايا، ولا بد أن يلاحق ذلك باهتمام بالغ ومسؤول، ليحدد موقفه، ولكن ضمن حدود الإتزان، وبالأسلوب العلمي الموضوعي والرصين المسؤول.
ويتأكد هذا الأمر إذا عرفنا:

ألف: إن قضايا العقيدة لا يجوز التقليد فيها، بل لا بد لكل فرد من

الناس أن يلتمس الدليل المقنع والمقبول.. فليست مسائل العقيدة على حد مسائل الفقه التي يرجع فيها الجاهل إلى العالم ليأخذ الفتوى، استناداً إلى الأدلة العامة على لزوم التقليد.

وليس من الجائز منع الناس من التعرض لمثل هذه القضايا، ولا يصح أن يطلب منهم مجرد الأخذ الأعمى لها، وتقليد الآباء والأجداد، أو هذا العالم أو ذاك بها.

كما لا يصح، بل لا يجوز استغلال غفلتهم، وطهرهم وعرض هذه القضايا لهم بصورة ناقصة، وغير متوازنة، فإن ذلك لا يتواافق مع الأمانة العلمية والشرعية التي لا بد من مراعاتها.

ب: إن تحسس الناس لقضايا الدين والعقيدة، ومتابعتهم لها بحيوية وحماس هو من علامات العافية، ودلائل السلامة، ومن المفترض تشجيعه وتنميته فضلاً عن لزوم الحفاظ عليه.

ولا يصح مهاجنته، ومواجهته بالاتهامات الكبيرة، والخطيرة، بهدف كيته والقضاء عليه، بل اللازم هو تأكيده، وتحصينه، وتجيئه بصورة قوية وسليمة، لتصبح تلك العقيدة أكثر رسوحاً، وأعمق تأثيراً في السلوك وفي الموقف، لاسيما في مواجهة التحديات.

٥ - إن العلوم الإسلامية كثيرة، وفيها سعة وشمولية ظاهرة، بالإضافة إلى أنها باللغة الدقة في كثير من تفاصيلها، فلا غضاضة على العالم أن يتريث في الإجابة على كثير من الأسئلة التي توجه إليه في كافة العلوم، إذ ليس بمقدوره الإجابة على جميع الأسئلة، إلا أن يكون في مستوى الأنبياء والأئمة.

وقد قيل: رحم الله امرءا عرف حده فوقف عنده.

فإذا كان المسؤول لم ينجز بحث تلك المسائل وتحقيقها، ودراستها بصورة دقيقة وواافية، تمكنه بعد ذلك من أن يعرضها على الناس بدقة وشمولية فليس له أن يصدر فيها أحکاماً قاطعة، ولا يجوز له أن يتصدى للإجابة عنها.. وإن كان لا بد من ذلك، فعليه أن يلتزم حدود العرض والبراءة من العهدة، وتقديم العذر بعدم التوفير على دراستها وتحقيقها.

ولا غضاضة عليه لو اكتفى بعرض ما توافق عليه أعلام المذهب وأساطينه، من دون التفات إلى ما تفرد به هذا العالم أو ذاك، حيث لا يمكن التزام الشاذ، وترك المشهور والمنصوص.

أما أن يثير كل ما يخطر على باله، أو يجib على كل سؤال بطريقة تشكيكية، تحقق له المروب^(١)، وتوجي للناس بأنه عالم بكل تفاصيل القضايا، وبأنه يثير التساؤلات حولها من موقع الخبرة، والمسؤولية، والاطلاع الدقيق، والفكر العميق، مع أنه ربما لم يطلع على النص أصلاً، فضلاً عن أن يكون قد درسه أو حقق فيه- إن هذا الأسلوب- غير مقبول، وغير منطقي ولا معقول.

٦- إنه ليس من حق أحد أن يطلب من الناس أن يقتصروا في ما يثرونه من قضايا على ما ورد عن النبي «صلى الله عليه وآله» والأئمة «عليهم السلام» بأسانيد صحيحة، وفق المعايير الرجالية في توثيق رجال السنن.. لأن ذلك

(١) كقوله: إذا سئل عن أمر ورد في نص: هذا غير ثابت. أو صحة الرواية غير معلومة. أو يوجد أحاديث لم تثبت صحتها.

معناه: أن يسكت الناس كلهم عن الحديث في جل القضايا والمسائل، دينية كانت أو تاريخية أو غيرها.

بل إن هذا الذي يطلب ذلك من الناس، لو أراد هو أن يقتصر في كلامه على خصوص القضايا التي وردت بأسانيد صحيحة عن المعصومين، فسيجد نفسه مضطراً إلى السكوت، والجلوس في بيته، لأنه لن يجد إلا النزير اليسير الذي سيستنفذه خلال أيام أو أقل من ذلك.

على أننا نقول، وهو أيضاً يقول:

إن ثبوت القضايا لا يتوقف على توفر سند صحيح لها برواية عن المعصومين، فثمة قرائن أخرى تقوى من درجة الاعتماد أحياناً، ككون الرواية الضعيفة قد عمل بها المشهور، واستندوا إليها مع وجود ذات السنده الصحيح أمام أعينهم، ثم لم يلتفتوا إليها وكذا لو كان النص يمثل إقراراً من فاسق بأمر يدينه أو ينافق توجهاته، فإنه لا يصح أن يقال: إن هذا فاسق فلا يقبل قوله.

وعلى هذا، فلا بد من ملاحظة القرائن المختلفة في قضايا الفقه، والأصول، والعقيدة والتاريخ وغيرها من قبل أهل الإختصاص، حيث يستفيدون منها في تقوية الضعيف سنداً، أو تضييف القوي، بحسب الموارد وتوفّر الشواهد.

٧ - إنه ليس أسهل على الناس من أن يقف موقف المشكك والنافي للثبوت، والمتملص من الالتزام بالقضايا، والهروب من تحمل مسؤولياتها. وليس ذلك دليلاً علمياً ولا يشير إلى عالمية في شيء.

والعالم المتبحر، والناقد، والمحقق هو الذي يبذل جهده في تأصيل الأصول،

وتأكيد الحقائق، وإثبات الثابت منها، وإبعاد المزيف.

٨ - إن نسبة أي قول إلى فئة أو طائفة، إنما تصح إذا كان ذلك القول هو ما ذهب إليه، وصرح به رموزها الكبار، وعلماؤها على مر الأعصار، أو أكثرهم، وعليه استقرت آراؤهم، وعقدوا عليه قلوبهم.

ويعلم ذلك بالمراجعة إلى مجتمعاتهم، ومؤلفاتهم، وكتب عقائدهم، وتواريختهم.

أما لو كان ثمة شخص، أو حتى أشخاص من طائفة، قد شذوا في بعض آرائهم، فلا يصح نسبة ما شذوا به إلى الطائفة بأسرها، أو إلى فقهائها، وعلمائها.. فكيف إذا كان هؤلاء الذين شذوا بأقوالهم من غير الطليعة المعترف بها في تحقيق مسائل المذهب؟!

وكذا الحال لو فهم بعض الناس قضية من القضايا بصورة خاطئة وغير واقعية ولا سليمة، فلا يصح نسبة هذا الفهم إلى الآخرين بطريقة التعميم، لكي تبدأ عملية التشنيع بالكلام الملجم والمزوج والمرصع والمنمق، مع تضخيم له وتعظيم، وتبجيل وتفخيم، يؤدي إلى احتقار علماء المذهب وتسخيف عقولهم، بلا مبرر أو سبب.. ثم هو يقدم البديل الذي أعده ومهد له بالكلام المسؤول مهما كان ذلك البديل ضعيفاً وهزلياً.

٩ - إن طرح القضايا التي يطلب فيها الوضوح، على الناس العاديين بأساليب غائمة، وإن كان ربما يسهل على من يفعل ذلك التخلص والتملص من تبعه طروحته إلى حد ما..

ولكنه لا يغطيه من مسؤولية تلقي الناس العاديين للفكرة على أنها هي كل

الحقيقة، وهي الرأي الصواب الناشئ عن البحث والدراسة، وما عداه خطأ.

نعم، لا يغطيه من مسؤولية ذلك، ما دام أن الكل يعلم:

أن الناس يفهمون الأمور ببساطة، فلا يلتفتون إلى كلمة: ربنا، لعل، لنا أن نتصور، يمكن أن نفهم، نستوحى، علينا أن ندرس، وما إلى ذلك..

وبعد..

فإننا نحترم ونقدر جهود العاملين والمخلصين، وندعو لهم بالتوفيق والتسديد، ونشكر كل الإخوة العاملين المخلصين الذين بذلوا جهداً في سبيل إنجاح هذا الكتاب، وأخص منهم بالذكر الأخ العلامة الجليل الشيخ رضوان شرارة، فشكر الله سعي الجميع، وحفظهم ورعاهم، ووفقنا وإياهم لسداد الرأي، وخلوص العمل.. وهو علينا، وهو الهدى إلى الرشاد والسداد.

الباب الأول:

الزهراء عليها السلام ومساتها..

الفصل الأول:

الزهراء عليها السلام مقامها وعصمتها..

بداية وتوطئة:

سنبدأ حديثنا في هذا الفصل عن تاريخ ميلاد الزهراء «عليها السلام» لأن البعض يحاول أن يتحاشى، بل يأبى الالتزام أو الالتزام بما ورد عن النبي الكريم «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، وعن الأئمة الطاهرين «عَلَيْهِمُ السَّلَامُ»، من أنها «عليها السلام» قد ولدت من ثمر الجنة بعد الإسراء والمعراج، أو يحاول تحاشي الالتزام بأنها «عليها السلام» قد تزوجت من علي «عليه السلام» في سن مبكر، لأنه يشعر بدرجة من الاحراج على مستوى الاقناع، يؤثر أن لا يعرض نفسه له.. وقد لا يكون هذا ولا ذاك، بل ربما أمر آخر، هو الذي يدعوه إلى اتخاذ هذا الموقف والله هو العالم بحقائق الأمور، والمطلع على ما في الصدور.

ثم نتحدث بعد ذلك، عن أمور لها ارتباط قريب بشأن عصمة الأنبياء، والأوصياء، والأولياء «عليهم السلام» لاسيما عصمة الصديقة الطاهرة «صَلَّوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهَا».

وسنكون حديثنا هذا عن العصمة مدخلاً مقبولاً وتمهيداً لعرض بعض الحديث عن منازل الكراهة، ودرجات القرب والزلفى لسيدة نساء العالمين عليها الصلاة والسلام، في ظل الرعاية الربانية، والتربية الإلهية، دون أن نحمل الإشارة إلى موضوع ارتباطها بالغيب، الذي تمثل بما حبها الله سبحانه وتعالى به من صفات وخصوصيات وكرامات ميزتها عن سائر نساء العالمين.

فكانت المرأة التي تختلف السماء قبل الأرض بزواجهما من علي «عليه الصلاة والسلام»، وكانت أيضاً المرأة الطاهرة المطهرة عن كل رجس ودنس ونقص، حتى لقد نزهها الله عما يعتري النساء عادة من حالات خاصة بهن دون أن يكون لذلك أي تأثير سلبي على شخصيتها فيما يرتبط بشأن الحمل، والولادة.

ثم إننا قبل أن نخرج من دائرة كراماتها الجليلة، ومميزاتها وصفاتها الفضلى، كانت لنا إماماً سريعة بما حباه الله به من علم متصل بالغيب، أتحفها الله به بواسطة ملك كريم كان يحدها ويسليها بعد وفاة أبيها، الأمر الذي أنتج كتاباً هاماً جداً، كان الأئمة الأطهار عليهم الصلاة والسلام يهتمون به ويعتزون به، وكانوا يقرأون فيه، وينقلون عنه وهو ما عرف بـ«مصحف فاطمة» «عليها السلام»، بالإضافة إلى كتب أخرى اختصت بها صلوات الله وسلامه عليها.

إننا سنقرأ لمحات عن ذلك كله في هذا الفصل، مع توخي سلامة الاختيار ومراعاة الاختصار قدر الإمكان.. وبالله التوفيق، ومنه المهدى والرشاد.

متى ولدت الزهراء علیها السلام؟!

إن أول ما يطالعنا في حياة الصديقة الطاهرة هو تاريخ ولادتها «عليها السلام». حيث يدعي البعض: أنها قد ولدت قبلبعثة بخمس سنوات!

ونقول:

إن ذلك غير صحيح.

والصحيح: هو ما عليه شيعة أهل البيت «عليهم السلام»، تبعاً لأئمتهم «عليهم السلام»^(١) - وأهل البيت أدرى بما فيه - وقد تابعهم عليه جماعة

(١) راجع: ضياء العالمين ج ٢ ق ٣ ص ٢ وجامع الأصول لابن الأثير ج ١٢ ص ٩ و ١٠.

آخرون، وهو: أنها «عليها السلام» قد ولدت بعد البعثة بخمس سنوات، أي في سنة الهجرة إلى الحبشة، وقد توفيت وعمرها ثمانية عشر عاماً. وقد روي ذلك عن أمتنا «عليهم السلام» بسنن صحيح^(١). مضافاً إلى هذا.

فمن الممكن الاستدلال على ذلك أو تأييده بما يلي:

١ - ما ذكره عدد من المؤرخين، من أن جميع أولاد خديجة «رحمها الله» قد ولدوا بعد البعثة^(٢)، وفاطمة «عليها السلام» كانت أصغرهم.

٢ - الروايات الكثيرة المروية عن عدد من الصحابة، مثل:

عائشة وعمر بن الخطاب وسعد بن مالك وابن عباس وغيرهم، التي تدل على أن نطفتها «عليها السلام» قد انعقدت من ثمر الجنة، الذي تناوله النبي «صلى الله عليه وآله» حين الإسراء والمعراج^(٣)، الذي أثبتنا أنه قد حصل

(١) بحار الأنوار ج ٤٣ ص ٩-٧ عن الكافي بسنن صحيح، وعن المصباح الكبير، ودلائل الإمامة، ومصباح الكفعumi، والروضة، والمناقب لابن شهرآشوب، وكشف الغمة ج ٢ ص ٧٥ وإثبات الوصية. وراجع: ذخائر العقبي ص ٥٢ وراجع أيضاً: تاريخ الخميس ج ١ ص ٢٧٨ عن كتاب تاريخ مواليد أهل البيت للإمام أحمد بن نصر بن عبد الله الدراع، وراجع: مروج الذهب ج ٢ ص ٢٨٩ وغير ذلك.

(٢) راجع: البدء والتاريخ ج ٥ ص ١٦ والمواهب اللدنية ج ١ ص ١٩٦ وتاريخ الخميس ج ١ ص ٢٧٢.

(٣) تجد هذه الروايات في كتب الشيعة، مثل بحار الأنوار ج ٤٣ ص ٤ و ٥ و ٦ عن أمالى الصدق، وعيون أخبار الرضا، ومعانى الأخبار، وعلل الشرائع، وتفسير

في أوائل البعثة^(١).

وإذا كان في الناس من يناقش في أسانيد بعض هذه الروايات على طريقته

القمي، والاحتجاج. وغير ذلك، وراجع: الأنوار النعمنية ج ١ ص ٨٠ وأي كتاب حديسي أو تاريخي تحدث عن تاريخ الزهراء «عليها السلام». وتجدها في كتب غيرهم، مثل: المستدرك على الصحيحين ج ٣ ص ١٥٦ وتلخيص المستدرك للذهبي (مطبوع بهامش المستدرك) نفس الجزء والصفحة، ونزل الأبرار ص ٨٨ والدر المثور ج ٤ ص ١٥٣ وتاريخ بغداد ج ٥ ص ٨٧ ومناقب الإمام علي بن أبي طالب لابن المغازلي ص ٣٥٧ وتاريخ الخميس ج ١ ص ٢٧٧ وذخائر العقبى ص ٣٦ ولسان الميزان ج ١ ص ١٣٤ واللائى المصنوعة ج ١ ص ٣٩٢ والدرة اليتيمة في بعض فضائل السيدة العظيمة ص ٣١ ونقله في إحقاق الحق (قسم الملحقات) ج ١٠ ص ١ - ١٠ عن بعض من تقدم، وعن ميزان الإعتدال، والروض الفائق، ونرفة المجالس، وجمع الزوائد، وكنز العمال، ومنتخب كنز العمال، ومحاضرة الأوائل، ومقتل الحسين للخوارزمي، وفتح النجاة، والمناقب لعبد الله الشافعى، وإعراب ثلاثين سورة، وأخبار الدول. وقد تحدث في كتاب ضياء العالمين ج ٤ و ٥ «مخطوط» عن هذا الأمر، وذكر طائفه كبيرة من المصادر الأخرى. وثمة مصادر أخرى ذكرناها حين الحديث حول الإسراء والمعراج في كتابنا الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله»، فراجع.

(١) راجع كتابنا: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» ج ٣ مبحث الإسراء والمعراج.

الخاصة، فإن البعض الآخر منها لا مجال للنقاش فيه، حتى بناءً على هذه الطريقة أيضاً.

وأما ما يزعم من أن هذه الرواية لا تصح، لأن الزهراء قد ولدت قبلبعثة بخمس سنوات، فهو مصادرة على المطلوب، إذ إن هذه الروايات التي نحن بصدد الحديث عنها - وقد رويت بطرق مختلفة - أقوى شاهد على عدم صحة ذلك الرعم.

٣- قد روى النسائي: أنه لما خطب أبو بكر وعمر فاطمة «عليها السلام» ردّهما النبي «صلى الله عليه وآله» متعللاً بصغر سنها^(١).

فلو صح قولهما: إنها ولدت قبلبعثة بخمس سنوات، فإن عمرها حينها خطبها بعد الهجرة - كما هو مجمع عليه عند المؤرخين - يكون حوالي ثمانية عشر أو تسعة عشر سنة، فلا يقال لمن هي في مثل هذا السن: إنها صغيرة.

٤- قد روي: أن نساء قريش هجرن خديجة «رحمها الله»، فلما حملت بفاطمة كانت تحدثها من بطنها وتصبرها^(٢).

وقد يستبعد البعض حمل خديجة بفاطمة «عليها السلام» بعدبعثة بخمس سنوات، لأن عمر خديجة (رض) حينئذ كان لا يسمح بذلك.

(١) راجع: خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (بتحقيق المحمودي) ص ٢٢٨ والمناقب لابن شهرآشوب (ط دار الأضواء) ج ٣ ص ٣٩٣ وتذكرة الخواص ص ٦٣٠ و ٣٠٧ وضياء العالمين ج ٢ ق ٣ ص ٤٦ «مخطوط».

(٢) بحار الأنوار ج ٤٣ ص ٢

ولكنه استبعاد في غير محله، إذ قد حققنا في كتاب الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» أن عمرها كان حينئذ حوالي خمسين سنة، بل أقل من ذلك أيضاً، على ما هو الأقوى، وإن اشتهر خلاف ذلك.

واحتمال أن يكون ذلك - أي ولادتها بعد سن اليأس - قد جاء على سبيل الكرامات لخداعه والرسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» على غرار قوله تعالى:

﴿أَلَّا إِلَهَ وَآنَا عَجُورٌ﴾^(١).

غير وارد هنا، إذ لو كان الأمر كذلك لكان قد شاع وذاع، مع أنها لا نجد أية إشارة تدل على ذلك.

٥ - ويدل على ذلك أيضاً الأحاديث الكثيرة التي ذكرت سبب تسميتها بفاطمة، وبغير ذلك من أسماء، حيث تشير وتدل على أن هذه التسمية قد جاءت من السماء بأمر من الله عز وجل.

وهي روایات كثيرة موجودة في مختلف المصادر، فلتراجع ثمة^(٢).

(١) الآية ٧٢ من سورة هود.

(٢) راجع: ينابيع المودة، وكنز العمال ج ٦ ص ٢١٩ والمناقب لابن المغازلي ص ٢٢١ و ٢٢٩ وراجع: كتاب ضياء العالمين «خطوط» ج ٤ ص ٦ و ٩ ففيه بسط وتتبع، وبحار الأنوار ج ٤٣ ص ١٣ وفي هامشه عن عمل الشرائع ج ١ ص ١٧٨ وراجع: ذخائر العقبى ص ٢٦ وميزان الإعتدال ج ٢ ص ٤٠٠ وج ٣ ص ٤٣٩ ولسان الميزان ج ٣ ص ٢٦٧ وطوالع الأنوار (ط سنة ١٣٩٥ هـ تبريز - إيران) ص ١١٢ و ١١٣ ومعرفة ما يجب لآل البيت النبوى، لأحمد بن علي المقرىزى (ط دار الإعتصام

مريم أفضل أم فاطمة عليها السلام؟!

قد يحيط البعض عن سؤال: أيهما أفضل مريم بنت عمران «عليها السلام» أم فاطمة بنت محمد «صلى الله عليه وآله»؟! بقوله:

هذا علم لا ينفع من علمه ولا يضر من جهله، وإنما هو مجرد ترف فكري أحياناً، أو سخافة ورجعيّة وتخلّف أحياناً آخرى. ثم يقول: «وإذا كان لا خلاف بين مريم وفاطمة حول هذا الأمر، فلماذا نختلف نحن في ذلك؟ فلفاطمة فضلها، ولمریم فضلها، ولا مشكلة في ذلك».

أما نحن فنقول:

أولاً: لا شك في أن الزهراء «عليها السلام» هي أفضل نساء العالمين، من الأولين والآخرين، أما مريم فهي سيدة نساء عالمها. وقد روي ذلك عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» نفسه، فضلاً عما روي عن الأئمة «عليهم السلام»^(١).

بيروت سنة ١٣٩٢هـ) ص ٥١ والبتول الطاهرة لأحمد فهمي ص ١١ و ١٥.

(١) راجع: ذخائر العقبى ص ٤٣ وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ١٢٦ والجوهرة ص ١٧ والإستيعاب (مطبوع بهامش الإصابة) ج ٤ ص ٣٧٦ وتاريخ مدينة دمشق (ترجمة الإمام علي بتحقيق المحمودي) ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٤٨ والمجالس السننية ج ٥ ص ٦٣ عن أمالى الصدوق، والإستيعاب، وشرح الأخبار ج ٣ ص ٥٦ ومقتل الحسين للخوارزمي ج ١ ص ٧٩ ونظم درر السمحطين ص ١٧٨ و ١٧٩ ومعاني الأخبار ص ٤٣ وعمل الشرائع ج ١ ص ١٨٢ وبحار الأنوار ج ١٠٧

ويدل على أنها أفضل من مريم: كونها سيدة نساء أهل الجنة، ومريم من هؤلاء النساء^(١).

ويدل على أفضليتها أيضاً، ما روى عن الصادق «عليه السلام»: لولا أن الله تبارك وتعالى خلق أمير المؤمنين لفاطمة ما كان لها كفؤ على ظهر الأرض من آدم ومن دونه^(٢).

وهذا الخبر يدل على أفضلية أمير المؤمنين «عليه السلام» أيضاً.

ثانياً: إن سؤالنا عن الأفضلية لا يعني أننا نختلف في ذلك، بل هو استفهام طلب المزيد من المعرفة بمقامات أولياء الله تعالى التي ورد الحث على طلب المزيد منها، لأنه يوجب مزيداً من المعرفة بالله تعالى.

ونحن لو اختلفنا في ذلك فليس هو خلاف الخصومة والعدوان، وإنما هو الخلاف في الرأي، الذي يأخذ بيدنا إلى تقصي الحقيقة وازدياد المعرفة، وتصحيح الخطأ والإشتباه لدى هذا الفريق أو ذاك.

ثالثاً: إن علينا أن ندرك - كل بحسب قدرته - أن كل ما جاء في كتاب الله

ص ٣٧ وج ٣٩ ص ٢٧٨ وج ٣٧ ص ٦٨ والمناقب لابن شهرآشوب.

(١) راجع: الرسائل الإعتقادية ص ٤٥٩ عن صحيح البخاري ج ٥ ص ٣٦ وعن الطراف ص ٢٦٢ عن الجمع بين الصحاح الستة ومرأة الجنان ج ١ ص ٦١ وضياء العالمين ج ٢ ق ٣ ص ١٩ و ٢٠ و ٢١.

(٢) راجع: الكافي ج ١ ص ٤٦١ وبحار الأنوار ج ٤٣ ص ١٠٧ وضياء العالمين «خطوط» ج ٢ ق ٣ ص ١١ عن عيون المعجزات وص ٤٨ عن كتاب الفردوس.

تعالى، وكل ما قاله رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» وأوصياؤه «عَلَيْهِمُ السَّلَامُ»، وأبلغونا إياه، وكل ما ذكر في كتاب الله العزيز، لا بد أن نعرفه بأدق تفاصيله إن استطعنا إلى ذلك سبيلاً، وهو علم له أهميته، وهو يضر من جهله، وينفع من علمه. ولا ينحصر ما ينفع علمه بما يرتبط بالأمور السياسية فقط، أو المالية، أو الإجتماعية، أو التنظيمية، والمارسة اليومية للعبادات أو ما إلى ذلك.

وذلك لأن للإنسان حركة في صراط التكامل ينجزها باختياره وجده، وبعمله الدائب، وهو ينطلق في حركته هذه من إيمانه، ويرتكز إلى درجة يقينه، وهذا الإيمان وذلك اليقين لها راقد من المعرفة بأسرار الحياة، و دقائقها، وبملوكوت الله سبحانه، وبأسرار الخليقة، ومن المعرفة بالله سبحانه، وبصفاته وأنبيائه وأوليائه الذين اصطفاهم، وما لهم من مقامات وكرامات، وما نالوه من درجات القرب والرضا، وما أعده الله لهم من منازل الكرامة، كمعرفتنا بأن الله سبحانه هو الذي سمى فاطمة^(١)، وهو الذي زوجها في السماء قبل الأرض^(٢)، وبأنها كانت تحدث أمها وهي في بطنها^(٣)، وغير ذلك.

وهذه المعرفة تزيد في صفاء الروح ورسوخ الإيمان، ومعرفة النفس الموصلة

(١) بحار الأنوار ج ٤٣ ص ١٣٧ عن علل الشرائع ج ١ ص ١٧٨ ح ٢.

(٢) ذخائر العقبى ص ٣١ وراجع: كشف الغمة ج ٢ ص ٩٨ وكنوز الحقائق للمناوي (بها مش الجامع الصغير) ج ٢ ص ٧٥ وبحار الأنوار ج ٤٣ ص ١٤١ و ١٤٥.

(٣) فاطمة الزهراء من المهد إلى اللحد للقرزويني ص ٣٩ وبحار الأنوار ج ٤٣ ص ٢ ونزهة المجالس ج ٢ ص ٢٢٧ وضياء العالمين «مخطوط» ج ٢ ق ٣ ص ٢٧ و ٣٨.

إلى معرفة رب سبحانه.

ومن الواضح: أن مقامات الأنبياء والأوصياء والأولياء، ودرجات فضلهم قد سمت وتفاوتت بدرجات تفاوت معرفتهم بذلك كله.

غير أن بعض المعارف قد تحتاج إلى مقدمات تسهل علينا استيعابها، وتهلنا للاستفادة منها بالنحو المناسب، فتمس الحاجة إلى التدرج في طي مراحل في هذا السبيل، تماماً كطالب الصف الأول، فإنه لا يستطيع عادة أن يستوعب - بالمستوى المطلوب - المادة التي تلقى على طلب الصف الذي هو في مرحلة أعلى كالطالب الجامعي مثلاً، بل لا بد له من طي مراحل تعدد لفهم واستيعاب ذلك كله تمهيداً للانتفاع به.

وكلما قرب الإنسان من الله، زادت حاجته إلى معارف جديدة تتناسب مع موقع القربى الجديد، واحتاج إلى المزيد من الصفاء، والطهر، وإلى صياغة مشاعره وأحساسه وانفعالاته، بل كل واقعه وفقاً لهذه المستجدات.

وهذا شأن له أصالته وواقعيته ولا يتناسب مع مقوله: هذا علم لا ينفع من علمه ولا يضر من جهله.

وإذا كان الإمام الصادق «عليه السلام» لم يترفع عن الخوض في أمر كهذا، حين سُئل عن هذا الموضوع فأجاب. فهل يصح منا نحن أن نترفع عن أمر تصدى للإجابة عنه الإمام «عليه السلام» دونها اضطرار، وهو الأسوأ والقدوة؟!

إذن.. نحن بحاجة لمعرفة ما لفاطمة «عليها السلام» من مقام علي وكرامة عند الله، ومعرفة ما لها من فضل على باقي الخلائق، وبحاجة إلى معرفة أنها سيدة

نساء العالمين من الأولين والآخرين، وأنها أفضل من مريم «عليها السلام»، ومن كل من سواها، حتى لو كانت مريم «عليها السلام» سيدة نساء عالمها.

إننا بحاجة إلى ذلك، لأنه يعمق ارتباطنا بفاطمة «عليها السلام»، ويدخل فاطمة إلى قلوبنا، ويمزجها بالروح والملاعنة والأحساس، ليزداد تفاعلنا مع ما تقول وما تفعل، ونحس بما تحس، ونشعر بما تشعر، ونحب من وما تحب، ونبغض من وما تبغض، ويؤملنا ما يؤملها ويفرجنا ما يفرجها، فيزيدنا ذلك خلوصاً وظهراً وصفاء ونقاء، ومن ثم هو يزيد في معرفتنا بحقيقة ظالميها والمعتدين عليها، ويعرفننا حجم ما ارتكب في حقها، ومدى سوء ذلك وقبحه.

قيمة الزهراء عليها السلام:

قد يتتسائل بعض الناس، ويقول: إن إشراك الزهراء «عليها السلام» في قضية المباهلة لا دلاله له على عظيم ما لها «عليها السلام» من قيمة وفضل، فإنه «صلى الله عليه وآلـه» إنما جاء بأهل بيته «عليهم السلام»، لأنهم أعز الخلق عليه، وأحبهم إليه، ليثبت أنه على استعداد للتضحية حتى بهؤلاء من أجل هذا الدين، ولا دلاله في هذا على شيء آخر.

ونقول في الجواب:

لقد أشرك الله سبحانه الزهراء في قضية لها مساس ببقاء هذا الدين، وحقانيته، وهي تلامس جوهر الإيمان فيه إلى قيام الساعة، وذلك لأن ما يراد إثباته بالمباهلة هو بشريّة عيسى «عليه السلام»، ونفي ألوهيته.

وقد خلد القرآن الكريم لها هذه المشاركة لكي يظهر أنها «عليها السلام» قد بلغت في كمالها وسؤدها وفضيلتها مبلغاً عظيماً، وبحيث جعلها الله سبحانه

وتعالى بالإضافة إلى النبي والوصي والسبطين، وثيقة على صدق النبي «صلى الله عليه وآلـه» فيما يقول، حيث إن الله سبحانه هو الذي أمر نبيه «صلى الله عليه وآلـه» بالماهلة بهؤلاء، ولم يكن ذلك في أساسه من تلقاء نفسه «صلى الله عليه وآلـه».

إذن، لم يكن ذلك لأنهم عائلته، وأهل بيته «صلى الله عليه وآلـه»، بل لأن فاطمة «صلوات الله وسلامه عليها»، والنبي «صلى الله عليه وآلـه» وعلى والحسنان «عليهم السلام»، كانوا -وهم كذلك- أعز ما في هذا الوجود، وأكرم المخلوقات على الله سبحانه، بحيث ظهر أنه تعالى يريد أن يفهم الناس جميعاً أن التفريط بهؤلاء الصفة الزاكية هو تفريط بكل شيء، ولا قيمة لأي شيء في هذا الوجود بدونهم، وهو ما أشير إليه في الحديث الشريف^(١).

ثم إن إخراج أكثر من رجل وحصر عنصر المرأة بالزهراء «عليها السلام» في هذه القضية إنما يشير إلى أن أيّاً من النساء لم تكن لتداني الزهراء في المقام والسؤدد والكرامة عند الله سبحانه وتعالى، فلا مجال لادعاء أي صفة يمكن أن تجعل لغيرها «عليها السلام» امتيازاً وفضلاً على سائر النساء.

فما يدعى لبعض نسائه «صلى الله عليه وآلـه» - كعائشة - من مقام وفضل على نساء الأمة، لا يمكن أن يصح خصوصاً مع ملاحظة ما صدر

(١) راجع: الكافي ج ١ ص ١٧٩ و ١٩٨ والغيبة للنعماني ص ١٣٩ و ١٣٨ وبصائر الدرجات ص ٤٨٨ و ٤٨٩ و راجع: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآلـه» ج ٨ ص ٣٥٩ عنهم.

عنها بعد وفاة رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» من الخروج على الإمام أمير المؤمنين «عَلَيْهِ السَّلَامُ»، والتصدي لحرب وصي رسول رب العالمين، مما تسبب بإزهاق عدد كبير جداً من الأرواح البريئة من أهل الإيمان والإسلام، فأطلع الشيطان قرنه من حيث أشار النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» وصدق الله العظيم وصدق رسوله الكريم.

إذن، فلا يصح اعتبار ما صدر عنها من معصية الله مسوغاً لممارسة المرأة للعمل السياسي - كما ربما يدعى البعض - ولا يكون قرينة على رضي الإسلام بهذا الأمر، أو عدم رضاه.

أما ما صدر عن الزهراء «عَلَيْهَا السَّلَامُ» فهو المعيار وهو الميزان، لأنَّه كان في طاعة الله وهي المرأة المطهرة المعصومة التي يستدل بقوتها وبفعلها على الحكم الشرعي، سياسياً كان أو غيره.

سيدة نساء العالمين:

من الواضح: أن التنظير، وإعطاء الضابطة الفكرية، أو إصدار الأحكام لا يعطي الحكم أو الفكرة أو الضابطة من الثبات والقوة والتجلد في النفوس ما يعطيه تجسيدها، وصيرورتها واقعاً حياً ومتحركاً، لأن الدليل العقلي أو الفطري مثلاً قد يقنع الإنسان ويهيمن عليه، ولكن تجسيد الفكرة يمنح الإنسان رضا بها، وثقة وسكونا إليها، على قاعدة: ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾^(١).

(١) الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.

فالقناعة الفكرية والعقلية والعملية، التي تستند إلى البرهان والحججة القاطعة متوفرة وليس فيها أي خلل أو نقص، ولكن سكون النفس قد يحتاج إلى تحسيد الفكرة في الواقع الخارجي ليتلائم السكون النفسي ويتنا gamm مع تلك القناعة الفكرية والعقلية الراسخة، ليكونا معًا الرافد الثر للمساعر والأحساس.

وقد كانت الزهراء «عليها السلام» أول امرأة تحسدت فيها الأسوة والنموذج والمثل الأعلى لكل نساء العالمين، بعد مسيرة طويلة للإنسانية، كمل فيها عدد من النساء حتى كانت فاطمة ذروة هذا الكمال. وكما تحسد الإنسان الكامل بآدم «عليه السلام» أولاً ليكون واقعًا حيًا، يعيش إنسانيته بصورة متوازنة، لا عشوائية فيها، يعيشها بكل خصائصها ومميزاتها، وبكل خلوصها وصفائها وطهرها، وبكل طاقاتها: فكرًا، وعقلاً، وأدبًا، وحكمة، وتدبرًا، حتى كان أسوة وقدوة للبشر كلهم من حيث هو آدم النبي والإنسان، لا آدم التراب من حيث هو تراب، بل التراب الذي أصبح إنساناً كاملاً بما لهذه الكلمة من معنى.

واستمرت المسيرة نحو الكمال في الإنسانية، فكمّل رجال أنبياء «عليهم السلام» كثيرون، وكمّلت أيضًا نساء، مثل آسية بنت مزاحم، ومريم، وخدّيجة، ثم بلغ الكمال أعلى الذرى في رسول الله «صلى الله عليه وآله»، الرجل، وفي الزهراء المرأة، ولم تستطع أهواء النفس وشهواتها، وكذلك الطموحات والغرائز وغير ذلك من مغريات وتحديات، بالإضافة إلى الضغوطات البيئية والاجتماعية وغيرها، ثم بغي وجبروت الطواغيت، لم يستطع ذلك كله أن يمنع الإنسان من أن يحسد إنسانيته، ويعيش حياة الإيمان، وحياة الكمال والسلام الشامل.

وكانَتْ أَسْوَةً بَنِي الْبَشَرِ وَقَدْوَتْهُمْ هَذِهِ النَّهَاذِجُ الْمَائِلَةُ أَمَامَهُمْ الَّتِي اسْتَطَاعَتْ أَنْ تَقْنَعَ الْإِنْسَانَ بِأَنْ عَلَيْهِ أَنْ يَتَحَدِّى، وَأَنْ يَوْاجِهَ، وَأَنْ يَقْتَحِمَ، وَأَنْ باسْتِطَاعَتْهُ أَنْ يَتَصَرَّرَ أَيْضًاً، وَمِثْلُهُ الْأَعْلَى هُمُ الْأَنْبِيَاءُ وَالْأُولَيَاءُ بَدْءًا مِنْ آدَمَ، وَانتِهَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» وَأَهْلِ بَيْتِ الطَّاهِرِينَ، فَهُوَ لَا يَتَلَقَّى الْفَكْرَةُ فَقَطُّ، بَلْ هُوَ يَرِي الْحَرْكَةَ وَالْمَوْقَفَ فِي الرَّسُولِ وَالْوَصِيِّ، وَالْوَلِيِّ.

وَلِأَجْلِ ذَلِكَ فَهُوَ لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى الْأَمْرِ وَالْزَّجْرِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾^(١)، بَلْ تَعْدَاهُ لِيَقُولَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾^(٢)، فَهُوَ يَرِي الْحَرْكَةَ وَالْمَوْقَفَ وَالصَّفَاءَ وَالظَّهَرَ مُتَجَسِّدًا أَمَامَهُ فِي النَّبِيِّ وَالْوَصِيِّ، وَفِي نَسْوَةٍ وَاجْهَتْهُنَّ أَعْظَمَ الْمُحْنِ وَالْبَلَاءِ كَامِرَةً فَرْعَوْنَ، وَفِي الزَّهْرَاءِ فَاطِمَةَ «عَلَيْهَا السَّلَامُ»، وَحِيثُ وَاجْهَتْهَا أَجْوَاءُ الْانْحِرافِ وَالشَّدَّةِ وَالظُّلْمِ، وَفِي مَرِيمَ بَنْتِ عُمَرَانَ الَّتِي وَاجْهَتْ ضَغْوَطَ الْبَيْتَةِ فِي أَشَدِ الْأَمْرِ حَسَاسِيَّةً بِالنِّسَبَةِ لِجِنْسِ الْمَرْأَةِ بِصُورَةِ عَامَةٍ.

النشاط الاجتماعي للزهراء عليها السلام:

قد يورد البعض ملاحظة ذات مغزى! تقول: «إننا لا نجد في التاريخ ما يشير إلى نشاط اجتماعي للسيدة فاطمة الزهراء في داخل المجتمع الإسلامي إلا في رواية أو روایتين». وتعليقًا على هذا نقول:

(١) الآية ٧ من سورة الحشر.

(٢) الآية ٢١ من سورة الأحزاب.

كل زمان له متطلباته وتقنياته، وأطر نشاطه. وإنما يطالب كل من الرجل والمرأة ويحاسب وفقاً لذلك، ويتم تقويم نشاطاته أيضاً على هذا الأساس، من حيث حجم تأثيرها في الواقع الإسلامي كله.

وبالنسبة لعصر النبوة، فإن تعليم الزهراء القرآن للنساء، وتشقيقهن بالحكم الشرعي، وبالمعارف الإلهية الضرورية. ثم مشاركتها الفاعلة والمؤثرة في الدعوة إلى الله سبحانه وتعالى في الواقع المختلفة، حتى في المباهلة مع النصارى. ثم دورها الرائد في الدفاع عن القضايا المصيرية، ومنها قضية الإمامة. ثم خطبتها الرائعة في المسجد، التي تعتبر مدرسة ومعيناً يردد الأجيال بالمعرفة.

هذا، عدا عن إسهامها المناسب لشخصيتها ولقدراتها، ولظروفها في حروب الإسلام المصيرية. وعدا عن طبيعة تعاملها مع الفئات المحتاجة إلى الرعاية كاليتيم، والأسير، والمسكين، وهو ما خلده الله سبحانه قرآننا يتلى إلى يوم القيمة.

وأعظم من ذلك كله.. موقفها القوي والمؤثر، الذي وظفت فيه حتى فصول موتها ودفنتها لصالح حفظ ثمرات الجهاد، في سبيل قضية الإسلام الكبرى، تماماً فعلته ابنتها زينب «عليها السلام» في نطاق حفظها القوي والمؤثر لثمرات الجهاد والتضحيات الجسام للإمام الحسين «عليه السلام» وصحبه في كربلاء..

نعم، إن ذلك كله، ونظائره، يدل على أن الزهراء «عليها السلام»، قد شاركت في العمل الإنساني، والسياسي، والثقافي، والإيماني بما يتناسب مع الواقع، وحاجات، وظروف عصرها. وفي نطاق أطر نشاطاته، وفقاً للقيم

السائدة فيه..

وقد حققت إنجازات أساسية على صعيد التأثير في حفظ الدعوة، وفي نشرها، وتأصيل مفاهيمها، وسد الثغرات في مختلف المجالات التي تسمح لها ظروف ذلك العصر بالتحرك فيها.

وهذا الذي حققته قد لا يوازيه أي إنجاز لأية امرأة عبر التاريخ، مهما تعاظم نشاطها، وتشعبت مجالاته، وتنوعت مفرداته، لأنه استهدف تأصيل الجذور. فكان الأبعد أثراً في حفظ شجرة الإسلام، وفي منحها المزيد من الصلابة والتجذر، والقوة. وفي جعلها أكثر غنى بالشمر الجني، والرضي، والهنـي..

فيتضـح ما تقدم: أن الاختلاف في مجالات النشاط وحالاته، وكيفياته بين عصر الزهراء وهذا العصر، لا يجعل الزهراء «عليها السلام» في دائرة التخلف والنقص والقصور. ولا يجعل إنجاز المرأة في هذا العصر أعظم أثراً، وأشد خطراً. حتى ولو اختلفت متطلبات الحياة، واتسعت وتنوعت آفاق النشاط والحركة فيها.. لأن من الطبيعي أن يكون عصر التأصيل لقواعد الدين. والتأسيس الصحيح لحقائق الإيمان، وقضايا الإنسان المصيرية هو الأهم، والأخطر، والإنجاز فيه لا بد أن يكون أعظم وأكبر..

وهكذا يتضح: أنه لا معنى للحكم على الزهراء «عليها السلام» بقلة النشاط الاجتماعي في عصرها قياساً على مجالات النشاط للمرأة في هذا العصر.

وبعد ما تقدم فإننا نذكر القارئ الكريم بالأمور التالية:

أولاً: ليته ذكر لنا الرواية أو الروايتين لنعرف مقصوده من النشاط الاجتماعي. فإن كان المقصود به: هو أنها قد تخلفت عن وظيفتها ولم تقم بواجبها كمعصومة

وبنت نبي، وزوجة ولی.

فقد كان على خصومها أن يعيوها بذلك، وكان على أبيها وزوجها أن يسددوها في هذا الأمر، وإن كان المقصود بالنشاط في داخل المجتمع الإسلامي هو إنشاء المدارس، والمؤسسات الخيرية، أو تشكيل جمعيات ثقافية، أو خيرية، أو إقامة ندوات، واحتفالات، أو إلقاء محاضرات، وتأليف كتب تهدي أو تباع، فإن من الممكن أن لا تكون الزهراء «عليها السلام» قد قامت بالكثير من هذا النشاط كما يقوم به بعض النساء اليوم، ولا يختص ذلك بالزهراء «عليها السلام»، بل هو يناسب على كل نساء ذلك العصر، والعصور التي تلتة. فإن طبيعة حياة المجتمع وإمكاناته وكذلك طبيعة حياة المرأة آنذاك كانت تحد من الشاط الذي يمكنها أن تشارك فيه إلا في مجالات خاصة تختلف عن المجالات في هذه الأيام، بقطع النظر عن المبررات الشرعية التي ربما يتحدث عنها البعض بطريقة أو بأخرى.

أما إذا كان المقصود هو: أن التاريخ لم يذكر أنها كانت تجهر بالحق، لمن أراد معرفة الحق، ولا تقوم بواجباتها في تعليم النساء وتوجيههن وفي صيانة الدين، وحياطته، على مستوى قضايا الإسلام الكبرى، وغيرها خصوصاً ما أثير عنها من معارف نشرتها، حتى ولو في ضمن أعمالها العبادية وغيرها. فإن ما أنجزته في هذا المجال كالنار على المنار، وكالشمس في رابعة النهار.

وإن خطبتيها في مسجد النبي «صلى الله عليه وآله»، ومع نساء الأنصار تعتبران بحد ذاتيهما مدرسة للأجيال، ومنبعاً ثرّاً للمعرفة على مدى التاريخ لو أحسن فهمهما، وصحت الاستفادة منها.

هذا مع وجود أبيها رسول الله «صلى الله عليه وآلـه»، وابن عمها أمير المؤمنين «عليه السلام»، اللذين هما محور الحركة الاجتماعية، والإنسانية والاسلامية وكان نشاطها «عليها السلام» جزءاً من مجموع النشاط العام الذي كان آنئذ.

على أن قوله «إلا في رواية أو روایتين» يبقى غير واضح وغير دقيق. فهناك العديد من الروايات التي ذكرت مشاركتها في أنشطة مختلفة، إجتماعية وسياسية وثقافية وتربوية، وقد ذكرنا بعضها من ذلك فيما سبق، بل إن بعض الروايات تذكر: أنها كانت تشارك حتى في مناسبات غير المسلمين. وذلك حينما دعاها بعض اليهود إلى حضور عرس لهم.

وثمة رواية تحدثت عن ذلك الأعرابي الذي أعطته عقدها، وفراشاً كان ينام عليه الحسن والحسين «عليهما السلام»، فاشترأهما عمّار بن ياسر.. في قصة معروفة.

بل إن الله سبحانه قد تحدث أنها وأهل بيتها «عليها السلام» من طبعتهم إطعام الطعام على حبه مسكيناً ويتيناً وأسيراً.

وحين خطبت خطبتها في المسجد جاءت في لمة من النساء كانوا يؤيدونها في ما تطالب به، بل ويتحدث البعض عن وجود تكتل نسائي لها «عليها السلام» في مقابل تكتلات مناوئة.

هذا كله عدا عن أن اهتمامها (بالجوار قبل الدار) يعطينا صورة عن طبيعة اهتماماتها، وأنها لو وجدت أية فرصة لأي نشاط اجتماعي أو نشاط إنساني أو ثقافي فستبادر إليه بكلوعي ومسؤولية وحرص.

وثانياً: إن تأكيدات النبي «صلى الله عليه وآلـه» لل المسلمين بصورة مستمرة قولـاً وعملاً، على ما لها من مقام ودور، وموقع في الإسلام والإيمان، والمعرفة، قد جعل لها درجة من المرجعية للناس، وأصبح بيتهـا موئلاً للدخلـات والخارجـات^(١)، وكان «..يغشاها نساء المدينة، وجيران بيتهـا»^(٢). وصار الناس يقصدونها لتطرفـهم بما عندهـا من العلم والمعرفـة^(٣).

وكان النبي «صلـى الله عـلـيه وآلـه» نفسه يوجه حتى بأصحاب الحاجـات المادية إلى بـيت فاطـمة «عليـها السـلام»، كما في قضـية الإـعـراـبـيـ الـذـي أـعـطـهـ عـقـدـهاـ، وفـرـاشـاًـ لـلـحـسـنـينـ «ـعـلـيـهـاـ السـلامـ»ـ كـماـ أـسـلـفـنـاـ.

وكان الناس يتـرددـونـ عـلـيـهاـ لـطـلـبـ المـعـرـفـةـ أـيـضاًـ، وـكـلـ ذـلـكـ مـنـ شـائـنـهـ أنـ يـمـلـأـ حـيـاتـهـ «ـعـلـيـهاـ السـلامـ»ـ بـالـحـرـكـةـ وـالـنشـاطـ، الـذـيـ يـضـافـ إـلـىـ نـشـاطـاتـهـ الـبـيـتـيـةـ، حيثـ كـانـتـ تـطـحـنـ حتـىـ مجلـتـ يـداـهاـ..ـ

ثالثـاًـ: إنهـ لاـ يـمـكـنـ تـقـيـيمـ إـنـسـانـ مـاـ عـلـىـ أـسـاسـ إـنـجـازـاتـهـ وـنـشـاطـاتـهـ الـاجـتمـاعـيـةـ، أوـ ذـكـائـهـ السـيـاسـيـ، فـهـنـاكـ أـذـكـيـاءـ سـيـاسـيـوـنـ كـثـيرـونـ، وـلـكـنـهـمـ لاـ يـتـمـتـعـونـ بـالـقـيـمـةـ الـحـقـيقـةـ لـلـإـنـسـانـ، لأنـ النـشـاطـ الـاجـتمـاعـيـ وـالـذـكـاءـ لـاـ يـعـطـيـ المـوقـفـ

(١) شـرـحـ نـهجـ الـبـلـاغـةـ لـلـمـعـتـزـيـ الشـافـعـيـ جـ ٩ـ صـ ١٩٨ـ .

(٢) المـصـدـرـ السـابـقـ جـ ٩ـ صـ ١٩٣ـ .

(٣) ستـأـقـيـ حـيـنـ الـحـدـيـثـ عـنـ «ـمـصـحـفـ فـاطـمـةـ»ـ قـصـةـ مـجـيـءـ أـحـدـهـمـ يـطـلـبـ مـنـهـاـ شـيـئـاًـ تـطـرـفـهـ بـهـ، فـطـلـبـتـ صـحـيـفـةـ كـانـ رـسـوـلـ اللـهـ «ـصـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ»ـ قـدـ أـعـطـاهـاـ إـيـاهـاـ، فـلـمـ تـجـدـهـاـ فـيـ بـادـئـ الـأـمـرـ.ـ فـانـتـظـرـ .

السياسي أو غيره قيمة، وإنما تتقوم السياسة بمنطلقاتها ومبادئها، وهي إنما تؤخذ من المعلوم: كالنبي والوصي، ومن الزهراء أيضاً. فهي «عليها السلام» تحدد لنا ما به تكون القيمة للسياسة، أو لأي عمل آخر، اجتماعياً كان أو غيره، ولا تكتسب الزهراء قيمتها من سياساتها، أو من نشاطاتها الاجتماعية، وإلا لكان بعض المجرمين أو المنحرفين أعظم قيمة حتى من الأنبياء، والأولياء، والأصفياء، إذا قام بنشاط اجتماعي أو سياسي كبير، بسبب توفر المال، أو الجاه، أو السلطة له، مع عدم توفر ذلك للنبي أو الولي «عليهم السلام».

والحقيقة: أن قيمة الإنسان إنما تنبع من داخل ذاته، ومن قيمه التي يجسدها، ومن مثله وإنسانيته، ومن علمه النافع للتقوى والخشية من الله سبحانه، وما سوى ذلك فهو في سياق الأسباب والنتائج، وقد يكون في الطرف الآخر من العادلة.

رابعاً: إننا لا بد أن نتحقق أولاً من حقيقة موقع الزهراء «عليها السلام» فيها يرتبط بإيمان الإنسان المسلم، ونتحقق أيضاً من حقيقة المهام التي يفترض فيها أن تضطلع بها في تأييد هذا الدين وتشييده، فنقول:

إن ولاء الإنسان المسلم للنبي والأئمة والزهراء «عليها السلام» له دور أساسي ومفصلي في بلورة إيمانه، وتحقيق هويته وشخصيته الرسالية والإنسانية، فوجود الزهراء - المرأة - التي ليست هي بإمام ولا نبي، بصفتها المرأة الكاملة في إنسانيتها هو الذي تحتاجه كضرورة حياتية، واعتقادية، وسلوكية، وحتى منهجية في حياتنا، أما نشاطها الاجتماعي أو السياسي، فليس له هذه الدرجة من الأهمية أو الحساسية مع وجود أبيها وزوجها.

إننا نحتاج إلى هذا الوجود لترتبط به، وتحنّو عليه قلوبنا، وهو يجسد لنا القيم والمثل، والكمال الإنساني الذي نحتاج إليه هو الآخر، لتحتضنه قلوبنا من خلال احتضانها للزهراء «عليها السلام»، وليسهم - من ثم - في بناء عقيدتنا، وتركيز المفاهيم الإسلامية والقيم والمثل في قلوبنا وعقولنا، لتنتج ولتصوغ عواطفنا وأحاسيسنا وكل وجودنا، هذا هو دور فاطمة «عليها السلام»، وليس دورها ودورهم هو بناء المؤسسات، أو إنشاء الجمعيات الخيرية أو الإنسانية، أو ما إلى ذلك !!.

خامساً: إنه لا شك في أن للزهراء «عليها السلام» الدور الكبير والحساس في بقاء هذا الدين ونقائه، ولو لاها لطمست معالمه وغفت آثاره، فالزهراء هي نافذة النور، وهي برهان الحق، وهي - كما هو زوجها علي أمير المؤمنين «عليه السلام» - مرآة الإسلام التي تعكس تعاليمه، وأحكامه، ومفاهيمه، ونظرته للكون وللحياة. فهي مع الحق يدور معها كيما دارت وتدور معه كيما دار.

إنها المعيار والميزان الذي يوزن به إيمان الناس، ودرجة استقامتهم على طريق المهدى والخير والخلوص والإخلاص. ونعرف به رضا الله ورسوله، وغضب الله ورسوله «صلى الله عليه وآلـه».

وهذا ما يشير إليه قول النبي الأكرم «صلى الله عليه وآلـه»: هي بضعة مني وهي قلبي الذي بين جنبي، من آذها فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله، أو يرضيني ما أرضاها ويستخطني ما أسخطها، أو نحو ذلك.

والملحوظ: أنه «صلى الله عليه وآلـه» قد جعل المرتكز لمقوله يرضيني ما

يرضيها أو من آذها فقد آذاني هو كونها بضعة منه «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»^(١).
ومن الواضح: أن كونها جزءاً من كيانه الجسدي والمادي من حيث بنوتها النسبية له، ليس هو السبب في كون ما يرضيها يرضيه، وذلك لأمرتين:
الأول: إنه «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» لا ينطلق في موافقه من موقع العصبية للقرابة أو للعرق أو ما إلى ذلك، بل هو «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» إنما يريد أن

(١) هذا الحديث لا ريب في تواتره وصححته. وصرح بتواتر نقله بين الفريقين: الشيخ جعفر كاشف الغطاء في كتابه المعروف كشف الغطاء ص ١٢ فراجعه. وبما أن هذا الحديث قد ذكر في مختلف المصادر التي تحدثت عن الزهراء، فإن استقصاء مصادره متيسر لنا الآن بل متعدراً، ولا نرى حاجة إلى ذلك، ولذا فسوف نكتفي هنا بذكر ما تيسر منها. ومن أراد المزيد، فعليه بمراجعة الكتب التي تتحدث عن سيرة الزهراء «عليها السلام» أو عن كراماتها ومزاياها، فسيجد هذا الحديث أمامه أيها توجه.

أما المصادر التي نريد الإشارة إليها فهي التالية: فرائد السبطين ج ٢ ص ٤٦ وجمع الزوائد ج ٩ ص ٢٠٣ ومقتل الحسين للخوارزمي ج ١ ص ٥٢ و ٥٣ وكفاية الطالب ص ٣٦٤ و ٣٦٥ وذخائر العقبى ص ٣٧ و ٣٨ وأسد الغابة ج ٥ ص ٥٢٢ و صحيح البخاري، و صحيح مسلم، وينابيع المودة ص ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٩ و ١٩٨ ونظم درر السبطين ص ١٧٦ و ١٧٧ ومستدرك الحاكم ج ٣ ص ١٥٤ و ١٥٨ و ١٥٩ وتلخيصه للذهبى (مطبوع بهامشه)، وكتنز العمال ج ١٣ ص ٩٣ و ٩٦ وج ٦ ص ٢١٩ وج ٧ ص ١١١ والغدير ج ٧ ص ٢٣١ - ٢٣٦ وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ١٣٢ والصواعق المحرقة ص ١٨٦ وشرح المواهب للزرقاوى ج ٤ ص ٣٣٥ وغير ذلك كثير.

يكون كل ما لديه من خصوصيات، أو امتيازات، أو قدرات مادية أو معنوية في خدمة هذا الدين، ومن أجله، وفي سبيله.

الثاني: إن البنوة النسبية أو بالتبني لا تكفي بحسب طبيعتها لاكتساب امتياز بهذا المستوى من الخطورة، وإن كانت لها أهميتها من حيث أنها تشير إلى صفاء العنصر، وطهارة العرق، لأنها «عليها السلام» كانت نوراً في الأصلاب الشامخة، والأرحام المطهرة، ولكن من الواضح: أن الحفاظ على هذا الطهر بحاجة إلى جهد، وحين لم يبذل ابن نوح «عليه السلام» - الذي تحدثت بعض الروايات عن أنه ابن له «عليه السلام» بالتبني لا بالولادة^(١) - هذا الجهد هلك وضل، حتى قال الله عنه لأبيه نوح: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾^(٢)، ولذلك لم يكن رضا ابن نوح رضا الله ورسوله، ولا غضبه غضب الله ورسوله.

فالمراد بكونها (بضعة منه) لا بد أن يكون معنى يصلح أن يكون مرتكزاً لكون رضاها رضاه «صلى الله عليه وآله»، وأذاها أذاه، خصوصاً مع علمنا بأنه «صلى الله عليه وآله» قد قال ذلك حينما أجبت عن سؤال: ما خير للمرأة؟! فقالت: أن لا ترى الرجال ولا يراها الرجال، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

(١) فلا موقع لما يقوله البعض: من أن العاطفة الأبوية لنوح قد أثرت عليه، فانساق معها، حتى إنه لم يلتفت لخطاب الله له بهذا الشأن. راجع: البرهان في تفسير القرآن ج ٢ ص ٢٢٠.

(٢) الآية ٤٦ من سورة هود.

أو أنه «صلى الله عليه وآله» قد قال ذلك لعلي «عليه السلام» بحضور أولئك الذين تسببوا في أذى فاطمة «عليها السلام»، حين أخبروها بأنه قد خطب بنت أبي جهل.

فقال له علي «عليه السلام»: والذى بعثك بالحق نبأً ما كان مني مما بلغها شيء، ولا حدثت بها نفسى.

فقال النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»: صدقت وصدقت. ففرحت فاطمة «عَلَيْهَا السَّلَامُ» بذلك وتبرسنت حتى رأى ثغرها. فقال أحد الرجلين لصاحبه: ما دعاه إلى ما دعانا في هذه الساعة الخ..^(١)

فالنبي إذن، أراد أن يقول لمن أخبر فاطمة هذا الخبر الكاذب أنه آذاهـا وآذاهـا.

ويمكن من أمر، فإن المراد بهذه الكلمة لا بد أن يكون معنى منسجحاً مع كون أذهاً أذاه. وهو أن مزاياها من مزايا رسول الله «صلى الله عليه وآله» وكماها من كماله، فالحديث عنها بما هي جزء من كيان النبي «صلى الله عليه وآله» وجوده الإنساني والرسالي بكل ميزاته، ودقائقه، وخصوصياته التفصيلية، كإنسان إلهي كامل، يمثل الإنسانية والفطرة، والكمال والصفاء، والحق والصدق، بأجل، وأدق هذه المعانٍ وأسمائها.

و واضح: أن فاطمة إنما تغضب إذا انتقصت الإنسانية، والقيم واعتدى عليها، وترضى إذا كرمت وتكاملت هذه الإنسانية والقيم وتجدرت، فالاعتداء

(١) راجع: بحار الأنوار ج ٤٣ ص ٢٠٢ و ٢٠١ و علل الشرائع ج ١ ص ١٨٥ و ١٨٦.

عليها لا يغضبها من حيث هي شخص بل يغضبها من حيث أنه اعتداء على الإنسانية، وعلى الكمال الروحي والسمو المعنوي، ولكون ذلك محاولة للانتقام، من هذا الوجود الكريم.

إن العدوان عليها عدوان على الحق، وعلى الفطرة وعلى الإنسانية، وعلى الفضل، وذلك هو الذي يغضبها، ويغضب الله ورسوله، وكل عمل يأتي على وفق الفطرة، ويصون هذا الوجود، فهو الذي يرضيها ويرضي الرسول ويرضي الله. وبذلك تصلح أن تكون معياراً وميزاناً حين ترضى، وحين تغضب. ولنا أن نقرب هذا المعنى بالإشارة إلى شاهد قرآني وهو قوله تعالى:

﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَتَّهَا قَتْلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَتَّهَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾^(١).

فإن الجسد الذي هو لحم وعزم لا يزال موجوداً، والذي فقد هو إرادته، واختياراته، وعقله، وخصائصه الإنسانية، من نبل وكرم، وعواطف، ومشاعر، ... وإن الجسد قد أفرغ من محتواه بواسطة إزهاق روحه.

الزهراء أم أبيها:

ومن أغرب ما سمعناه مقوله أطلقها البعض مفادها:

إن الزهراء «عليها السلام» قد عوضت النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» عن عطف الأم، حيث إن أمها ماتت، وهو لا يزال طفلاً، فلأجل ذلك أطلق عليها لقب: أم أبيها.

(١) الآية ٣٢ من سورة المائدة.

إنه يقول بالحرف الواحد: «..بدأ النبي حياته وهو يشكو فقد حنان الأم، لأن حنان الأم ليس شيئاً يمكن أن تتكلله مرضعة أو مربية... إلى أن قال: ولذلك أعطته أمومتها باحتضانها له. وقل لها رسول الله، وهو يشعر: أن ذلك الفراغ الذي فقده بفقدان أمه استطاع أن يملأه من خلال ابنته»^(١). ونقول:

إن هذا الكلام لا يمكن قبوله إذ لا يمكننا قبول مقوله: أن النبي «صلى الله عليه وآله» كان يعاني من عقدة نقص، نشأت عن فقده أمه، فاحتاج إلى من يعوضه ما فقده..

بل معنى هذه الكلمة: أن الزهراء «عليها السلام» كانت تهتم بأبيها، كما تهتم الأم بولدها، وهذا لا يعني: أن ذلك سيغوض النبي عن عاطفة فقدها، أو سيكمل نقصاً يعاني منه.

وبعد، فهل يمكن أن يقبل هذا البعض: أن غير الزهراء عليها الصلاة والسلام كان بإمكانها أن تملأ هذا الفراغ. لو حدبت على رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ومنحته قسطاً من العاطفة التي هو بحاجة إليها؟!

إن الكلمة المذكورة: «أم أبيها» ت يريد أن تبين لنا حقيقة وأبعاد تعامل السيدة الزهراء، مع أبيها، ولا تريد أن تتحدث عن ملء فراغات أو حل عقد نقص في الشخصية النبوية المقدسة، والعياذ بالله.

العصمة جبرية في اجتناب المعاشي؟!!

١ - يتحدث البعض: عن أن العصمة التي تجلت في الزهراء «عليها

(١) كتاب الندوة ص ٥٨.

السلام» قد أنتجتها البيئة والمحيط الایماني الذي عاشت وترعرعت فيه، لأنها كانت بيئة الإيمان والطهر والفضيلة والصلاح.

ومن الواضح: إن هذه المقوله فيما تستبطنه تستدعي سؤالاً حساساً وجريئاً، وهو:

ماذا لو عاشت الزهراء في غير هذه البيئة، وفي محيط ملوث بالرذيلة والموبقات؟!

وماذا لو عاش غير الزهراء في هذه البيئة بالذات؟

هل سوف تكون النتيجة هي ذاتها؟! وقد عاش البعض فعلاً في هذه البيئة بالذات، فلماذا لم يكن الأمر كذلك؟

٢ - ومع كل ذلك نرى هذا البعض نفسه يتحدث عن تكوينية العصمة، الأمر الذي يستبطن مقوله «الجبر» الإلهي، التي ثبت بطلانها، ونفها أهل البيت «عليهم السلام»، بقولهم: لا جبر ولا تفويض بل أمر بين الأمرين. ونقول:

إن ذلك يثير أكثر من سؤال جريء وحساس أيضاً، وهو: أنه لو كانت البيئة هي المؤثرة، فما معنى كون العصمة تكوينية، ومنتهية بالفيض الإلهي المباشر، وبلا وساطة شيء، من محيط أو غيره؟!

ثم هناك سؤال آخر عن: السبب في تخصيص هؤلاء بهذه العصمة الإجبارية التكوينية؟

ولماذا لم ينلها غيرهم منهم من سائر بني الإنسان؟!!

ولماذا نحن نتعب ونشقى، ونحصل على القليل، وتكون لهم هم الدرجات

العلية، مع أنهم لم يتعبا ولم يجاهدوا أنفسهم مثلنا؟!
وسؤال آخر، وهو: ألا يكون الشخص الذي يقوم بالامتناع - من تلقاء نفسه - عن سيئة واحدة، أو المبادرة إلى عمل حسنة واحدة في حياته، يجاهد بها نفسه وغرايشه، أفضل من جميع النبيين والأوصياء المعصومين بالتكوين والاجبار؟!

يضاف إلى ذلك سؤال آخر وهو: ألا يعني ذلك أن لا يستحق المعصوم مدحًا ولا أجراً على عباداته، ولا على أي شيء من طاعاته للأوامر والزوابجر الإلهية؟!(١).

إلى غير ذلك من علامات استفهام لا يمكن استيفاؤها عرضاً ورداً في هذا البحث المقتضب.

٣ - ولعله من أجل دفع غائلة هذا السؤال الأخير، عاد هذا البعض ليقول: إن العصمة التكوينية إنما هي في الاجتناب عن المعاصي، حيث لا يقدر المعصوم على اقترافها. أما الطاعات فالاختيار فيها باق له على حاله، وليس ثمة جبر إلهي عليها. وهذه نفس مقوله الأشاعرة الذين فسروا العصمة بأنها «القدرة على الطاعة، وعدم القدرة على المعصية»(٢).
ونقول:

(١) هذا السؤال قد سأله علماؤنا «رضوان الله تعالى عليهم» لأولئك القاتلين بعدم قدرة المعصوم على المعصية. راجع: اللوامع الإلهية ص ١٦٩.

(٢) راجع: اللوامع الإلهية ص ١٦٩.

إننا لا نريد أن نناقش هذا التفصيل (بين الطاعات وبين المعاصي)!!
بإسهاب، بل نكتفي بالإلماح إلى ما يلي:

أولاً: إن ترك الطاعات أيضاً معصية، فهو إذن لا يقدر على هذا الترك
توكيناً، فكيف يكون مختاراً في فعلها، وما معنى كونه مختاراً في خصوص
الطاعات؟!.

ثانياً: إن هذا التفصيل لا دليل عليه، ولا توجيه له، بل هو تحكم مخصوص
فلماذا لا تكون القضية معكوسة، فيكون مختاراً في ترك المعاصي مكرها على
فعل الطاعات..

والمفت للنظر هنا: أنه حين واجهته هذه الأسئلة التجأتارة إلى مقوله
البلخي بأن الثواب على الطاعة إنما هو بالفضل، لا باستحقاق العبد. وتارة
أخرى إلى ما يتحدث عنه البعض بزعمه من أن الاستحقاق بالفضل وهي
مقالة كمقالة البلخي لا يلتفت إليها لقيام الدليل على أن الطاعة بالاستحقاق
لا بالفضل.

وهذا الدليل هو: أن الطاعة مشقة ألزم الله العبد بها، فإن لم يكن لغرض
كان ظلماً وعيشاً، وهو قبيح لا يصدر من الحكيم. وإن كان لغرض، فإن كان هذا
عائداً إليه تعالى فهو باطل لغناه وإن كان عائداً إلى المكلف، فإن كان هذا
الغرض هو الإضرار به كان ظلماً قبيحاً، وإن كان هو النفع له فإن كان يصح
أن يبتدئ الله به العبد، فيكون التكليف حينئذ عيضاً، وإن كان لا يصح الابتداء
به بل يحتاج إلى تكليف ليستحق أن يحصل على ذلك النفع فهو المطلوب.
فالنتيجة إذن هي: أن الثواب بالاستحقاق لا بالفضل.

وأما قول البلخي فهو باطل من الأساس، لأنه يستند فيها ذهب إليه إلى أن التكاليف إنما وجبت شكرًا للنعمـة، فلا يستحق بسببيـها مثوبـة، فالثواب تفضل منه تعالى.

ولا شك في عدم صحة هذا القول، إذ إن الكلام إنما هو في مرحلة الحسن والقبح، ويقعـع عند العـقـلـاءـ أنـ يـنـعـمـ شـخـصـ عـلـىـ غـيـرـهـ،ـ ثـمـ يـكـلـفـهـ وـيـوجـبـ عـلـيـهـ شـكـرـهـاـ مـنـ دـوـنـ إـيـصالـ ثـوـابـ عـلـىـ هـذـاـ التـكـلـيفـ،ـ فـإـنـهـ يـعـدـونـ ذـلـكـ نـقـصـاـ،ـ وـيـنـسـبـونـهـ إـلـىـ حـبـ الجـاهـ وـالـرـيـاسـةـ وـنـحـوـ ذـلـكـ مـنـ الـعـانـيـ الـقـيـحـةـ الـتـيـ لـاـ تـصـدـرـ مـنـ الـحـكـيمـ،ـ فـوـجـبـ القـوـلـ باـسـتـحـقـاقـ الثـوـابـ.

غاية ما هناك: أنه يمكن أن يقال، وإن كان ذلك لا يلائم كلام البلخي أيضاً، بل هو أيضاً ينقضـهـ وـيـدـفـعـهـ: أنه وإن كانت مالكيـةـ اللهـ سـبـحـانـهـ لـكـلـ شيءـ تـجـعـلـهـ،ـ مـتـفـضـلاـ فيـ تـقـرـيرـ أـصـلـ المـثـوـبـةـ لـمـلـوـكـهـ عـلـىـ أـفـعـالـهـ،ـ وـلـكـنـهـ بـعـدـ أنـ قـرـرـ لـهـمـ ذـلـكـ بـعـنـوـانـ الـجـزـاءـ،ـ وـتـفـضـلـ عـلـيـهـمـ فيـ زـيـادـةـ مـقـادـيرـهـ،ـ حـتـىـ لـقـدـ جـعـلـ الـحـسـنـةـ بـعـشـرـةـ أـمـثـلـهـاـ،ـ أـوـ بـسـبـعـ مـئـةـ ضـعـفـ،ـ وـالـلـهـ يـضـاعـفـ لـمـ يـشـأـ وـبـعـدـ أـنـ دـخـلـ ذـلـكـ فـيـ دـائـرـةـ الـقـرـارـ،ـ وـأـصـبـحـ قـانـونـاـ إـلـهـيـاـ مـجـوـلـاـ،ـ فـقـدـ دـخـلـ فـيـ دـائـرـةـ الـاسـتـحـقـاقـ بـعـدـ أـنـ لـمـ يـكـنـ.

وـلـأـجلـ ذـلـكـ لـمـ يـجـزـ فـيـ حـكـمـ الـعـقـلـ أـنـ يـعـطـيـ اللـهـ الـعـاصـيـ،ـ وـيـمـنـعـ الـمـطـيعـ،ـ وـلـوـ كـانـتـ الـمـثـوـبـةـ مـنـ بـابـ الـتـفـضـلـ لـجـازـ ذـلـكـ،ـ وـهـذـاـ نـظـيرـ مـاـ لـوـ قـرـرـ رـجـلـ أـنـ يـجـعـلـ لـوـلـدـهـ جـائـزـةـ عـلـىـ نـجـاحـهـ فـيـ الـإـمـتـحـانـ فـيـ مـدـرـسـتـهـ،ـ فـإـذـاـ نـجـحـ الـوـلـدـ،ـ فـسـيـطـالـبـ أـبـاهـ بـالـجـائـزـةـ،ـ وـيـرـىـ أـنـهـ مـظـلـومـ وـمـهـانـ لـوـ لـمـ يـعـطـهـ إـيـاهـاـ،ـ فـضـلـاـ عـنـ أـنـ يـعـطـيـهـ لـأـخـيـهـ الرـاسـبـ.

هل للمحيط والبيئة تأثير في العصمة؟!

وأما بالنسبة لما قيل عن تأثير البيئة والمحيط الإيماني في شخصية الزهراء

«عليها السلام»، فإننا نقول فيه:

إن الزهراء النور التي خلقت من ثمر الجنة، وكانت تحدث أمها وهي في بطنهما، قبل أن تولد. هي خيرة الله سبحانه، قد اصطفاها لتكون المعصومة^(١) الطاهرة، والصفوة الزاكية، قبل دخولها في هذه البيئة التي يتحدث البعض عنها على أنها هي السبب الرئيسي في ما للزهراء من مقامات وكرامات. وحديثه هذا يستبطن: أن الزهراء نفسها «عليها السلام» لو عاشت في بيئه أخرى ليست بيئه صلاح وخير وإيمان، فلسوف تطبعها بطبعها الخاص، فتكون المرأة الشريرة والمنحرفة، والعياذ بالله!! فهل هذا مقبول أو معقول؟!

إننا نصر على أن المحيط الذي عاشت فيه الزهراء «عليها السلام»، لم يكن

(١) العصمة في الأنبياء والأوصياء ثابتة بدليل العقل، لاقتضاء مقام النبوة والإمامية لها. و يؤيدتها النقل، وقد يتعرض النقل أيضاً لبيان حدودها وآفاقها، وغير ذلك من خصوصيات.. أما عصمة الزهراء «عليها السلام»، فهي ثابتة بالنقل الصحيح الثابت عن الرسول «صلى الله عليه وآله»، وبنص القرآن الكريم، وهي من ضروريات المذهب وثوابته. وبديهي أن لا تعرف العصمة إلا بالنقل، لأن الأوامر والرواجر الإلهية لا تنحصر بأعمال الجوارح الظاهرة، بل تتعداها إلى القلب والنفس والروح، وإلى صياغة مواصفات الإنسان، ومشاعره وأحساسه، مثل الشجاعة والكرم والحسد، والحب والبغض، والإيمان والنفاق، والنوايا. وغير ذلك مما لا سيل لنا للإطلاق عليه بغير النقل عن المعصوم.

هو محض السبب في وصول الزهراء إلى مقام الكرامة والزلفى، ولا كان هو الذي صاغ وبلور شخصيتها اليمانية، وحقق عصمتها، وكما لها الإنساني، بل إن فطرتها السليمة، وروحها الصافية، وعقلها الراوح، وتوازنها في خصائصها وكما اتها الإنسانية، ثم رعاية الله سبحانه لها، ومزيد لطفه بها، وتسديده وتوفيقه، وسعيها باختيارها إلى الحصول على المزيد من الخلوص والصفاء، والطهر، والوصول إلى درجات القرب والرضا، إن ذلك كله هو الذي أنتج شخصية الزهراء المعصومة والمطهرة.

فالعصمة لا تعني العجز عن فعل شيء، وإنما تعني القدرة والمعرفة، والاختيار الصالح، والإرادة القوية الفاعلة مع العقل الكبير، واللطف والرعاية والتسلية الإلهي. أما كبر السن أو صغره، أو مقدار النمو الجسدي، فليس هو المعيار في صفاء الروح، أو كمال الملكات، والخصال الإنسانية، ولا في فعلية التعلق، أو قوة العقل والإدراك، ولا في سعة المعرفة، واستحقاق منازل الكرامة، فقد آتى الله يحيى «عليه السلام» الحكم صبياً، كما أن عيسى «عليه السلام» قد تكلم في المهد:

﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ أَتَانِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا وَبَرَّا بِوَالَّدَيِّ وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَارًا شَقِيقًا﴾^(١).

ولم تكن الزهراء «عليها السلام» في أي وقت من الأوقات بعقلية طفل،

(١) الآيات ٢٠ - ٢٢ من سورة مریم.

ولا بمستوى ملكات وإدراكات وطموحات وليد.

وقد تكلم علي، والزهراء «عليهم السلام» حين ولادتها، وحدثت الزهراء أنها قبل أن تولد.

وقد ذكرت لنا الروايات وكتب التاريخ وغيرها من مصادر الفريقيين كثيراً من هذا وأمثاله مما يتعلق بأهل البيت «عليهم السلام». مما يدل على هذه الحقيقة فيها «صلوات الله وسلامه عليهم وعلىها»، وعلى شيعتها ومحبها إلى يوم الدين.

إمكانية التمرد على البيئة والمحيط:

أما فيما يرتبط بالمحيط والبيئة، فلستنا ننكر ما له من تأثير على روح الإنسان وسلوكه وأخلاقياته ونفسيته.

ولتكننا نقول: إن ذلك ليس مطروحاً في جميع الناس، ولا هو حتمي الحصول، إلى درجة أن يفقد الإنسان معه إرادته، ويأسره، ويمنعه من الاختيار ويقيده عن الحركة باتجاه الخير، والصلاح، والتجاج والغلاح.

وقد أوضح القرآن الكريم لنا ذلك بما لا يدع مجالاً للشك حينما تحدث عن نساء جعلهن مثلاً يحتذى كمريم بنت عمران، وأسية بنت مزاحم ثم تحدث عن آخريات مثلاً للعبرة والحذر كامرأة نوح ولوط.

فقد قال سبحانه وهو يتحدث عن إحدى زوجات النبي «صلى الله عليه وآله»، كان النبي «صلى الله عليه وآله» قد أسر إليها حديثاً هاماً جداً فأفشته وزادت فيه:

﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِمْرَأَةُ نُوحٍ وَامْرَأَةُ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ

مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَاتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَ عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَةً فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبُّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجَّنِي مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجَّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَّخْنَا فِيهِ مِنْ رُوْحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ ﴿١﴾ .

فنجده سبحانه قد ضرب مثلاً للذين آمنوا - وليس لخصوص النساء المؤمنات - بآسية بنت مزاحم، ومريم بنت عمران.

وضرب مثلاً للذين كفروا - وليس لخصوص النساء الكافرات. بزوجتي نوح ولوط - ولتوسيع ذلك نقول:

ألف: زوجتا النبي نوح والنبي لوط عليهم السلام:

إن الذي يساعد على وضوح ما نريد بيانه في معنى الآيات، هو ملاحظة الأمور التالية:

١ - أشار في الآية إلى وقوف امرأة في مقابل رجل، ولعل البعض يرى لل الرجال على النساء تغيراً في جهات معينة، تعطي للرجل الأفضلية والأولوية في أمور كثيرة.

٢ - إن هذين الرجلين هما في موقع الزوجية، وللزوج موقعه القوي في داخل بيت الزوجية على الأقل.

٣ - ومع صرف النظر عنها تقدم، فإن الزوج عادة هو أعرف الناس حتى

(١) الآيات ١٠ - ١٢ من سورة التحريم.

من الأم والأب، بأحوال زوجته، وبطبياعها، وبنقاط ضعفها وقوتها، لأنه على احتكاك عملي مستمر معها، وهي تعيش معه - عادة - الوضوح بأقصى حالاته وأرفع درجاته.

٤ - وهذا الرجل يملك من صفات الكمال الإنساني كل أسباب القوة خصوصاً في وعيه، وتدبره، وعقله وحكمته، ومن حيث مستوى الفكر، وسلامة هذا الفكر، ومن حيث قدراته الإقناعية، فضلاً عما سوى ذلك، بل هو القمة في ذلك كله، حتى استحق أن يكون نبياً، بل رسولاً، بل إن أحدهما وهو نوح، من أولي العزم الذين يملكون أعلى درجات الثبات والخصانة والقوة. وهل هناك أعرف من النبي الرسول بأساليب الاقناع ووسائله وأدواته؟ أم هناك أكثر منه استجاماً للمفردات الفكرية وغيرها مما يحتاج إليه في ذلك؟!

٥ - كما أن هذه المرأة تعيش في محيط هدى، وفي أجواء الطهر، والصفاء، والإستقامة، والفضيلة، والإيمان، والخير، والصلاح، حيث يتجسد ذلك كله واقعاً تتلمسه بصورة مباشرة، وليس مجرد نظريات.

أما الانحراف والسوء والشرك فلن يكون في هذا المحيط إلا غريباً، مرفوضاً، ومنبذاً، لا يجد حرية الحركة، ولن ينعم بالقبول والرضا أبداً.

٦ - إن هذين الرجلين النبين، وأحدهما من أولي العزم، يتحملان مسؤولية هداية الأمة، والذب عنها، وإبعادها عن مزالق الانحراف وآفاته.

بل إن هذه الهدایة هي مسؤوليتهم الأولى والأساس، وهي كل شيء في حياتهما الرسالية الهدایية. وليس أمرًا عارضاً، كالمال الذي يمكن تعويضه، أو الجاه الذي يمكن العيش بدونه، ولا هي من قبيل السلطة، والنفوذ، وإدارة

البيت ولا هي مصلحة مادية، ولا أي شأن من شؤون الحياة، مما يمكن التغاضي عنه. بل المساس بها مساس بالمصير، وبالوجود، وبالمستقبل، وبالآخرة والدنيا. إنه ينظر إلى هذه المهمة ويعامل معها من موقع التقديس، ومن موقع التعبد والتدين.

وتتحداه زوجته التي لا تدانيه في شيء مما ذكرناه، وتتمرد عليه في صميم مسؤوليته، وفي أعز وأغلى وأقدس شيء لديه.

٧ - وهذا التحدي هو للمحيط وللبيئة، لأنه ينبع من داخل بيئه الصلاح، والإيمان والخير، والهدى.

٨ - ويزيد في الألم والمرارة، أنها تتحداه في شيء يندفع إليه بفطرته، ويرتبط به بقلبه ووجوده، وب أحاسيسه، وبعمق مشاعره، وبهيمات روحه، وبكل وجوده.

والأكثر مرارة في هذا الأمر، أنها تريد أن تكون النقيض الذي لا يقتصر على مجرد الإنحراف، بل هي تعمل على تقويض وهدم ما بينيه، مستفيدة من المحيط المنحرف الذي قد يعينها على تحقيق ما تعمل من أجله، ويعطيها فرحة قوة، وفضل عزيمة.

ومن جهة أخرى: فإن هذا الأمر لا يختص بمورد واحد يمكن اعتباره حالة عفوية أو استثناء أو حالة شاذة، فقد تكررت القضية ذاتها وشملت نوحاً ولوطاً «عليهما السلام» اللذين ضرب الله المثل بما جرى لهم.

بـ: زوجة فرعون:

وفي الجهة المقابلة تقف المرأة المجاهدة الصابرة آسية بنت مزاحم الشهيدة.

ونوضح ما نرمي إليه في حديثنا عنها فيما يلي من نقاط:

- ١ - إن آسية بنت مزاحم امرأة في مقابل رجل، هو فرعون بالذات.
- ٢ - وفرعون هذا هو الزوج المهيمن والقوى، وهو يتعامل مع هذه المرأة الصالحة من موقع الزوجية.
- ٣ - وفرعون الرجل والزوج، لا يملك شيئاً من المثل والقيم الإنسانية والرسالية، ولا يردعه رادع عن فعل أي شيء، وفي أي موقع من موقع حياته، فهو يسترسل مع شهواته، وطموحاته، ومصالحه، بلا حدود ولا قيود، ودونها وزع أو رادع.

أما آسية فعل النقيض من ذلك، ترى نفسها محكومة لضوابط الدين والقيم والمثل، وهي تهيمن على كل وجودها، فلا تستطيع أن تسترسل في حركتها، ولا يمكنها أن تتسلل بكل ما يحلو لها.

- ٤ - وفرعون يمثل أقصى حالات الإستكبار في عمق وجوده، وذاته، حتى ليدعى الربوبية، ويقول للناس: «أنا ربكم الأعلى»، فلا يرى أن أحداً قادر على أن يخضعه، أو أن يميل عليه رأيه وإرادته، بل تراه يحمل في داخله الدوافع القوية لسحق كل من يعترض سبيل أهوائه وطموحاته.

فرعون هذا تحداه امرأته !! في صميم كبرياته، وفي رمز استكباره وعلوه، وعنفوانه، وعمق طموحاته، في ادعائه الربوبية، وفي كل ما يرتكبه من موبقات، وما يمثله من انحراف.

- ٥ - وفرعون ملك لديه الجاه العريض، وغرور السلطان، وعنجهيته، وجاذبيته، وعنفوانه، وزهوه. وما أحب تلك المظاهر الخادعة إلى قلب المرأة،

وما أولعها بها.

وإذا كانت المرأة تميل إلى الزهو، فإنها إلى زهو الملك العريض أميل،
وإذا كان الجاه العريض يستثيرها، فهل ثمة جاه كجاه السلطان، فكيف وهو
يدعى الربوبية لنفسه؟!

٦ - أما المغريات فهي بكل صنوفها، وفي أعلى درجات الإغراء فيها، متوفرة
لفرعون، فلديه الدور والقصور، والبساتين، والحدائق الغناء، ولديه اللذائذ
والأموال، والخدم والخشم، ولديه الزبارج والبهارج وزينة الحياة الدنيا.

وهل ثمة أحب إلى قلب المرأة من القصر الشاهق، ومن الآثار الفاخرة،
واللائق، ومن وصائف كالحور، وغير ذلك من بواعث البهجة والسرور؟!

٧ - وعند فرعون الرجال والسلاح، وكل قوى ال欺， والسلط، والجبروت،
والهيمنة، ولذلك أثره في بث الرهبة، والرعب في قلب كل من تحدهه نفسه
بالتمرد، والخلاف.

٨ - وعند فرعون أيضاً المتزلفون، والطامعون، والطامدون، الذين هم
وسائله وأدواته الطبيعية، التي تتحقق رغباته، وتلبي طلباته، مهما كانت، وفي أي
اتجاه تحركت.

٩ - وهناك الواقع المنحرف الذي تهيمن عليه المفاهيم الجاهلية. والجهل
الذريع، والافتتان الطاغي بالحياة الدنيا، هذا الواقع الذي تفوح منه الروائح
الكريهة للشهوات البهيمية، وتنبعث فيه الأهواء، وتتضاجع فيه الجرائم.

١٠ - وفي محيط فرعون، تريد امرأة فرعون أن تتخلى عن لذات محسوسة
وحاصرة من أجل لذة غائبة عنها، مع أن الإنسان كثيراً ما يرتبط بما يحب

ويشعر به، أكثر ما يرتبط بها يتخيله أو يسمع به، بل هو يستصعب الانتقال من لذة محسوسة إلى لذة أخرى ماثلة لها، فكيف يؤثر الانتقال إلى ما هو غائب عنه، ولا يعيشه إلا في نطاق التصور والأمل بحصوله في المستقبل، ثقة بالوعد الإلهي له؟!

بل إنها «عليها السلام» ت يريد أن تستبدل لذة وسعادة ونعيماً حاضراً بألم وشقاء، وبلاء، بل بموت محتم لقاء لذة موعدة.

١١ - وبعد ذلك كله، إن هذه المرأة لا تواجه رجلاً كسائر الرجال، بل تواجه رجلاً عرف بالحنكة، والدهاء، والذكاء.

فكما كان عليها أن تواجه استكباره، وسلطانه، وبغيه، وكل إرهابه، وإغرائه، فقد كان عليها أيضاً أن تواجه مكره، وأحابيله، وتزويره، وأساليبه الذكية الخداعية، وهو الذي استخف قومه فأطاعوه.

وقد ظهرت بعض فضول هذا الكيد والمكر في الحوار الذي سجله الله سبحانه له مع موسى، ومع السحرة الذين جاء بهم هو، فآمنوا بإله موسى^(١).

(١) إن حنكة فرعون كانت عالية إلى درجة أنه - كما قال القرآن الكريم - استخف قومه فأطاعوه، أي أنه قد تسبب في التأثير على مستوى تفكيرهم، وخفف من مستوىوعيهم للأمور.. كما أنها حين نقرأ ما جرى بينه وبين موسى والسحرة، نجده أيضاً في غاية الفطنة والدهاء، فقد قال تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمَيْنَ قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَعْمُونَ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ أَبَائِكُمُ الْأَوَّلَيْنَ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ

لَجُنُونٌ》 [الآيات ٢٣ - ٢٧ من سورة الشعراة].

فيلاحظ: إنه حاول في بادئ الأمر أنه يسفه ما جاء به موسى بطريقة إظهار التعجب والاستهجان. فلما رأى إصرار موسى على موافقة الإعلان بما جاء به جأ إلى اتهامه بالجنون. ولكنه أيضاً وجد أن موسى يواصل بعم ثابت، وإصرار أكيد، إعلانه المخيف لفرعون فالتجأ إلى استعمال أسلوب القهر والقمع، فقال موسى: ﴿فَالَّذِينَ اتَّخَذُتِ إِلَهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمُسْجُونِينَ﴾ [الآية ٢٩ من سورة الشعراة]. فواجهه موسى «عليه السلام» ببطلان كيده هذا، وجرده من هذا السلاح، حيث قال له: ﴿فَالَّذِي أَوْلَوْ جِهْتَكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ﴾ [الآية ٣٠ من سورة الشعراة]. فاضطره أمام الناس إلى الرضوخ، لذلك فقال: ﴿فَأَتَتِيهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [الآية ٣١ من سورة الشعراة]، فأظهر موسى المعجزة التي جرده من سلاح المنطق والحججة. ولكنه مع ذلك لم يستسلم بل التجأ إلى سلاح آخر، يدلل على حنكته البالغة ودهائه العظيم وعلى درجة عالية من الذكاء، حيث نقل المعركة فوراً من ساحتها هذه إلى ساحة الآخرين، وأخرج نفسه عن دائرةها، وجعل من نفسه إنساناً غيوراً على مصلحة الناس، ي يريد أن يدفع الشر عنهم، وأن يحفظ لهم مواتعهم فأظهر أن ما جاء به موسى «عليه السلام» لا يعنيه هو ولا يهدد موقعه، وإنما هو يستهدفهم فالقضية إذن هي قضيتهم، فلا بد أن يبادر كل منهم لمواجهتها، وليس هي قضية يمكن التفريط في شأنها، ولا هي تسمح لهم باللامبالاة، أو التأجيل، أو التواكل، مستفيداً من طبيعة المعجزة عنصر التمويه عليهم والتشويه للحقيقة، حيث اعتبر إن انقلاب العصا إلى ثعبان

وخرج اليديضاء، سحرا يريد موسى أن يتسلل به إلى إخراجهم من أرضهم، فهو قد حول المعجزة القاهرة إلى دليل له، يبطل به دعوى موسى التي جاءت المعجزة لإثباتها وتأكيدها، ثم ألقى الكرة في ملعبهم، وجعل القرار لهم. واستطاع من خلال ذلك أن يقتضي فرصة جديدة يستدرك بها شيئاً من القوة لمواجهة موسى.. وهذا هو ما أوضحته الآيات التالية: **﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعبَانٌ مُّبِينٌ وَنَزَعَ يَدُهُ فَإِذَا هِيَ يَبْيَضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ قَالَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلَيْمٌ يُرِيدُ أَنْ يُنْجِرَ حَكْمَ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسُحْرِهِ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ قَالُوا أَرْجِهِ وَأَخْاهُ وَابْعَثْ فِي الْمُدَائِنِ حَاسِرِينَ﴾** [الآيات ٣٦ - ٤٧ من سورة الشعراة]، وراجع: [الآيات ٤٧ - ٥٧ من سورة طه]. فكل ذلك يشير إلى أن فرعون لم يكن رجلاً عادياً، بل كان على درجة عالية من الذكاء والمكر والدهاء، وأنه في حين كان قد استخدم كل قدراته من مال وجاه وجيوش، وقمع وقهر، في سبيل الوصول إلى مبتغاه، فإنه أيضاً قد استخدم ذكاءه وأساليبه الماكرة في سبيل ذلك، حتى **﴿إِنَّهُ لَفَظُوْهُ فَأَسْتَحْفَ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ﴾** سورة الزخرف: ٥٤.

ولننظر بدقة إلى قوله تعالى **﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرْنِي أَقْتُلُ مُوسَى وَلَيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِيَنِكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾** [الآية ٢٦ من سورة غافر]. ولنتأمل في موقف فرعون من السحرة، وطريقة مواجهته للصدمة التي نتجت عن إيمانهم بها جاء به موسى، فإنه هو الآخر، دليل آخر يضاف إلى ما تقدم على حنكته وذكائه، وطبيعة أساليبه الماكرة والفاجرة. ولسنا هنا بقصد التوسيع في هذا الموضوع، ولم نرد إلا التنويه والإشارة لندليل من خلال ذلك على عظمة الانجاز، وقيمة النصر

خلاصة:

كانت تلك بعض لمحات الواقع الذي واجهته امرأة فرعون، التي هي من جنس البشر، ومن لحم ودم، لها ميولها، وغرائزها، وطموحاتها، ومشاعرها، وأحساسها.

وقد واجهت «رحمها الله» كل هذا الواقع الصعب بصبر وثبات، ولم تكن تملك إلا نفسها، وقوى إرادتها، وقويم وعيها، الذي جعلها تدرك: أن ما يجري حولها هو خطأ، وجريمة، وإنحراف وخزي، رفضت ذلك كله من موقع البصيرة والإيمان، وواجهت كل وسائل الإغراء والقهر، ولم تبال بحشود فرعون، ولا بأمواله، ولا بجاهه العريض، ولا بزیسته ومغرياته، ولا بمكره وحيله وحبائله..

وطلبت من الله سبحانه وتعالى أن يهدي لها سبل النجاة من فرعونية فرعون، ومن أعمال فرعون، ومن محيط القوم الظالمين.

ولم يؤثر شيء من ذلك كله، من البيئة والمحيط وغير ذلك، في زعزعة ثقتها بدينها وربها، أو في سلب إرادتها، أو في سلامتها وصحة خيارها واختيارها. وكان دعاؤها: ﴿أَبْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَّلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾.

فهي تعتبر الابتعاد عن فرعون، وعن ممارسات فرعون نجاة، وتعتبر الابتعاد عن دنس الإنحراف والخروج من البيئة الظلمة نجاة أيضاً..

وهي لا تريد من الله قصوراً ولا زينة، ولا ذهباً ولا جاهماً، بل تريد أن تفوز بنعمة القرب منه تعالى: «عِنْدَكَ»، وبمقام الرضا، على قاعدة: «رضا الله رضاناً أهل البيت».

ج: مريم عليها السلام في مواجهة التحدي:

أما التحدي في قضية مريم «عليها السلام» فهو الآخر قاس ومرير.. إنه تحد في أمر يمس شخصيتها وكيانها، وهو من أكثر الأمور حساسية بالنسبة إليها كأنثى، تعتبر نفسها أمّاً قومها رائدة الظهر والفضيلة، وتنعى عليهم رجسهم وانحرافهم، إنه التحدي في أمر العفة والطهر، وقد جاء بطريقة تفقد معها كل وسائل الدفاع عن نفسها، إذ كيف يمكن لامرأة أن تأتي قومها بمولود لها، ثم تزعم لهم أنها لم تقارف إثماً، ولا علاقة لها برجل.

إنها تزعم: أنها قد حملت بطفل ولم يمسسها بشر، وتصر على أنها تحفظ بمعنى العفة والطهارة بالمعنى الدقيق للكلمة، بل هي لا تقبل أي تأويل في هذا المجال، ولو كان من قبيل حالات العنف التي تعذر فيها المرأة.

بل وحتى المرأة، المتزوجة حين تلد فإنها في الأيام الأولى تكون خجلة إلى درجة كبيرة، لاسيما أمام من عرفوها وعرفتهم وألفوها وأفتقهم.

فكيف إذا كانت تأتي قومها طفل تحمله، وقد ولدته ولم تكن قد تزوجت، ثم هي تصر على أنها لم يمسسها بشر !! أو لا ترضى منهم أن يعتقدوا أو حتى أن يتوجهوا غير ذلك.

ولم يهتز إيمان مريم، ولم تتراجع، ولم تبادر إلى إخفاء هذا الطفل، ولا إلى إبعاده ولا إلى التبرء منه، بل قبلت، ورضيت، وصبرت، وتحملت في سبيل

رضا الله سبحانه، فكانت سيدة نساء زمانها بحق، وبجدارة فائقة، لأنها صدقت بكلمات الله، وكانت من القانتين.

أما الصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء «صلوات الله وسلامه عليها»، فقد أخبر الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله»: أنها أفضل من جميع نساء العالمين من الأولين والآخرين بمن فيهم مريم وأسمية وسواهما، رغم كل ما قاسوه وما واجهوه مما ينبوذ عن عظيم مكانتها وبلاطتها لقوله «عليه السلام»: إن أشد الناس بلاءً هم الأنبياء ثم الذين يلوذون بهم ثم الأمثل فالأمثل^(١).

من نتائج ما تقدم:

ونستخلص مما تقدم نتائج كثيرة، نذكر منها هنا ما يلي:

١ - قد ظهر مما تقدم من خلال عرض ما ضربه الله مثلاً: أن البيئة والمحيط ليس هو الذي يصنع شخصية الإنسان، وإن كان ربما يؤثر فيها أحياناً، إذا فقدت الرقابة الوعية، حيث يستسلم الإنسان للخصوص والخنوع.

فلا مجال إذن لقول هذا البعض: إن شخصية الزهراء «عليها السلام»، هي من نتاج المحيط والبيئة التي عاشتها، ولن نقبل أن يقال: إنها «عليها السلام» لو عاشت في محيط آخر - فاسد مثلاً - وكانت قد عاشت واقع محيطها الفاسد أيضاً.

٢ - إن مواجهة مريم لضغوطات محيط الانحراف، في أشد الأمور حساسية وأهمية بالنسبة إليها، وهي لا تملك أى وسيلة مألفة للدفاع عن

(١) راجع: بحار الأنوار ج ٦٤ ص ٢٠٠.

نفسها، سوى هذا الإيمان الصافي، والثقة الكبيرة بالله تعالى.

ثم تحرك آسية بنت مزاحم في عمق وكر الانحراف والشرك، وفي صميم حيشه، وبيتها، لمواجهة أعتى القوى، وأكثرها استجهاعاً لوسائل ال欺辱، والإغراء، والتحدي، وأشدّها بغياً، وظلمأً، واستكباراً..

إن هذا وذاك يدل على أنه لا مجال لتبرير الانحراف بضغوطات المحيط، والبيئة، أو السلطة، أو الخضوع لإرادة الزوج، وما إلى ذلك.

٣ - قد ظهر ما تقدم: أن للمرأة كما للرجل، قوة حقيقة، وقدرة على التحكم بالقرار النهائي في أية قضية ترتبط بها، وأنها في مستوى الخطاب الإلهي، وتستطيع أن تصل إلى أرقى الدرجات التي تؤهلها لأسمى المقامات، في نطاق الكرامة والرعاية الإلهية.

٤ - إن الاندفاع نحو إحقاق الحق، وإقامة شرائع الله، والعمل بأحكامه، والتزام طريق الهدى والخير أمر موافق للفطرة والعقل دون ريب، وإن الإنحراف عن ذلك ما هو إلا تخلف عن مقتضيات الفطرة، واستخفاف بأحكام العقل، وتغريط بمعاني الإنسانية والسداد والرشاد.

الفصل الثاني:

الزهراء عليها السلام والغيب..

الجوانب الغيبية في حياة الزهراء عليها السلام:

هناك من يقول: إنه لا حاجة لنا فيها يفيض فيه التاريخ في مسألة زواج الزهراء «عليها السلام»، والجوانب الغيبية في ذلك الزواج، فيما احتفلت به النساء، وغير ذلك مما يتعلق بهذا الأمر، كما أنه يتحفظ على الحديث الذي يقول بوجود عناصر غيبية أو خصوصيات غير عادية في شخصية الزهراء «عليها السلام»، وماذا ينفع أو يضر - على حد تعبيره - أن نعرف أو نجهل: أن الزهراء «عليها السلام» نور أو ليست بنور؟!

فإن هذا علم لا ينفع من علمه ولا يضر من جهله.

ويضيف على هذا قوله: ولا نجد إن هناك خصوصية غير الظروف التي كفلت لها النمو الروحي والعقلي، والالتزام العملي، بالمستوى الذي تتوازن فيه عناصر الشخصية بشكل طبيعي في مسألة النمو الذاتي، ولا نستطيع إطلاق الحديث المسؤول القائل بوجود عناصر غيبية مميزة تخرجها عن مستوى المرأة العادي، لأن ذلك لا يخضع لأي إثبات قطعي.

ونقول:

إننا بالنسبة لضرورة الثقافة الغيبية نسجل ما يلي:

أولاًً: إن إثارة الأمور بهذه الطريقة، التي يخشى أن تسبب بإثارة صراع داخلي، من حيث أنها ترمي إلى التشكيك بضرورة الثقافة الدينية الغيبية وذلك

غير مقبول ولا معقول، لأن ذلك من بديهيات الدين والعقيدة، ولا شك أن إبعاد جانب مهم جداً من قضايا الدين والإيمان عن دائرة الاهتمام، بطريقة التسويف أو التسخيف، أو التقليل من أهميته، يعتبر تقويضًا لركن مهم من أركان الدين، وهو إرباك حقيقي للفكر الإسلامي الرائد، وهو يستبطن وضع علامات استفهام على الكثير من مفردات المعارف الدينية الأخرى، الأمر الذي سيتهي إلى أن يضعف إيمان الناس، وأن تنحسر معرفتهم بالله سبحانه وتعالى وبرسله وأوصيائه، ويترنّح واقع اعتقادهم بحقائق الإسلام والإيمان، ويثير تساؤلات كثيرة حول أمور كان الأجدر أن لا يثار حولها جدل غير منهجي ولا علمي، حيث لا يتحقق عن ذلك إلا إرباك الحالة العامة، وصرف اهتمامات الناس إلى اتجاهات بعيدة عن الواقعية، وعن التفكير الجدي في أمور مصيرية، تهدد مستقبلهم وجودهم، وتبعدهم عن التخطيط والعمل لمواجهة الأخطار الجسمانية التي تتذكرهم في حلبة الصراع مع قوى الحقد والاستكبار، التي لا بد من تشابك الأيدي، وتضافر الجهود في مواجهتها.

عصمنا الله من الخطأ والزلل في الفكر والقول والعمل إنه ولقد قدير، وبالإجابة حرفي وجدير.

ثانيًا: لا شك في أن النصوص التي تثبت عنایة إلهية، ورعاية غيبية للزهراء، بل كرامات ومعجزات^(١)، وميزات لها، هي بدرجة من الكثرة

(١) فقد ذكر أبو الصلاح الحلبي في الكافي ص ١٠٢ و ١٠٣: أن المعجزات تظهر لغير الأنبياء أيضًا، ولا يقتصر الأمر فيها على التحدي للأنبياء في نبوتهم - كما يحاول البعض أن يدعوه - وقد مثل لذلك أبو الصلاح بقصة آصف بن برخيا ومجيئه

تفقد الإقدام على إنكارها مبررة من الناحيتين العلمية والوجدانية. وإذا كان هذا الحجم من النصوص لا يثبت ميزة وكرامة ورعاية غيبة، فلا مجال بعد لإثبات أية حقيقة إسلامية أخرى. وقد سبقه المعتزلة إلى إنكار كرامات الأولياء، بحججة اشتباهاها بمعجزات الأنبياء، فلا يعرف النبي من غير النبي ^(١).

ولم يلتفتوا إلى أن ظهور الكرامة إنما هو للولي الذي يلتزم خط الإيمان بصورة يمتنع معها من ادعائه النبوة، وإنما فإنه ليس بولي ولا يستحق كرامة الله، ولن يظهر الله له هذه الكراهة يوماً.

ثالثاً: قال الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُكَفَّرُونَ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ ^(٢). وما لا شك فيه أن للأمور الغيبية تأثيراً قوياً على الحالة الإيمانية للإنسان المسلم، وأن الغيب هو من الأمور الأساسية في موضوع الإيمان، الذي يريده الله سبحانه من عباده.

كما أن ما لا شك فيه أيضاً: أنه لا يكفي في الإيمان بالغيب أن يكون مجرد إحساس بهم وغامض بوجود غواصات ومبهمات في بعض جوانب الحياة، ثم

بعرش بلقيس قبل ارتداد الطرف. وما ظهر لمريم من معجزات كحصوها على الرزق ومعجزات تلاميذ عيسى، وغير ذلك.

(١) شرح عقائد النسفية للتفتازاني ص ١٧٧.

(٢) الآيات ١ - ٣ من سورة البقرة.

شعور بالعجز عن نيل تلك الغوامض، ومن ثم شعور بالخوف والخشية منها. ولا يكفي أيضاً في تحقق الإيمان، بحد ذاته، وبكل حالاته ومفرداته، غيبية كانت أو غيرها مجرد الحصول على قناعات فكرية جافة، ومعادلات رياضية، تستقر في عقل ووعي الإنسان ليرسم على أساس ذلك خريطة سلوكية، أو حياتية منفصلة عن الغيب، أو غير منسجمة أو متناغمة معه، لا يكفي هذا ولا ذاك، فإن الإيمان فعل اختياري، يتجدد، ويستمر حيث إن الله سبحانه قال: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ ولم يقل آمنوا، ليفيد بالفعل المضارع التجدد، والاستمرار أي أنهم يختارون هذا الإيمان، ويحدثونه، ويوجدونه، ويحسدونه باستمرار.

وإذا كان من الواضح أيضاً أن الخشية من المجهول، والإحساس المبهم بالأمور الغائبة عن حواسنا ليس إيماناً، بل هو ينافي الإيمان الذي هو عقد القلب على أمر، واحتضانه له بعطف وحنان، ومحبة وتفهم، ثم سكون هذا القلب إلى ما يحتضنه، واطمئنانه إليه، ومعه، ورضاه به، ﴿أَلَا يَذْكُرُ اللَّهُ تَطْمِئْنُ الْقُلُوبُ﴾^(١)، و﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكَ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾^(٢). إذا كان الأمر كذلك:

وحيث لا يمكن احتضان الفراغ ولا السكون إليه، أو الرضا به، فلا بد من توفر الدلالة القريبة على ذلك الغامض، والتجسيد له في وعي الإنسان، لكي يخرج عن حالته الغيبية في الواقع الإيماني والشعوري، ويصبح شهوداً

(١) الآية ٢٨ من سورة الرعد.

(٢) الآيات ٢٧ و ٢٨ من سورة الفجر.

إيمانياً، وإن كان في واقعه وكينونته لا يلتقي مع الحس، ولا يظهر عليه، بل يبقى منفصلاً وغائباً عنه.

ومن هنا: تبرز ضرورة ربط هذا الغيب بالواقع الموضوعي، ليصبح بذلك أشد تأثيراً في الوعي، وأكثر رسوخاً وتجذراً في الإيمان، حيث تخرجه تلك المفردات المعبرة عنه والمشيرة إليه، عن أن يكون مجرد حالة غائمة وهائمة، ليصبح أكثر تركيزاً وتحديداً إلى درجة التجسيد الحقيقى للمعنى الغيبي، الذي يهیئ لالنسان أن يعقد قلبه عليه، ليكون ذلك المسلم المؤمن بالغيب، وفق ما يريده الله سبحانه، وعلى أساس الخطة الإلهية لتحقيق ذلك، وبذلك نستطيع أن نفهم بعمق مغزى قول علي عليه الصلاة والسلام: «لو كشف لي الغطاء، ما ازدلت يقيناً»^(١).

وحين سُئل «عليه السلام» عن أنه كيف يعبد ربا لم يره، أجاب: ما كنت لأعبد رباً لم أره، لم تره العيون بمشاهدة الأ بصار، وإنما رأته القلوب بحقائق الإيمان^(٢).

ولأجل ذلك أيضاً: تطمئن القلوب بذكر الله سبحانه ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطمَئِنُ الْقُلُوبُ﴾^(٣)، فإن القلب لا ينال حقيقة الذات الإلهية نفسها، بل ينال آثارها

(١) بحار الأنوار ج ٤٠ ص ١٥٣ وج ٤٦ ص ١٣٥.

(٢) بحار الأنوار ج ٤ ص ٢٧ و ٣٢ و ٣٣ و ٤٤ و ٥٢ و ٥٤ و ٣٠٤ و ١٠ ص ١١٨ وج ٣٦ ص ٤٠٦.

(٣) الآية ٢٨ من سورة الرعد.

وأفعالها ويطمئن بذكر الله سبحانه، وقد قال الله سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾^(١)، و﴿اَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي حَلَقَ﴾^(٢)، و﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(٣).

فيتضح من جميع ما تقدم: أن الإسلام حين ألزم بالإيمان بالغيب، فإنه لم يرده غيّاً هائماً، وخاروياً وبمهماً، بل أراده الغيب الهدف والواعي، الذي يتجسد على صفحة القلب والنفس، ويزيد وضوهاً وتجذرًا ورسوخًا، من خلال الوسائل التي أراد الله سبحانه أن ينقل بواسطتها العنصر الغيبي إلى وعينا ليستقر فيه مقتربناً بها، ومعتمداً عليها، ومستندًا إليها.

فالثقافة الغيبية إذن، من شأنها أن تبعد الإيمان بالغيب، عن أن يكون حالة خوف من المجهول، ليكون الغيب شهوداً قليلاً حقيقياً، يعقد عليه القلب، وي تقوم به الإيمان، وتختضع له المشاعر، وينطلق ليصبح حياة في الوجود، ويقطة في الضمير، ول يكن موقفاً، وحركة وسلوكاً، وسجية وبادرة عفوية صريحة وخالصة.

مع أنه في الوقت نفسه لا يزال هذا الغيب منفصلًا على إحساس الحواس، حيث لا يمكنها أن تناهه، وتبقى عاجزة حياله، إذ هو متصل بما هو أسمى منها، ويفغنه عنها، مستمسك بأسبابه، ومنطلق في رحابه.

(١) الآية ١٨٠ من سورة الأعراف.

(٢) الآية ١ من سورة العلق.

(٣) الآية ١ من سورة الفاتحة.

وبننظرة إجمالية على الوسائل والدلائل التي تجسد هذا الغيب في قلب الإنسان، وتحوله إلى عنصر إيماني مؤثر وفاعل.. نجد: أن الإسلام في تعاطيه التربوي مع هذه الناحية الحساسة، قد أراد للغيب أن ينطلق من بوتقة الفكر والوعي ليستقر في القلب، ولি�حتضنه هذا القلب بحنان ليجد معه الرضا والسكينة، وليهوم - من ثم - في رحاب الروح، في تفاعل مشاعري، وعاطفي متوجه وعامر.

ثم هو لا يزال يسري في كل كيان الإنسان، ليصوغ أحاسيسه، ومشاعره، ولি�صبح من ثم سمعه وبصره، وفكره، وبسمته، ولغته ولفنته العفوية، وسلوكته، وموقفه، بل كل شيء في حياته.

ولأجل ذلك كله، كان لا بد أن يمتزج الفكر بالعاطفة، لتصبح مأساة الزهراء «عليها السلام»، وذكرى الحسين «عليه السلام» في عاشوراء، ومأساة طفله الرضيع و.. جزءاً من الحقيقة الإيمانية، وهكذا يصبح كل ما قاله الرسول «صلى الله عليه وآله» والأئمة الطاهرون «عليهم السلام» يمثل ضرورة ثقافية لاستكمال الإيمان بحقائق الإسلام، ومنها الإيمان بالغيب.

فلا غرو إذن: أن يتجسد هذا المعنى الغيبي معجزة وكرامة إلهية وواقعاً حياً ومؤثراً في وعي الإنسان - يتجسد - بالحجر الأسود، حيث أودعه الله مواثيق الخلاائق، وبالإسراء والمعراج، وباستقرار يونس في بطن الحوت، وفي حديث النملة، حيث تبسم سليمان صاحكاً من قولها، وبالإتيان له بعرش بلقيس من اليمن قبل ارتداد طرفه إليه، وب الحديث فاطمة مع أمها وهي في بطنهما، وبأعراض السماء بمناسبة زواجهما من علي «عليه السلام»،

وبحدث الملك معها حتى كتب علي «عليه السلام» عنه «مصحف فاطمة». وبأن الملائكة كانت تناديها كما تنادي مريم ابنة عمران، فتقول: يا فاطمة، إن الله أصطفاك وطهرك الخ.. فسميت «محدثة لأجل ذلك»^(١).

ولا غرو أن يتجسد لنا هذا الغيب في أن فاطمة نور، وبأنها حوراء إنسية قد خلقت من ثمر الجنة^(٢)، الذي يمتاز عن ثمر الدنيا ببنقائه وصفاته وخلوصه وطهره، وقد زادته فاطمة صفاء على صفاء، وطهراً على طهر، بما بذلت من جهد موفق من خلال معرفتها بالله، وما نالته من إشراف على أسرار الخلق ونوميس الحياة، ففازت بالتأييد والتسديد واللطف الإلهي، فكانت المرأة المعصومة التي يرضي الله لرضاها، ويغضب لغضبها، حتى باتت سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين، إلى غير ذلك من أمور دلت على أن لها «عليها السلام» ارتباطاً وثيقاً بالغيب، ومقاماً وموقعًا، وكرامة إلهية، لا تناها عقولنا، ولا تصل إليها أفهامنا.

فيتضح ما تقدم: أنه إذا تجسد هذا الغيب برموز معينة، كأنبياء الله، وأصنفاته، وأوليائه وأصحاب كراماته، وبما لهم من مآثر وكرامات، ويرموز كثيرة أخرى، فإن قلوبنا ستتحضنها وستحتضن معها الغيب الموعظ فيها

(١) كشف الغمة ج ٢ ص ٩٤ ودلائل الإمامة ص ٥٦ وراجع: علل الشرائع ج ١ ص ٣٤٥ و ١٨٣ وروضة المتن ج ٥ ص ١٨٢.

(٢) راجع: علل الشرائع ج ١ ص ١٨٢ و ١٨٤ ومصادر ذلك كثيرة جداً لا مجال لعدادها.

لتكون محور الإيمان ومعقد القلب لتعيش حالة السكينة والرضا أرواحنا، ولتحنو عليها مشاعرنا، فتدغدغ أحاسيسنا، ويكون العلم بذلك كله ينفع من علمه، والجهل به يضر من جهله بدرجة كبيرة وخطيرة.

وليس بالضرورة أن يستتبع اختلاف مفردات تجسيد الغيب في الأشخاص كالأنباء والأوصياء والأولياء تفاضلاً لهذا على ذاك أو بالعكس، إذ قد تكون طبيعة المرحلة، أو ظروف معينة هي التي فرضت هذه الخصوصية الغيبية هنا وتلك هناك.

أما التفاصيل فله معايير خاصة به، التي نطق بها القرآن العظيم، والرسول الكريم^(١)، وليس هذا منها فكل هذه الغيوب المرتبطة بالزهراء «عليها السلام» وبغيرها هي جزء من هذا الدين، ولها أهميتها البالغة في صياغة الشخصية الإيمانية، والإنسانية، والرسالية، بما لها من خصائص تتحقق للإنسان وجوده، وشخصيته، وتميزه، وتجعله على درجة عالية من الصفاء والنقاء والطهر، كما أنها تحقق درجة من الارتباط الوجداني بأولياء الله وأصنิفائه، والمزيد من الحب لهم، والتفاعل الضميري والوجداني مع كل ما يقولون وما يفعلون.

وقد أخبر الأنئمة «عليهم السلام» بعض الخالص من أصحابهم ببعض الغيوب، من أمثال ميثم التمار، وزراراة، ومحمد بن مسلم، وغيرهم، فما أنفع

(١) فإن مقامات الأنبياء والأوصياء درجات، بحسب درجات معرفتهم التي تستتبع مزيداً من الخلوص والخشية، والجهد، والقرب إلى الله، ونيل درجات، والرضا والزلقى.

الغيب لمن علمها وتعلمتها، وما أروع هذه الكرامات، وما أجلها وأشد تأثيرها، وما أعظم الحاجة إليها، وما أروع القرآن العظيم، وهو يركز على كثير من المفردات التي تدخل في هذا السياق، معلنًا بذلك أهميتها البالغة، في بناء الشخصية الإنسانية والإيمانية والرسالية.

الارتباط الفكري لا يكفي:

فلا يصح إذن ما يردد البعض، من أن المطلوب هو مجرد الارتباط الفكري بهم «عليهم السلام» من خلال معرفتنا بسياساتهم، وأنماط سلوكهم الشخصي، وبأنشطتهم الاجتماعية ليكونوا لنا أسوة وقدوة على طريقة التقليد والمحاكاة، وليشير ذلك فيما حالة من الزهو والإعجاب بهم كأشخاص، كإعجابنا بغيرهم من العابرة والمفكرين، مثل أديسون أو ابن سينا.

إذ إن المطلوب هو: الارتباط الفكري، والضميري، والوجداني الذي تشارك فيه المشاعر، وتستجيب له الأحاسيس بعفوية وانقياد، ويهتز له كل كيان الإنسان وعمق وجوده بطوعانية واستسلام.

المطلوب هو: أن يدخل هؤلاء الأصفياء إلى قلوبنا ليكونوا حياة لها، وإلى أرواحنا لتكون أكثر توهجاً وتألقاً، وإلى نفوسنا لنصبح أكثر صفاء ونقاء وخلوصاً.

المطلوب هو: أن يكون لهم الحظ الأوفر في صياغة شخصيتنا الإيمانية وأن يسهموا في صنع مشاعرنا وتكوين أحاسيسنا.

ولنستبعد نهائياً إذن مقوله: هذا علم لا ينفع من علمه، ولا يضر من جهله، فإنها مقوله مضره بالتأكيد لا تجلب لنا إلا الخسران، والبور والخيبة.

ولو غضضنا النظر عن ذلك كله، فإن ميزان النفع والضرر الذي يتحدثون عنه غير واضح المعالم، فهو مختلف في حالاته وموارده، فقد يكون الحديث عن الطب غير نافع للنجار في مهنته، والحديث عن الفلك غير نافع للحداد، أو الحائك في حرفته، أو للإداري في دائرة عمله..

لكن الأمر بالنسبة لقضايا الإيمان والسلوك ليس بالضرورة من هذا القبيل، وإن كانت درجات المعرفة ومقتضياتها تختلف من شخص لآخر على قاعدة: أمرنا أن نحدث الناس على قدر عقولهم.

تنزه الزهراء عليها السلام عن الطمث والنفاس:

يقول البعض: «إن عدم رؤية السيدة الزهراء للعادة الشهرية يعتبر حالة مرضية تحتاج إلى العلاج؟! أو هي على الأقل حالة نقص في أنوثتها وفي شخصيتها كامرأة، ولا يمكن عدّها من كراماتها وفضائلها، وكذا الحال بالنسبة للنفاس».»

بل يصف هذا البعض القول بتنزه الزهراء عن الطمث والنفاس: بأنه من السخافات.

ونقول:

أولاًً: قد يحدث لبعض النساء - وإن كان ذلك قليلاً - أن لا ترى دماً حين الولادة، أو ترى شيئاً يسيراً منه، ولا يعد ذلك نقصاً في أنوثتها وشخصيتها كامرأة.

وأما بالنسبة لتنزه الزهراء «عليها السلام» عن العادة الشهرية، فإننا نقول:

إن الخروج عن مضائق الطبيعة لا يعد نقصاً، بل هو كرامة وفضل، ككرامة

مريم «عليها السلام» حيث حملت بعيسى «عليه السلام» ولم يمسسها بشر، وزوجة إبراهيم «عليه السلام» أيضاً قد حملت وهي عجوز، وحملت زوجة زكريا «عليه السلام» وهي عاقر.

وأمثال ذلك من الكرامات وخوارق العادات كثير..

وإن تزه الزهراء «عليها السلام» عن ذلك يشير إلى علو مقامها، وإلى خصوصية تميزها عن كل من سواها، ما دام أن المحيض من الأذى، كما قال سبحانه(١).

وحصول هذا الأذى للمرأة يجعلها في حرج وفي وضع نفسي وجسدي غير طبيعي. إنه اعتلال للمرأة، كما في بعض الروايات، وحالة مرضية لها - كما يذكره الأطباء في أبحاثهم حول هذا الموضوع - وهو يقعدها عن الصوم، وعن الصلاة، ويمنعها من الدخول إلى المساجد، وما إلى ذلك من أمور تشير إلى أن المرأة ليست في وضع يمكنها من أن تعيش الأجواء الروحية بكل حيويتها، وصفائها، ونقائها، وقوتها..

إن هذا الحدث المستمر الذي لا يرفعه وضوء ولا غسل ولا تيمم، إلى أن يرتفع هو بنفسه ويزول. قد نزه الله عنه سيدة النساء التي ظهرها الله من الرجس تطهيراً، إكراماً لها، وحرصاً على تأكيد تميزها عن كل من عداتها، وتخصيصها من الله سبحانه بفضيلة وكرامة، دون أن يكون في ذلك أي

(١) قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمُحِيطِ قُلْ هُوَ أَذَى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءِ فِي الْمُحِيطِ﴾

[الآية ٢٢٢ من سورة البقرة].

تغير في طبيعتها الأنثوية، والله تعالى هو مسبب الأسباب، وهو القادر على أن يتتجاوز قانون العلية والتبسيب، لا بالخروج عنه وتحطيمه، وإنما بقانون العلية نفسه، حيث إنه تعالى يوجد حتى معجزات الأنبياء، بواسطة أسباب وعلل لها، استأثر بعلمه بها، في حين أن البشر لم يطلعوا عليها، ولا هي معهودة لديهم، وهذا هو معنى خرق العادة الذي يتحدثون عنه في موضوع المعجزات والخوارق.

ولعل ذلك أظهر من أن يحتاج إلى مزيد بيان، أو إلى إقامة دليل أو برهان.

ثانياً: إن اعتبار القول بتنزية الزهراء عن الحيض والنفاس من السخاف غير مقبول من يتبعه ويعمل بأقوال النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، بل والأئمة «عَلَيْهِمُ السَّلَامُ» لأن كل ما يقوله النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» والأئمة الطاهرون «عَلَيْهِمُ السَّلَامُ» لا يمكن أن يكون سخيفاً على الإطلاق، ولا غير نافع لمن علمه.

وقد روي ذلك التنزيه من طرق الشيعة والسنّة عن رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» وعن الأئمة الطاهرين «عَلَيْهِمُ السَّلَامُ» في نصوص كثيرة، تخرج عن حد الإستفاضة لتصل إلى حد التواتر، وهي تدل على أن الله سبحانه قد نَزَّ الزهراء «عَلَيْهَا السَّلَامُ» عن رؤية دم الحيض والنفاس.

ونذكر من هذه الروايات ما يلي:

١ - عن النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»: إنما سميت فاطمة «البتول» لأنها تبتلت من الحيض والنفاس^(١).

(١) ينابيع المودة ص ٢٦٠ وإحقاق الحق (الملاحقات) ج ١٠ ص ٢٥ عنه، وعن مودة

٢ - وعنده «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»: أَن ابْتِي فَاطِمَةَ حُورَاءَ لَمْ تَحْضُ، وَلَمْ تَطْمَثْ^(١).

٣ - وروى الصدوق بسنده عن عمر بن علي، عن أبيه علي «عليه السلام»: أَن النَّبِيَّ «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» سُئِلَ مَا الْبَتُولُ؟! فَإِنَّا سَمِعْنَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَقُولُ: إِنْ مَرِيمَ بَتُولُ، وَفَاطِمَةَ بَتُولُ؟!

قال: الْبَتُولُ الَّتِي لَنْ (لَمْ) تَرْ حُمْرَةَ قَطْ - أَيْ لَمْ تَحْضُ - فَإِنَّ الْحِيْضَمَ مَكْرُوهٌ في بنات الأنبياء^(٢).

. القربي ص ١٠٣

(١) ذخائر العقبى ص ٢٦ وشرح بهجة المحافل ج ٢ ص ١٣٨ . وراجع: عوالم العلوم ج ١١ ص ٥٤ وفي هامشه عن تاريخ بغداد ج ١٢ ص ٣٣١ وعن كنز العمال ج ١٢ ص ٣٤٢٦ وعن مصادر كثيرة أخرى، وإسعاف الراغبين (مطبوع بهامش نور الأ بصار) ص ١٧٣ .

(٢) معاني الأخبار ص ٦٤ ومناقب آل أبي طالب ج ٣ ص ٣٣٠ عن أبي صالح المؤذن في الأربعين، وтاج المواليد ص ٢٠ وكشف الغمة ج ٢ ص ٩٠ وبحار الأنوار ج ٤٣ ص ١٦ و ١٥ راجع: ج ٧٨ ص ١١٢ عندهما، وينابيع المودة ص ٢٦٠ ومستدرك الوسائل ج ٢ ص ٣٧ وعلل الشرائع ج ١ ص ١٨١ وعن مصباح الأنوار ص ٢٢٣ ومصباح الكفعumi ص ٦٥٩ وروضة الوعاظين ص ١٤٩ ودلائل الإمامة ص ٥٥ والروضة الفيحاء في توارييخ النساء ص ٢٥٢ وحبيب السير ج ١ ص ٤٣٣ وضياء العالمين «مخطوط» ج ٢ ق ٣ ص ٧ وإحقاق الحق

٤ - وروىقطان، عن السكري، عن الجوهرى، عن العباس بن بكار، عن عبد الله بن المثنى، عن عممه ثمامة بن عبد الله، عن أنس بن مالك، عن أمها، قالت ما رأيت فاطمة دما في حيض، ولا في نفاس^(١).

٥ - وروي عن أبي جعفر عن آبائه «عليهم السلام»: أنها «عليها السلام» إنما سميت «الطاهرة» لعدة أمور، ومنها: «وما رأت قط يوما حمرة ولا نفاساً»^(٢).

٦ - الصادق «عليه السلام»: تدرى أي شيء تفسير فاطمة؟!

قال: فطممت من الشر.

ويقال: إنما سميت فاطمة لأنها فطممت من الطمث^(٣).

٧ - وقال «صلى الله عليه وآلـه» لعائشة: يا حميرة، إن فاطمة ليست كنساء الآدميين، لا تعتلن كما تعتلن. وفي لفظ آخر: كما يعتلن^(٤).

(الملاحقات) ج ١٠ ص ٢٥ و ٣١٠ وج ١٩ ص ١١ عن مصادر أخرى، والعوالم

ج ١ ص ٦٤١ وراجع: إعلام الورى ص ١٤٨.

(١) الأمالي للصدوق: ص ١٥٤ وبحار الأنوار ج ٤٣ ص ٢١ وراجع: العوالم ج ١١ ص ١٥٣ وفي هامشه عن العديد من المصادر.

(٢) بحار الأنوار ج ٤٣ ص ١٩ عن مصباح الأنوار، وعوالم العلوم ج ١١ ص ٦٦.

(٣) مناقب آل أبي طالب ج ٣ ص ٣٣٠ وبihar الأنوار ج ٤٣ ص ١٦.

(٤) المصدران السابقان، ومجمع الزوائد ج ٩ ص ٢٠٢ عن الطبراني، وإعلام الورى ص ١٤٨ ومرآة العقول ج ٥ ص ٣٤٥ والطرائف ص ١١١ والعوالم (قسم حياة الزهراء) ص ٦٤ وضياء العالمين «مخطوط» ج ٢ ق ٤ ص ٧.

٨ - وعن أبي عبد الله الصادق «عليه السلام»: حرم الله النساء على علي «عليه السلام» ما دامت فاطمة حية، لأنها طاهرة لا تحيض ^(١).

ولصاحب البحار شيخ الإسلام العلامة المجلسي الثاني «رحمه الله» كلام جيد يتعلق بهذا الأمر فليراجع.. ثمة.

٩ - عن عائشة قالت: إذا أقبلت فاطمة كانت مشيتها مشية رسول الله «صلى الله عليه وآله»: وكانت لا تحيض قط، لأنها خلقت من تفاحة الجنة ^(٢).

١٠ - وفي دلائل الإمامة بأسناده عن أسماء بنت عميس، قالت: قال لي رسول الله، وقد كنت شهدت فاطمة، وقد ولدت بعض ولدتها فلم نر لها دماً، فقلت: يا رسول الله، إن فاطمة ولدت ولم نر لها دماً؟!

فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: يا أسماء، إن فاطمة خلقت حورية إنسية ^(٣).

(١) راجع: مقتل الحسين للخوارزمي ج ١ ص ٦٤ ومناقب آل أبي طالب ج ٣ ص ٣٣٠ وبحار الأنوار ج ٤٣ ص ١٦ و ١٥٣ عنه، وعن أمالى الطوسي ص ٤٣ ومستدرك الوسائل ج ٢ ص ٤٢ . وراجع: التهذيب ج ٧ ص ٤٧٥ وبشارة المصطفى ص ٣٠٦ وراجع: عوالم العلوم ج ١١ ص ٦٦ وضياء العالمين «خطوط» ج ٢ ق ٣ ص ٧.

(٢) أخبار الدول (ط بغداد) ص ٨٧ على ما في إحقاق الحق (ملحقات) ج ١٠ ص ٢٤٤ وراجع: العوالم (حياة الزهراء) ص ٦٠ .

(٣) دلائل الإمامة ص ٥٣ و ٥٥ وبحار الأنوار ج ٧٨ ص ١١٢ وراجع ج ٤٣ ص ٧ عن كشف الغمة.

- ١١ - وعن علي «عليه السلام» قال: قال رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»: إن فاطمة خلقت حورية في صورة أنسية، وإن بنات الأنبياء لا يخضن^(١).
- ١٢ - وفي رواية عن أبي جعفر: «فسيهاها فاطمة، ثم قال: إني فطمتك بالعلم، وفطمتك عن الطمث»، ثم قال أبو جعفر «عليه السلام»: والله، لقد فطمتها الله تبارك وتعالى بالعلم، وعن الطمث بالميثاق^(٢).
- وقد وصف المجلسي الأول هذا الخبر بالقوى^(٣).
- ١٣ - وروى الصدوق «رحمه الله» عن أبيه، عن سعد، عن ابن عيسى، عن علي بن الحكم عن أبي جميلة، عن أبي جعفر «عليه السلام»، قال: إن بنات الأنبياء «صلوات الله وسلامه عليهم» لا يطمئن إنما الطمث عقوبة الخ..^(٤).
- ١٤ - وعن أبي عبد الله «عليه السلام» قال: إن بنات الأنبياء لا يخضن^(٥).

(١) دلائل الإمامة ص ٥٢ وبحار الأنوار ج ٧٨ ص ١١٢ ومستدرك الوسائل ج ٢ ص ٣٧.

(٢) بحار الأنوار ج ٤٣ ص ١٣ عن مصباح الأنوار، وكشف الغمة ج ٢ ص ٨٩ وعلل الشرائع ص ١٧٩ وعلوم العلوم ج ١١ ص ٥٥ وفي هامشه عن المصادر التالية: الكافي ج ١ ص ٤٦ والمحضر ص ١٣٢ و ١٣٨ و ١٧٢ و ٢١٨ وغير ذلك.

(٣) روضة المتقيين ج ٥ ص ٣٤٩.

(٤) علل الشرائع ج ١ ص ٢٩٠ ح ١ وبحار الأنوار ج ٤٣ ص ٢٥ وج ١٢ ص ١٠٧ وج ٨١ وعلوم العلوم ج ١١ ص ١٥٣ ومستدرك الوسائل ج ٢ ص ٣٨.

(٥) الخرائج والجرائح ج ٢ ص ٥٢٧.

١٥ - قال السيوطي: «من خصائص فاطمة «عليها السلام» أنها كانت لا تخ晁»^(١).

١٦ - وقال الصبان: «سميت الزهراء أي الظاهرة، فإنها لم تر لها دماً في حيض ولا في ولادة»^(٢).

١٧ - وروي في حديث عن النبي «صلى الله عليه وآله» قال: وسميت فاطمة بتولاً، لأنها تبتلت وتقطعت عما هو معتاد العورات في كل شهر الخ..^(٣).

١٨ - عن أسماء بنت عميس، قالت: قبلت فاطمة «عليها السلام»، فلم أر لها دماً، فقلت: يا رسول الله، إني لم أر لفاطمة دماً في حيض ولا نفاس. فقال لها رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أما علمت أن ابتي طاهرة مطهرة لا يرى لها دم في طمث، ولا في ولادة^(٤).

(١) إحقاق الحق (الملاحقات) ج ١٠ ص ٣٠٩ عن الشرف المؤبد السيوطي وراجع: عوالم العلوم ج ١١ ص ٦٣.

(٢) راجع: إسعاف الراغبين (مطبوع بهامش نور الأ بصار) ص ١٧٢ ونسب ذلك إلى المحب الطبرى، وإلى صاحب الفتوى الظهيرية الحنفى.

(٣) إحقاق الحق (الملاحقات) ج ١٠ ص ٢٥ عن المناقب المرتضوية ص ٧٨ وعوالم العلوم ج ١١ ص ٦٤.

(٤) راجع: العوالم (حياة الزهراء) ص ٦٦ و ١٥٣ عن صحيفة الرضا «عليها السلام» وذخائر العقبي ص ٤ وإتحاف السائل ص ٩٠ وتاريخ الخميس ج ١ ص ٤١٧

١٩ - وقال في عمدة الأخبار: مولد الحسن بن علي «عليه السلام» في متتصف رمضان، وعلقت أمه بالحسين «عليه السلام» عقب الولادة بالحسن «عليه السلام»، لأن فاطمة «عليها السلام» لا ترى طمثاً ولا نفاساً^(١).

٢٠ - وعن ابن عباس قال: قال رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»: إن ابتي فاطمة حوراء، إذ لم تحضر، ولم تطمت.
قال المحب الطبرى: الطمث، الحيض، وكرر لاختلاف اللفظ^(٢).

٢١ - وفي الصحيح: عن علي بن جعفر، عن أخيه أبي الحسن «عليه السلام»، قال: إن فاطمة صديقة شهيدة، وإن بنات الأنبياء لا يطمثن^(٣).

٢٢ - عن أنس بن مالك، عن أم سليم زوجة أبي طلحة الأنصاري: أنها قالت: لم تر فاطمة «عليها السلام» دما قط في حيض ولا نفاس، وكانت من ماء الجنة، وذلك إن رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» لما أسرى به دخل الجنة، وأكل من فاكهة الجنة، وشرب من ماء الجنة «رواه أيضاً عن النبي»^(٤).

٢٣ - وقد روى عنهم «عليهم السلام»: أن سبيل أمهات الأئمة «عليهم

ونزهة المجالس ج ٢ ص ١٨٣ وضياء العالمين «مخطوط» ج ٢ ق ٣ ص ٧.

(١) العوالم (حياة الزهراء) ص ٦٦ عن عمدة الأخبار ص ٣٤٩.

(٢) ذخائر العقبي ص ٢٦ عن النسائي، وفرايد السمعطين ج ٢ ص ٤٨. وراجع: تاريخ بغداد ج ١٢ ص ٣٣١.

(٣) روضة المتقين ج ٥ ص ٣٤٢ والكافى ج ١ ص ٤٥٨.

(٤) إعلام الورى ص ١٤٨.

السلام» سيل فاطمة «عليها السلام» في ارتفاع الحيض عنهن إلخ..^(١).

٢٤ - وعن النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» - مرسلاً - أنه قال: إن فاطمة ليست كإحداكن، إنها لا ترى دماً في حيض ولا نفاس، كالحورية^(٢).

تأويل النصوص:

وحيث تواجه البعض، هذه النصوص الكثيرة في أمر كهذا، فيقع في حيرة من أمره، حيث لا مجال له لردها، لأنها متواترة أو تكاد، فإنه يقول لك: إن اللازم هو تأويل هذه النصوص، تماماً كما هو الحال بالنسبة للنصوص الدالة على الرجعة، أو غيرها..

ونقول:

إنه لا مجال للتأويل، لا في هذه النصوص ولا في تلك، بل علينا - إذا لم نستطع فهمها - أن نرد علمها إلى الله، كما قاله الخواجوئي المازندراني، وهو يتحدث عن موضوع الرجعة، وإليك عبارته:

«وليس ينبغي أن يعجب من ذلك، فالآمور المجهولة العلل لا يعجب منها. ألا يرى إلى قول سيدنا أمير المؤمنين «صلوات الله عليه» - وقد سبق - هذا علم يسع الناس جهله، ورد علمه إلى الله؟! على أن بعضه كفوز الأولياء بثواب النصرة والمعونة، وبهجتهم بظهور الدولة والسلطنة، وكالانتقام من

(١) تاج المواليد للطبرسي (مطبوع ضمن مجموعة رسائل نفيسة، انتشارات بصيرقي - قم - ايران) ص ٢٠.

(٢) رواه الصدوق في كتاب الفقيه باب غسل الحيض من كتاب الطهارة.

الأعداء، ونيل بعض ما يستحقونه من العقاب والعذاب في الدنيا، إلى غير ذلك، مذكور في الأخبار الخ..^(١).
نعم لا مجال للتأنويل، وذلك لما يلي:

١ - إن النص إذا تضمن أمراً توقيفياً، لا مسرح للعقل فيه، ولا يخالف الشوابت العقلية ولا الدينية، فلا بد من قبوله.

٢ - إذا لم نفهم نحن هذا النص، ولم نستطع إدراك الحكمة فيه، فليس لنا أن نرده، وليس لنا أن نأوله، إذ قد يأتي زمان تترقى فيه قوانا الفكرية، وعقولنا، ويزيد فيه علمنا، ونعرف الحكمة فيه. وقد تمر عشرات السنين، بل المئات ليقطع البشر شوطاً بعيداً في التقدم الفكري والعلمي ليتمكن لنا أن نتحقق من السر أو من الحكمة، أو من المعنى الدقيق لبعض النصوص.

ونحن إنما فهمنا العديد من معاني آيات القرآن الكريم، كالأيات الكونية وسواها في هذا القرن العشرين، وفي خصوص هذين العقددين الأخيرين وما لم نفهمه أكثر.

٣ - إن تأويل النص إنما يتم في صورة ما لو جاء مخالفًا في ظاهره البدوي لما يحكم به العقل، أو مخالفًا للثوابt والمسلمات الشرعية وغيرها، شرط أن يكون هذا التأويل مقبولاً ومعقولاً وممكناً.

٤ - إذا كان النص الوارد غير قابل للتأنويل المقبول عند أهل اللسان. وكان نصاً صريحاً مخالفًا للمسلمات، العقلية والشرعية، ومخالفاً لتصريح القرآن،

(١) الرسائل الإعتقادية ص ١١٥.

فلا بد حينئذ من رفضه، ورده، وضرره على الجدار، للعلم حينئذ بأن المعصوم لم يقله، ولم يتغوه به.

ووهكذا يتضح: أن الإسناد إلى الإستبعادات والإستحسانات في أمور ترتبط بالغيب، وما لا طريق لنا إلى الإطلاع عليه، وكذا عدم القدرة على تعقل أو فهم بعض الأمور، الواردة في النصوص، لا يبرر رفض النص، ولا يلزمنا بتأويله، وذلك واضح وظاهر^(١).

(١) الرجعة المثال الآخر: ويشبه ما نحن فيه، ما يقوله البعض عن موضوع الرجعة أيضاً، وذلك لأن من الواضح أن هناك أموراً ثبتت الإجماع أو بالدليل العقلي، وهو دليلان لبيان، ولا مجال للتأنيل في الدليل الليبي، كما ذكره السيد المرتضى (قدس سره) ردأ على من قال بلزم تأويل أحاديث الرجعة برجوع الدولة، والأمر والنهي، حيث قال ما لفظه: «إن قوماً من الشيعة لما عجزوا عن نصرة الرجعة، وبيان جوازها وأنها تنافي التكليف عولوا على هذا التأويل للأخبار الواردة بالرجعة. وهذا منهم غير صحيح، لأن الرجعة لم تثبت بظواهر الأخبار المنقوله، فيطرق التأويلات عليها، فكيف يثبت ما هو مقطوع على صحته بأخبار الآحاد التي لا توجب العلم؟!»

وإنما المعمول في إثبات الرجعة على إجماع الإمامية على معناها، بأن الله تعالى يحيي أمواتاً عند قيام القائم «عليه السلام»، من أولياته وأعدائه على ما بيناه، فكيف يطرق التأويل على ما هو معلوم» رسائل الشرييف المرتضى ج ١ ص ١٢٦ .

فالسيد المرتضى «رحمه الله» يقول إذن:

١ - إن الرجعة ثابتة بإجماع الإمامية.

٢ - إن الإجماع دليل لبي، والدليل الليبي غير قابل للتأويل، لأنه ليس من النصوص يمكن تأويله.

٣ - إن الذين خالفو، إنما خالفو بعد القطع بتحقق إجماع الإمامية على هذا الأمر، فلا تضر مخالفتهم الإجماع، بل هو يحتج عليهم به، ويلزمهم بموافقته، وباعتراضه.

٤ - إن الرجعة ليست من المدركات العقلية، ليحتكم فيها إلى العقل، أو لكي يسأل العقل عنها، بل هي أمر غيبي لا يعرف إلا بالنقل أو الإجماع الكاشف عن إبلاغ المعصوم لهذا الأمر للناس، وإجماع المجمعين - كما يقول السيد المرتضى - قد كشف لنا عن معرفتهم بهذا الأمر التوقيفي، الذي أخذوه عن المعصومين «عليهم السلام».

وإذا كانت الرجعة ثابتة بالأخبار المتواترة، فإن ما ذكرناه من عدم جواز الالتجاء إلى تأويل أخبارها، إلا إذا صادمت الحكم العقلي الفطري، وهي لا تصادمه، قطعاً، غاية ما هناك عجز بعضهم عن إدراك معزها، وذلك لا يبرر تأويل أخبارها كما قلنا.

إن هذا الذي ذكرناه جار هنا ولا مجال لإنكاره. وللتدليل على ما ذكرناه من ثبوت الرجعة بالدليل القطعي، نذكر هنا كلام بعض الأعلام، فنقول:

قال ابن البراج في كتابه جواهر الفقه ص ٢٥٠، وهو يعدد العقائد الجعفريّة: يرجع نبينا وأئمتنا المعصومون في زمان المهدى مع جماعة من الأمم السابقة واللاحقة، لإظهار دولتهم وحقهم، وبه قطعت المتواترات من الروايات والآيات.

ويقول: السيد عبد الله شبر في كتابه حق اليقين ص ٢ و ٣: إن ثبوت الرجعة مما اجتمعت عليه السنة الحقة والفرقة المحققة، بل هي من ضروريات مذهبهم، وقال العلامة المجلسي «رحمه الله»: أجمعت الشيعة على ثبوت الرجعة في جميع

الأعصار، واشتهرت بهم كالشمس في رابعة النهار حتى نظمتها في أشعارهم واحتجوا بها على المخالفين في جميع أمصارهم، وشنع أعداءهم عليهم في ذلك وأثبتوه في كتبهم وأسفارهم منهم الرازى والنيسابوري وغيرهما. وكيف يشك مؤمن بأحقية الأئمة الأطهار فيما تواترت عنهم في قرب من مائة حديث صريح رواها نيف وأربعون من الثقة العظام والعلماء الأعلام في أزيد من خمسين من مؤلفاتهم كثفة الإسلام الكليني، والصدوق محمد بن بابويه، والشيخ أبي جعفر الطوسي، والسيد المرتضى، والنحاشي، والكتشى، والعياشى، وعلي ابن إبراهيم، وسليم الهمالى، والشيخ المقيد، والكراجكى، والنعمانى، والصفار، وسعد بن عبد الله، وابن قولويه، وعلي بن عبد الحميد، والسيد علي بن طاوس وولده صاحب كتاب زوائد الفوائد، ومحمد بن علي بن إبراهيم، وفرات بن إبراهيم، ومؤلف كتاب التنزيل والتحريف، وأبي الفضل الطبرسى، وأبي طالب الطبرسى، وإبراهيم بن محمد الثقفى، ومحمد بن العباس بن مروان، والبرقى وابن شهرآشوب، والحسن بن سليمان، والقطب الرواندى، والعلامة الخل، والسيد بهاء الدين علي بن عبد الكريم، وأحمد بن داود بن سعيد، والحسن بن علي بن أبي حمزة، والفضل بن شاذان، والشيخ الشهيد محمد بن مكى، والحسين بن حمدان، والحسن بن محمد بن جمهور، والحسن بن محبوب، وجعفر بن محمد بن مالك الكوفي، وطهر بن عبد الله، وشاذان بن جبرئيل، وصاحب كتاب الفضائل، ومؤلف الكتاب العتيق، ومؤلف كتاب الخطب، وغيرهم من مؤلفي الكتب التي عندنا ولم نعرف مؤلفه على التعين.

وإذا لم يكن مثل هذا متواترا ففي أي شيء دعوى التواتر مع ما روتة كافة الشيعة خلفاً عن سلف. وظني أن من يشك في أمثالها فهو شاك في أئمة الدين ولا يمكنه إظهار ذلك من بين المؤمنين، فيحتال في تخريب الملة القوية بإلقاء ما يتسرع إليه عقول المستضعفين من استبعادات المقلسين وتشكبات المحدثين **﴿بُرِيُّدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمٌ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾** [آلية ٨ من سورة الصاف] وقد صنف جماعة من القدماء كتاباً في حقيقة الرجعة، فمنهم: أحمد بن داود بن سعيد الجرجاني، قال الشيخ في الفهرست: له كتاب المتعة والرجعة. ومنهم: الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائي، وعد النجاشي من جملة كتبه كتاب الرجعة. ومنهم: الفضل بن شاذان النيسابوري، ذكر الشيخ في الفهرست والنحاشي: أن له كتاباً في إثبات الرجعة. ومنهم: الصدوق محمد بن علي بن بابويه، فإنه عد النجاشي من كتبه كتاب الرجعة. ومنهم: محمد بن مسعود النجاشي، ذكر النجاشي والشيخ في الفهرست كتابه في الرجعة. ومنهم: الحسن بن سليمان، وستأتي الرواية عنه.

(أقول:) ولذا تضافت الأخبار عن الأئمة الأطهار «عليهم السلام»: ليس منا من لم يؤمن برجعتنا. ففي الفقيه عن الصادق «عليه السلام» قال: ليس منا من لم يؤمن بكرتنا ويستحل متعتنا.

والرجعة عبارة عن حشر قوم عند قيام القائم من تقدم موتهم من أوليائه وشيعته ليفوزوا بثواب نصرته ومعونته ويبيهجو بظهور دولته وقوم من أعدائه ليتقمص منهم وينالوا بعض ما يستحقونه من العذاب والقتل على أيدي شيعته وليبتلوا

هل الزهراء عليها السلام أول مؤلفة في الإسلام؟!:

قد يقال: إن الزهراء «عليها السلام» هي أول مؤلفة في الإسلام، إذ قد دلت الروايات على أنه قد كان لها مصحف، عرف باسم «مصحف الزهراء»، فإن هذه التسمية تدل على ما ذكرناه، لأننا إذا قلنا: «مصحف الزهراء» فذلك يعني أن لها دوراً في تأليف وكتابة هذا المصحف.

وبعبارة أخرى: «إن نسبة الكتاب إلى فاطمة «عليها السلام» يدل على أنها صاحبة الكتاب، كما أن نسبة الكتاب إلى علي «عليه السلام» في ما ورد عن الأئمة «عليهم السلام» عن كتاب علي يتبارد منه أن صاحبه علي «عليه السلام».

وخلالصة ذلك: إنه لا مانع من القول: إنها أول مؤلفة في الإسلام».

ونقول في الجواب:

إن نسبة المصحف إلى الزهراء، وقولهم: «مصحف فاطمة» لا يعني بالضرورة أنها هي التي ألفته وكتبته، فأنت تقول: هذا كتاب فلان، إذا كان له نوع ارتباط به ولو من حيث ملكيته له، وتقول: هذه ساعة فلان، وقميص فلان، وبيت فلان، ولا يعني ذلك أنه هو الذي صنع الساعة، أو بني، أو ملك البيت، أو حتى خاط القميص، فضلاً عن أن يكون قد نسجه، أو ما إلى ذلك.

وفي الرواية: مسجد المرأة بيتها، ويقال: لا تخرج المرأة من بيتها إلا بإذن

بالذل والخزي بما يشاهدون من علو كلمته وهي عندنا تختص بمن محض الإيمان ومحض الكفر والباقيون مسكونون بهم كما وردت به النصوص الكثيرة ويدل على ثبوتها مضافاً إلى الإجماع بل ضرورة المذهب، الكتاب والسنة.

زوجها، مع أن لها مجرد السكن في البيت.

ولأجل ذلك يقال أيضاً: زبور آل داود، وتوراة موسى، وإنجيل عيسى، ويقال أيضاً: مصحف عثمان. ويقال كذلك: مصحف إبراهيم وموسى، ودعاة كميل، وعهد الأشتر.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحْفِ الْأُولَى صُحْفٌ لِإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾^(١).

فهل هذا يعني: أن هذه الصحف كانت من تأليفهما «عليهما السلام»؟!
أو أنها كتبها بيديهما؟!

وقد ذكر هذا القائل نفسه روايات تدل على: أن مصحف فاطمة قد كتب في زمن الرسول، وبعد وفاته بخط علي، وإملاء الملك أو النبي، فما معنى قوله بعد ذكره لتلك الروايات: وخلاصة ذلك: أنه لا مانع من القول: إنها أول مؤلفة في الإسلام؟!

المصحف إذن، قد كتب لأجلها وبسببيها، وهي التي سستفيد منه، وملكيتها أيضاً تعود إليها، وفيه وصيتها، فهذا كله يكفي في صحة نسبة المصحف إليها «عليها السلام»، ولا حاجة إلى أن تكون قد شاركت في كتابته وتأليفه.

هذا بالإضافة إلى عدم توفر ما يثبت مشاركتها في كتابته من وجهة نظر تاريخية، أو روائية، مع عدم وجود ضرورة تحتم إثبات ذلك، كما لا وجه للإصرار على استيحائه من نسبته إليها، أو غير ذلك.

وأما الإعتذار عن ذلك: بأن المقصود هو إبراز صورة للمرأة المسلمة

(١) الآياتان ١٨ و ١٩ من سورة الأعلى.

تنال إعجاب الآخرين بها.

فهو غير وجيه ولا مقبول، إذ هو يتضمن الإيحاء بأمر لا واقعية له.. هذا بالإضافة إلى أن سيرة الزهراء «عليها السلام» وطهرها، وعلمها الذي أثبتته الروايات المتصافرة والمتوترة ولا سيما خطبتها في المسجد وغير ذلك يعني عن التشتبث بأمر وهمي لا حقيقة له، فلا حاجة إلى إيهام الناس بأنها «عليها السلام» كانت مؤلفة أو غير مؤلفة.

هل في مصحف فاطمة عليها السلام أحكام الشرعية؟!:

يزعم البعض: أن مصحف فاطمة يحوي أحكاماً شرعية، وهو يستند في ذلك إلى رواية عن الإمام الصادق «عليه السلام»، تقول: «وعندي الجفر الأبيض.

قال: قلت: فأي شيء فيه؟!

قال: زبور داود، وتوراة موسى، وإنجيل عيسى، وصحف إبراهيم «عليهم السلام»، والحلال والحرام، ومصحف فاطمة، ما أزعم أن فيه قرآنًا، وفيه ما يحتاج الناس إلينا، ولا نحتاج إلى أحد، حتى فيه الجلدة ونصف الجلدة، وربع الجلدة، وأرش الخدش»^(١).

ونقول:

أولاً: إن قوله: «وفيه ما يحتاج الناس إلينا» ليس معطوفاً على قوله: «ما أزعم أن فيه قرآنًا»، ليكون بياناً لما يحتويه المصحف، وإنما هو معطوف على قوله:

(١) الكافي ج ١ ص ٢٤٠ وبحار الأنوار ج ٢٦ ص ٣٧ باب ١ حديث ٦٨ وبصائر

زبور داود، وتوراة موسى الخ.. أي إن في الجفر الأبيض: زبور داود، و TORAH موسى، ومصحف فاطمة، وفيه الحلال والحرام، وفيه ما يحتاج الناس إلينا.

و ثمة رواية أخرى عن عنبسة بن مصعب ذكرت: أن في الجفر سلاح رسول الله، والكتب، ومصحف فاطمة^(١).

ثانياً: لقد روى الكليني عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عمر بن عبد العزيز، عن حماد بن عثمان، عن الإمام الصادق «عليه السلام»، حديثاً ذكر فيه: أنه كان ملكاً بعد وفاة النبي يحدث الزهراء، ويسمى غمها، فشككت ذلك إلى أمير المؤمنين، فقال لها: إذا أحسست بذلك، وسمعت الصوت قولي لي.

فأعلمته ذلك، وجعل أمير المؤمنين «عليه السلام» يكتب كل ما سمع حتى أثبت من ذلك مصحفاً، ثم قال:

«أما إنه ليس فيه شيء من الحلال والحرام، ولكن فيه علم ما يكون»^(٢).

وقد ناقش البعض في هذا الحديث، فقال: «إن المفروض في الملك أنه جاء يحدثها، ويسمى غمها، ليدخل عليها السرور، فكيف تشكو ذلك إلى أمير المؤمنين؟!» مما يدل على أنها كانت متضايقاً من ذلك. كما أن الظاهر منه أن الإمام «عليه

(١) بصائر الدرجات ص ١٥٤ و ١٥٦ وبحار الأنوار ج ٢٦ ص ٤٥ و ٤٢ وج ٤٧ ص ٢٧١.

(٢) الكافي ج ١ ص ٢٤٠ وبصائر الدرجات ص ١٥٧ وبحار الأنوار ج ٢٦ ص ٤٤ وج ٤٣ ص ٨٠ وج ٢٢ ص ٤٥ باب ٢ حديث ٦٢ وعوالم العلوم ج ١١ القسم الخاص بالزهراء.

السلام» لا يعلم به، وأن المسألة كانت سماع صوت الملك، لا رؤيته». انتهى.

ونقول:

ليس ثمة مشكلة من حيث رؤية الملك أو سماع صوته فقط، ولا في أن أمير المؤمنين «عليه السلام» كان يعلم ذلك أو لا يعلم.

وليس هذا هو محط النظر، وإن كان إثباته في غاية السهولة، لكن لا دور له في إثبات مصحف فاطمة أو نفيه، ولا في كونها أول مؤلفة في الإسلام أو عدمه، فلا داعي لطرح الكلام بهذه الكيفية.

وأما تضایقها «عليها السلام» فلم يكن من حديث الملك معها، بل كان لأجل أن الملك كان يذكر لها أيضاً ما سيجري على ذريتها، ففي كتاب المحتضر: أن فاطمة «عليها السلام» لما توفي أبوها «صلى الله عليه وآلـه» قالت لأمير المؤمنين «عليه السلام»: إني لأسمع من يحدثني بأشياء وواقع تكون في ذريتي، قال: فإذا سمعتـيه فأملـيه عليـ، فصارـت تـلـيه عـليـ، وهو يـكتبـ.

وروى: أنه بقدر القرآن ثلاث مرات، ليس فيه شيء من القرآن. فلما كمله سـراه «مصحف فاطمة» لأنـها كانت محدثـة تـحدثـها الملـائـكة»^(١).

بل إنـ هذا المستـشكل نفسه يـذكر بعد كلامـه السابق مباشرـة روـاية أبي عـبيـدة وـفيـها: «وـكان جـبراـئـيلـ يـأـتـيـها فـيـحـسـنـ عـزـاءـها عـلـىـ أـبـيـهاـ، وـيـطـيـبـ نـفـسـهاـ، وـيـخـبـرـها عـنـ أـبـيـهاـ وـمـكـانـهـ، وـيـخـبـرـها بـهـاـ يـكـونـ بـعـدـهاـ فـيـ ذـرـيـتهاـ، وـكـانـ «ـعـلـيـهـ»ـ

(١) عـوـالـمـ الـعـلـومـ (مسـندـ فـاطـمـةـ)ـ جـ ١١ـ صـ ٥٨٣ـ عنـ المـحـضـرـ صـ ١٣٢ـ .

السلام» يكتب ذلك، فهذا مصحف فاطمة^(١).

وقد وصف المجلسي الأول هذه الرواية: بأنها صحيحة^(٢).

فحكم البعض على هذه الرواية بالضعف موضع نظر وتأمل، إذ إن الظاهر: أن المراد بأبي عبيدة هو أبو عبيدة الحذاء أبي زياد بن أبي رجاء، وهو ثقة، ولا ندري السبب في استظهار البعض: أنه المدائني!!

مع أننا لم نجد لابن رئاب رواية عن المدائني هذا، ولم يرو عن المدائني سوى رواية واحدة فيها يظهر. ولعلها من الاشتباه في النسبة من قبل الرواية. فإذا أطلق أبو عبيدة فالقصد هو الحذاء، لاسيما مع تعدد رواية ابن رئاب عنه، ومع عدم وجود شيء ذي بال يرويه عن المدائني^(٣).

والملفت للنظر أيضاً: أن هذا البعض قد علق على هذا الحديث بأنه: ظاهر في اختصاص العلم بما يكون في ذريتها فقط، بينما الرواية الأخرى تتحدث عن الأعم من ذلك، حتى إنها تتحدث عن ظهور الزنادقة في سنة ثمان وعشرين ومئة، وهو ما قرأه الإمام «عليه السلام» في مصحف فاطمة). إنتهى.

ونقول:

غاية ما هناك: أن الرواية قد أثبتت أن جبرائيل «عليه السلام» قد حدث

(١) الكافي ج ١ ص ٢٤٠ و ٢٤١ و ٤٥٧ و ٤٥٨ وبحار الأنوار ج ٢٢ ص ٥٤٥.

وراجع: المناقب لابن شهرآشوب (ط المطبعة العلمية - قم - إيران) ج ٣ ص ٣٣٧.

(٢) روضة المتقين ج ٥ ص ٣٤٢ و مرآة العقول ج ٣ ص ٥٩ وج ٥ ص ٣١٤.

(٣) ولا بأس بمراجعة معجم رجال الحديث ج ٢١ ص ٢٣٣ - ٢٣٦.

فاطمة بها يكون في ذريتها، وليس فيها ما يدل على نفي وجود إخبارات غيبة أخرى في.

ومن الواضح: أن إثبات شيء لا ينفي ما عداه.

وليس في الرواية أيضاً ما يدل على أنها في مقام نفي وجود علوم وأمور أخرى في المصحف، لكنها أرادت أن تنبه على شيء جعل فاطمة «عليها السلام» تهتم له، وتذكره لعلي، لكونه يتعلق بما سيجري على ذريتها.

ثالثاً: هناك حديث حبيب الحشمي، الذي يذكر: أن المنصور كتب إلى محمد بن خالد: أن يسأل أهل المدينة عن مسألة في الزكاة، ومنهم الإمام الصادق «عليه السلام»، فأجاب الإمام «عليه السلام»، عن السؤال، فقال له عبد الله بن الحسن: من أين أخذت هذا؟!

قال: قرأت في كتاب أمك فاطمة^(١).

وقد علق هذا البعض على هذا الحديث بقوله: «ظاهر هذا الحديث أن كتاب فاطمة - وهو مصحف فاطمة - يشتمل على الحلال والحرام». ونقول:

أولاً: إن هذا الحديث ضعيف السند.

ثانياً: إن التعبير بـ«كتاب فاطمة» قد ورد أيضاً في رواية فضيل بن سكرة، عن الإمام الصادق «عليه السلام»^(٢)، وليس بالضرورة أن يكون

(١) بحار الأنوار ج ٧ ص ٢٢٧ باب ٧ حديث ١٧.

(٢) الكافي ج ١ ص ٢٤٢.

المقصود به «مصحف فاطمة» الذي هو موضع البحث، فضلاً عن الجزم بذلك، ثم إرساله إرسال المسلمات، إذ قد كان لفاطمة «عليها السلام» كتب أخرى غير المصحف.

١ - فقد روى الكليني في الكافي عن: علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن إسحاق بن عبد العزيز، عن زرار، عن أبي عبد الله «عليها السلام»، قال: جاءت فاطمة تشكو إلى رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» بعض أمرها، فأعطتها رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» كربة^(١)، وقال: تعلمي ما فيها.

وإذا فيها: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليكرم ضيفه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليقل خيراً أو ليسكت»^(٢).

٢ - وروى في دلائل الإمامة بسنده عن ابن مسعود، قال: جاء رجل إلى فاطمة «عليها السلام».

قال: يا ابنة رسول الله، هل ترك رسول الله عندك شيئاً تطرفيه؟
فقالت: يا جارية، هات تلك الحريرة، فطلبتها، فلم تجدها.
فقالت: ويحك اطلبها، فإنها تعدل عندي حسناً وحسيناً. فطلبتها، فإذا

(١) كرب النخل: أصول السعف، أمثال الكتف.

(٢) عوالم العلوم ج ١١ (الجزء الخاص بالزهراء «عليها السلام») ص ١٨٧ والكافـ ج ٢ ص ٦٦٧ ح ٦ وراجع ص ٢٨٥ ح ١ وبحار الأنوار ج ٤٣ ص ٥١ ح ٥٢ ووسائل الشيعة ج ٨ ص ٤٨٧ ح ٣ وفي الجنة الواقية ص ٥٠٨ قطعة منه.

هي قد قدمتها في قمامتها، فإذا فيها: قال محمد النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»: ليس من المؤمنين، من لم يؤمن جاره بوائقه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذى جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو يسكت. إن الله يحب الخير الحليم المتعطف، ويبغض الفاحش الضئيل السائل الملحق.

إن الحياة من الإيمان، والإيمان في الجنة، وإن الفحش من البذاء، والبذاء في النار^(١).

وهذه الرواية وسابقتها أيضاً لا تدل على أنها «عليها السلام» هي التي كتبت وألفت. بل في الرواية الأولى دلالة على عكس ذلك، لأنها ذكرت: أنه «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» أعطاها «كربة» مكتوبة من عنده، وقال: تعلمي ما فيها.

٣ - وروى الصدوق بسنده إلى أبي نصرة، عن جابر، رواية مفادها: أنه دخل على فاطمة «عليها السلام» ليهنتها بمولودها الحسين «عليها السلام»، فإذا بيدها صحيفة^(٢) بيضاء، درة، فسألها عنها، فأخبرته: أن فيها أسماء الأئمة من ولدها، وأنها قد نهيت عن أن تتمكن أحداً من أن يمسها إلا نبي، أو وصي، أو أهل بيته، ولكنه مأذون أن ينظر إلى باطنها من ظاهرها، فنظر إليها، وقرأ..

(١) دلائل الإمامة ص ١ وعوالم العلوم ج ١١ ص ١٨٨ و ٦٢٠ و ٦٢١ (الجزء الخاص بالزهراء «عليها السلام»، وفي هامشه عن مسند فاطمة «عليها السلام» ص ١١٣ . وراجع: مستدرك الوسائل ج ١٨ وسفينة البحار ج ١ ص ٢٢٩ و ٢٣١ والمعجم الكبير للطبراني ج ٢٢ ص ٤١٣ مع اختلاف في اللفظ.

(٢) عبرت بعض النصوص الواردة في المصادر التي في المأمور باللوح.

ثم ذكر ما قرأه ^(١).

لَا تعارض في أحاديث مصحف فاطمة عليها السلام:

ثم إن هذا البعض قد ادعى: إن الأحاديث حول مصحف فاطمة «عليها السلام» متعارضة..؟!

لأن بعضها يذكر: أنه من إملاء رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وكتابه على «عليها السلام» ^(٢).

والبعض الآخر يذكر: أنه كان ملك يأتيها بعد وفاة أبيها يحدثها، وكان على «عليها السلام» يكتب ذلك، فكان مصحف فاطمة ^(٣).

ونقول في الجواب:

(١) عيون أخبار الرضا ج ١ ص ٤٠ و ٤٤ و ٤٦ والإختصاص ص ٢١٠ والأمالي للطوسي ج ١ ص ٢٩٧ والخلصال ج ٢ ص ٤٧٧ و ٤٧٨ و كمال الدين ص ٣٠٥ و ٣١٣.

(٢) راجع: بصائر الدرجات ص ١٥٣ و ١٥٥ و ١٦١ و بحار الأنوار ج ٤٦ ص ٤١ و ٤٢ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٢٧١.

(٣) الكافي ج ١ ص ٤١ و ٢٤٠ و ٤٥٧ و ٤٥٨ وبصائر الدرجات ص ١٥٧ و ١٥٣ و ١٥٩ والخرائج والجرائح ج ٢ ص ٥٢٦ و بحار الأنوار ج ٢٦ ص ٤١ و ٢٤٠ وج ٤٣ ص ٧٩ و ٨٠ وج ٢٢ ص ٥٤٥ و ٥٤٦. وراجع: ج ٤٧ ص ٦٥ وفي هامش الخرائج والجرائح عن مصادره كثيرة جداً، فليرجعها من أراد. وعوالم العلوم «القسم الخاص بالزهراء «عليها السلام»» ج ١١ ص ٥٨٣ و ٤٤٧ عن المحتضر ص ١٣٢ و ضياء العالمين «مخطوط» ج ٢ ق ٣ ص ٣٨ و ٣٩.

إن معنى التعارض في الروايات هو أن تكون الروايات متكاذبة في ظاهرها، تثبت هذه شيئاً وتلوك تنفيه، أو العكس، فإذا لم يمكن الجمع بينها، فلا بد من الطرح لهما، أو لإحداهما، إذا وجد مر جح لآخر..

والأحاديث التي تحدثت عن مصحف فاطمة ليست كذلك، حيث يمكن الجمع بينها، إذ قد يكون هذا الكتاب «المصحف» - سمي بذلك لأنه مصحف مجتمع بعضها إلى بعض - قد كان قسم منه بإملاء رسول الله «صلى الله عليه وآله» وكتابة على «عليه السلام»، والقسم الآخر من إملاء الملك لفاطمة وكتابه على «عليه السلام». وقد كتب بعد وفاة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، حيث كان ذلك الملك يأتيها فيسليها. وفي هذا المصحف وصية فاطمة «عليها السلام» أيضاً، فراجع^(١).

خلاصة الأمر:

إنه قد يتعلّق الغرض ببيان أنّ الرسول كان قد تصدّى. لإملاء قسم ما في الكتاب، ليثبت بذلك أنه مقبول ومفضي منه «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، أيًّا كانا بصحّة ما في المصحف، وبعظيم أهميّته ومزيد شرفه.

أما الحديث الذي يتضمن: أن جبرائيل «عليه السلام» هو الذي كان يسلّي فاطمة «عليها السلام»، فلا يعارض الحديث الذي يقول: إن ملكاً كان يسلّيها ويخدّثها.

إذ قد يكون هذا الملك هو نفس جبرائيل^(٢)، على أن المجلس قد وصف

(١) بصائر الدرجات ص ١٥٧ و ١٥٨ و بحار الأنوار ج ٢٦ ص ٤٣ والكافي ج ١ ص ٢٤١.

(٢) بحار الأنوار ج ٤٣ ص ٧٩ وج ٢٦ ص ١ وبيان الدرجات ص ١٥٣ والكافي

هذا الحديث بال الصحيح^(١)، فراجع.

تصوير التعارض بنحو آخر:

وذكر البعض نحوآ آخر للتعارض بين روايات مصحف فاطمة، فقال:
«إن هناك روایتين تقولان: إنه بخط علي «عليه السلام» عما يحدّثه الملك
للزهراء «عليها السلام»، ولكن الروایات الأخرى لا تدل على ذلك، وهي
المستمدّة على الحلال والحرام، ووصيّة فاطمة، فلا بد من الترجيح بينها». إنتهى.

ونقول:

قد ذكرنا فيها سبق بعض ما يتعلق بكلامه هذا، ونزيد هنا: أن قوله
الأخير: «فلا بد من الترجح بينها» معناه: أنها أخبار متعارضة، ولا يمكن
الأخذ بها كلهما، فلا بد من طرح البعض منها، والأخذ بالبعض الآخر وفقاً
للمرجحات.

وهذا كلام غير مقبول:

أولاً: لأن وجود روایتين تصرحان: بأنه بخط علي «عليه السلام» لا
يعني أن الروایة الأخرى الساكتة عن ذلك تنفي هذا الأمر، بل هي لم
تتعرض له، لأنها بقصد بيان جهات أخرى، لم يكن معها داع أو ملزم لذكر

ج ١ ص ٢٤١ والخرائج والجرائح ج ٢ ص ٥٢٦ وفي هامشه عن مصادر كثيرة

جداً، وضياء العالمين «مخطوط» ج ٢ ق ٣ ص ٣٨.

(١) راجع: روضة المتقيين ج ٥ ص ٣٤٢ ومرآة العقول ج ٣ ص ٥٩ وجلاء العيون ج ١

الكاتب أو المملي.

وإذا كان هناك روایتان تصرحان: بأن علياً «عليه السلام» هو كاتب المصحف، فهل هناك ولو رواية واحدة تصرح بأن فاطمة «عليها السلام» هي التي كتبته وألفته؟!

فلمَّاذا الجزم بكون مصحف فاطمة إنما كتب بخط يدها، مع كونه مخالفًا لما دل على كونه كتب بخط علي «عليه السلام».

ثانياً: لم نعرف كيف تعارضت الروایات التي ذكر بعضها: أن كاتب المصحف هو علي «عليه السلام»، وذكر بعضها الآخر: أن هذا الذي كتبه علي «عليه السلام» في الحلال والحرام، ثم ذكرت روایات أخرى: أن في هذا «المصحف وصية فاطمة»!!

فهل عدم ذكر الطائفتين الأخيرتين لكون علي «عليه السلام» هو الكاتب يوجب أن تصبح هاتان الروایتان معارضتين لروایات كتابة علي «عليه السلام» للمصحف؟!. فأين التعارض؟! وأين التنافي؟!

ثالثاً: إننا حين راجعنا الروایات وجدنا: أن روایة حماد بن عثمان قد ذكرت: أن مصحف فاطمة ليس فيه شيء من الحلال والحرام، ثم راجعنا روایة الحسين بن أبي العلاء، فوجدنا: أن الضمير في قوله: وفيه ما يحتاج الناس إلينا، لا يعود إلى مصحف فاطمة، بل يعود إلى الجفر. ونتيجة ذلك: كون الحلال والحرام في الجفر لا في المصحف، وراجعنا روایة الخثعمي، فوجدناها تتحدث عن كتاب فاطمة، لا عن مصحف فاطمة.

وقد تقدم: أنه قد كان لها «عليها السلام» مكتوبات أخرى غير المصحف.

وإن ما ذكرناه حول اختلاف الأغراض من ذكر الخصوصيات يشبه في بعض وجوهه نقل وقائع ما جرى على الزهراء «عليها السلام»، فنجد أن بعضهم ينقل التهديد بالإحراب..

وبعض آخر ينقل: جمع الحطب..

وثالث ينقل: الإتيان بقبس من نار..

ورابع ينقل: إحراق الباب، واحتلال النيران..

وخامس ينقل: كسر الباب، ودخول البيت..

وسادس ينقل: عصر الزهراء، بين الباب والحائط، وإسقاط الجنين..

وسابع ينقل: لطمها على خدها، أو ضربها على يديها، أو جنبها، أو متنها، أو عضدها، حتى صار كالدملاج..

وثامن ينقل: كسر ضلعها..

وتاسع ينقل: أن عمر قد ضربها..

وعاشر ينقل: ضرب المغيرة أيضاً لها..

وحادي عشر ينقل: ضرب قنفذ لها بأمر من عمر..

وثاني عشر ينقل: ضرب خالد بن الوليد لها.

ولا تكادب بين هذه الروايات، بل إن كل واحد ينقل شطراً مما جرى، إما لتعلق غرضه به، أو لأنه هو الذي ثبت لديه، أو مراعاة لظرف سياسي، أو غيره، ولا غرابة في ذلك.

على أن الاختلاف في جزئيات النقل لا يضر بأصل ثبوت الحادث، بل

هو يؤكده، إذا كان الكثيرون لا يتحققون من الجزئيات، فضرب فاطمة ثابت، واختلاف الرواية إنما هو في شخصية الضارب مع احتمال أن يكون الجميع قد اشترکوا في هذا الأمر الفظيع والشنيع واختلطت الأمور في زحمة المعركة وهيجانها.

وهكذا الحال بالنسبة لمصحف فاطمة صلوات الله وسلامه عليها..

مع فارق واحد، هو: أن السبب في التنوع في نقل ما جرى عليها هو في الأكثر ميلول السياسية، والمذهبية أو غيرها.. أما بالنسبة لمصحف فاطمة، فالسبب فيه هو القصد إلى بيان حقيقة ترتبط بمقام الزهراء «عليها السلام»، أو بأهمية المصحف المنسوب إليها، وصحة ما فيه، أو ما هو قريب من هذا وذاك.

ولكننا لم نستطع: أن نقف على دوافع الإصرار على تضمين مصحف فاطمة للأحكام الشرعية، كما لم نوفق لفهم أسباب ومبررات كثير من الأمور التي ذكرت في هذا المجال وفي مجالات أخرى كثيرة ومتعددة.

الفصل الثالث:

**إرهادات ومحاولات التضليل وطعن
في كتاب سليم..**

بداية وتوطئة:

نقرأ في هذا الفصل بعض تساؤلات، وعلامات استفهام أثيرت حول مهاجمة أتباع السلطة، وهم يتبعون إنجاز فضول الإنقلاب على القرار الإلهي، والبلاغ النبوي وانتزاع الحق من صاحبه المنصوص عليه، الذي بايعوه في يوم الغدير، وأعطوا عهداً لله على الوفاء، وعدم النكث به.

فقد أنكر البعض أو شكك بحدوث أي شيء سوى تهديدهم بإحرقان بيت فاطمة «عليها السلام»، وذكر أموراً عديدة عدتها مبررات لوقفه هذا الذي اعتبر فيه أن هذه القضية لا تمس العقيدة، مؤكداً أن علينا أن نناقش نحن قضيابانا قبل أن يناقشها الآخرون ويسقطوها.

وهذا الأسلوب من الكلام يوحى بسقوط هذه القضايا واقعاً، وكأنه يقول: فلنسقطها نحن إذن، قبل أن يسقطها الآخرون.

ونحن نذكر في هذا الفصل، ما يشير إلى عدم سلامته هذه المقوله، ونتحدث عن جانب من هذه التساؤلات والاستبعادات المبنية على استحسانات واعتبارات وترجيحات لا يصح الإعتماد عليها، لأنها - إن لم تكن تبرعية - قد لاحظت بعض الجوانب، وأهملت جوانب أخرى هي الأجرد باللحظة، لأنها هي الموافقة لأسس دراسة المواضيع الحساسة كالذى نحن بصدده، كما سنرى.

نقاط البحث:

وما سنورده في هذا الفصل من كلام هذا البعض ما يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

- ١ - إن علينا أن نناقش نحن قضيائنا قبل أن يناقشها الآخرون ويسقطوها.
- ٢ - مدى واقعية قول البعض: إنه قد ناقش كل العلماء فلم يقنعوا !.
- ٣ - هل إنكار ضرب الزهراء يعني تبرئة الظالمين.
- ٤ - إن ضرب الزهراء لا يرتبط بالعقيدة، فلماذا الاهتمام له؟ !
- ٥ - إن العمدة في هذا الموضوع الخطير هو كتاب سليم بن قيس، وهو غير معتمد لا في هذا الموضوع ولا في غيره.

وكان هذا البعض تخيل: أنه إذا شكك في كتاب سليم، وأبعده عن ساحة البحث العلمي، فإنه يكون قد ارتأح من القسم الأهم من النصوص التي تحرجه بسبب ما تتضمنه من اتهام القوم بجرائم لا يمكن الدفاع عنها، أو توجيهها.

وسنرى: أن التشكيكات التي ذكرت حول هذا الكتاب الجليل، والتي بدأها ابن الغصائي - وهو معروف بكثرة طعونه وتشكيكاته - غير قابلة للاعتماد، ولا تصلح أن يكون إليها الاستناد.

هذا إلى جانب توضيحات مختلفة اقتضتها تنوع الحديث، وفرضتها ضرورة البيان الوافي، والصريح والكافي. فإلى ما يلي من مطالب، ومن الله نطلب العون والسداد، والفلاح والرشاد.

فلنسقط نحن قضيائنا، قبل أن يسقطها الآخرون؟!:

ما زلنا نسمع البعض يقول:

«لا بد أن نناقش نحن قضيائنا بطريقتنا الخاصة، وإن لم نفعل ذلك فسيناقشها الآخرون ويسقطونها».

ومعنى ذلك: أننا إذا ناقشتنا بعض المسائل، فليس من مبرر للتشهير بنا، لاسيما وأن القضية ليست من أصول الدين، ونحن نعتبر غصب الخلافة أكبر من كل جريمة، لأنها تتعلق بالواقع الإسلامي كله.

علماً بأن ما قلناه حول قضية الزهراء «عليها السلام»، لم يكن انطلاقاً من إحساسنا بضرورة الوحدة الإسلامية..

ونحن لا زلنا على استعداد لمناقشته كل من يرغب في ذلك في بيتنا، فليفضل ولينا نقاشنا في كل شيء.

والجواب:

أولاًً: إن ما جرى على الزهراء «عليها السلام»، من بلايا ليس بعيداً عن غصب الخلافة، لأن ما جرى عليها، إنما جاء في نطاق آلية غصب الخلافة، وليس هو أمراً منفصلاً عنها.

وإذا كان غصب الخلافة جريمة كبرى - على حد تعبير هذا البعض - فإن الأسلوب الذي تم فيه سوف يزيدوها فضاعة وبشاشة.

إذن، فلتكن معرفة ما فعلوه بالزهراء «عليها السلام» من أجل الحصول على الخلافة دليلاً قاطعاً على واقع ممارساتهم وطبيعة الظروف التي أحاطت باغتصاب هذا الأمر الهام جداً، الذي يتعلق بالواقع الإسلامي كله.

وثانياً: لم نعرف الملزمة بين عدم تعرضاً لناقشة قضيائنا وبين إسقاطها من قبل الآخرين، فهل هي بهذه الدرجة من الضعف والهشاشة؟!

أم يعقل أن يكون هذا السائل يريد أن يقول: إن علينا نحن أن نسقط قضايانا قبل أن يسقطها الآخرون كما تقدم؟!

وثالثاً: إن هذا البعض - وفي أحاديث أخرى له - يقول: إنه يطرح تساؤلات، ولا يريد أن يناقش القضية، ولا يريد أن يبحث عن أجوبتها، بل هو يتطلب من الآخرين أن يجيبوا عنها، وهو لا يثبت ولا ينفي، فمن لا يثبت ولا ينفي هل يعتبر في جملة من يناقشون القضایا بطريقه خاصة؟!

بل هو يصرح: بأنه لا يهمه البحث حول كسر ضلع الزهراء «عليها السلام»، فلماذا الإصرار إذن على إثارة التساؤلات حول هذا الأمر بالذات؟!

ومن الواضح: أن الذي يقتصر على طرح التساؤلات استفهاماً وتعلماً فقط، لا يجوز التشهير به، ولذا لم يشهر أحد بمن فعل ذلك.

نعم، يصح التشهير، بل قد يكون لازماً لذلك الذي يحاول طرح الموضوع بطريقة غير علمية، أي أنه يطرحه على العموم، ليثير الشبهة في نفوس الناس السذاج والبسطاء الذين لا يملكون القدر الكافي من العلم والمعرفة، دون أن يقدم لهم الحل الخالص، بل تراه يستدل بعشرات الأدلة لهم على النفي، بأسلوب: إثارة تساؤلات!!

فجاء من يريد أن ينجز محاولة إيصال الرد العلمي إلى الناس، فاعتبروا ذلك تشهيراً !!

ورابعاً: أنه ليس من العدل أن يتطلب البعض من الناس مناقشة القضایا معه في بيته خلف جدران أربعة، ويحتفظ هو لنفسه بحق الإعلان بكل ما يتوفّر لديه من وسائل إعلام مرئي ومسموع ومكتوب عن كل ما يخطر على

باله، أو يجول في خاطره، حتى ولو كانت مجرد تسوّلات، أو آراء تمس قضايا إسلامية أساسية أو غير أساسية، مفتخرًا بكون ذلك من عادته وفي الهواء الطلق.

ثم إذا أراد أحد أن يعلن عن رأيه المخالف له، حتى ولو لم يشر إلى شخصه بأدنى كلمة، فإنه قد يعتبر ذلك تحدياً له، وخروجاً على المسلمين، وتشهيراً به. ثم هو يوجه إليه مختلف التهم، ويواجهه بالحرب النفسية وبالكلمات الجارحة وغيرها، باعتبار أنه قد ارتكب الجرم العظيم، وعرض نفسه للخطر الجسيم..

وخامساً: إن أسلوب تعامل هذا البعض مع بعض القضايا، يشير إلى أن ثمة رغبة في مغازلة بعض الأطراف على الساحة الإسلامية، لسبب أو آخر، وإلا فلماذا الإصرار على دعوى أن المهاجرين الذين جاء بهم عمر كانوا يحبون الزهاء عليها أفضل الصلاة والسلام، ويحترمونها، ثم التفوّه بأن علياً «عليه السلام» معارضة!! وأنه متمرد على الخلافة!! وأنه يراد اعتقاله لأجل ذلك، وأن طبيعة الأمور تقتضي إخضاع المتمردين، وأن المسلمين فهموا نص الغدير بطريقة أخرى والخ.. كما سنرى ذلك كله.

سادساً: صحيح أن قضية الهجوم على الزهاء، ليست من أصول الدين، لكن ذلك لا يعني أنها ليس لها مساس بناحية العقيدة.. بل هي واحدة من أهم مسائل الإسلام والإيمان لأنها تمس قضية الإمام والإمامنة بعد رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، وتعطي للناس رؤية واضحة في أمر لم يزل هو المحور الأساس في الخلافات الكبرى التي وقعت في هذه الأمة في قضايا

الدين والعقيدة. إذن فهو حدث تاريخي سياسي، له مساس بالإمام والإمامية، وهو أمر عقائدي خطير وهام جداً.

ناقشت كل العلماء:

ثم إنك ترى هذا البعض يقول:

«قد ناقشت كل العلماء في إيران وغيرها حول مسألة ضرب الزهراء وغيرها.. فلم يقنعني!»

وتعليقنا على هذا القول:

إننا لا ندرِّي مدى صدقية هذا الكلام، ذلك لما يلي:

١ - إننا نشك كثيراً، بل نحن نجزم بعدم حصول هذا الأمر، فإن العلماء في إيران الإسلام وحدها دون غيرها يعدون بعشرات الألوف، فمتى تنسى له الاجتماع بهم، فضلاً عن مناقشتهم جميعاً؟!

٢ - لماذا لم نطلع نحن ولا غيرنا من يهتم بهذه القضايا ويلاحظها على هذه المناقشات، ولم يصلنا خبرها، رغم طول إقامتنا في تلك البلاد، والتي قاربت الثلاثين عاماً.

بل وجدنا الكثيرين من العلماء الكبار قد أنكروا عليه ما سمعوه من مقولات، وقد عبر عدد من مراجع الشيعة عن رفضهم لها مشافهة حيناً وبصورة مكتوبة حيناً آخر، وهذا يدل على أنه لم ينال هؤلاء العلماء والمراجع ولم يناقشوهم، ولا سمعوا بمقولاته من قبل.

٣ - إننا لم نعرف نتيجة هذا النقاش، فهل استطاع أن يقنع جميع العلماء في إيران، وفي غيرها، أم أنهم أقنعواه؟! أم بقي كل منهم على موقفه ورأيه!!

أم أن البعض قد اقتنع دون البعض الآخر !!

فلو كان قد أقنعهم جميعاً لبان ذلك وظهر، ولضجت الدنيا وعجبت بهذا الأمر الخطير الذي أجمع عليه علماء الشيعة عبر العصور والدهور.

وإن كان قد بقي الجميع على موقفه، ففي هذا إدانة لهذا القائل، حيث لم يجد ولو عالماً واحداً يوافقه على ما يذهب إليه، ويحشد الأدلة والشهاد على، ويعرضها كلها على جميع العلماء لإثباته لهم. وإن كان البعض قد اقتنع برأيه - فلو كان لبان - وليدلنا على واحد من هؤلاء العلماء المقنعين بكلامه، من يحمل صفة العالمية بحق وصدق!!!.

بقي احتمال - ولعله الأقرب -: أن يكون هو الذي اقتنع منهم. - كما أعلنه في بعض رسائله التي طلب هو توزيعها ونشرها - ونوجه حينئذ بالسؤال: لماذا تراجع الآن وعاد إلى طرح الرأي المخالف، ثم هو يدافع عنه بحرارة وإصرار؟!

إنكار ضرب الزهراء عليه تبرئة للظالمين:

ويقول البعض: إن نفي ضرب الزهراء، وإسقاط جنinya، وكسر ضلعها، وغير ذلك لا يعني تبرئة أحد من ظلموها، فما هو الحرج في ذلك؟!
ونقول:

لم نفهم مقصود هذا القائل بالتحديد، فإن نفي ضرب الزهراء «عليها السلام»، معناه الصريح: هو تبرئة الآخرين من الإقدام على الضرب، ونفي إسقاط الجنين، ونفي كسر الضرع أيضاً معناه: تبرئتهم من ذلك، وهكذا الحال بالنسبة لحرق البيت، واقتحامه، وما إلى ذلك (!!).

فإن المتهم بعشرتهم إذا برع من تسعة، فهل يعني ذلك: أنه لا يزال مجرماً

في التسعة نفسها التي ثبتت براءته منها؟!

وإذا كانوا أبرياء من ذلك كله، ولم يفعلوا شيئاً إلا مجرد التهديد، الذي هو الآخر قد يقال فيه: إنه صوري، من أجل التخويف، ولا ينبغي أن يحمل على محمل الجد، خصوصاً مع قولهم: إن مكانة الزهراء «عليها السلام» تمنع من الإقدام على أي شيء في حقها..

نعم.. إذا كانوا كذلك، لم يبق ثمة شيء يطالبهم الناس به، بل قد يقال لنا في وقت لاحق: إنهم كانوا يقومون بواجبهم الديني، وسيشبعهم الله على هذا التهديد، لأنهم أرادوا به حفظ بيعة الإسلام، ولم شعث المسلمين، وتجنبوا الأمة مشاكل وخلافات خطيرة، تماماً كما فسروا قول البعض للنبي «صلى الله عليه وآله» في مرض موته: إن النبي «صلى الله عليه وآله» ليهجر: بأنه كان هو الموقف الصحيح والرائد، لأن النبي «صلى الله عليه وآله» لو كتب الكتاب لشارط الخلافات، وانقسم المسلمون، ولأدى ذلك إلى مشاكل كبيرة وخطيرة^(١)، ولم يلتقطوا إلى أن النبي «صلى الله عليه وآله» نفسه قد قال للناس: لن تضلوا بعده. فهل غاب عن بالهم: أن النبي «صلى الله عليه وآله» كان يقدر الأمور أيضاً بصورة صحيحة، ويعرف مسبقاً نتائج ما يريد أن يقدم عليه؟!

أنا لا أهتم لضرب الزهراء عليها السلام وهو لا يرتبط بالعقيدة:

يقول البعض:

(١) تاريخ الإسلام للذهبي (تحقيق حسام الدين القدسي، مطبعة المدنى، القاهرة) ج ٢

إن ضرب الزهراء، وإسقاط جنينها، وكسر ضلعها قضية تاريخية وليست متصلة بالعقيدة.

ولهذا فهو لا يهتم لهذا الأمر شخصياً، فسواء كسر ضلع الزهراء «عليها السلام» أم لم يكسر، فإن ذلك لا يقع في دائرة اهتماماته، على حد تعبيره!!
ونقول:

إننا نلاحظ ما يلي:

١ - إذا كان ذلك لا يقع في دائرة إهتمامات هذا الشخص أو ذاك، فلماذا هو يحشد الأدلة والشواهد من كل حدب وصوب على نفي هذا الأمر، أو التشكيك فيه على الأقل؟! ولماذا إذا ثارت العاصفة ضده يتراجع ويستعمل التقىة - كما قال - ويقول كلاماً يلائم رأي الطرف الذي يوجه إليه النقد، ثم يعود لإثارة هذا الأمر من جديد بكل عنف وإصرار، ويباражه التحديات، ويشير المشكلات، بل هو يتهم الآخرين بأنواع التهم مجرد أنهم سألوه عن رأيه في هذا الأمر وعلة إبدائه علينا وبهذا الشكل، وفي هذا الظرف، وفي هذا الزمن بالذات، فضلاً عن أن يعترض عليه فيه، فيقول: إنهم لا يفهمون، وبأن طريقتهم غوغائية، وبأنهم معقدون، وينطلقون من غرائزهم و... و...!
هذا فضلاً عن اتهامه لهم بما يعتبر إهداً للدمهم، وإغراء للناس بالاعتداء على حياتهم، وذلك حين يجعلهم في دائرة العمالء للمخابرات الإسرائيلية أو غيرها؟! فضلاً عن جعلهم في دائرة الاتهام المستمر، وخدش اعتبار شخصيتهم المعنوية بذلك.

٢ - لماذا لا يهتم لما جرى على الزهراء؟! ولماذا يكون كسر ضلعها أو

إسقاط جنينها سيان بالنسبة إليه؟!

وهل كل قضية مرت في التاريخ لا يصح أن نهتم لها؟! أو أن اللازم أن
لا تقع في دائرة اهتماماتنا؟!

فلمَّاً إذا إذن اهتم الأئمة «عليهم السلام» والنبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»
قبلهم بما يجري على الزهراء «عليها السلام»، وبما يجري على الإمام الحسين
«عليه السلام» وصحبه في كربلاء؟!

ولماذا يهتم هو نفسه بالتذكير بحدث جرى قبل سنوات يحتمل أن يكون
له نوع ارتباط به ويعتبره من الشؤون والقضايا الإسلامية الكبرى، ثم لا
يهتم بغيره من نظائره كمجازرة مكة، وإسقاط الأميركيين للطائرة الإيرانية
بركاها الثلاثمائة الأبرياء؟!

وكذلك لا يهتم بما ربما يعد أخطر قضية مفصلية في تاريخ هذا الإسلام
العزيز، وله ارتباط مباشر وعضووي في مساره العام على جميع الصعد وفي
مختلف المجالات ألا وهو ضرب الزهراء، أو كسر ظلعها؟!

٣ - إن الذين ارتكبوا ما ارتكبوا بحق الزهراء «عليها السلام» قد
تصدوا لأخطر مقام بعد رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، وهو مقام الإمامة
والخلافة، وقد قال الشهريستاني:

«وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة إذ ما سل سيف في الإسلام
على قاعدة دينية مثلما سل على الإمامة في كل زمان»^(١).

(١) الملل والنحل ج ١ ص ٢٤.

ويقول الخضري: إن هذه المسألة^(١) كانت «سيّاً لأكثر الحوادث التي أصابت المسلمين، وأوجدت ما سيرد عليكم من أنواع الشقاق، والخروب المتواصلة، التي قلما يخلو منها زمان، سواء كان بين بيتين، أو بين شخصين»^(٢). ومن الواضح: أن معرفة هؤلاء الذين أبعدوا أهل البيت عن مقاماتهم، وأزالوهم عن مراتبهم التي رتبهم الله فيها، وظهور أمرهم ووضوح مدى جرأتهم على الله سبحانه، وعلى رسوله أمر ضروري ومطلوب لكل مسلم، لأن ذلك يمس أخطر قضية في تاريخ الإسلام.

وبعبارة أوضح: إن لوازم الحدث هي التي ترتبط بالعقيدة، وإن لم يكن ذات الحدث يرتبط بها، فمثلاً حينما نقرأ في القرآن عن زوجة لوط «عليه السلام»: أنها قد وشت بضيوف زوجها لقومها، الذين يسعون إلى ارتكاب

(١) أي إن ترك مسألة الخلافة والاستخلاف من غير حل محمد ترضاه الأمة، وتدفع عنه، كان هو السبب لأكثر الحوادث التي أشار إليها. وقد قلنا - تعليقاً على كلامه هذا: إذن، كيف جاز للنبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» أن يترك الأمة هكذا هملاً، ثم لا يضع حلاً لأعظم مشكلة تواجهها، وتسلل عليها السيف، وتزهق لأجلها الأرواح. مع أن شريعته كاملة وشاملة. وقد بين فيها كل ما تحتاجه الأمة، حتى أرش الخدش؟! إن الحقيقة هي أنه «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» قد بين ذلك، وحدده. ولكن الآخرين لم يقبلوا منه ذلك، وردوا أمر الله سبحانه، فإنما الله، وإنما إليه راجعون.

(٢) محاضرات في التاريخ الإسلامي ج ١ ص ١٦٧.

الفاحشة مع الرجال.

قد تتعجب، ونقول:

هل يليق بالقرآن أن يؤرخ لقوم لوط في خصوص هذه الخصلة السيئة
والدينية؟!.

وهل يمكن لأحد أن يقول: إنني لا أهتم شخصياً بهذا الأمر التافه المذكور
في القرآن؟!

أم أنها نفهم القضية بطريقة أخرى، فنقول: لو كان الله سبحانه يريد أن
«يؤرخ» لقوم لوط، لكان أرخ لسائر الشعوب كالفينيقين والآشوريين،
والكلدان، والرومان، والساسانيين، وغيرهم، ولكن رأيناها يتحدث عن كثير
من سياساتهم وشؤونهم وما مر بهم من أحداث كبيرة وخطيرة. ولكن ذلك
لم يكن، فاقتصره على خصوص هذا الأمر بالنسبة لخصوص قوم لوط
يدلنا على أنه سبحانه وتعالى قد أراد لنا أن نستفيد من لوازمه الحدث أموراً
قد يكون لها مساس بالعقيدة، أو بالشريعة، أو بالمفاهيم الأخلاقية والحياتية
في أكثر من مجال؟!

إننا لا شك سوف نتجه هذا الإتجاه الثاني، ونبحث عن كل تلك اللوازם،
والحيثيات والمعاني التي أراد لنا القرآن أن نعيشها، وأن نلتفت إليها في ما
حكاه لنا عن امرأة لوط وقومها، لنسفيد منها المزيد من المعرفة والوعي،
والمزيد من الإثبات، والمزيد من الطهر والصفاء.

ونجد في هذه القضية أكثر من معنى حيوي هام جداً. لا بد لنا من الإطلاع
عليه، وتنقيف أنفسنا به، ويكتفي أن نشير إلى ما تحمله هذه القصة - بعد

الإلفات إلى بشاعة فعلهم ذاك - من تحد قوي، ومن قتل المرأة، والزوجة، التي لم تكن تملك قدرات علمية، وفكرية بمستوى، تتحدى رجلاً، نبياً، يملك كل القدرات والطاقة، وخصوصاً قدرة التحدي في مجال الإقناع، وفي أمر يملك الدافع لمقاومته من خلال الدين، والعقيدة والقدسية والأخلاق، والعنفوان الإنساني، حيث كان التحدي له في ضيوفه «عليه السلام»، وفيما يمس الشرف، والكرامة والدين، والأخلاق، والرسالة..

خلفيات صرحت بها الكلمات:

و قضية الزهراء أيضاً، وما جرى عليها بعد رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» سيكون حدثاً تاريخياً مفيداً جداً من حيث دلالاته الالتزامية، إذ فرق بين أن يقال لك: إن الذين اغتصبوا الخلافة قد ضربوا الزهراء «عليها السلام» فور وفاتها إلى درجة أنهم أسقطوا جينتها، وكسروا ضلعها الشريف، إلى غير ذلك مما هو معروف، وبين أن يقال لك كما يقول البعض: إنهم ما زادوا على التهديد بإحرق بيتها.

ثم يقال لك: إنهم كانوا يخترونها، ويجلونها، أو على الأقل يخشون من الإساءة إليها بسبب موقعها واحترام الناس لها، الأمر الذي يعني إن تهديدهم لها صوري لا حقيقة له، ثم يتسع المجال لمن يريد أن يقول لك بعدها: إنهم في أمر الخلافة، قد اجتهدوا فأخطأوا.

ثم هو يقول لك مرة أخرى، لكي يمهد لإقناعك بأنهم مأجورون على غصب الخلافة: «إن النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» نص على علي «عليه السلام»، لكن الصحابة قد فهموا ذلك بطريقة أخرى».

أي أن القضية لم تكن عدواً، ولا هي غصب حق معلوم، وإنما كانت مجرد سوء فهم لكلام الرسول «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، ولم يكن سوء الفهم هذا منحصراً بالمعتدين، والغاصبين، بل الصحابة كلهم قد فهموا نفس ما فهمه الغاصبون، حيث يقال لك في مورد آخر: إن النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» قد نص على علي «عَلَيْهِ السَّلَامُ» يوم الغدير، لكن طبيعة الكلام الذي قاله النبي تجعل الناس في شك.

إذن، هم يريدون منك أن تقول: «ألف» لكي تقول: «باء»، ثم يتذمرون منك «الباء» وهكذا إلى «الباء» ..

العقبة الكوّود:

وأعظم عقبة تواجه هؤلاء هي ضرب الزهراء «عَلَيْهِ السَّلَامُ»، وإسقاط جنينها، وإحراق بيتها، واقتحامه بالعنف والقسوة البالغة، دونها مبرر مقبول أو معقول. ولو أن علياً هو الذي كان قد واجه القوم لأمكن أن تحل العقدة، باتهامه بأنه هو المعتدي على المهاجمين (!!).

ويزيد الأمر تعقيداً ما قاله النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» في حق فاطمة «عَلَيْهِ السَّلَامُ»، وكون هذه الأمور قد حصلت فور وفاته «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، وفي بيت الزهراء بالذات، وبطريقة لا يمكن الدفاع عنها أو توجيهها.

فإن ما فعلوه مخالف للشرع والدين من جهة، ومخالف للأخلاق الإنسانية وللوفاء لهذا النبي الذي أخرجهم من الظلمات إلى النور، وكانوا على شفا حفرة من النار فأنقذهم منها من جهة أخرى.

ثم هو يصادم المشاعر البالية والعواطف والأحساس الإنسانية، وهو

يصادم الوجودان، والضمير أيضاً، وكل الأعراف وكل السجaiya و حتى العادات، من جهة ثالثة.

ويراد لمرتكب هذه الأمور العظيمة أن يجعل إماماً للأمة، وفي موقع رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأن يؤمن على الدين، وعلى الإنسان، وعلى الأخلاق، والقيم، وعلى أموال الناس، وأعراضهم وأن يوفر لهم الأمن والكرامة والعزّة، وأن يربى الناس على الفضيلة والدين والأخلاق.

فإذا كان نفس هذا الشخص يرتكب ما يدل على أنه غير مؤهل لذلك كله، لأن ما صدر منه قد لامس كل ذلك بصورة سلبية صريحة، فإن ذلك يعني أن معرفة هذه العظام تصبح ضرورية لكل الناس الذين يجدون لهذا الشخص أثراً في كل الواقع الفكري، والسياسي والمذهبي الذي يعيشونه، وله دور حساس في كل مفاهيمهم وفي كل واقعهم الديني، والإيماني، بل وحتى على مستوى المشاعر والأحاسيس.

إذن، فإن ما صدر عن هذا الشخص ليس أموراً شخصية تعنيه هو دوننا، إذ إن ما ارتكبه لم يكن مجرد نزوة عارضة، أو شهوة جامحة، بل هو يعبر عن روحيته، وعن نظرته لتعاليم الدين، وعن قيمة رسول الله «صلى الله عليه وآله» في نفسه، وعن قسوته وعن حقيقة مشاعره الإنسانية، وأحساسه البشرية، وعن أخلاقياته، وعن قيمه، ولن泥土 القضية هي أنه اجتهد فأخطأ فله أجر، أو أصاب فله أجران^(١)، كما رواه لنا أتباع مدرسة الخلفاء، وأخذناه عنهم، وصرنا نردده من دون تثبت، ثم إنهم بنفس هذه

(١) هذه الرواية رويت من غير طرق الشيعة في الأكثر.

القاعدة (!!) ببرروا لنا قتال عائشة ومعاوية على «عليه السلام»، وثبت لها الأجر الواحد بقتاله، وبقتل عشرات الآلوف من المؤمنين وال المسلمين.

بل قد ادعوا: أن عبد الرحمن بن ملجم قد اجتهد فأخطأ في قتل علي، فهو مأجور أجرًا واحداً على جريمته^(١) وأبو الغادية قاتل عمار بن ياسر أيضاً قد اجتهد فأخطأ، فهو مأجور أجرًا واحداً على قتل عمار^(٢).

فقضية الزهراء إذن أساسية في حياتنا الفكرية والإيمانية، ولها ارتباط بأمر أساسي في هذا الدين، فلا ينبغي الاستهانة بها، أو التقليل من أهميتها.

اجتهد فأخطأ؟!:

وبعد.. فإن أول من طرح مقوله الاجتهاد، والخطأ في الإجتهاد، لتبرير جرائم ارتكبها الآخرون هو - فيها نعلم - الخليفة الأول، حينما طالبه الخليفة الثاني بإصرار بمعاقبة خالد بن الوليد لقتله الصحابي المعروف مالك بن نويرة، حينما امتنع عن الاعتراف بشرعية الحكم الجديد، وأصر على الالتزام باللوفاء للخليفة الذي أقصى عن موقعه، ثم نزا على امرأة ذلك القتيل في الليلة التي قتله فيها بالذات، فإن أبا بكر أطلق في هذه المناسبة بالذات كلامته المعروفة: «تاول فأخطأ» أو «اجتهد فأخطأ»^(٣).

(١) المحتل ج ١٠ ص ٤٨٤ والجوهر النقي (مطبوع بهامش سنن البيهقي) ج ٨ ص ٥٨ عن الطبرى في التهذيب.

(٢) الفصل ج ٤ ص ١٦١.

(٣) وفيات الأعيان ج ٦ ص ١٥٨ والمختصر في أخبار البشر ج ١ ص ١٥٨ وروضة

ثم جاء من روى حديثاً يجعل من أصاب في اجتهاده أجرين، وللمخطئ أجرًا واحدًا، كما رواه عمرو بن العاص، وأبو هريرة، وعمر بن الخطاب^(١). وكانت هذه المقوله بمثابة «الإكسير» الذي يحول التراب إلى ذهب، بل هي أعظم من الإكسير، فقد بررت أفعض الجرائم وأبشعها، حتى جريمة قتل الأبرياء في الجمل، وصفين، وقتل علي بن أبي طالب، وعمار بن ياسر كما قدمنا، ثم بررت جريمة لعن علي «عليه السلام» على ألف المنابر ألف شهر، ثم جريمة قتل الحسين «عليه السلام» وذبح أطفاله، وسببي عقائل بيت الوحي وسوقهن من بلد إلى بلد. إلى غير ذلك مما لا مجال لتبنته واستقصائه. ومن أجل تتميم الفائدة وتعميدها، فقد منح جيل من الناس بأكمله وسام الإجتهاد^(٢)، الذي يبرر له كل أخطائه، مع أن فيهم مرتكب الزنا، وشرب الخمر، والقتل، والسرقة، وغير ذلك فضلاً عن الخروج على إمام زمانه،

المناظر، لمحمد بن الشحنة (مطبوع بهامش الكامل في التاريخ) ج ٧ ص ١٦٧
والكامل في التاريخ ج ٣ ص ٤٩ وشرح نهج البلاغة للمعتزي ج ١ ص ١٧٩
وتاريخ الأمم والملوك (ط ليدن) ج ٤ ص ١٤١٠.

(١) راجع: مسند أحمد ج ٤ ص ١٩٨ و ٢٠٤ و راجع ص ٢٠٥ و راجع ج ٢ ص ١٨٧
وراجع: صحيح البخاري ج ٤ ص ١٧١ و صحيح مسلم (ط دار إحياء التراث العربي) ج ٣ ص ١٣٤٢ و سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٩٩ والجامع الصحيح للترمذى ج ٣ ص ٦١٥ والمحلى ج ١ ص ٦٩ و ٧٠.

(٢) راجع: التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٦٤ - ٣٦٦.

ثم فيهم العالم والجاهل إلى درجة أنه لا يحسن أن يتوضأ، أو أن يطلق امرأته.
بل لقد قالوا: إن ما فعلوه كان بالاجتهاد والعمل به واجب، ولا تفسيق
بواجب^(١).

بل قال البعض: يجوز للصحابية العمل بالرأي في موضع النص، وهذا
من الأمور الخاصة بهم دون غيرهم^(٢).

إلى أمور ومقولات كثيرة تحدثنا عنها في كتابنا: الصحيح من سيرة
النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» في الجزء الأول منه، فراجع..

العمدة هو كتاب سليم وهو غير معتمد:

هناك من لا يرضيه الاستشهاد بما جاء في كتاب سليم بن قيس من أحاديث
تذكر ما جرى على الزهراء، ويقول: جئني بغير ما روي في هذا الكتاب؟!
فما هو السر يا ترى في هذا الموقف من سليم ومن كتابه؟!

بل هو يقول: «إن كتاب سليم بن قيس - الذي هو العمدة في الموضوع
على حد زعمه - ليس بمعتمد في صيغته بشهادة الشيخ المفيد وغيره، مع أن
فيه خلطا لا يخفى على أحد».

(١) راجع: فواتح الرحموت في شرح مسلم الثبوت ج ٢ ص ١٥٨ و ١٥٦ وسلم
الوصول (مطبوع مع نهاية السول) ج ٣ ص ١٧٦ و ١٧٧ والستة قبل التدوين
هامش ص ٣٩٦ و ٤٠٤ و ٤٠٥. وحول ثبوت الأجر للمشترين في الفتنة،
راجعاً: إختصار علوم الحديث (الباعث الحيث) ص ١٨٢ وإرشاد الفحول ٦٩.

(٢) أصول السرخيسي ج ٢ ص ١٣٤ و ١٣٥. ثم ناقش هذه المقوله وردتها.

ونقول:

أولاًً: ليس كتاب سليم هو العمدة في نقل ما جرى على الزهراء «عليها السلام» في الجملة. بل مضافا إلى ما جاء في كتاب سليم هناك روایات كثيرة بل متواترة عن المعصومين «عليهم السلام»، ونصوص تاريخية متضادرة أوردها المؤرخون في كتبهم على اختلاف مذاهبهم، وسنذكر في هذا الكتاب طائفة كبيرة من ذلك إن شاء الله تعالى.

ثانياً: كتاب سليم يعد من أوائل ما ألفه قدماء الأصحاب، وهو يعبر عن أصول وثوابت المذهب بصورة عامة، وقد تلقاه العلماء بالقبول والرضا، ولا نجد فيه أي أثر لهذا الخلط المزعوم، ولم يقدم لنا مدعّيه أي مورد يصلح شاهداً على مدعاه، حيث لم يظهر لنا من هذا الخلط سوى دعوه ذلك.

ولعل عدم رضا البعض بما فيه ينشأ عن أنه لا ينسجم هو شخصياً مع كثير مما ورد فيه، بل هو ينافق بعض طروحاته، ونحن لا نرى أي مبرر لاستثناء كتاب سليم من ثقافتنا التاريخية والاعتقادية،

بل إن قدمته، واتصال مؤلفه بعلي أمير المؤمنين «عليه السلام»، وبعدد من الأئمة بعده يرجحه على كثير مما عدّه من كتب ألفت بعده بعشرين السنين.

وفي محاولة منا لنقرن الصورة، بحيث تصبح أكثر وضوحاً ودقّة وتعبيرأً عن حقيقة هذا الكتاب ومدى اعتباره، ومبررات التشكيك، فيه.

نقول:

كتاب سليم معتمد:

إن ما ذكره هذا البعض لا يمكن قبوله، وذلك لما يلي:

أولاً: إن مجرد التشكيك في كتاب لا يكفي لتبرير رفض ما فيه، ما لم يصرح بمبررات تشكيكه، ويقدم الشواهد والدلائل الموجبة للتشكيك في نسبة الكتاب، أو ثبت وجود تخليل أو دس فيه، أو تدل على أنه كتاب موضوع، أو غير ذلك، ومن دون ذلك، فلا يلتفت إلى دعوى الشك هذه، وذلك بدائي واضح لكل أحد.

ثانياً: إننا إذا رجعنا إلى كتاب سليم بن قيس، فلا نجد فيه إلا ما هو سليم وموافق للمذهب، وليس فيه ما يحتمل أن يكون غلوا في شأن الأئمة حتى على زعم من يرى ذكر بعض هذه المعجزات غلوا ومع هذا فإنك ترى في الكافي وغيره من كتب الشيعة أضعاف ما ورد في كتاب سليم ولا طريق لنا إلى رده.

وقد روی عن الإمام الباقر «عليه السلام»، وهو يتحدث عن أصحابه، أنه قال:

«إن أسوأهم عندي حالاً، وأمقتهم إلى الذي إذا سمع الحديث ينسب إلينا، ويروى عنا فلم يعلمه، ولم يقبله قبله اشمامز منه، وجحده، وكفر بمن دان به، وهو لا يدرى لعل الحديث من عندنا خرج، وإلينا أسندا، فيكون بذلك خارجاً عن ولائتنا»^(١).

وقال «عليه السلام»:

«لا تكذبوا بحديث أتاكم أحد، فإنكم لا تدرون لعله من الحق، فتكذبوا

(١) بحار الأنوار ج ٢ ص ١٨٦ حديث ١٢ والكافي ج ٢ ص ٢٢٣ حديث ٧.

الله فوق عرشه»^(١).

ثالثاً: إن كلمات العلماء عن كتاب سليم تدل على أنه من الأصول المتقنة التي هي في غاية الاعتبار. وفيها يلي شطر من أقوالهم هذه:

قال النعmani في كتاب الغيبة^(٢) بعدما أورد من كتاب سليم أخباراً كثيرة، ما هذا لفظه: «كتابه أصل من الأصول^(٣) التي رواها أهل العلم، وحملة حديث أهل البيت «عليهم السلام» وأقدمها، لأن جميع ما اشتمل عليه هذا الكتاب^(٤) إنما هو عن رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» وأمير المؤمنين «عليه السلام»، والمقداد، وسلمان الفارسي، وأبي ذر، ومن جرى مجراهم من شهد رسول الله، وأمير المؤمنين «عليهما السلام»، وسمع منها. وهو من الأصول التي ترجع الشيعة إليها، وتعول عليها. إنتهى»^(٥).

أما العلامة المتبحر الشيخ الطهراني فهو يقول: «روي عن أبي عبد الله

(١) بحار الأنوار ج ٢ ص ١٨٦ وراجع ص ١٨٧ و ١٨٨ . وراجع: المحاسن ص ٢٣٠

. ٢٣١

(٢) راجع: غيبة النعmani ص ١٠١ و ١٠٢ - باختلاف يسير - تحت عنوان: ما روی في أن الأئمة اثنا عشر إماماً . وراجع أيضاً: الدررية ج ٢ ص ١٥٢ .

(٣) في الأصل: من أكبر كتب الأصول.

(٤) في المصدر: هذا الأصل.

(٥) بحار الأنوار ج ٣٠ ص ١٣٣ و ١٣٥ .

الصادق «عليه السلام» أنه قال: من لم يكن عنده من شيعتنا ومحبينا كتاب سليم بن قيس الهملاي فليس عنده من أمرنا شيء، ولا يعلم من أسبابنا شيئاً، وهو أبجد الشيعة، وهو سر من أسر آل محمد «صلي الله عليه وآله»..»^(١).

وقال عن ختصر البصائر: «قرأ أبان بن أبي عياش كتاب سليم على سيدنا علي بن الحسين «عليه السلام»، بحضور جماعة من أعيان أصحابه، منهم أبو الطفيل، فأقره عليه زين العابدين «عليه السلام»، وقال: هذه أحاديثنا صحيحة»^(٢).

وذكر الكشي عرض الحديث المذكور آنفاً على الباقي «عليه السلام» - بعد أبيه السجاد - وأنه اغورقت عيناه، وقال: «صدق سليم، وقد أتى أبي بعد قتل جدي الحسين، وأنا قاعد عنده فحدثه بهذا الحديث بعينيه، فقال أبي: صدق. وقد حدثني أبي وعمي الحسن بهذا الحديث عن أمير المؤمنين «عليه السلام» ..^(٣). وقد أشار إلى هذا الكتاب أيضاً أحمد بن حنبل في مسنده^(٤).

وقال عنه ابن النديم: هو أول كتاب ظهر للشيعة^(٥) ومراده: أنه أول

(١) الذريعة ج ٢ ص ١٥٢ .

١٥٢ ص ٢ ج الذريعة (٢)

(٣) الذريعة (ط مؤسسة إسماعيليان) ج ٢ ص ١٥٣ . وراجع: اختيار معرفة الرجال
ص ١٠٤ و ١٠٥ الحديث رقم ١٦٧ .

٤) مسند أحمد ج ٢ ص ٣٣٢

(٥) الفهرست ص ٢٧٥ والذريعة ج ٢ ص ١٥٣.

كتاب ظهر فيه أمر الشيعة^(١).

وقال بدر الدين السبكي: «أول كتاب صنف للشيعة هو كتاب سليم»^(٢).

ونقل عن كتاب سليم كثير من قدماء الأصحاب، مثل: ثقة الإسلام في الكافي، ورئيس المحدثين الشيخ الصدوق في الخصال، وفرات في تفسيره، ومن لا يحضره الفقيه، وعيون المعجزات، والإحتجاج، وإثبات الرجعة، والإختصاص، وبصائر الدرجات، وتفسير ابن ماهيار، والدر النظيم في مناقب الأئمة اللهامين.

فقد رروا عنه بأسانيد متعددة تنتهي أكثرها إلى أبان بن عياش، الذي أعطاه سليم كتابه مناولة، ويرويه أيضاً عن سليم بغير مناولة^(٣).

وقد اعتبره النجاشي في جملة القلائل المتقدمين في التصنيف من سلفنا الصالح^(٤)، وأشار إليه شيخ الطائفة الشيخ الطوسي «رحمه الله»^(٥) وابن شهرآشوب المازندراني^(٦).

أما المسعودي، فقال: «والقطعية بالإمامية، الاثنين عشرية منهم، الذي

(١) الدررية ج ٢ ص ١٥٣.

(٢) المصدر السابق، عن محسن الوسائل في معرفة الأوائل.

(٣) راجع: الدررية ج ٢ ص ١٥٤ و ١٥٥.

(٤) رجال النجاشي ص ٦.

(٥) الفهرست ص ١٦٢.

(٦) معالم العلماء ص ٥٨.

أصلهم في حصر العدد ما ذكره سليم بن قيس الهمالي في كتابه^(١).

وقال العلامة السيد ابن طاووس: «تضمن الكتاب ما يشهد بشكره وصحة كتابه»^(٢).

وقال المولى محمد تقى المجلسي: «إن الشيختين الأعظمين حكمًا بصححة كتابه، مع أن متن كتابه دال على صحته»^(٣).

وقال: «كفى باعتماد الصدوقين: الكليني والصدوق: ابن بابويه عليه.. وهذا الأصل عندي، ومتنه دليل صحته»^(٤).

وقد اعتبره المحدث المبحر الشيخ الحر من الكتب المعتمدة التي شهد بصحتها مؤلفوها وغيرهم، وقامت القرائن على ثبوتها، وتواترت عن مؤلفيها، أو علمت صحة نسبتها إليهم^(٥).

وراجع ما نقله الفاضل المعاصر الشيخ محمد باقر الأنصاري الزنجاني الخوئي في مقدمة كتاب سليم بن قيس: ج ١ ص ١٠٩ - ١١٣ عن العلامة السيد مصطفى التفريشى، والعلامة السيد هاشم البحارى والمدقق الشيروانى، والفضل المبحر مير حامد حسين صاحب كتاب عبقات الأنوار، وغيرهم.

(١) التنبيه والإشراف ص ١٩٨.

(٢) التحرير الطاوسى ص ١٣٦.

(٣) روضة المتين ج ١٤ ص ٣٧٢.

(٤) تقيق المقال ج ٢ ص ٥٣.

(٥) راجع: وسائل الشيعة ج ٢٠ ص ٣٦ و ٤٢.

كما أن العلامة السيد محسن الأمين «رحمه الله» قد اعتمد ونقل عنه في كتاب المجالس السنوية الذي يقول في آخره: «...وأخذه من المصادر الموثوقة والمصنفات المشهورة»^(١) وهو إنما كتب كتابه هذا «المجالس السنوية» ليكون عملاً إصلاحياً، يبعد فيه عن سيرتهم «عليهم السلام» عما يعتقد فيه أنه مدسوس أو مكذوب^(٢).

منشأ الطعن في كتاب سليم:

إن منشأ الطعن في كتاب سليم بن قيس، أمران:

الأمر الأول:

ما قاله محمد بن أبي بكر لأبيه عند موته:

فقد جاء في كتاب سليم: أن سليماً التقى بعد الرحمان بن غنم، فأخبره عما قاله معاذ بن جبل، وسلم مولى أبي حذيفة، وأبو عبيدة عند حضور أجلهم، حيث ذكروا: أنهم رأوا رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» وعليها «عليه السلام» عند موتهم، فبشر أكل واحد منهم بالنار.

ثم التقى سليم بمحمد بن أبي بكر، فأخبره بما قاله أبو بكر أيضاً عند موته، ثم أخبره محمد بن أبي بكر، بأن عبد الله بن عمر قد سمع من أبيه عند موته مثل ذلك، وذكر له تفاصيل عما جرى بينه وبين أبيه. وهي من الأمور الجليلة التي لا يعقلها طفل عمره ستة أو ثلاثة، بل يحتاج إلى وعي كامل،

(١) المجالس السنوية ج ٥ ص ٧٦٢.

(٢) أعيان الشيعة ج ١٠ ص ١٧٣.

ومعرفة وتدبر للأمور.

ثم أخبر محمد سليمًا أيضًا: بأنه أتى أمير المؤمنين «عليه السلام»، فحدثه بها سمعه من أبيه، وبها حدثه به ابن عمر عن أبيه، فقال له أمير المؤمنين «عليه السلام»: «قد حدثني عما قاله هؤلاء الخمسة^(١) من هو أصدق منك ومن ابن عمر. يريده «عليه السلام» بذلك رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» قبل موته أو بعده بالمنام، أو أخبره الملك الذي يحدث الأئمة «عليهم السلام».

وبعد شهادة محمد بن أبي بكر بمصر التقى سليم بأمير المؤمنين «عليه السلام»، وسأله عما أخبره محمد بن أبي بكر، فقال «عليه السلام»: «صدق محمد «رحمه الله»، أما إنه شهيد حي يرزق»، ثم قرر «عليه السلام» كلام محمد بأن أوصياءه كلهم محدثون^(٢).

أما تفاصيل ما جرى بين محمد وبين أبيه عند موت أبيه فهو في كتاب سليم بن قيس نفسه^(٣) فليراجعه من أراد..

(١) الخمسة هؤلاء هم: معاذ بن جبل، وسالم مولى أبي حذيفة، وأبو عبيدة، وعمر، وأبو بكر، وهم الذين كتبوا الصحيفة التي تعاقدوا فيها على إبعاد الأمر عن علي «عليه السلام».

(٢) راجع: مقدمة كتاب سليم للشيخ محمد باقر الأنصاري الخوئي ج ١ ص ١٨٧ و ١٨٨ وج ٢ ص ٨٢٤ - ٨٢٦.

(٣) راجع: كتاب سليم بن قيس (تحقيق الشيخ محمد باقر الأنصاري الخوئي) ج ٢ ص ٨٢١ - ٨٢٣.

ونقول:

قال شيخ الإسلام العلامة المجلسي «رحمه الله» وهو العالم المتبحر والعلم الفذ: «هذا الخبر أحد الأمور التي صارت سبباً للقدح في كتاب سليم، لأن محمداً ولد في حجة الوداع - كما ورد في أخبار الخاصة والعامة - فكان له عند موت أبيه ستة وأشهر، فكيف كان يمكنه التكلم بتلك الكلمات، وتذكر تلك الحكايات؟!»

ولعله مما صحف فيه النسخ أو الرواة.

أو يقال: إن ذلك كان من معجزات أمير المؤمنين «عليه السلام» ظهر فيه. وقال بعض الأفضل: رأيت فيما وصل إلى من نسخة هذا الكتاب: أن عبد الله بن عمر وعظ أباه عند موته.

والحق: أن بمثل هذا لا يمكن القدح في كتاب معروف بين المحدثين، اعتمد عليه أمثال الكليني، والصدوق، وغيرهما من القدماء، وأكثر أخباره مطابقة لما روی بالأسانيد الصحيحة في الأصول المعتبرة. وقل كتاب من الأصول المتداولة يخلو عن مثل ذلك»^(١).

يضاف إلى ما ذكره العلامة المجلسي النقاط التالية:

١ - إن الشيخ محمد باقر الزنجاني يقول: «إن الصفار، والصدوق، والشيخ المفيد، وإبراهيم بن محمد الثقفي قبلهم حكوا هذا الحديث بعينه

(١) بحار الأنوار ج ٣٠ ص ١٣٣ و ١٣٤.

بالإسناد إلى سليم من غير طريق كتابه^(١).

٢ - قد روي بعض ما ورد في هذا الحديث في كتب أخرى، مثل: تقرير المعرف للفقيه الجليل الشيخ أبي الصلاح، والأمالي لأستاذه الشيخ المفيد، والكافية في إبطال توبة الخاطئة للمفید أيضاً، ومدينة المعاجز للعلامة المقدس السيد هاشم البحرياني عن ابن عباس وكعب الأحبار^(٢).

وقضية تكلم محمد بن أبي بكر مع أبيه حين الموت ذكرها كل من العميد الطبری في كتابه: كامل بهائی^(٣) والغزالی في سر العالمین، وابن الجوزی في تذكرة الخواص^(٤).

٣ - بقى أن نشير إلى أن ما ذكر عن مقدار عمر محمد بن أبي بكر حينئذ ليس هو الكلام النهائي فيه، فقد ذكروا: أنه كان له من العمر حين وفاة أبيه حوالي خمس سنوات، إن كان قد ولد في سنة ثمان، أو أربع سنوات، إن كانت

(١) راجع: بصائر الدرجات ص ٣٧٢ وعلل الشرائع ج ١ ص ١٨٢ والإختصاص ص ٣٢٤. والكافية في إبطال توبة الخاطئة للشيخ المفید على ما رواه عنه المجلسي في بحار الأنوار (طبع قديم) ج ٨ ص ١٩٩ والغارات للثقفي ج ١ ص ٣٢٦.

(٢) راجع: مقدمة كتاب سليم بن قيس للأنصاری الخوئینی ج ١ ص ١٩١ و ١٩٢.

(٣) كامل بهائی ج ٢ ص ١٢٩ الفصل الخامس، وعنه في مقدمة كتاب سليم للأنصاری الخوئینی ج ١ ص ١٩٤.

(٤) راجع: مقدمة كتاب سليم للأنصاری الخوئینی ج ١ ص ١٩٤ وفي هامشه عن: استقصاء الأفهام ج ١ ص ٥١٤ وعن كشف الحجب ص ٤٤٥ وتذكرة الخواص ص ٦٢.

ولادته في حجة الوداع سنة تسع للهجرة، فلعل هذا الطفل كان من النوازع.
واحتمل العلامة المجلسي: أن تكون هذه معجزة أظهرها الله سبحانه
لأمير المؤمنين «عليه السلام»^(١).

الخلاصة:

ومهما يكن من أمر، فإن وجود حديث معرض في كتاب لا يبرر الخدشة في الكتاب كله، مع احتمال وجود تصحيف أو سهو من الكاتب نفسه بأن يكون المقصود هو عبد الرحمن بن أبي بكر، أو غير ذلك من احتمالات.
وفي الكتب المعترضة موارد كثيرة من هذا القبيل ولم يقدح ذلك في اعتبارها.

الأمر الثاني: الأئمة ثلاثة عشر:

فقد جاء في كتاب سليم راوياً ذلك عن النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» قوله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»: «أَلَا وَإِنَّ اللَّهَ نَظَرَ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ نَظَرَةً، فَاخْتَارَ مِنْهُمْ رَجُلَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَا، فَبَعْثَنِي رَسُولًا، وَالْآخَرُ عَلَيْهِ بْنُ أَبِي طَالِبٍ..

إِلَى أَنْ قَالَ: أَلَا وَإِنَّ اللَّهَ نَظَرَ نَظَرَةً ثَانِيَةً، فَاخْتَارَ بَعْدَنَا اثْنَيْنِ عَشَرَ وَصِيَّاً مِنْ أَهْلِ بَيْتِيِّ، فَجَعَلَهُمْ خَيْرَ أَمْتِيِّ، وَاحْدَادًا بَعْدَ وَاحِدٍ»^(٢).

ونقول:

إن ذلك لا يصلح سبباً للطعن في الكتاب، وذلك لما يلي:

١ - إن من قريب جداً: أن تكون الكلمة «فاختار بعدهما اثنين عشر» تصحيفاً

(١) راجع: مقدمة كتاب سليم ج ١ ص ٩١ و ١٩٦.

(٢) كتاب سليم بن قيس ج ٢ ص ٨٥٧.

لكلمة بعدي، لاسيما وإن حرف (نا) وحرف (ي) يتقاربان في الرسم إلى حد ما.

بل لقد قال العالمة المجلسي وغيره: «وقد وجدنا في بعض النسخ: «بعدي»

من دون تصحيف^(١).

واحتمل المجلسي أيضاً: أنه كان أحد عشر، فصحّفه النساخ^(٢).

وما يدل على ذلك أيضاً: أن هذا الحديث قد ذكر بعينه في موضع آخر

من الكتاب، وفيه «بعدي» بدل بعدها^(٣).

٢ - إن في كتاب سليم حسب إحصائية البعض^(٤) أربعة وعشرين

مورداً غير ما نحن فيه قد نص فيها على أن الأئمة هم اثنا عشر إماماً بصورة

صريمحة وواضحة^(٥).

فلا معنى للتمسك بهذا النص الأخير للطعن على الكتاب كله بحجّة

أنه قد جعل الأئمة ثلاثة عشر.

فإذا كان هذا المورد الواحد دليلاً وضع الكتاب، فليكن أربعة وعشرون

مورداً آخر دليل صحته وأصالته، لاسيما مع الاحتمال القوي جداً بحصول

(١) بحار الأنوار ج ٢٢ ص ١٥٠ ومقدمة كتاب سليم ج ١ ص ١٨١.

(٢) راجع: بحار الأنوار ج ٢٢ ص ١٥٠.

(٣) راجع: كتاب سليم بن قيس ج ٢ ص ٦٨٦.

(٤) هو الشيخ محمد باقر الأنصاري الخوئي.

(٥) راجع: محمد باقر الأنصاري الخوئي في مقدمة كتاب سليم بن قيس الهلاي ج ١

ص ١٧٢ - ١٨٠.

التصحيف في كلمة «بعدنا»، كما ألمحنا إليه.

٣ - قال آية الله السيد الخوئي «قدس سره»: «إن اشتغال الكتاب على أمر باطل في مورد أو موردين لا يدل على وضعه، كيف ويوجد أكثر من ذلك في أكثر الكتب حتى كتاب الكافي، الذي هو أمنٌ كتب الحديث وأتقنها»^(١).

وقال العلامة المجلسي: «...وهذا لا يصير سبباً للقبح، إذ قلما يخلو كتاب من أضعاف هذا التصحيف والتحريف، ومثل هذا موجود في الكافي وغيره من الكتب المعتبرة، كما لا يخفى على المتتبع»^(٢).

٤ - قال المسعودي المتوفى سنة ٣٤٥ هـ: «والقطعية بالإمامية الاثنا عشرية منهم، الذين أصلهم في حصر العدد ما ذكره سليم بن قيس الهمالي في كتابه»^(٣). وقد ذكره عدد من العلماء في عداد الأصول القديمة التي نصت على الأئمة الاثني عشر عليهم سلام الله، فراجع^(٤).

وذلك يؤكّد وقوع التصحيف في هذا الحديث.

٥ - ذكر المحقق الشيخ محمد تقى التستري العديد من الموارد المشابهة

(١) معجم رجال الحديث ج ٨ ص ٢٢٥ وعنه في مقدمة كتاب سليم للشيخ محمد باقر الأنصاري الخوئي ص ١٧٠ .

(٢) بحار الأنوار ج ٢٢ ص ١٥٠ وعنه في مقدمة كتاب سليم للشيخ محمد باقر الأنصاري ص ١٧٠ .

(٣) التنبيه والإشراف ص ١٩٨ .

(٤) مقدمة كتاب سليم بن قيس، للأنصاري الخوئي ج ١ ص ١٧٢ .

في الكافي، ونحن ننقل هنا عبارة الشيخ التستري ^(١) «رحمه الله»، قال: «إنه من سوء تعبير الرواية، وإلا فمثله في الكافي أيضاً موجود، ففي باب ما جاء في النص على الأئمة الاثني عشر في خبر عن النبي «صلى الله عليه وآله»: «إني واثني عشر من ولدي وأنت يا علي زر الأرض. فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها» ^(٢).

وفي خبر آخر عنه «صلى الله عليه وآله»: «من ولدي اثنا عشر نقابة نجاء مفهمون آخرهم القائم» ^(٣).

ورواهما أبو سعيد العصيري في أصله بلفظ: «أحد عشر» ^(٤).

وفي خبر ثالث عن جابر الأنباري قال: «دخلت على فاطمة «عليها السلام» وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدتها فعددت اثنى عشر» ^(٥).

ورواه الصدوق في الإكمال والعيون والخصال بدون كلمة «من ولدتها» ^(٦).

وفي خبر رابع عن الباقر «عليه السلام»: «الاثنا عشر إماماً من آل محمد

(١) مقدمة كتاب سليم بن قيس للأنباري الخوئياني، نقاً عن المحقق الشيخ التستري «رحمه الله» ج ١ ص ١٨٣.

(٢) الكافي ج ١ ص ٥٣٤ ح ١٧.

(٣) الكافي ج ١ ص ٥٣٤ ح ١٨.

(٤) أصل أبي سعيد العصيري: الصفحة الأولى.

(٥) الكافي ج ١ ص ٥٣٢ ح ٩.

(٦) إكمال الدين ص ٣١١ ح ٣ وعيون الأخبار ج ١ ص ٣٧ ح ٦ والخصال ب ١٢ ح ٤٢.

كلهم محدث من ولد رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، وولد علي بن أبي طالب صلوات الله عليهما^(١).

ورواه في الخصال والعيون: «كلهم محدث بعد رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» وعلي بن أبي طالب منهم»^(٢).

وفي خبر خامس عن أبي سعيد الخدري في سؤالات اليهودي (عن الأئمة) بعد النبي وأمير المؤمنين «صلوات الله عليهما»، فقال «عليه السلام» له: «إن لهذه الأئمة اثنا عشر إمام هدى من ذرية نبيها وهم مني.. إلى أن قال: وأما من معه في منزله فهو لاء الاثنا عشر من ذريته»^(٣).

وقد روی مضمون هذا الخبر النعmani بدون قيد «من ذرية نبيها»^(٤).
هذا هو نص كلام الشيخ التستري في قاموس الرجال^(٥).

(١) الكافي ج ١ ص ٥٣٣ ح ١٤.

(٢) عيون الأخبار ج ١ ص ٤٦ ح ٢٤ والخصال ب ١٢ ح ٤٩.

(٣) الكافي ج ١ ص ٢٣٢ ح ٨.

(٤) الغيبة للنعماني ص ٦٧.

(٥) قاموس الرجال ح ٤ ص ٤٥٢.

الفصل الرابع:

ماذا يقول المضيء ﴿جَنَّةٌ﴾ ...

توضيحة وبداية:

هناك من يحاول إثارة الشك بكل ما جرى على الزهراء «عليها السلام»، باستثناء التهديد بإحراق البيت وغصب فدك.

وحتى هذا التهديد، فإنه يحاول أو يخفف من وقعته، ويجعله صوريًا بدعواه: «أن الذين جاء بهم الخليفة الثاني ليهاجروا الزهراء «عليها السلام»، كانت قلوبهم مملوءة بحبها فكيف نتصور أن يهجموا عليها».

هذا بالإضافة إلى أن قوله: «إن الناس كانوا يحترمونها ويجلونها، ولن يكون من السهل القيام بأي عمل ضدها».

يعني: أن يصبح التهديد شكليا، ثم يضيف قوله: إن رأس المهاجمين قد استثنى الزهراء «عليها السلام»، وأخرجها عن دائرة التهديد، حيث فسر كلمة: « وإن » في جواب من قال: إن فيها فاطمة، قائلاً: « إن المراد بقوله: وإن: لا شغل لنا بفاطمة، إنما جئنا لاعتقال علي ».

ثم استشهد لذلك كله بما تقدم في الفصل السابق، وبما سندكره في هذا الفصل وما يأتي بعده.

والذي نريد أن نلم به في فصلنا هذا: هو ما رأى أنه يؤيده من أقوال بعض أساطير المذهب، ورواد العلم، حيث استشهد بكلام ثلاثة من هؤلاء، وهم:

١ - الإمام الشیخ المفید قدس الله نفسہ الزکیة.

٢ - آیة الله الشیخ محمد حسین کاشف الغطاء «رحمه الله».

٣ - آیة الله السید عبد الحسین شرف الدین طاب ثراه.

فنحن نورد أولاً كلام المفید «قدس سره»، ثم نوضح أنه لا ينفعه فيما يريد إثباته، وذلك فيما يلي من مطالب.

الإسناد إلى أقوال العلماء:

قلنا: إن البعض يستشهد لتأييد تشكيكاته فيما جرى على الزهراء «عليها السلام»، من بلايا ومصائب بأقوال ينسبها إلى بعض كبار العلماء، كالمفید، وكاشف الغطاء، وشرف الدين.

و قبل أن ندخل في مناقشة صحة ما ينسب إليهم، نود التذکیر بأمر هام يرتبط بالاستشهاد بأقوال العلماء بصورة عامة.

فنقول:

إن البعض قد يعتذر عن مخالفاته الكثيرة في أمور الدين لما عليه عامة جهابذة العلم وأساطينه، بأن فلانا العالم يقول بهذا القول، وأن فلانا العالم الآخر يقول بذلك القول.. وهكذا..

وقد لا يقتصر في اعتذاره هذا على أمور الفقه بل يتعداها إلى العقائد، والتاريخ، والتفسير، وغير ذلك، وقد يحتاج أحياناً، قبل أن يجهر ببعض قناعاته إلى أن يمهد لها بما يبعدها عن الإستهجان والاستغراب بأنواع التمهيدات، فيسرّب رأيه أولاً عن طريق بعض المقربين له، ثم يعلن في مناسبات متواتلة أنه لا يزال يدرس الموضوع، ويلمح في الوقت نفسه إلى فرص انتاج الرأي

المطلوب بطريقة أو بأخرى. وحين لا يجد أحداً من الفقهاء يوافقه على ما يقول، فإنه يلتجأ إلى اعتبار الاحتياط الوجobi بنقيض قوله إشارة، بل اتجاهها نحو موافقته بالفتوى في المستقبل.

فالقول: بأن الأحوط هو حرمة حلق اللحية مثلاً، يعتبره خطوة على طريق القول باللحية، ويصلح للاستشهاد بها.

ثم إنك قد تجده يقول: أنا فلاناً العالم والفقير المعروف لدى عامة الناس، هو أول من قال بكتابه، فإذا راجعت الكتب والموسوعات الفقهية، تجد أن الأمر ليس كذلك، بل قد سبق هذا الفقيه إلى هذا القول كثيرون آخرون.

فقد يقال لك مثلاً في العديد من المرات والمناسبات: أن المرجع الديني الكبير السيد محسن الحكيم «رحمه الله» هو أول من أفتى بظهوره الكتابي، مخالفًا بذلك الإجماع. والقصد من هذا القول: هو تبرير مخالفات الإجماع التي تصدر من قبل من يهمه أمثال هذه التبريرات، مع أن ابن أبي عقيل، وابن الجنيد، والشيخ المفید في أحد قوله، وربما نسب إلى الشيخ الطوسي أيضًا القول بذلك - وجميع هؤلاء من كبار قدماء فقهاء الإمامية - وقد أفتوا بظهوره الكتابي قبل السيد الحكيم «رحمه الله».

ومثال آخر نذكره هنا، وهو: أن البعض حين يسأل عن السبب في تحليله للعب بالآلات القمار نجده يبادر إلى الاستشهاد بالسيد الإمام الخميني «رحمه الله» على أنه قد خالف الإجماع حين حلل اللعب بالشطرنج وهو من آلات القمار.

مع أن السيد الإمام لم يحمل الشطرنج الذي هو من آلات القمار، بل قال «رحمه الله»: «إن الشطرنج إن كان قد خرج عن كونه من آلات القمار،

جاز اللعب به». وهذه قضية تعليقية شرطية، وصدق الشرطية لا يستلزم صدق طرفيها.

على أن من الواضحات كون الإفتاء بالجواز معلقاً على شرط، لا يعني المخالفة لمن أفتى بالحرمة بدون ذلك الشرط.

وحين تجتمع لدى البعض نوادر من الفتاوى، على نحو ملفت للنظر، نجده يبرر ذلك بأن فلاناً العالم قد قال بهذه الفتوى، وقال فلان العالم الآخر بذلك، وهكذا.

ولكننا لا ندرى لماذا يكون الحق في ذلك كله مع هؤلاء في خصوص المسائل التي شذوا فيها مما وافقهم عليه، ولكنهم يخطئون في فتاواهم المشهور يخطئ معهم، في غير ذلك من فتاوى تخالفه، فضلاً عن خطأهم فيما شذوا فيه عن المشهور، ولم يوافقهم هذا البعض أيضاً عليه؟!

على أن اجتماع فتاوى شاذة كثيرة لدى شخص واحد، قد يؤدي إليه أن يصبح هذا الشخص خارج دائرة المذهب الفقهي الذي يتبعون إليه..

وإن كان لا يخلو فقيه من الموافقة في بعض فتاواه لبعض الفتاوى الشاذة اليسيرة جداً، والتي لا تضر، ولا تخرجه عن النهج العام للمذهب الذي يتبعه إلينا.

وبعد هذه المقدمة، ندخل إلى الموضوع الذي هو محط نظرنا، فنقول:

الإجماع على المظلومية:

هناك من يقول: بأن ثمة إجماعاً على أن الزهراء «عليها السلام» قد ظلمت، وضررت، بل وأسقطت جنينها، لكن البعض حاول التشكيك في إجماع كهذا،

ولم يقنعه ما جاء في تلخيص الشافى، من نص شيخ الطائفة الشيخ الطوسي على أنه لا خلاف بين الشيعة، في أن فاطمة «عليها السلام» قد تعرضت للضرب، وإسقاط الجنين.

ولم يقنعه أيضاً، رواية ذلك بكثرة ظاهرة في مصنفات شيعة أهل البيت «عليهم السلام»، ولا ورود ذلك أيضاً بصورة مستفيضة من طرق غيرهم. بل إن روایات الشيعة عن المعصومين، فضلاً عن غيرهم، حول مظلوميتها «عليها السلام» من الكثرة والتنوع بحيث يمكن القول بتواترها.

ونحن نذكر هنا كلام الشيخ الطوسي، والعلامة كاشف الغطاء حول هذا الأمر، ثم نعقب ذلك بمناقشة ما قاله هذا البعض حول ذلك.

فنقول:

١ - قال شيخ الطائفة الإمام الشيخ محمد بن الحسن الطوسي المتوفى سنة ٤٦٠ هـ. وهو تلميذ الشيخ المفيد، والشريف المرتضى: «وما أنكر عليه: ضربهم لفاطمة «عليها السلام». وقد روي أنهم ضربوها بالسياط.

والمشهور الذي لا خلاف فيه بين الشيعة: أن عمر ضرب على بطنهما حتى أسقطت، فسمى السقط «محسّناً»، والرواية بذلك مشهورة عندهم. وما أرادوا من إحراق البيت عليها، حين التجأ إليها قوم، وامتنعوا من بيعته. وليس لأحد أن ينكر الرواية بذلك، لأنّا قد بينا الرواية الواردة من جهة العامة، من طريق البلاذري، وغيره. ورواية الشيعة مستفيضة به، لا يختلفون في ذلك»^(١).

(١) تلخيص الشافى ج ٣ ص ١٥٦.

٢ - وقال العلامة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء «رحمه الله»:

«طفحت واستفاضت كتب الشيعة، من صدر الإسلام، والقرن الأول، مثل كتاب سليم بن قيس، ومن بعده إلى القرن الحادي عشر وما بعده، بل وإلى يومنا هذا، كل كتب الشيعة التي عنيت بأحوال الأئمة، وأبيهم الآية الكبرى، وأمهم الصديقة الزهراء «صلوات الله عليهم أجمعين»، وكل من ترجم لهم، وألف كتاباً فيهم.

وأطبقت كلمتهم تقريراً، أو تحقيقاً في ذكر مصائب تلك البعثة الطاهرة: أنها بعد رحلة أبيها المصطفى ضرب الظالمون وجهها، ولطموا خدتها، حتى احمرت عينها، وتناثر قرطها، وعصرت بالباب حتى كسر ضلعها، وأسقطت جنinya، وماتت وفي عضدها كالدمليح.

ثم أخذ شعراء أهل البيت «سلام الله عليهم»، هذه القضايا والرؤيا، ونظموها في أشعارهم، ومراثيهم، وأرسلوها إرسال المسلمين، من: الكمي، والسيد الحميري، ودببل الخزاعي، والنميري، والسلامي، وديك الجن، ومن بعدهم، ومن قبلهم إلى هذا العصر الخ..^(١)

٣ - يقول المقدسي: «وولد محسناً، وهو الذي تزعّم الشيعة: أنها أسقطته من ضربة عمر»^(٢).

٤ - وقد نسب المعترلي الشافعي ضربها «عليها السلام» وإسقاط المحسن

(١) جنة المأوى ص ٧٨ - ٨١.

(٢) البدء والتاريخ ج ٥ ص ٢٠.

إلى الشيعة، وأن الشيعة تنفرد به^(١).

٥ - ويقول العالمة المظفر: يكفي في ثبوت قصد الإحراب رواية جملة من علمائهم له، بل رواية الواحد منهم له، لاسيما مع توافرها عند الشيعة^(٢).

فالمقدسي والمعتزي الشافعي إذن ينسبان رواية المظلومية والقول بها إلى طائفة الشيعة، لا إلى جمهورها، أو إلى المشهور في هذه الطائفة، وذلك يشير إلى هذا الإجماع الذي أشار إليه الطوسي وكاشف الغطاء رحمهما الله تعالى.
وبعد ما تقدم نقول:

لقد حاول البعض التشكيك بالإجماع المذكور، وذلك استناداً إلى أمور ثلاثة:

الأول: إن الشيخ المفید لا يلتزم به، بل هو يذكر ما ينقض هذا الإجماع.

الثاني: إن الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، لم يلتزم بمفاده.

الثالث: إن السيد شرف الدين كذلك لم يلتزم بمفاده.

وفي الصفحات التالية في هذا الفصل وما يأتي بعده نذكر كلامهم، ونناقشه مع تونخي الاختصار والاقتصار على المهم فنقول:

مراد الشيخ المفید في كتاب الإرشاد:

يقول البعض:

يقول الشيخ المفید (قده): «وفي الشيعة من يذكر: أن فاطمة «صلوات

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزي ج ٢ ص ٦٠.

(٢) دلائل الصدق ج ٣ قسم ١.

الله عليها» أسقطت بعد النبي «صلى الله عليه وآلها» ولدًا ذكرًا، كان سمه رسول الله «عليه السلام» - وهو حمل - محسنًا، فعلى قول هذه الطائفة أولاد أمير المؤمنين «عليه السلام» ثمانية وعشرون. والله أعلم»^(١).

وقد نقل السيد الأمين كلام الشيخ المفيد - هذا - في كتابه: أعيان الشيعة. ونقله المجلسي في البحار وآخرون.

فإذا كان الشيخ الطوسي ينقل اتفاق الشيعة على أن عمر ضرب على بطنه فاطمة حتى أسقطت محسنًا، والرواية بذلك مشهورة عندهم^(٢). فالشيخ المفيد يخالف الطوسي، وهو معاصر له، بل هو أستاذة، وكلامه «يوحى بأنه لا يتبنى الإسقاط من الأساس».

والجواب:

أولاً: إن العبارة المذكورة لا تدل على مخالفته المفيد للطوسى في هذا الأمر، لأن كلمة «الشيعة» كانت في زمن الشيخ المفيد تطلق على العديد من الفرق، مثل: الزيدية، والإسماعيلية، والإمامية، وغيرهم، بل وعلى المعتزلة أيضاً الذين كانوا هم الحاكمين في بغداد، هم الذين سمحوا بإقامة مناسبة عاشوراء بالطريقة المعروفة والمتداولة حتى يومنا هذا.

وكان يطلق على الشيعة الإمامية من قبل خصومهم اسم: الرافضة.

(١) الإرشاد (ط مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - بيروت سنة ١٤١٦ هـ.. ق) ج ١

ص ٣٥٥ وبحار الأنوار ج ٤٢ ص ٩٠ عنه، وكشف الغمة ج ٢ ص ٦٧.

(٢) تلخيص الشافي ج ٣ ص ١٥٦.

وقد تحدث النوبختي في كتابه فرق الشيعة، والأشعرى في المقالات والفرق، والشيخ المفید نفسه في الفصول المختارة، وغيرهم عن فرق الشيعة، ومن أراد التفصیل فليراجعها، وغيرها من كتب المقالات والفرق، بل إن العلامة الفاضل المازندرانی الخواجوئی قد رد على من أدعى أن إطلاق كلمة الشيعة على خصوص من يعتقد بإمامية علي، وإن لم يعتقد بإمامية سائر الأئمة، بقوله: «هذا منه غريب، يدل على قلة تبعه وعدم تصفحه. فإن في كثير من الأخبار دلالة على إطلاق الشيعة على الزيدية والواقفية، ومن يجدوا حذوها»^(١).

بل روى عن الإمام الصادق «عليه السلام»: «أنه حدث عمر بن يزيد في فضائل الشيعة ملياً»، ثم قال: «إن من الشيعة بعدها من هم شر من النصاب، قلت: جعلت فداك، أليس يتخلون حبكم ويرءون من عدوكم؟! قال: نعم الخ..»^(٢).

فالمفید هنا لا يريد أن ينسب حديث إسقاط المحسن إلى جميع الشيعة بالمعنى الأعم، بل إلى خصوص الإمامية منهم. ولعله «رحمه الله» اختار التعبير بكلمة «الطائف» بعد ذلك، ليشير إلى أن طائفه من الشيعة تروي ذلك، وليس كل الطوائف التي يطلق عليها اسم شيعة.

والملفت: أنه «رحمه الله» لم يقل: «إن بعض الشيعة يروي حديثاً». بل قال: «وفي الشيعة من يذكر: أن فاطمة «صلوات الله عليها» أسقطت

(١) الرسائل الإعتقادية ص ٢٧.

(٢) الرسائل الإعتقادية ص ٢٧.

بعد النبي الخ..» فلم يشر «رحمه الله» إلى حديث واحد أو أكثر، ولا أشار إلى حجم القائلين بذلك من الشيعة من حيث القلة والكثرة. بل أشار إلى أنهم يصح وصفهم بكلمة «طائفة» حين قال: «فعلى قول هذه الطائفة الخ..».

وقد لقب الشيخ الطوسي «رحمه الله» بـ«شيخ الطائفة»، والمقصود هو طائفة الإمامية، لا مطلق الشيعة.

وثانياً: لقد كان عصر المفيد «رحمه الله» بالغ الحساسية ومن أصعب العصور في تاريخ شيعة أهل البيت «عليهم السلام»، حيث كانت الفتن تتجدد في كل عام في يوم الغدير، وفي خصوص مناسبة عاشوراء، حيث كانت الشيعة تقيم ذكريات لا يصبر عليها خصومهم من حنابلة بغداد المتشددين والمعصيين فيها جمونهم، وتكون المصائب والنكبات، والبلايا والمذابح الخطيرة، حسبما أوضحتنا في كتابنا «صراع الحرية في عصر المفيد» الفصل الأول، وقد أحرقوا في بعض السنين بيوت الشيعة في الكرخ، فماتت بسبب ذلك ثمانية عشر ألف إنسان، وعند ابن خلدون: عشرون ألفاً بين طفل وشاب وامرأة.

فكان «رحمه الله» يريد أن يتعامل مع الأمور بمنتهى الحكمة والدقة. وكان كتابه «الإرشاد» الذي ألفه في أواخر حياته، قد راعى فيه أن يكون كتاب تاريخ يتوكى فيه بالإضافة إلى الدقة والأمانة العلمية، أن يكون مقبولاً لدى الكافة، ويمكن للجميع أن يستفيدوا منه، ولم يرد له أن يتخذ صفة غير صفة تحديد الحديث بتفاصيله، بعيداً عن المذهبيات، بل هو يتجاوز الحدود والتعصبات المذهبية ليكون كتاباً للناس جميعاً.

فلاجل ذلك لم يذكر فيه الأمور المثيرة والحساسة بصورة ملفتة للنظر، حتى أنه لم يذكر شيئاً عن تفاصيل حادثة السقيفة، وكل ما يرتبط بشأن البيعة لأبي بكر^(١)، ويدو أن ذلك منه «رحمه الله» يدخل في نطاق سياساته المتوازنة، التي تراعي الظروف، والأجواء، وتعامل معها بواقعية هادفة، وبمسؤولية ووعي.

أما الشيخ الطوسي فكان كتابه دفاعاً عن خصوص الشيعة الإمامية، لأن الشافí قد رد فيه السيد المرتضى على القاضي عبد الجبار المعزلي، فلخصه الطوسي «رحمه الله». فالطوسي إذن، كالسيد المرتضى قد كتب كتابه بصفته إمامياً، يدافع عن مذهبه، ويثبت صحته، فهو يريد أن يتنهى إلى الحد المذهبى الفاصل بينه وبين غيره، بينما أراد الشيخ المفید لكتابه الإرشاد أن يتتجاوز هذه الحدود، ليكون تاريخاً للجميع، يمكنهم الإطلاع عليه، والاستفادة منه دون حرج أو تهمة..

إذا كان الإمامية فقط هم المجمعون على ذلك دون غيرهم من فرق الشيعة، كالإسماعيلية والزيدية الخ.. فلا يصح من المفید نسبة ذلك إلى غير الإمامية من الطوائف التي لم تجتمع عليه.

والملحوظ: إن المفید «رحمه الله» قد تجنب ذكر ما يثير العصبيات من جهة، ثم أشار هنا إلى أمر حساس بصورة خفية وذكية من جهة أخرى، حيث أثبت وجود حمل سماه النبي «صلى الله عليه وآلـه محسناً، وترك للقارئ

(١) راجع: الإرشاد (طبع مؤسسة آلـالبيت) ج ١ ص ١٨٩.

حرية البحث عن دور هذا الولد، وعن مصيره.

ثالثاً: أما القول بأن المفید يخالف الطوسي في هذا الأمر، فسيأتي في الإجابة على السؤال الآتي، في العنوان التالي: أنه لا يخالفه، بل هو يوافقه، فلا حاجة إلى الاستعجال بالأمر هنا.

رابعاً: لقد كان الشيخ الطوسي تلميذاً للمفید، وكان المفید «رحمه الله» هو الرجل الأول في الشيعة آنئذ، فلا يعقل أن يدعى الطوسي إجماع الشيعة بهذا الجزم والحزم والوضوح، مع مخالفة أستاذه وأعظم رجال في الشيعة على الإطلاق في ذلك؟!

وعلى الأقل كان المفترض فيه: أن يذكر لنا: أن أستاذه مخالف لهذا الإجماع، بل إن أستاذه ينفي هذا الإجماع ولا يقبل بأصل وجوده!! وهل يستطيع الطوسي أن يقرر إجماعاً ينفيه أستاذه صراحة وينكره، ويقول: إن بعض الشيعة فقط هم القائلون؟! أم أن الطوسي لم يطلع على رأي أستاذه؟!

أو أنه إطلاق دعواه الإجماع جزافاً، ومن دون تثبت؟!
إن ذلك كله مما لا يمكن قبوله، وهذا ما يؤكّد أن مراد المفید من كلامه في الإرشاد هو ما قلناه، ولا يريد به ما ينقض أو يعارض الإجماع الذي تحدث عنه الطوسي أبداً.

المفید لم يذكر ما ذكره الطوسي:

يقول البعض:

«إذا كان الشيخ الطوسي ينقل اتفاق الشيعة على ضرب وإسقاط جنين

الزهراء، فإن الشيخ المفید الرجل الشیعی الصلب في حجاجه مع خالفیه في المذهب معاصر للطوسی، وهو لم یذكر في کتبه ما عدا الإختصاص - الذي یشك في نسبته إلیه - قضية کسر الصلع وغیرها ما یقال في هذا المجال أبداً.

ویزيد هذا البعض فيقول:

«لقد تبعت الموارد التي ذكرت فيها الزهراء في کتبه - أي في کتب الشيخ المفید - فلم أجده حديثاً عن کسر الصلع، وإسقاط الجنين، ونحو ذلك. ولا أدری إذا كان تتبعي دقیقاً».

والجواب:

إننا قبل كل شيء نود أن نسجل هنا الملاحظة التالية:

وهي: أن هذا البعض یصر هنا على التصريح بکسر الصلع مع أن نقضه لکلام الطوسی بكلام المفید في عبارته الأولى، یدل على أنه بصدق إنکار كل ما ذکره الطوسی من ضرب الزهراء وإسقاط المحسن.

ولم یتحدث الطوسی عن کسر الصلع في تقریره للاجماع، وتقریره لتضافر الروایات به: فما المبرر لإفحام کسر الصلع في هذا المورد؟!

وبعد هذه الملاحظة نقول:

إن الشيخ المفید قد ذكر مظلومیة الزهراء، وكثيراً ما جرى عليها في کتبه.

وفي مجال مناقشة ما قاله ذلك البعض حول هذا الأمر نقول:

أولاً: لم نفهم المقصود بالأمور التي أشار إليها هذا المتحدث بكلمة «وغيرها» التي عطفها على «كسر الصلع» فهل المقصود هو ضربها «عليها السلام»؟! أو إسقاط جنينها؟! أو إحراق بيتها، حتى أخذت النار في خشب الباب؟!

ثانياً: إن عدم ذكر المفید لشيء من ذلك في كتبه - لو سلمنا صحته - لا يدل على أنه ينكره، لأن السكوت وعدم ذكر شيء لا يدل على إنكاره من الأساس. بل قد قلنا: إن تقرير الطوسي الذي هو تلميذ المفید، للإجماع، وإرساله ذلك إرسال المسلمين، يدل على أن أستاذه كان على رأس القائلين به، والتحمسين له، إذ لا يصح من الشيخ الطوسي ذكر هذا الأمر بهذا الجزم والجزم والوضوح التام، إذا كان أحد أساتذته الذين لا يشك أحد، من موافقيه ومخالفيه، في تضلعه في هذه القضايا يخالف في هذا الأمر وينكر وجود الإجماع من الأساس.

أما إذا كان هذا الأستاذ - الذي هو المفید بالذات - يقول: بأن أفراداً قليلاً قد قالوا بهذا القول، فإن القضية - أعني دعوى الإجماع - تصبح أكثر إشكالاً، لأن دعوى الطوسي للإجماع في هذه الحالة..، ستكون من أوسع مصاديق الكذب والافتراء منه على شيوخ المذهب ورموزه، والطوسي أجل من أن يتوهם في حقه ذلك.

ثالثاً: إن المفید حين يريد أن يخاطب الشيعة، ويؤلف كتاباً لهذه الطائفة، فإنه لا يتوانى عن الجهر والتصريح بتفاصيل ما جرى على الصديقة الطاهرة «عليها السلام».

فقد روی في «الإختصاص»، عن عبد الله بن سنان عن الإمام الصادق «عليه السلام» أنه قال: إن أبي بكر كتب للسيدة الزهراء «عليها السلام» كتاباً برد فدك، فخرجت الكتاب معها، فلقاها عمر.

فقال: يا بنت محمد ما هذا الكتاب الذي معك؟

قالت: كتاب كتب لي أبو بكر برد فدك.

قال: هل ميه إلى.

فأبىت أن تدفعه إليه، فرفسها برجله، وكانت حاملة بابن اسمه «المحسّن» فأسقطت المحسّن من بطنهما، ثم لطمها، فكأنى أنظر إلى قرط في ذهنا حين نفقت^(١).

ثم أخذ الكتاب فخرقه. فمضت ومكثت خمسة وسبعين يوماً مريضة مما ضرها عمر، ثم قبضت^(٢).

وروى أيضاً «رحمه الله» في ذلك الكتاب - أعني الإختصاص - رواية ثانية ذكرت: أن «الثاني» قد ضرب الباب برجله فكسره، وأنه رفس فاطمة برجله، فأسقطت المحسّن^(٣).

وروى أيضاً حديثاً آخر في الكتاب نفسه، جاء فيه عن أبي عبد الله «عليه السلام» قوله: «وقاتل أمير المؤمنين، وقاتل فاطمة، وقاتل المحسّن، وقاتل الحسن والحسين»^(٤).

(١) نفقت: كسرت.

(٢) الإختصاص ص ١٨٥ وبحار الأنوار ج ٢٩ ص ١٩٢.

(٣) راجع: الإختصاص ص ٣٤٤ وبحار الأنوار ج ٢٩ ص ١٩٢ وج ٢٨ ص ٢٢٧ وج ٧ ص ٢٧٠.

(٤) الإختصاص ص ٣٤٤ وكمال الزيارات ص ٣٢٧ بسند آخر، وبحار الأنوار ج ٧ ص ٢٧٠ وج ٨ ص ٢١٣. ونقل أيضاً عن بصائر الدرجات للصفار.

وأما عن صحة نسبة كتاب الإختصاص للشيخ المفید، فقد قلنا في الإجابة على سؤال يأْتِي: إن التشكيك في صحة نسبته للشيخ المفید في غير محله، وبلا مبرر مقبول أو معقول، وقلنا أيضًا: إنه يظهر أن المفید قد اختار هذا الكتاب من كتاب الإختصاص، لابن عمران، وبناء على هذا يصبح اختياره «رحمه الله» لهذا الحديث بالذات، لأجل مزية رآها فيه رجحته على غيره.

رابعًا: قد تحدث الشيخ المفید «رحمه الله» عما جرى على الزهراء في أكثر من مورد في كتبه الأخرى أيضًا.

فلاحظ ما يلي:

١ - قال الكنجي الشافعي عن الشيخ المفید «رحمه الله»: «إنه قد زاد على الجمهور: أن فاطمة «عليها السلام» أُسقطت بعد النبي ذكرًا، وكان سماه رسول الله «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مُحَسِّنًا»، وهذا شيء لم يوجد عند أحد من أهل النقل إلا عند ابن قتيبة»^(١).

فالكنجي إذن، ينسب القول بإسقاط المحسّن إلى المفید «رحمه الله» بالذات، إلا أن يكون مراده الإشارة إلى نفس ما ذكره «رحمه الله» في الإرشاد. مع الإحتمال القوي بأن يكون قد أشار إلى ما ورد في الإختصاص.

غير أننا نقول للKennedy هنا:

إن مراجعة بسيطة للنصوص المنشورة عن أهل النقل، تظاهر: أن كثيرين غير ابن قتيبة قد نقلوا ذلك أيضًا، وسنذكر إن شاء الله شطرًا كبيراً من هذه

(١) كفاية الطالب ص ٤١٣.

النصوص في بعض فصول الكتاب.

٢ - لقد ذكر الشيخ المفید في كتابه «المقنعة» الذي هو كتاب في الفقه الشیعی، وكذا في كتاب «المزار» زیارة الصدیقة الطاهرة، التي تنص على أنها «عليها السلام» قد كانت شهیدة، فقد جاء فيها:

«السلام عليك أيتها البتول الشهیدة الطاهرة»^(١).

فهل هناك من سبب لاستشهادها «عليها السلام» سوى ما جرى عليها من هؤلاء القوم؟!

فهل استشهدت «عليها السلام» بمرض ألم بها؟!
أم بحادث عرض لها، كسقوطها عن سطح منزلها؟!
أو أنها تعرضت لحادث اغتيال من مجھول؟!!
وستأتي النصوص التي أوردها المفید «رحمه الله»، في مواضعها في قسم النصوص إن شاء الله.

٣ - قد ذكر المفید قدس الله سره الشریف محاولات إحراق بيت الزهراء في كتابه «الأمالي»: عن الجعابی، عن العباس بن المغیرة، عن أحمد بن منصور الرمادی، عن سعید بن عفیر، عن ابن هبیعة، عن خالد بن یزید، عن أبي هلال، عن مروان بن عثمان، قال: «لما بايع الناس أبا بکر دخل على «عليها السلام» والزبیر، والمقداد، بیت فاطمة «عليها السلام»، وأبوا أن يخرجوا. فقال عمر بن الخطاب: أضرموا عليهم البیت ناراً، فخرج الزبیر، ومعه سیفه.

(١) المقنعة ص ٤٥٩ وراجع: بحار الأنوار ج ٩٧ ص ١٩٥ والبلد الأمین ص ١٩٨.

إلى أن قال: وخرج علي بن أبي طالب «عليه السلام» نحو العالية، فلقيه ثابت بن قيس بن شهاس، فقال ما شأنك يا أبو الحسن؟!.

فقال: أرادوا أن يحرقوا علي بيته، وأبو بكر على المنبر يبaidu له ولا يدفع عن ذلك ولا ينكره الخ..

فقال له ثابت: لا تفارق كفي يدك حتى أقتل دونك. فانطلقا جميعاً حتى عادا إلى المدينة، فإذا فاطمة «عليها السلام» واقفة على بابها، وقد خلت دارها من أحد من القوم، وهي تقول: لا عهد لي بقوم أسوأ محضراً منكم، تركتم رسول الله «صلي الله عليه وآله» جنازة بين أيدينا وقطعتم أمركم بينكم لم تستأنرونا، وصنعتم بنا ما صنعتم، ولم تروا لنا حقاً^(١).

وهذا الحديث صريح بمحاولة اقتحام البيت، وبأنهم قد اعتدوا على أهله، وذلك لقوله «عليه السلام»: «وأبو بكر على المنبر يبaidu له، ولا يدفع عن ذلك ولا ينكره»، فقد كان هناك هجوم يحتاج إلى دفع، واعتداء يحتاج إلى إنكار. كما أن التعبير به: «أرادوا أن يحرقوا» يستبطئ أنهم قد بذلوا المحاولة، وجعلوا الخطب مثلاً.

خصوصاً مع قوله عن أبي بكر: «لا يدفع ذلك ولا ينكره»، أي لا ينكر ولا يدفع ما أرادوا أن يفعلوه من إحراق بيته. إذن، فلم تكن القضية مجرد تهديد بالقول.

ويؤيد ذلك أيضاً: أنه قال: «أرادوا» حيث لم يقل: «هددوا بإحراق بيتي».

(١) الأُمالي للمفيد ص ٥٩ و ٥٠

كما أن هذه الرواية صريحة في أن البيت الذي هم بقصد مهاجمته قد كان في داخل المسجد، في مقابل منبر رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»، حيث كان أبو بكر جالساً على المنبر يبَايِعُ له هناك، بعد أن عاد من السقيفة مع أصحابه يزفونه إلى المسجد، ويجبرون الناس على البيعة له، ثم جرى أمامه ما جرى ولم يدفع ذلك ولم ينكره.

ومن الواضح: أن قبر رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ» قد كان في بيت فاطمة لا في بيت عائشة كما حققناه^(١)، فلم يراعوا حرمة القبر، ولا المسجد، ولا البيت، ولا الزهراء.

٤ - وقال المفید أيضًا في كتاب الجمل: «لما اجتمع من اجتمع إلى دار فاطمة «عليها السلام»، من بنی هاشم، وغيرهم، للتحیز عن أبي بکر، وإظهار الخلاف عليه، أنفذ عمر بن الخطاب قنفذاً، وقال له: أخرجهم من البيت، فإن خرجوا، وإنما فاجمع الأخطاب على بابه، وأعلمهم: أنهم إن لم يخرجوا للبيعة أضررت البيت عليهم ناراً».

ثم قام بنفسه في جماعة منهم المغيرة بن شعبة الثقفي، وسالم مولى أبي حذيفة، حتى صاروا إلى باب علي «عليها السلام»، فنادى: يا فاطمة بنت رسول الله، أخرجي من اعتصم بيتك ليبايِعُ، ويدخل فيها دخل فيه المسلمين، وإنما والله أضررت عليهم ناراً^(٢)، في حديث مشهور».

(١) راجع: كتابنا دراسات وبحوث في التاريخ والإسلام ج ١ ص ١٦٩. البحث الذي هو بعنوان: أين دفن النبي، في بيت عائشة أم في بيت فاطمة «عليها السلام»؟!.

(٢) الجمل (ط جديد) ص ١١٧ و ١١٨.

وقد تقدم ما ذكره «رحمه الله» في كتاب الإرشاد، فلا داعي للإعادة.

كتاب الإختصاص للشيخ المفید رحمه الله:

تقدّم: أن البعض قد جعل التشكيك في نسبة كتاب «الإختصاص» للشيخ المفید (قده)، ذريعة لرفض الاعتماد عليه فيما يرويه عن مظالم الزهراء «عليها السلام»، ولرفض نسبة روایة ذلك إلى المفید «رحمه الله».

ونقول:

إننا بعد التأمل فيما يثار حول كتاب «الإختصاص» للشيخ المفید، وجدنا أن تلك التساؤلات لا تصلح للاعتماد عليها للطعن في صحة هذه النسبة إلى ذلك العالم الجليل.

ونحن نجيب فيما يلي بإيجاز عن بعض الأمور التي أثيرت حول هذا الكتاب، فنقول:

١ - إن في الكتاب روایات كثيرة تبدأ هكذا: «حدثني عصر بن الحسين المؤمن»، فظن البعض: أن الكتاب من تأليف هذا الرجل.

ونقول:

إن هناك روایات كثيرة وردت في الكتاب وهي لا تبدأ باسم هذا الرجل، بل تبدأ بأسماء آخرين، أو تضيف أشخاصاً آخرين بواسطة واو العطف، وهذا لا يناسب نسبة الكتاب إلى الرجل المذكور.

٢ - إن أصحاب الفهارس، مثل النجاشي في رجاله، والطوسى في فهرسته، وابن شهرآشوب في معالم العلماء، لم يذكروا هذا الكتاب، في عداد مؤلفات المفید.

ويحاب: بأن جميع هؤلاء لم يذكروا جميع مؤلفات المفيد، بل كل منهم قد عد جملة منها، ول يكن كتاب الإختصاص من جملة ما لم يذكروه. وسيأتي وجه عدم ذكرهم له في عداد مؤلفاته إن شاء الله.

٣ - إن النسخ الخطية لهذا الكتاب فيها تشویش، فإن خطبة الكتاب في نسخة تجدها بعد صفحات من الكتاب في نسخة أخرى. ويحاب عن ذلك: بأنه قد تكون بعض النسخ قد انفرط عقدها، فنظمها منظموها حسبما تيسر لهم.

٤ - وهنا سؤال آخر أيضاً، وهو أنه يقول: «قال محمد بن محمد بن النعمان» فمن الذي قال ذلك يا ترى؟!

والجواب:

أنه من قول المؤلف نفسه، كما جرت عليه عادة المؤلفين القدامى، وليس قول آخرين نقلوا ذلك عنه «رحمه الله».

واحتمال أن تكون هذه العبارة قد كتبها البعض توضيحاً، ثم أدخلتها النسخ في الأصل اشتباهاً لا يعتد به، وهو يحتاج إلى إثبات.

فإن كان اختياره للمفيد دون سواه لأجل وجود بعض مشايخ المفيد في الكتاب، فإنه يقال له: كما كان هؤلاء من مشايخه فقد كانوا أيضاً من مشايخ غيره.

مع أن في الكتاب آخرين لم يعلم أنهم من مشايخ المفيد وهم ثلاثة أضعاف أولئك، فلماذا استفاد من ذلك العدد القليل من المشايخ، أن الكتاب للمفيد، ولم ينظر إلى من تبقى منهم، وهم أكثر عدداً؟!

٥ - كون الكتاب أشبه بكشکول روائي قد جاء معظمه في فضائل أهل البيت «عليهم السلام»، ولا يسير الكتاب في ترتيبه، وفق منهج منطقي منسجم، والمفید يمتاز بالدقة والإبداع.

ونقول:

إن هذا ليس عيباً في الكتاب، إذ قد يتعلق غرض بعض المؤلفين بتأليف مجموعات كشکولية، روائية أو غيرها. والمفید نفسه هو صاحب كتاب الأمالي الذي هو كتاب حديثي كشکولي أيضاً. ودقة وإبداع الشيخ المفید لا يجب أن تتجلی في كتبه الحدیثیة كما هو ظاهر.

هذا، مع غض النظر عن حقيقة: أن الكتاب هو اختيار وانتخاب من الشيخ المفید لكتاب الإختصاص لابن عمران، كما سنرى..

٦ - توجد في هذا الكتاب بحوث لا تنسب إلى آراء المفید في سائر كتبه، ولا يدل إطار الكتاب العام على أنه من تأليف متکلم عقلي كالشيخ المفید، بل هو أقرب إلى تأليف أحد المحدثین كالشيخ الصدوق مثلاً.

وقد عرف الجواب على هذا مما قدمناه آنفاً، من أن الغرض قد يتعلق بحفظ بعض الأحادیث في ضمن مجموعة كشکولية كما هو الحال في كتب الأمالی - مثلاً - التي ألف الشيخ المفید واحداً منها.

بالإضافة إلى أنه قد يكون جمع هذه الأحادیث قد حصل قبل أن يصبح المفید إماماً في العقائد والفقه وغير ذلك.

وقد لا يكون المهدى من جمعها هو أن تكون كتاباً منسقاً بصورة فنية يتداوله الناس ويعتمدونه.

وهذا عدا عن أن الرأي الكلامي والعقيدي لا يمنع من إيراد ما يعارضه، كإيراد ما يوافقه من أحاديث، ومن ميزة العالم أن يتقييد بقواعد البحث الكلامي حينما يتصدى للكلام، وأن يلتزم أيضاً بكل الضوابط، ويراعي كل الأصول المرعية في الحديث، ونقله و اختياره، حينما يتخذ لنفسه صفة المحدث، ولأجل ذلك نجد المحدثين يروون الأخبار المتعارضة في كتبهم، رغم تبنيهم وقبو لهم بطائفة منها بخصوصها، وعلى الأخص في المجال الفقهي، وبمراجعة كتب الكليني والصدق و غيرهما من المحدثين يعلم ذلك.

هذا، وقد رأينا: أن بعض العلماء يؤلف كتبه بأكثر من صفة، فالفقير يكتب بصفة المحدث كما وقع للطوسي (قده)، حيث كتب النهاية، وهي متون أخبار. وقد يكتب الفيلسوف بلسان العرفاء كما وقع للشيخ نصير الدين الطوسي في بعض رسائله، وقد يكتب المتكلم بلسان الفيلسوف، كما جرى للفخر الرازي، والمتصوف بلسان الفلسفه كما جرى للغزالى، وغير هؤلاء كثير.

ومن جهة أخرى نقول: إن بعض الآراء قد تتغير على مر الزمن، ولا سيما إذا كان صاحب الرأي من العلماء الذين يتمتعون بحيوية فكرية، ويسيرون في صراط التكامل في وعيهم وفي فكرهم، وفي معرفتهم. وقد تختلف درجات تنبه المؤلف إلى الحيثيات التي يلاحظها في تأليفه بين فترة زمنية وأخرى.

مع أننا سنذكر أن هذا الكتاب هو اختيار للمفید من كتاب آخر.

٧ - قد سجلت ملاحظة أخرى على كتاب «الإختصاص»، وهي: وجود خلل، أو عدم وضوح أحياناً في إرجاعه بعض الضمائر فيه، أو وجود فاصل

كبير بين الضمير وبين مرجعه.

وقد أجيبي عن ذلك: بأن هذا الخلل لا ينحصر في هذا الكتاب، بل هو موجود في مختلف الكتب، ومنها: الكافي والتهذيب، والوسائل أيضاً. وهذا الأمر أسباب مختلفة، منها: أن المؤلف قد يعثر على رواية فيضعها في مكان من الكتاب، ثم لا يلتفت إلى ضرورة إعادة النظر في التناقض المفترض أن يكون فيما بين الضمير ومرجعه بين روایتين قد فصل بينهما حديث جديد، أو كلام جديد.

٨ - ومن إيراداتهم على هذا الكتاب: أن مؤلفه قد نقل تارة من الكتب ككتب الصدوق، وبصائر الدرجات، وأخرى عن المشايخ، وإذا نظرنا إلى المشايخ الذين نقل عنهم، فسنجد: أن خمسة منهم هم من مشايخ المفید، وثمة ستة عشر آخرون لم يعثر على رواية المفید عنهم في غير كتاب الإختصاص أصلاً. ومن جهة أخرى: هناك مشايخ للمفید لهم مكانتهم المميزة وليس في كتاب «الإختصاص» أية رواية عنهم، كالجعابي، وأحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، والصيرفي، وغيرهم. والجواب عن ذلك:

أولاً: إن مؤلف الكتاب هو: ابن عمران على الظاهر، والمفید قد انتخب واختار منه ما أعجبه، فمشايخ الكتاب هم مشايخ ابن عمران إذن، لا مشايخ المفید. وسيأتي مزيد تأييد لهذا إن شاء الله تعالى.

ثانياً: إن من الجائز أن يكون مؤلف الكتاب قد كتبه قبل أن يصبح له مشايخ كثيرون، بل قد يكون «رحمه الله» قد اختار كل روایاته أو بعضها من

الكتب التي تتوفرت لديه، وليس في ذلك أي محظوظ.

ثالثاً: قولهم: إن بعض من روى عنهم مؤلف الكتاب لم نجد المفید
يروي عنهم في سائر كتبه، لا يصلح دليلاً على نفي نسبة الكتاب إليه، إذ قد
يروي عن شيخ له هنا شيئاً، لم ينقله له مشايخه الآخرون، وقد يستفيد شيوخاً
جداً، فيكتب عنهم، ثم يتركهم، ويلتزم شيوخاً آخرين، لأسباب تتفاوت
بحسب الحالات والظروف، والأغراض عبر الأزمان.

وهل في علماء الحديث من يشترط في الراوي أن يروي في كل كتاب عن
كل فرد فرد من شيوخه الذين يأخذون عنهم في كل تاريخه العلمي الطويل؟
وبعدما تقدم نقول:

هناك عدة نسخ لكتاب الإختصاص، وهي التالية:

١ - النسخة المكتوبة عن نسخة الشيخ الحر^(١) وقد نسبت الكتاب إلى
الشيخ المفید، دون أي غموض، حيث كتب عليها. «كتاب الإختصاص
للشيخ المفید: محمد بن محمد بن النعيم، منتخب من الإختصاص لأحمد بن
الحسين بن عمران».

وكتب في آخرها: «تم كتاب الإختصاص للشيخ المفید قدس سره».
أما نسخة الشيخ الحر نفسه، فقد كتب عليها: «تملك الشيخ الحر» رحمة
الله في سنة ١٠٨٧ هـ. وأما تاريخ كتابتها فغير معلوم، وهي موجودة في

(١) وهي نسخة موجودة في الروضة الرضوية المقدسة في مدينة مشهد في إيران، وقد
كتبت هذه النسخة في سنة ١٠٨٥ هـ أو ١٠٨٧ هـ.

مكتبة آية الله الحكيم «رحمه الله» في النجف الأشرف.

٢ - هناك نسخة أخرى توجد في مكتبة سپه سالار طهران، تاريخ كتابتها هو سنة ١١١٨ هـ. وذكر ناسخها: أن هذا الكتاب هو مختصر كتاب الإختصاص لأحمد بن الحسين بن عمران.

وهذه العبارة لا تختلف مع ما كتب على نسخة الشيخ الحر، لأن المقصود بهذه العبارة: أن الإختصاص نفسه لابن عمران، وذلك لا ينافي أن يكون مختصره للشيخ المفيد أيضاً.

٣ - هناك نسخة قديمة توجد في مكتبة الروضۃ الرضویۃ في مشهد الرضا «عليه السلام»، تاريخ كتابتها سنة ١٠٥٥ هـ وهي تذكر بعد عدة صفحات العبارة التالية:

«كتاب مستخرج من كتاب الإختصاص، تصنيف أبي علي أحمد بن الحسين بن أحمد بن عمران «رحمه الله»..».

ولا تنافي هذه العبارة أيضاً ما كتب على نسخة الشيخ الحر لعين ما ذكرناه آنفاً، من أن الإختصاص نفسه من تأليف ابن عمران، وتلخيصه للشيخ المفيد.

ويبدو: أن في هذه النسخة تقديماً وتأخيراً في أوراقها، كما يظهر من ملاحظتها، وهذا الأمر يحصل لأسباب مختلفة.

إذن، لا مانع من نسبة ما في كتاب الإختصاص المطبوع، الموافق للنسختين الأوليين إلى الشيخ المفيد، باعتبار أنه قد اختاره من كتاب ابن عمران وارتضى منه ما رافق له.

وقد يكون هذا الاختصار هو السبب في عدم ذكر هذا الكتاب في جملة مؤلفاته «رحمه الله»، حيث إنه لم يبادر هو إلى تأليفه، وإنما استخرجه واختاره من كتاب لشخص آخر..

وعليه، فهذا يدل على مدى اهتمامه بالكتاب، حتى أنه ليбادر إلى انتخاب ما فيه من نفائس الآثار، واستخراج ما تيسر له منه من درر الأخبار.

ويشهد لذلك: أن كتاب الفصول المختارة، الذي هو اختيار الشريف المرتضى من كتاب «العيون والمحاسن» للمفید، لم يذكر في عداد مؤلفات الشريف. بل بقيت نسبته إلى المفید أظهر وأوضح، ولا يزال يعد من مؤلفاته كما هو معلوم.

الفصل الخامس:

كافل الغطاء وشرف الدين..

كاشف الغطاء ماذا يقول؟!:

قد استدل البعض، بإجابة العالم العلم الحجة الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء - الذي وصفه بأنه من المفكرين - على سؤال حول هذا الموضوع، معتبراً أن كلام كاشف الغطاء يثبت عدم صحة ما يقال من كسر ضلع الزهراء «عليها السلام»، بسبب ضرب المهاجمين لها، كما أن ذلك ينفي ما يقال من دخولهم بيتها، وضربها وما لحق أو سبق ذلك من أحداث.

وما استدل به كاشف الغطاء هو ما يلي:

- ١ - قال «رحمه الله»: «أنا لا أبرئ هؤلاء القوم، لكن ضرب المرأة كان في ذلك الزمان عيباً، فمن يضرب امرأة يصبح ذلك عاراً عليه وعلى عقبه، ففي نهج البلاغة عن علي «عليها السلام»: ..ولا تهيجوا النساء بأذى، وإن شتمن أعراضكم، وسببن أمراءكم، فإنهن ضعيفات القوى، والأنفس، والعقول، إن كنا لنؤمر بالكف عنهن وإنهن لمشركات، وإن كان الرجل ليتناول المرأة في الجاهلية بالفهر، أو الهراء، فيغير بها وعقبه من بعده»^(١)..
- ٢ - وقال «رحمه الله»: «ولكن قضية الزهراء، ولطم خدتها مما لا يكاد يقبله وجداً، ويقبله عقلي، ويقنع به مشاعري، لا لأن القوم يتحرجون

(١) نهج البلاغة قسم الرسائل (شرح محمد عبده - ط دار المعرفة، بيروت) ج ٣ ص ١٦.

ويتورعون من هذه الجرأة العظيمة، بل لأن السجaiya العربية، والتقاليد الجاهلية التي ركزتها إلخ..»^(١).

٣ - ثم اعتبر أنهم لو فعلوا ذلك لوجدوا من الصحابة، من يمنعهم ويردعهم عن ذلك.

٤ - واستدل أيضًا: بأنها «عليها السلام» ما ذكرت أنهم قد اعتدوا عليها بالضرب، أو أسقطوا جنينها، ولا أشارت إليه في شيء من خطبها ومقالاتها المتضمنة لتظلمها من القوم، وسوء صنيعهم معها، مثل خطبتها في المسجد، بحضور المهاجرين والأنصار «مع أنها كانت ثائرة متأثرة أشد التأثر».

وقد خاطبت علياً «عليها السلام» بأن فلاناً «يتزني نحلة أبي، وبلغة ابني»، ولم تقل: إنه أو صاحبه قد ضربني.

وكذلك الحال حين كلمت نساء المهاجرين والأنصار، حيث بدأت كلامها بقولها: أصبحت والله عائفة لدنياكن، قالية لرجالكن الخ.. فلم تشک إلا من غصب فدك، وغصب الخلافة، مع أن ضربها، ولطم خدها، وكسر ضلعها، ونبات المسivar في صدرها، - لو صح - أعظم من غصب فدك.

كما أنها حين جاء أبو بكر وعمر، واستأذنا علياً «عليها السلام»، ودخلتا عليها لاسترضائهما لم تذكر لهما شيئاً مما يقال إنه قد جرى عليها.

وعلي أمير المؤمنين «عليها السلام» أيضًا لم يشر إلى ذلك في شيء من خطبها ومقالاته. وقد هاجت أشجانه بعد دفنهما، وخاطب النبي «صلى الله

(١) راجع: جنة المأوى ص ٨١

عليه وأله» بقوله: السلام عليك يا رسول الله، عني، وعن ابنتك النازلة في جوارك.. إلخ.. وقد كان المقام يقتضي ذكر ذلك، لو أنه قد كان، لأنه حجة قوية عليهم، وفيه إثارة عاطفية ضدهم من جميع الجهات^(١).

ثم اعتبر «رحمه الله»: أن هذا الأمر إنما صدر عن قنفذ الوردي دون سواه. هذا، ما ذكره كاشف الغطاء، وتمسّك به وأعاده بعض من يريد التشكيك، وإثارة غبار الريب حول هذه القضية.

ونقول في الجواب:

إن كلام الشيخ كاشف الغطاء، الذي استفاد منه هذا البعض للتشكيك بما جرى على الزهراء، يتضمن العديد من النقاط، نذكرها على النحو التالي:

١ - كاشف الغطاء لا ينكر ما جرى:

إننا على الرغم من أننا نعتقد أن كاشف الغطاء لا ينكر ما جرى على الزهراء من أحداث وبلايا، فإننا نقول:

أولاً: إنه «رحمه الله»، وإن كان عالماً مبرزاً، لكن ذلك لا يجعله في مأمن من الوقوع في الخطأ والإشتباه، لاسيما في أمر يحتاج إلى مزيد من التتبع للأثار والنصوص في مصادرها، وقد رأينا حين ذكر رأيه في مسألة الهجوم على بيت الزهراء «عليها السلام»، وضربها وإسقاط جنينها، قد ذكر ما استند إليه، واعتمد عليه. فالعمدة هو ذلك الدليل، فلا بد من النظر فيه ومحاكمته، فقد لا يكون صحيحاً..

(١) راجع المصادر المتقدمة.

وكونه من الإمامية لا يجعله في منأى عن النقد العلمي وال موضوعي لآرائه، ولما يستدل به.

ثانياً: لعل الشيخ كاشف الغطاء يخاطب أولئك الذين يقدسون هؤلاء المهاجمين، ويرون فيهم معيار الحق وميزان الصدق، فأراد إفهامهم حقيقة الأمر، دون أن يثير حفيظتهم وعصبياتهم، ولذا نراه يظهر استبعاده لحصول هذا الأمر، ثم يلقي التبعة على شخص لا حساسية لهم منه، ولا قداسة كبيرة له في نفوسهم، وهو قنفذ العدو.

ويؤيد هذا المعنى: أنه «رحمه الله» إنما كتب ذلك جواباً على سؤال ورد إليه، فهو قد رأى حال السائل، أو الحالة العامة التي لا يريد أن يثير فيها ما يهيج أو يثير، لاسيما مع ما ظهر من اهتمامه الكبير بأمر الوحدة فيما بين المسلمين.

ثالثاً: إننا نجد هذا العالم الجليل بالذات يصرح بحقيقة رأيه حينما لا يكون ثمة مبرر للمجارة، والمداراة، حيث لا يكون خطابه موجهاً إلى أولئك الذين يفترض فيه أن لا يجرح عواطفهم، فتراه «رحمه الله» يجهز مندداً بإسقاط المحسن، وبإضرام النار بباب فاطمة عليها الصلاة والسلام، فهو يقول: **وفي الطفوف سقوط السبط منجدلاً** من سقط محسّن خلف الباب منهجه وبالخيام ضرام النار من حطب بباب دار ابنة الهادي تأججه^(١) **رابعاً:** هو نفسه «رحمه الله» يذكر: أن هناك إجماعاً على هذا الأمر، وقد تقدم

(١) راجع: مقتل الحسين للسيد عبد الرزاق المقرم (منشورات قسم الدراسات الإسلامية - طهران - إيران) ص ٣٨٩.

شيء من عبارته حول ذلك، ونحن نعيدها كاملة هنا مرة أخرى، وهي التالية:

«طفحت واستفاضت كتب الشيعة، من صدر الإسلام والقرن الأول، مثل كتاب سليم بن قيس، ومن بعده إلى القرن الحادي عشر وما بعده، بل وإلى يومنا هذا، كل كتب الشيعة التي عنيت بأحوال الأئمة، وأبيهم الآية الكبرى، وأمهم الصديقة الزهراء صلوات الله عليهم أجمعين، وكل من ترجم لهم، وألف كتاباً فيهم، وأطبقت كلمتهم تقريراً أو تحقيقاً في ذكر مصائب تلك البضعة الطاهرة، أنها بعد رحلة أبيها المصطفى «صلى الله عليه وآله» ضرب الظالمون وجهها، ولطموا خدتها، حتى احمرت عينها وتناثر قرطها، وعصرت بالباب حتى كسر ضلعها، وأسقطت جنينها، وماتت وفي عضدها كالدملاج.

ثم أخذ شعراء أهل البيت سلام الله عليهم هذه القضايا والرزايا ونظموها في أشعارهم ومراثيهم، وأرسلوها إرسال المسلمين: من الكمي والسيد الحميري، ودعبل الخزاعي، والنميري، والسلامي، وديك الجن، ومن بعدهم، ومن قبلهم إلى هذا العصر.

وتتوسع أعاظم شعراء الشيعة في القرن الثالث عشر، والرابع عشر، الذي نحن فيه، كالخطي، والكتبي، والكوازين، وآل السيد مهدي الحلين، وغيرهم من يعسر تعدادهم، ويفوق الخصر جمعهم وأحادهم.

وكل تلك الفجائع والفضائح، وإن كانت في غاية الفظاعة والشناعة، ومن موجبات الوحشة والدهشة، ولكن يمكن للعقل أن يجوزها، وللأذهان والوجدان أن تستسيغها، وللأفكار أن تقبلها، وتهضمها، ولا سيما وأن القوم قد اقترفوا في قضية الخلافة، وغضب المصب الإلهي من أهله ما يعد أعظم وأفظع»^(١).

(١) لاحظ: جنة المأوى ص ٨٣ - ٨٤ و ٧٨ - ٨١.

٤ - ضرب النساء:

إن ما اعتبره «رحمه الله» مبرراً لاستبعاد ضرب العربي للمرأة لا يصلح للتبرير، وذلك:

أولاً: لأن كلمة أمير المؤمنين «عليه السلام» عن العار في ضرب المرأة لا يعني استحالة صدور هذا الأمر منهم، إذا كان ثمة داع أقوى، يدفع إلى ارتكاب أفعى الجرائم، وهتك أعظم الحرمات.

ولاسيما إذا كان هذا الداعي هو شهوة الحكم والسلطة، وخصوصاً إذا كانت الحكومة تستطيع بعد توطيدها أن تمحو العار بما تفرضه من هيبة، وبما تملك من مال وجاه، وحيث تعني لها الرقاب خوفاً أو طمعاً، ثم بما يحيط المتصدي لمقام خلافة النبوة من شعور بالتقديس، والاحترام من منطلق التدين والإيمان لدى عامة الناس.

ومن جهة أخرى: قد كان ولا يزال وأد البنات عاراً؟! وكان ولا يزال قتل الابن والأخ من أجل الدنيا عاراً؟! وقد قتلت الخيزران ولدها من أجل الملك كما يزعمون، وقتل المؤمنون أخاه. وعرفت عنهم مقولته: الملك عقيم لا رحم له^(١).

ولو كان ثمة تقييد بعدم صدور القبيح منهم لما قالوا للنبي «صلى الله عليه وآلـه»، وهو يسمع: إن النبي ليهجر، مع أن الواقع الديني يفترض أن

(١) الكامل في التاريخ لابن الأثير ج ٦ ص ٩٩ و ١٠٠ و تاريخ الأمم والملوك ج ٨

يكون أقوى من وازع التقاليد والعادات.

بالإضافة إلى أن إطلاق هذه الكلمة بحق النبي أدعى للصوق العار الأبدى بهم، وهو أعظم من تحرئهم على امرأة بالضرب، أو باجتياح بيتها، أو بإسماعها قواعد القول، وعوار الكلام.

وخلصة الأمر: إذا كان ثمة شخص يخاف من العار، فلا بد أن يخاف منه في كل شؤونه وحالاته، أما أن يخاف من العار هنا، ولا يخاف منه هناك كما في جرأته على رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» فذلك غير واضح ولا مقبول.

بل إن جرأته على العار في مورد تجعلنا نترى في تكذيب ما ينسب إليه منه في مورد آخر، فكيف إذا كان ذلك ثابتاً بالأدلة القاطعة، والبراهين الساطعة؟!

وهل يسع هذا المشكك إنكار تهديدهم للزهراء «عليها السلام» بإحرار الدار عليها وعلى أولادها؟ فهل هذا الأمر ليس عاراً على من هدد به؟! وهل يمكن أن يكون ضربها على خدتها هو العار فقط دون سواه؟!.

ثانياً: إن هذا البعض الذي يستدل بكلام كاشف الغطاء، هو نفسه يضع علامات استفهام كبيرة حول صحة النصوص الواردة في نهج البلاغة، وفي غيره، إذا كانت تشير إلى أي ضعف في شخصية المرأة، وقد تحدث هذا النص المستشهد به عن هذا الضعف، فهو يقول: «فإنهن ضعيفات القوى والأنفس والعقول».

وقد شكك هو نفسه في صحة خصوص هذا النص أكثر من مرة!! فكيف يستدل هنا بأمر يرفضه جملة وتفصيلاً في مقام آخر؟!.

ثالثاً: لقد ضربت بنات رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» بالسياط في

كربلاء حين وجد الحقد الأسود الذي أعمى بصائرهم وأبصارهم، وصدهم عن التفكير بما يترتب على ذلك من عار في الدنيا، ومن التعرض لغضب الجبار في الدنيا والآخرة..

وهناك شواهد تاريخية كثيرة تؤكّد: أنّه إذا وجد دافع أقوى من دفع العار، فإنّهم لا يتورعون عن قبول هذا العار.

ونحن نذكر من الشواهد ما يلي:

١ - لقد كان أحدهم يدفن ابنته في التراب، وهي حية، خافة أن تأكل من طعامه، وقد قال تعالى: ﴿وَإِذَا الْمُوَءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾^(١).

٢ - إن هذا القائل نفسه يذكر: إن ابن زياد لعنه الله هم بأن يطش بالسيدة زينب، حينما خاطبته بما أثار حفيظته، فتدخل عمرو بن حرث، وصده عن ذلك بقوله: إنها امرأة، والمرأة لا تؤاخذ بشيء من منطقها^(٢).

٣ - بل لقد ذكر هذا المستدل بكلام كاشف الغطاء: إن زينب «عليها السلام» قد جلدت بالسياط، وكذلك غيرها من بنات الوحي^(٣) «صلوات الله وسلامه عليهن»، فراجع كتبه وممؤلفاته وخطباته.

٤ - وقد قتلت سمية والدة عمار تحت وطأة التعذيب في مكة، من قبل

(١) الآياتان ٨ و ٩ من سورة التكوير.

(٢) جنة المأوى ص ٨٢.

(٣) الإنسان والحياة ص ٢٧١.

«فرعون قريش» أبي جهل لعنه الله، فكانت أول شهيدة في الإسلام^(١).

٥ - وكان عمر نفسه يذب جارية بني مؤمل أيضاً، فكان يضر بها حتى إذا مل، قال: إني أعتذر إليك إني لم أتركك إلا ملالة^(٢). وذابت أيضاً أم شريك رحمة الله، فلماذا لم يكن خوف حوق العار به عائقاً له عن اقتراف هذا الأمر الموجب للعار.

٦ - وتحدثنا كتب الحديث والتاريخ: أنه لما مات عثمان بن مظعون بكت النساء، فجعل عمر يضرهن بسوطه، فأخذ رسول الله «صلي الله عليه وآله» يده، وقال: مهلاً يا عمر، دعهن يبكين الخ..^(٣).

٧ - ثم ضرب عمر النساء اللواتي يبكين على أبي بكر، حتى قال المعتزلي: «أول من ضرب عمر بالدرة أم فروة بنت أبي قحافة، مات أبو بكر فناح النساء عليه، وفيهن أخته أم فروة، فنهاهن عمر مراراً وهن يعاودن، فأخرج

(١) راجع: الإستيعاب (هامش الإصابة) ج ٤ ص ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٣ والإصابة ج ٤ ص ٣٣٤ و ٣٣٥ والسيرة النبوية لابن كثير ج ١ ص ٤٩٥ وأسد الغابة ج ٥ ص ٤٨١ واليعقوبي ج ٢ ص ٢٨.

(٢) السيرة النبوية لابن هشام ج ١ ص ٣٤١ والسيرة الحلبية ج ١ ص ٣٠٠ والسيرة النبوية لابن كثير ج ١ ص ٤٩٣ والمحبر ص ١٨٤.

(٣) مسندي أحمد بن حنبل ج ١ ص ٢٣٧ و ٣٣٥ و مستدركي الحاكم ج ٣ ص ١٩٠ وصححه، وقال الذهبي في تلخيصه المطبوع بهامشه: سنه صالح. ومسند الطيالسي ص ٣٥١ و مجمع الزوائد ج ٣ ص ١٧.

أم فروة من بينهن، وعلاها بالدرة، فهربن وتفرقن^(١). وذكر هذه القصة آخرون، فليراجعها من أراد^(٢).

٨ - ولما مات خالد بن الوليد اجتمع في بيت ميمونة نساء يبكين، فجاء عمر. فكان يضر بهن بالدرة، فسقط خمار امرأة منها، فقالوا: يا أمير المؤمنين خمارها!
قال: دعوها، فلا حرمة لها الخ..^(٣).

٩ - وقد أهدر النبي «صلى الله عليه وآله» دم هبار بن الأسود لما كان منه في حق زينب. وذلك معروف ومشهور.

رابعاً: لماذا لا يقبل وجدان هؤلاء أن يكون عمر هو الذي ضربها «عليها السلام»، معللين ذلك بأن ضربه لها يوجب لحوق العار به، ثم يقبل وجداً لهم أن يلحق العار بقنفذ؟! فكما أن عمر عربي يخاف من العار، فإن قنفذاً عربي ويخاف من ذلك أيضاً!!.

وكما أن عمر من قبيلةبني عدي، فإن قنفذاً أيضاً هو من نفس هذه القبيلة، فلماذا تجر الباء هنا ولا تجر هناك يا ترى؟!

لكن المحقق التستري^(٤) قد ذكر: أن قنفذاً تيمي لا عدوي، وأن المراد

(١) شرح نهج البلاغة ج ١ ص ١٨١.

(٢) الغدير ج ٦ ص ١٦١ عن كنز العمال ج ٨ ص ١١٩ والإصابة ج ٣ ص ٦٠٦.

(٣) الغدير ج ٦ ص ١٦٢ عن كنز العمال ج ٨ ص ١١٨.

(٤) راجع: قاموس الرجال ج ٧ ص ٣٩٣ و ٣٩٤.

أنه عدوي الولاء لأنه مولاهم، وسواء كان عدوياً أو تيمياً، فإنه إذا كان ضرب المرأة قبيحاً عند العرب، فلا بد أن ينكره الإنسان العربي، ويرفضه سواء صدر من هذا الشخص أو ذاك. بل إن صدوره من المولى بحق العربية سيواجهه العربي - وفقاً لمفاهيمهم - بحساسية أكبر ورفض أشد.

خامساً: لقد روي عن علي «عليه السلام»: أنهم لم يصادروا أملاك قنفذ، كما صنعوا بسائر ولاتهم، لأنهم شكروا له ضربته للزهراء^(١).

فسكرهم له لكونه قد ضرب امرأة، هي الزهراء «عليها السلام»، سيدة نساء العالمين، هو الآخر عار عليهم، وهو يدينهم، ويهتك الحجاب عن خفي نوایاهم، وعن دخائلهم.

ويظهر: أنهم لا يهتمون لهذا العار ولا لغضب الله ورسوله «صلى الله عليه وآلـه»، بسبب غضب الزهراء «عليها السلام»، إذا وجد لديهم داع أقوى، ولا سيما إذا كان هو تحقيق شهوة هي بمستوى حكم العالم الإسلامي بأسره، والحصول على مقام خلافة النبوة، وهو مقام له قداسته وخطره بنظر الناس.

وذلك يبطل أيضاً دعوى البعض: أنهم كانوا يجلون فاطمة ويخترمونها ويسعون لرضاها، وما إلى ذلك.

وأما استرضاؤهم لها، فسيأتي أنه كان مناورة سياسية، فاشلة وغير مقبولة..

(١) جنة المأوى ص ٨٤ وبحار الأنوار ج ٣٠٢ ص ٣٠٣ وكتاب سليم بن قيس ج ٢ ص ٦٧٤ و ٢٧٥ والعالم ج ١١ ص ٤١٣.

٣ – قبول الناس بضرب الزهراء عليها السلام:

أما بالنسبة إلى قول المستدل:

إن الناس لن يوافقوا على التعرض للزهراء «عليها السلام» بسوء أو أذى.

فإننا نقول:

أولاًً: لو صح أن الناس سوف يواجهونهم لو أرادوا بالزهراء «عليها السلام» سوءاً، فإن محاولتهم إحراق الباب، وجمعهم الحطب، قد كان يجري بمرأى من الناس، وقد امتلأت شوارع المدينة بالناس، كما جاء في بعض النصوص، فلماذا لم يتدخل أحد لمنعهم من ذلك؟!

وثانياً: حين قال فلان للنبي «صلى الله عليه وآله» لما طلب الدواة والكتف ليكتب لهم كتاباً لن يصلوا بعده: «إن النبي ليهجر». لماذا لم يجد أحداً يعتراض عليه، ويدينه، أو يلومه، أو يواجهه بما يكره، أو حتى من يعبس في وجهه؟! لم يكن النبي «صلى الله عليه وآله» أعظم وأقدس في نفوس الناس من الزهراء «عليها السلام»، ومن علي «عليها السلام»، ومن كل أحد؟!.

وثالثاً: لو قبلنا بأن الناس لا يوافقونهم على ذلك، لكن هل كان بوسع الناس وبمقدورهم الإنكار على الحكم الجدد، الذين بدأوا حياتهم السياسية بالعنف وأقاموا حكمهم بقوة السيف؟! لم يكن الناس مغلوبين على أمرهم؟!

٤ – إحتجاج الزهراء عليها السلام بما جرى!:

وأما بالنسبة للاحتجاج على القوم بما اقترفوه في حق الزهراء «عليها السلام»، فإننا نقول:

أولاً: إنه لا تصح مقوله: أن عدم الاحتجاج تلازم عدم وقوع الحدث، إذ إن الحدث يقع ثم تحصل موانع من ممارسة الاحتجاج به أحياناً. وبعبارة أخرى: إذا حدث أمر، وشهده الناس وعاينوه، وتحققوا بأنفسهم، فلا تبقى ثمة حاجة إلى ذكره، ولا فائدة من الإخبار به، ولا سيما لمن قرر ذلك الجرم نفسه، إلا إذا كان ثمة ضرورة أخرى كإزالته بالأمر أو ما شاكل.

ثانياً: قد ذكرنا أنها «عليها السلام» لو جعلت هذا الأمر محور اعترافها على الغاصبين للخلافة، فإنها تكون قد وقعت في مخدور تضييع القضية المحورية الكبرى، وهي قضية الخلافة، لأنهم سوف يتمكنون من أن يصوروا للناس: أن النزاع معها «عليها السلام» نزاع شخصي على أمور صغيرة، ولن يعود نزاعاً على الدين، أو على من هو أحق بالخلافة، أو على مصلحة الأمة. وإذا صارت المسألة شخصية، فإن الواجب يفرض على الزهراء «عليها السلام» العفو عن المسيئين، حين جاءوا إليها، وطلبوها العفو منها، لأن العفو في الأمور الشخصية مما يفرضهخلق الإنساني والإسلامي، وقد قال الله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾^(١). وقال: ﴿وَلَيُعْفُوا وَلَيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾^(٢). وقال: ﴿فَاصْفَحْ الصَّفْحَ الْجُمِيلَ﴾^(٣).

(١) الآية ١٩٩ من سورة الأعراف.

(٢) الآية ٢٢ من سورة النور.

(٣) الآية ٨٥ من سورة الحجر.

إن تحويل النزاع إلى نزاع على أمر شخصي هو أعظم هدية تقدمها الزهراء «عليها السلام» إليهم، مع أن القضية ليست شخصية، ولم يرجعوا الحق إلى نصابه، فلم يرجعوا الخلافة إلى صاحبها الشرعي، ولا فعلوا أي شيء يدل على انصياعهم للحق، إذن، فلم يكن من حق الزهراء «عليها السلام» أن تعفو عنهم، أو أن تهادنهم، وتظهر لهم القبول والرضا.

ثالثاً: إنها «عليها السلام» قد ذكرت ذلك وذكره علي أمير المؤمنين «عليه السلام» أيضاً. فلنلاحظ معاً النصوص التي ستأتي في القسم المخصص للنصوص والأثار.

ونشير هنا إلى بعض من ذلك أيضاً:

٥ - إحتجاج الزهراء علیها السلام:

روى الديلمي: أنها «عليها السلام» قالت: «فجمعوا الحطب الجzel على بابنا، وأتوا بالنار ليحرقوه ويحرقونا، فوقفت بعضاً بباب، وناشدهم بالله، وبأبي: أن يكفوا عنا وينصرفوا، فأخذ عمر السوط من يد قنفذ - مولى أبي بكر - فضرب به عضدي، فالتوى السوط على عضدي، حتى صار كالدمليج^(١).

وركل الباب برجله، فرده علي وأنا حامل فسقطت لوجهي والنار تسرع، وتسفع وجهي، فضربني بيده، حتى انتشر قرطي من أذني، وجاءني المخاض، فأسقطت محسناً قتيلاً بغير جرم^(٢).

(١) الدملج: حلي يلبس في العضد. راجع: محيط المحيط ص ٢٩٣.

(٢) بحار الأنوار (ط حجرية) ج ٨ ص ٢٣١ عن إرشاد القلوب، وستأتي المصادر في

٦ – ذكر علي عليه السلام لهذا الأمر:

وبالنسبة لما روى عن علي «عليه السلام» نقول:

أولاًً: روى الصدوق بسنته عن علي «عليه السلام»، أنه قال: بينما أنا وفاطمة، والحسن، والحسين عند رسول الله «صلي الله عليه وآلـه» إذ التفت إلينا فبكى، فقلت: وما ذاك يا رسول الله؟!

قال: أبكي من ضربتك على القرن، ولطم فاطمة خدها^(١).

ثانياً: ثمة حديث آخر يقول: «وخرج علي بن أبي طالب «عليه السلام» نحو العالية، فلقيه ثابت بن قيس بن شماس فقال: ما شأنك يا أبو الحسن؟! قال: أرادوا أن يحرقوا علي بيتي، وأبو بكر على المنبر يباع له، ولا يدفع عن ذلك ولا ينكره^(٢).

فهو «عليه السلام» يشكو ويظهر ما فعلوه معه، بطريقة عرض ما حدث، لا بطريقة الاحتجاج، بحيث يكون ذلك هو محور الأخذ والرد، والجزم والجسم، بل كانت الاحتجاجات تتوجه دائمًا نحو إحقاق الحق في الأمر الأهم، والقضية الكبرى، قضية الانقلاب الذي استهدف الخلافة (التي ترتبط بالواقع الإسلامي كله) على حد تعبير المستدل. وثمة روایات أخرى

قسم النصوص.

(١) أمالی الصدوق ص ١١٨ وبحار الأنوار ج ٢٨ ص ٥١ وستأتي المصادر في قسم النصوص.

(٢) الأمالی للمفید ص ٤٩ و ٥٠.

ستأتي في فصل النصوص والآثار، إن شاء الله.

٧ – مبررات الاحتجاج غير متوفرة:

أما بالنسبة لتساؤل البعض عن السبب في عدم استفادة علي «عليه السلام» من هذا الأمر في حججه واحتاججه، مع أن فيه حجة قوية ومهمة عليهم، وإثارة عاطفية من جميع الجهات ضدهم على حد تعبير المستدل. فإننا نقول:

١ - لم يكن هذا الأمر خافياً على الناس ليذكره «عليه السلام» لهم، وينبئهم به.

وليس بالضرورة استيعاب جميع الواقع للاحتجاج بمضمونها لاسيما مع وضوحها وظهورها.

٢ - لم يكن الموقف يتحمل إثارة، العواطف، بل كان لا بد من المداراة، وتهذئة العواطف الثائرة حتى لا يبلغ السيل الزبى، ويقع في مخالفة أمر رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» له بالسكت، وعدم المواجهة المسلحة لهم، لما في ذلك من إضعاف للدين، وتهيئة لأجواء الردة عن الإسلام، كما صرَّ به أمير المؤمنين «عليه السلام» في نهج البلاغة وغيره.

٣ - قد تقدم: أنه «عليه السلام» قد ذكر ذلك حين لم يكن ثمة ما يمنع من ذكره، ولكن بطريقة هادئة، لا تجعل الخلافة خلافاً على أمر شخصي، يمكن الاعتذار منه، والعفو عنه.

٤ - إن مخالفتهم لأمر الله ولأمر رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» هي الأهم، والأولى بالتذكير بها، لأنها هي المعيار والمقياس للحق وللباطل، أما الجراح

الشخصية، والآلام الروحية فيمكن حل عقدتها ببعض من الكلام المعسول منهم، وبالخصوص الظاهري بإظهار العذر والندم، بحيث يظهر للناس أنه ليس ثمة مبرر للإصرار على إدانتهم. وما ذكر من محاولة استرضائهما لها «عليها السلام» قبل وفاتها خير دليل على ذلك.

وسنوضح هذا الأمر في موضع آخر إن شاء الله تعالى.

٨ - لم تذكر الزهراء عليها السلام أبا بكر بما جرى:

وقد تسائل المستدل بكلام كاشف الغطاء عن السبب في عدم ذكرها ما جرى - من ضرب وإسقاط الجنين - لأبي بكر وعمر، حينما جاءا إليها ليسترضياها.

ونقول في الجواب:

١ - إنها لم تذكر أيضاً لها حين جاءا غصب فدك، ولا غصب الخلافة، اللذين أشار إليهما المستدل في سؤاله، وهو نفسه يعتبر غصب الخلافة أعظم من أي جريمة.

٢ - إن ذكر هذا الأمر لها لا بد أن يكون له غرض، وداع. ولم يكن غرضها آنئذ يتعلق بالذكر نفسه، بل أرادت إقامة الحجة عليهم بانتزاع إقرار منها بما سمعاه من أبيها، فرفضت أن تكلمهم قبل هذا الإقرار، ثم سجلت الموقف الحاسم وال دائم لها بإدانتهما على مر الأعصار والأزمان، ولم تفسح لها في المجال لطرح أية قضية أخرى على الإطلاق، ولم تكن جلسة حساب أو عتاب، أو تعداد لما فعلاه معها، لأن ذلك لن يجدي شيئاً، فقد يعتذران عن ذلك بأنها كانت فلتة، فرضتها ظروف الهيجان والغضب غير المسؤول،

فلم تعطهمـا «عليها السلام» الفرصة لذلك، وهذا من بالغ الحكمـة، وصواب الرأـي منها «عليها السلام».

ولـأجل ذلك: نـجدهـا «عليها السلام» تكتفي بإجمال الأمـور، وتعـرض عن تفاصـيلـها، فـهي تـقول: اللـهم اـشـهد أـنـهـا آذـيـانـي الخ..

الثـابت عند السيد شـرف الدين:

ينـقل البعض عن العـالم العـلم الحـجة السـيد عبد الحـسين شـرف الدينـ: أنهـ قالـ لهـ: الثـابت عندـنا أـنـهـم جـاؤـا بالـحـطـب ليـحرـقـوا بـابـ الـبـيتـ، فـقالـواـ: إنـ فيهاـ فـاطـمةـ، قالـ: «وـإـنـ»..

ويـضـيفـ هذاـ البـعـضـ فيـ تـأـيـيدـ ذـلـكـ قولـهـ: «وـلـمـ يـذـكـرـ السـيدـ عبدـ الحـسـينـ فيـ النـصـ وـالـإـجـتـهـادـ، وـلـاـ فيـ المـرـاجـعـاتـ، أـيـ شـيءـ منـ هـذـاـ الـذـيـ يـقـالـ. رـاجـعـواـ».

ونـقـولـ فيـ الجـوابـ:

أـولاًـ: إنـ السـيدـ عبدـ الحـسـينـ شـرفـ الدينـ لمـ يـكـنـ فيـ تـالـيـفـهـ بـصـدـدـ تـفـصـيلـ هـذـاـ الـأـمـرـ وـتـحـدـيدـ ماـ هوـ الـثـابـتـ مـنـهـ، وـماـ لـيـسـ بـثـابـتـ، بلـ إـنـهـ لوـ أـرـادـ أنـ يـبـحـثـ بـهـذـهـ الطـرـيقـةـ فـلـرـبـماـ كانـ قدـ أـسـاءـ إـلـىـ الـهـدـفـ الـذـيـ كـانـ يـسـعـىـ لـهـ، مـنـ وـرـاءـ تـالـيـفـهـ تـلـكـ. وـقـدـ قـالـ اللهـ سـبـحـانـهـ: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمُوْعِظَةِ الْحُسَنَةِ وَجَادِلُهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(١). وـمـرـاعـةـ المشـاعـرـ، وـعـدـمـ تـكـدـيرـ الخـواـطـرـ مـنـ هـذـاـ القـبـيلـ، إـلـاـ إـذـاـ كـانـ مـقـامـ مـقـامـ وـضـعـ النـقـاطـ عـلـىـ الـحـرـوفـ، حـتـىـ فيـ الـأـمـورـ الـحـسـاسـةـ حـيـثـ يـخـافـ مـنـ ضـيـاعـ الـحـقـ، وـتـمـسـ الـحـاجـةـ

(١) الآية ١٢٥ من سورة النـحلـ.

إلى عملية جراحية حتى في الموضع الحساسة والخطيرة، ولم يكن الأمر بالنسبة للسيد شرف الدين فيما تصدى له من هذا القبيل ولأجل ذلك: نجده «رحمه الله» يذكر هذا الأمر بصورة عابرة وسريعة، فيقول:

«فهل يكون العمل بمقتضيات الخوف من السيف، أو التحريق بالنار
إيماناً بعقد البيعة؟! ومصداقاً للاجماع المراد من قوله «صلى الله عليه وآلـه»:
لا تجتمع أمتي على الخطأ؟!»^(١).

ويقول: «وما إن فاؤا إلى مواراته حتى فاجأوا أولياءه وأحباءه باليبيعة،
منهم أو التحريق عليهم، كما قال شاعر النيل حافظ إبراهيم في قصيدة السائرة:
وقولة لعلي قاهما عمر أكرم بسامعها أعظم بملقيها

حرقت دارك لا أبقي عليك بها
إن لم تباع وبنت المصطفى فيها
ما كان غير أبي حفص بقائلها
أمام فارس عدنان وحاميها^(٢)»

ثم إنه «رحمه الله» قد قال في هامش كتابيه: المراجعات، والنص والإجتهداد:
«تهديدهم علياً بالتحريق ثابت بالتواتر القطعي»^(٣).

ثم ذكر «رحمه الله» في هامش الكتابين المذكورين: مصادر كثيرة تعرضت
لضرب «الثاني» لها «عليها السلام»، وإسقاط جنينها، وغير ذلك من أمور،
فإذا اطلع عليها مُراجعتها، فلسوف يدرك أنه قد أحسن إليه حين لم يحرجه

(١) المراجعات (تحقيق وتعليق، الشيخ حسين آل راضي) ص ٣٤٦.

(٢) النص والإجتهداد (منشورات مؤسسة الأعلمي) ص ٧٩.

(٣) هامش كتابي: النص والإجتهداد ص ٧٩ والمراجعات ص ٣٤٦.

بهذا الأمر الخطير، ولو أنه أحرجه بأمر كهذا فلسوف نجده يلتمس المسارب، والهارب، والتأويلات، بعصبية وانفعال، يمنعه من استيعاب الفكره بصورة عفوية وطبيعية.

ولو كان السيد شرف الدين «رحمه الله» لا يهدف إلى ذلك لكان عليه أن يقتصر على المصادر التي تحدثت عن خصوص التهديد بالحرق. وإهمال ما عدّاهـا..

والخلاصة: إن النقاش والاحتجاج وال الحوار يستبطن معه شعوراً بالتحدي للشخص في قناعاته، فيندفع بطريقة لا شعورية للدفاع عن أمرتين: عن الفكرة، وعن نفسه.

فإن كان ثمة مستمع للمتحاورين، فإنه سيستوعب الفكره مجردة عن حالة التحدي، وسوف يقبل ويستسلم للحق قبل ذينك المتحاورين، لأنه لا يشعر بحساسية، ولا يواجه مشكلة وراء فهم الحوار وتقييمه، ولا يطلب منه التراجع عن شيء، ولا يشعر بالقصير، أو بالإدانة الشخصية على قلة التثبت، أو عدم الدقة، أو ما أشبه ذلك.

وقد كان السيد شرف الدين يحرص على أن لا يخرج من يحاوره، وأن لا يضطره إلى هذا الخيار الصعب.

ثانياً: إن ما نقل شفاهـاً عن السيد شرف الدين، لا يمكن التعويل عليه هنا، إذ لعله «رحمه الله» لم يكن في مقام نفي الشـوت لما سوى التهديد بالتحرق، بل كان «رحمه الله» يريد التأكيد على ثبوت هذا الشـق والسكوت عما عداه لصلحة يراها في هذا السـكت، هي نفس المصلحة التي منعته عن الدخـول

في تفاصيل هذا الأمر في كتبه.

والشاهد، بل الدليل على ما نقول ما يلي:

١ - إن هذا الأمر لم يسجله السيد في كتبه، ولم ينقل لنا أحد من العلماء الآخرين أنه قال له، فلماذا اختصه - إذن - بهذا السر الخطير، الذي يطال قضية حساسة جداً، مع أنه كان لا يزال شاباً مراهقاً، في مقتبل عمره، حيث كان له من العمر حوالي سبعة عشر عاماً، إذا كان قد قال له في أوائل الخمسينات، وإن كان قد عاد، فقال: أنه ذكر له ذلك في أواسطها أي في سنة ١٩٩٥م؟! لكن الغريب أنه قال هنا أيضاً: إن عمره ٢٣ أو ٢٤ سنة مع العلم بأنه قد ولد في سنة ١٩٣٥م!! ولم يبلغ هذا المقدار من العمر حتى في سنة وفاة السيد شرف الدين أي سنة ١٩٥٧م.

٢ - إن الرواية التي ذكرها بعنوان: «الثابت عندنا..»

إلى أن قال: فقالوا إن فيها فاطمة فقال: وإن..!! إنما ذكرت في كتاب الإمامية والسياسة، وهو لم يذكر لها سندأً، وغيرها من الروايات أكثر تداولأً ونقلأً، وأصح سندأً، وأكثر عدداً، حتى إنها لتعد بالعشرات، ولها طرق وأسانيد كثيرة ومتعددة، فكيف يعتبر السيد شرف الدين تلك الرواية هي ما ثبت عندنا، ويترك سائر الروايات والنصوص الكثيرة والمسندة، والتي تعد بالعشرات فلا تكون ثابتة؟!

وبالنسبة لروايات التهديد بالإحرق لماذا تكون هي الثابتة، ولا تكون روايات ضربها، وإسقاط جينتها ثابتة معها أيضاً. مع أن الروايات تلك ليست بأكثر ولا أصح من هذه؟! وقد ذكر عدد من الروايات أن كل تلك

الأمور قد حصل. كما يتبيّن لك في هذا الكتاب.

ثالثاً: من الذين يقصدهم آية الله شرف الدين بقوله: «عندنا» هل يقصد «عندنا» نحن الشيعة؟! أم يقصد نفسه فقط؟!.

فإن كان مراده الأول، فإن ذلك لا يصح، وقد تقدم كلام الطوسي وكاشف الغطاء حول ذلك، كما أن تتبع كلمات علماء المذهب في مؤلفاتهم - وقد أوردنا شيئاً منها في هذا الكتاب - يكشف لنا: أن ما قاله الطوسي في تلخيص الشافعي هو الأجرد بالرضا، وبالنقل، والقبول.

وإن كان مراده الثاني، فقد يكون صحيحاً إذا أخذنا بنظر الإعتبار: حجم المصادر التي كانت بحوزته «رحمه الله» تعالى، والتي يستشف من هوا متش كتبه أنها قليلة ومحدودة بالنسبة لما هو متوفّر في أيدي الناس في هذه الأيام.

بالإضافة إلى ما استجد من مصادر كانت في عداد المخطوطات، غير المتداولة ثم أخذت طريقها إلى التحقيق والنشر، ولم يتسرّن للسيد شرف الدين أن يطلع على شيء منها، وهذا يجعلنا نستبعد أن يكون قد اكتفى بما نسب إليه: «أنه ثبت عنده، وهو رواية: وإن»، فإن المفروض فيه وهو العالم الباحث: أن يستقصي البحث في المصادر، ولا يستعجل في إصدار حكمه لو صح أنه قد حكم.

رابعاً: إن عدم ثبوت ذلك عند آية الله شرف الدين، لا يعني أنه لا يمكن أن يثبت أصلاً، إذا أمكن للباحث أن يتبع نصوص هذه القضية ويحشد لها من القرائن والشواهد ما يكفي للعلم المنصف.

فربما كانت له «رحمه الله» اشغالات كبيرة وكثيرة تحجزه عن التتبع في

كثير من القضايا التي تحتاج إلى ذلك، إذا كانت لا تقع في دائرة اهتماماته الفعلية.

وحتى لو لم يكن الأمر كذلك، فإن الإشكال العلمي يرد على السيد شرف الدين، كما يرد على غيره، فإن القضايا العلمية والدينية تابعة للدليل والبرهان. إلا إذا كان المقصود هو الذي يقرر ويتحدث.

خامساً: إننا لا نستطيع أن نحدد طبيعة السؤال الذي وجه إلى السيد، لأن السؤال هو الذي يتحكم في وجة الجواب ومداه.

فقد يكون السؤال: هل أحرقوا دار الزهراء؟!

فيأتي الجواب هكذا: الثابت عندنا هو التهديد بالإحرق لا نفس الإحرق، أما إسقاط الجنين، فلا سؤال عنه ولا جواب، أي أن الجواب يريد أن ينفي الإحرق فعلاً، ويثبت التهديد به فقط، ولكنه ساكت بالنسبة لإسقاط الجنين، وبالنسبة لضررها، وغير ذلك من أمور حيث لا يتعرض لها لا بنفي ولا باثبات، فهو كما لو قلت: زيد طويل، فإنه لا يعني أنه ليس بأسم اللون، أو ليس بعال.

وقد يكون السؤال هكذا: هل ضربت الزهراء وأسقطت جنينها؟!

فيأتي الجواب: الثابت هو التهديد بالإحرق..

فيدل على نفي ثبوت ما عدا التهديد، وهو ما ينكله ذلك البعض عن السيد شرف الدين.

وعليه، فمع عدم إحرازنا طبيعة السؤال الموجه، فلا نستطيع أن ننسب للسيد شرف الدين أنه ينفي ما عدا التهديد بالإحرق.

وسادساً: إن الناقل لهذا الكلام الخطير قد كان شاباً حين وجه السؤال إلى السيد وسمع منه الجواب، وربما لا يزيد عمره آنئذ على السبعة عشر

عاماً - كما أشرنا إليه - ولم يكن قد خبر الأساليب العلمية التي تمتاز بالدقة ولا اعتقاد عليها، فلعله قد وقع في خطأ في فهم الأسلوب العلمي، أو قدم كلمة أو أخرىها، فاختلط المعنى، وهو إنما ينقل عن أمر يقول إنه قد كان قبل حوالي خمسة وأربعين عاماً، كما صرح به في بعض رسائله المؤرخة في سنة ١٤١٤ هـ. على أن احتمال النسيان، أعني نسيان نص الإجابة وارد هنا. والشاهد على أن السؤال: إنما كان عن وقوع الإحراب، أو التهديد به - كما هو الاحتمال الثاني - أن الإمام السيد شرف الدين نفسه، قد أشار - تقدم - إلى أنه قد كان ثمة خوف من السيف أو من التحرير. مع أنه لم يشير إلى السيف في إجابته لسائله عن هذا الأمر.

ثم إن قول هذا البعض: إنه عثر أخيراً على رواية في البحار.. يدل على أنه لم يكن منذ وفاة السيد شرف الدين بصدق التحقيق في هذا الأمر، إذ لا يعقل أن يبقى أكثر من أربعين سنة يبحث في هذا الأمر الذي تدل عليه عشرات الروايات عن المعصومين، وعشرات، بل مئات النصوص عن غيرهم. ثم لا يعثر في هذه المدة كلها إلا على رواية واحدة!!.

شواهد ودلائل أخرى:

وبعد، فإن نفس السيد شرف الدين «رحمه الله» قد ذكر: أنهم أخرجوه علياً كرهًا، وذكر أيضاً كشف بيت فاطمة^(١) ثم هو يذكر مهاجمتهم البيت، وكانوا جمعاً كثيراً، أرسلهم أبو بكر رداءً لعمرو وحالده، وأن الناس اجتمعوا

(١) النص والإجتهداد (ط مؤسسة الأعلمي) هامش ص ٨٢

ينظرون، وامتلأت شوارع المدينة بالرجال، فلما رأت فاطمة ما صنع عمر صرخت، وولولت، واجتمع معها نساء كثير من الهاشميات وغيرهن، فخرجت إلى باب حجرتها، ونادت: يا أبا بكر، ما أسرع ما أغرتكم على أهل بيته رسول الله الخ..^(١).

وذكر أيضاً «رحمه الله» حديث أبي الأسود: أن عمر وأصحابه اقتحموا الدار وفاطمة تصيح وتنادهم^(٢).

فهو يذكر ذلك كله، ويذكر أسماء المشاركين في الهجوم على بيت الزهراء، ويدرك الخوف من السيف، ويرسله إرسال المسلمين، ولا يبدي أي تحفظ تجاهه. فكيف إذن يقول البعض: إن السيد شرف الدين «رحمه الله» «لم يذكر في المراجعات ولا في النص والإجتهاد، أي شيء من هذا الذي يقال - راجعوا» فيها نحن قد راجعنا وجدنا خلاف ما يقول !!

والخلاصة: إن ذلك كله يدل على أنه «رحمه الله» يقول: إنهم قد تجاوزوا حدود التهديد إلى الممارسة العملية، التي وصلت إلى درجة اقتحام البيت، وغير ذلك مما ذكرناه آنفاً.

ولعله «رحمه الله» قد قال لهذا الناقل نفس ما قاله في كتابيه المراجعات، والنص والإجتهاد من أن التهديد بالتحرير ثابت بالتواتر القطعي.

(١) المصدر السابق، وشرح نهج البلاغة للمعتري ج ٦ ص ٥٠ عن كتاب السقيفة لأبي بكر الجوهري.

(٢) المصادران السابقان.

وهذه العبارة تختلف عن عبارة: الثابت عندنا هو التهديد بالتحرق.. وكل ما ذكرناه يؤيد العبارة الأولى ويشد من أزرها، ويضعف العبارة الأخرى، فإن ذكره للمصادر في الهاشم في صفحة واحدة ومنها ما يشير إلى كل الموضوع ومنه قضية الضرب وإسقاط الجنين يشير إلى رغبته في اطلاع المراجع عليها.. إلى آخر ما قدمناه..

الفصل السادس:

الحب والإحترام يمنعهم..

توضيحة وإعداد:

إنه يستبعد إقدام زعماء الإنقلاب على مهاجمة بيت فاطمة الزهراء صلوات الله وسلامه عليها، على اعتبار أن مكانتها «عليها السلام» كانت تمنعهم من الإقدام على أمر كهذا..

ويحاول الإستدلال على هذه المكانة بالعديد من الأمور، التي هي الأخرى إما مجرد دعاوى لا دليل عليها، أو أنها لا تصلح للإستدلال بها على ما يريد. غير أنه لا يستبعد أن يكونوا قد هددوا من في البيت بإحرق البيت عليهم بهدف التأثير النفسي عليهم، لينصاعوا لما يطلبوه منهم، مع تأكيده على أنهم كانوا لا يقصدون إلا اعتقال علي أمير المؤمنين «عليه السلام»، أما الزهراء وسواها، فلا شغل لهم بها !!

ونحن نتحدث في هذا الفصل عن هذه الأمور التي ذكرها هذا المستدل واعتبرها كافية لتبرير ما يتظاهر به من شك لا يصل إلى درجة النفي الصريح، وإن كان يحاول حشد ما أمكنه من الأدلة والشهود لنفي ذلك كله، لا مجرد الشك، وفيما يلي نذكر شواهد ودلائله هذه مع بيان وجه عدم صلاحيتها للاستشهاد أو الاستدلال بها.

نقاط البحث في هذا الفصل:

ونحن قبل الدخول في التفاصيل نشير إلى أن الحديث في هذا الفصل

سوف يكون عن جانب من النقاط التالية:

- ١ - إن الخصومة مع شخص لا تمنع من أن يكون من يخاصمه يحترم زوجته ويجلها لسبب أو لأنّه.
- ٢ - إن حمل علي «عليه السلام» لفاطمة إلى بيوت الأنصار لطلب نصرتهم، يدل على مكانتها واحترامها في المجتمع الإسلامي.
- ٣ - إن الذين جاء بهم عمر إلى بيت الزهراء قد اعترضوا عليه حينما هدد بإحرق الدار بمن فيها، فقالوا له: إن فيها فاطمة؟! فقال: وإن، وذلك يدل على عدة أمور:
 - أحدها: أن للزهراء مكانة لا يمكن تجاهلها.

الثاني: أن قلوب الذين جاء بهم عمر كانت مملوقة بحب الزهراء فكيف تصور أن يهجموا عليها؟.

الثالث: أنهم حتى لو كانوا لا يحبون الزهراء «عليها السلام»، أو لا يحترمونها، فإنهم إنما جاؤوا للإخضاع المعارضة، واعتقال علي، ولا شغل لهم بالزهراء «عليها السلام»، حتى ولو كانت موجودة، وهذا ما قصده عمر بقوله: وإن..

الرابع: هناك أكثر من خبر يتحدث عن احترام الناس للزهراء «عليها السلام»، فكيف يجرؤ القوم على الاعتداء عليها؟

الخامس: أن مجئهم -أعني أبا بكر وعمر- إلى بيت الزهراء «عليها السلام»، وطلبهم المساعدة منها، يدل على عظم مكانتها في المجتمع الإسلامي ولا سيما عند كبار الصحابة.

السادس: أن الزهراء «عليها السلام» قد رضيت على الشيختين حينما جاءا إليها لطلب رضاها.

السابع: أن استقبال الزهراء «عليها السلام» للشيوخين يدل على عدم صحة الحديث الذي يقول: «خير للمرأة أن لا ترى الرجال، ولا يراها الرجال».

خصوصتهم لعلي عليهما السلام واحترام الزهراء عليهما السلام:

هناك من يقول: إن خصومة المهاجرين مع علي «عليه السلام»، لا تمنع من كونهم يحبون الزهراء «عليها السلام» ويحترمونها، إذ قد يكون هناك مرشح ينافس مرشحاً آخر، ويريد إسقاطه في الانتخابات، ولكن خصومته له لا تمنع من أنه يحترم زوجة منافسه ويجلها، لسبب أو لآخر.
والجواب:

إننا نلاحظ على هذه المقوله أموراً عديدة:

أولاً: إن قضية علي «عليه السلام» مع هؤلاء القوم المعتدين عليه وعلى بيته، والغاصبين لحقه، والمخالفين لأمر الله تعالى ورسوله «صلى الله عليه وآله» لا تشبه التنافس بين مرشحين، بل هي بالانقلابات العسكرية بالقوة العادمة والمدمرة أشبه، إن لم تكن أكثر وضوحاً، وأعمق في إيحاءاتها ودلالةتها.

ثانياً: إن احترام زوجة المنافس لا يعرف بالتكهن والتظنن، بل يعرف بالمارسة والموقف والحركة على أرض الواقع، وقد رأينا من هؤلاء القوم ممارسة قاسية وشرسة ضد زوجة من يصفه هذا المستدل بالمنافس (!!). إنها ممارسة لا تنم عن أي رحمة أو شفقة في قلوبهم، فليقرأ القارئ وصف ما

جرى في مختلف النصوص والآثار. التي لا نغالي إذا قلنا بتواترها، كما سيرى القارئ الكريم.

ثالثاً: حتى لو سلمنا أن المهاجمين يحترمونها، أو حتى يحبونها «عليها السلام»، فإن الاحترام والحب لم يمنعهم إذا وقفت في وجههم، وهددت طموحاتهم، وكانت سبباً في إفشال خطتهم الخطيرة، من أن يقلبوها ظهر المجن، ويعاملوها بكل قسوة.

وحتى لو كان الفاعل هم إخوتهم وأولادهم، فإنهم سيواجهونهم بنفس القدر من العنف، فإن حب السلطة وخطورة ما يقدمون عليه، يجعلهم في مأزق مصيري، يدفعهم إلى حسم الأمور بقوة، فالأمر بالنسبة إليهم أعظم خطراً، وأقوى من تجاهل ذلك الاحترام.

ونحن نعلم: أن من يحب إنساناً أو يحترمه فإنه لا يحبه - عادة - أكثر من حبه لنفسه، فإذا تعارض الحبان لديه، فلن يحب السوار أكثر من يده، ولن يقطع اليد من أجل حفظ السوار، بل يكسر ألف سوار غال وثمين، لتبقى يده سالمة باقية له..

مكانة الزهراء عليها السلام عند الأنصار، وعند مهاجميها:

يدعى البعض:

إن هؤلاء الجماعة الذين هاجموا بيت الزهراء «عليها السلام» كانوا يحبونها، ويحترمونها، بل إن الذين جاء بهم عمر كانت قلوبهم مملوءة بحبها، فكيف نتصور أن يهجموا عليها؟!

ثم يستدل على ذلك:

بأن علياً «عليه السلام» - كما في البحار وكثير من المصادر الأخرى - كان يدور بالزهراء «عليها السلام» على بيوت المهاجرين والأنصار لتدافع عن حقه، فهي إذن تريد أن تستفيد من موقعها واحترامها لكسب نصرتهم، فكيف يجرؤ أحد على مهاجمتها؟!

والظاهر: أن هذا الكلام مأخوذ من الفضل بن روزبهان، الذي يرد به على العلامة الحلي، بقوله: «إن أمراء الأنصار وأكابر الصحابة كانوا مسلمين متقادمين محبين لرسول الله، أترأ لهم سكتوا ولم يكلموا أبا بكر في هذا؟ وإن إحراق أهل بيته النبي «صلى الله عليه وآله» لا يجوز ولا يحسن»؟!^(١).

والجواب:

أولاً: هناك فرقاء ثلاثة، كانوا في المدينة.

١ - فريق لا يمنعه شيء لا الدين والأخلاق، ولا المشاعر والأحاسيس الإنسانية من مواجهة أهل البيت «عليهم السلام» بالأذى، ولو بإحراق بيوتهم، وإحراقهم مع بيوتهم وكل من يلوذ بهم.

٢ - فريق آخر يكن شيئاً من الحب والتقدير لذلك الفريق المظلوم الذي يواجه هذه المصائب الكبيرة، ولكنه يحب السلامة، وليس مستعداً للتضحية بشيء من أجله وفي سبيله، بل حتى من أجل الحق والدين الذي يدعوه إليهم. ولا تغيب هذه العوامل مجتمعة - الحب، الإحترام، الدين، المظلومية، الإنسانية، - في تحريكه ليتخذ موقفاً حاسماً تجاه الفريق المهاجم، بهدف إجبار

(١) راجع: إبطال نهج الباطل (مطبوع ضمن دلائل الصدق) ج ٣ قسم ١ ص ٤٧.

علي «عليه السلام» على البيعة له، وقد حاول علي والزهراء «عليهما السلام» استنهاض، وتحريك هذا الفريق بالذات، فلم يمكنهم ذلك.. فضاعت بذلك وصية رسول الله «صلى الله عليه وآله».

٣- فريق ثالث كان يقف إلى جانب الزهراء «عليها السلام»، وهو على استعداد للتضحية بكل غال ونفيس في سبيل إحقاق الحق، وإبطال الباطل، حيث يجدي الإقدام والمبادرة، وهؤلاء كانوا قلة، كأبي ذر، وسلمان، والمقداد، وعمار..

وبهذا فقد أصبح واضحاً أن ليس ثمة ما يدل على أن المهاجمين كانوا هم الفريق الذي يحب الزهراء «عليها السلام»، دون الفريق الثالث، أو الثاني، بل إنّا نرى في فعلهم، وهجومهم، وممارساتهم دلالة ظاهرة على أنهم هم الفريق الذي لا يحترمها، بل ويبغضها، ولا يتورع عن مباشرة إحرارها مع كل من يلوذ بها، وقد تسبّبوا بذلك بالفعل حين ضربوها، وأسقطوا جنينها، فاستشهدت بعدها بسبب من ذلك، وإن كانوا يحاولون عدم الجهر بهذا البغض في سائر أحواهم، سياسة منهم، ومداراة للناس، لكي لا يتسبب ذلك في المزيد من ميلهم إلى آل علي «عليه السلام»، واقتاعهم بمظلوميته وأهل بيته، وبأحقية نجّهم.

وخلاصة الأمر:

إنه لا معنى للاستدلال على مكانة الزهراء «عليها السلام» واحترامها لدى الفريق الثاني الذي كان يحب السلام، ولا يريد أن يدخل حلبة الصراع، بأن للزهراء، مكانة واحتراما في نفوس الفريق المهاجم، الذي لم يتورع عن مهاجمة الزهراء «عليها السلام»، ومواجهتها بالسوء والأذى.

ثانياً: لو كان المهاجرون يحبون الزهراء «عليها السلام» ويقدرونها لم يكن ثمة حاجة لأن يدور بها على «عليها السلام» على بيوت المهاجرين والأنصار للظفر بنصرتهم، ولإقناعهم بالدفاع عن حقه «عليها السلام»، بل كان يكفي أن تواجه «عليها السلام» المهاججين أنفسهم، وتستخدم نفوذها لديهم، ومكانتها في نفوسهم ليتراجعوا، أو ليرجعوا من جاء بهم خائباً غير قادر على تحقيق أي مكسب، يخالف رغبة الزهراء «عليها السلام»، أو يسخطها.

وعدا عن ذلك، فإنهم إذا كانوا جيئاً يحبون الزهراء «عليها السلام» فهل تستنصر بباقي الأنصار لكي يهاجروا محببيها ويفاتلواهم؟!
وهل يمكن للزهراء «عليها السلام» أن تسبب بالعداء بين محببيها، وضرب بعضهم البعض، ثم تقف هي لتتفرج على الفريقين راضية مسرورة بذلك؟!

ثالثاً: إذا كان هؤلاء الناس يحبون الزهراء «عليها السلام»، فلماذا ماتت وهي مهاجرة لهم ولمن جاء بهم؟! ثم أوصت أن لا يحضر الشیخان ولا أحد من ظلمها جنازتها؟ ودفنت - من أجل ذلك - ليلًا. وبسبب ذلك خفي قبرها على الناس كلهم^(١)، وهي البنت الوحيدة لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، وهي سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين؟!

فكيف تقابل حبهم بالجفاء، ويأمرهم الله سبحانه وتعالى بحبها وإرضائها «عليها السلام» وهي تجاهفهم وتسخط عليهم؟!

(١) ستأتي المصادر لذلك إن شاء الله تحت عنوان: هل رضيت الزهراء على الشیخین؟!

من الذي قال لعمر: إن فيها فاطمة؟!:

هناك من يقول: إن الذين اعترضوا على عمر، حين هدد بإحرق بيته الزهراء «عليها السلام» هم نفس الذين جاؤا معه ليهاجروا البيت، فقالوا له: إن فيها فاطمة!! فقال: وإن.

واعتراضهم هذا يدل على أن للزهراء محبة في نفوسهم، وعلى أنهم يحترمونها ويجلونها، لأن معناه: أن بنت رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» في البيت، فكيف ندخل عليها ونروعها ونخوفها.

بل تقدم: أن هذا البعض يقول: إن المهاجرين الذين جاء بهم عمر كانت نفوسهم مملوءة بحب الزهراء «عليها السلام»، فكيف يمكن أن نتصور أن يجموا عليها؟!

وقبل الجواب ننبه على أمرين ذكرهما هذا البعض:
أحدهما: إن المعارضين على عمر هم نفس الذين جاء بهم ليهاجم بهم أهل بيت الولي «عليهم السلام».

الثاني: إن اعتراضهم يدل على مكانة الزهراء «عليها السلام» في نفوسهم.
ونحن نجيب على كلا هذين الأمرين، فنقول:

أولاً: من الذي قال: إن الذين اعترضوا على عمر هم نفس المهاجرين؟!
وما الدليل على ذلك؟! فقد كان بيت فاطمة «عليها السلام» في المسجد النبوي نفسه، وكان الناس يتربدون على المسجد ويتواجدون فيه في معظم الأوقات، وحين هاجروا بيت الزهراء «عليها السلام» «اجتمع الناس ينظرون،

وامتلأت شوارع المدينة بالرجال^(١)، فلماذا لا يكون المعترض على المهاجمين هو بعض هؤلاء المجتمعين لمراقبة ما يجري، أو بعض المؤمنين الطيبين الحاضرين في مسجد النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»؟! فإن ذلك هو الأنساب بظاهر الحال، حيث إن ظاهر حال المهاجمين هو أنهم لا يقيمون وزناً للبيت، ولا لمن فيه، ولا للمسجد، ولا لقبر رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» الذي كان أيضاً في بيت الزهراء «عليها السلام».

ثانياً: لو سلمنا: أن بعض المهاجمين قد قال ذلك، ولكن من الواضح: أن ذلك لا يدل على أنهم يحترمون الزهراء «عليها السلام» ويجلونها، بل قد يكون هذا الإعتراض مبعثه الخوف من عواقب الإقدام على أمر خطير كهذا. فإنه إذا كان الناس يقبلون منهم الاعتداء على علي «عليه السلام» باعتبار أنه هو القطب الحساس المواجه لهم، ولأطهاعهم في السلطان، وإذا كانوا يعذرونهم لكون علي «عليه السلام» قد قتل آباءهم وأبناءهم وإخوانهم في سبيل الله، فإن الزهراء «عليها السلام» ليس لها هذه الصفة، فالاعتداء عليها بالحرق، وهي البنت الوحيدة لرسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، والمعروفة في العالم الإسلامي كله لن يمكن تبريره أمام الناس، وقد يقلب الأمور ضدهم، لو ظهر أن الزهراء قتلت نتيجة لذلك.

ثالثاً: لقد اعتدى المهاجمون على الزهراء «عليها السلام» بالضرب وغيره إلى درجة إسقاط جنينها، ولم يعترض أحد من المهاجمين ولا من غيرهم على من فعل ذلك، وإذا كانوا يخافون من عمر فهل يخافون من قنفذه، أو من

(١) شرح نهج البلاغة للمعترضي ج ٦ ص ٥٠

المغيرة بن شعبة، أو من أمثالها؟!.

رابعاً: إذا كان المهاجمون يحترمون الزهراء «عليها السلام» إلى هذا الحد، فإن سبب تصدّيها لهم، وجلوس علي «عليها السلام» وبني هاشم في البيت يصبح واضحاً، لأن تصدّيها والحال هذه سيمعن من وصول المهاجمين إلى علي «عليها السلام»، واعتقاله، على حد تعبير المستدل، وبحسب معاييره! وبذلك يعرف سبب إقدامها على فتح الباب بنفسها، دون علي «عليها السلام» أو غيره من كان حاضراً.

وليت هذا كان نافعاً في ردعهم عن كسر الباب واقتحام البيت!! وإن كان له بالغ الأثر في تحصين الحق وحفظه عن الضياع، وإظهار زعماء الإنقلاب على حقيقتهم.

خامساً: إن تاريخ وسياسة الذين جاء بهم عمر للهجوم على بيت الزهراء «عليها السلام» لا تدل على أنهم كانوا يحبونها «عليها السلام»، إن لم نجد أن ثمة ما يدل على عكس ذلك. فقد ذكر لنا التاريخ أسماء عدد من المهاجمين، مثل:

أبي بكر، عمر، قنفذ، أبي عبيدة بن الجراح، سالم مولى أبي حذيفة، المغيرة بن شعبة، خالد بن الوليد، عثمان، أسيد بن حضير، معاذ بن جبل، وعبد الرحمن بن عوف، وعبد الرحمن بن أبي بكر، ومحمد بن مسلمة، - وهو الذي كسر سيف الزبير - وزيد بن أسلم، وعياش بن ربيعة، وغيرهم^(١). من سيأتي

(١) كنز العمال ج ٥ ص ٥٩٧ ومستدرك الحاكم ج ٣ ص ٦٦ وقال: صحيح على شرط

ذكرهم في قسم النصوص.

أخبار عن احترام الصحابة للزهراء عليها السلام:

يقول البعض:

إن الزهراء «عليها السلام» كانت تحظى بمكانة متميزة لدى المسلمين جميعاً، فالتعرض لها والاعتداء عليها بهذا الشكل الفظيع قد يثير الرأي العام ضد المهاجمين.

ويدل على هذه المكانة الكبيرة لها أكثر من خبر يتحدث عن تعامل الناس معها بطريقة الاحترام والتجليل، وذلك يشير علامات استفهام كثيرة حول صحة ما يقال عن اعتداء شنيع عليها.

والجواب:

أولاًً: لقد كان أبوها رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» أعظم مكانة في نفوس المسلمين منها ومن كل أحد، ولكن هذا لم يمنع البعض من مواجهة رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» بالقول المشهور: إن النبي ليهجر^(١) أو نحو ذلك.

الشيفين، وأقره الذهبي. وحياة الصحابة ج ٢ ص ١٨ والشافي لابن حمزة ج ٤ ص ١٧١ و ١٧٣ والإختصاص ص ١٨٦ و تفسير العياشي ج ٢ ص ٦٦ و ٦٧ والرياض النضرة، المجلد الثاني ص ٢٤١. وستأتي النصوص الكثيرة في قسم النصوص، التي تفصح عن المشاركين في الهجوم، وهناك تجد مصادرها بصورة أتم وأوفى إن شاء الله تعالى.

(١) ستأتي المصادر لذلك تحت عنوان: طلب المساعدة يدل على مكانة الزهراء «عليها السلام».

وقائل ذلك كان على رأس المهاجمين لبيت الزهراء «عليها السلام». ولم نسمع ولم نقرأ: أن أحداً من كان حاضراً أو غائباً اعترض عليه، أو حتى أبدى تذمره وانزعاجه من ذلك.

وقد عصى جماعة من الصحابة أمره «صلى الله عليه وآلـه» بأن يكونوا في جيش أسامة، ولم يجهزوا هذا الجيش، رغم أنه «صلى الله عليه وآلـه» قد لعن المخالف عن جيش أسامة، كما هو معلوم^(١).

كما أنهم قد نفروا برسول الله «صلى الله عليه وآلـه» ليلة العقبة، وقدفوا زوجته.

إلى غير ذلك من أمور كثيرة، ظهرت منهم تحاه النبي «صلى الله عليه وآلـه» وعترته الطاهرين.

أضف إلى ذلك: إن قتل الحسين «عليه السلام» وسببي عيالـه كان هو الآخر جريمة كبرى لا تقل عن اقتحام بيت الزهراء «عليها السلام» والاعتداء عليها بالضرب. والقوم هم أبناء القوم.

(١) راجع: بحار الأنوار ج ٢٧ ص ٣٢٤ والإستغاثة ص ٢١ وشرح نهج البلاغة للمعتلي ج ٦ ص ١١ و ٥٢ و ٥٠ و مواضع أخرى عديدة. ومتار المدى للبحراني ص ٤٣٣ ومفتاح الباب الحادي عشر (تحقيق الدكتور مهدي محقق) ص ١٩٧ وحق اليقين ص ١٧٨ و ١٨٢ وإثبات المداة ج ٢ ص ٣٤٣ و ٣٤٥ و ٣٤٦ عن منهاج الكرامة، وعن نهج الحق. والملل والنحل للشهرستاني ج ١ ص ٢٣ وشرح المواقف ج ٨ ص ٣٧٦ ومجموع الغرائب للكفعمي ص ٢٨٨.

وقد تآمروا أيضاً على قتل علي «عليه السلام»، على يد خالد بن الوليد، وهو يصلي في مسجد رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» حينما نطق أبو بكر قبل التسليم^(١) قائلاً: لا يفعلن خالد ما أمرته.

وقد أفتى أبو حنيفة بجواز التكلم قبل التسليم، استناداً إلى هذه القضية كما يقال^(٢).

وأفتى سفيان الثوري - استناداً إلى هذه القضية أيضاً - بأن من أحدث قبل التسليم وبعد التشهاد، فصلاته تامة^(٣).

ثانياً: هناك احترام يظهر في الظروف العادية، حيث لا يكون ثمة ما يرهب منه، أو يرغب عنه، أما حين يكون الأمر كذلك، فإن الناس - كما قال

(١) راجع: مجمع الرجال للقهبائي ج ٢ ص ٢٦٤ في الهاشم، والشافعي لابن حمزة ج ٤ ص ١٧٣ و ٢٠٢ وذكر: أن الماحظ رواه في الزيدية الكبرى عن جماعة من أهل الحديث منهم الزهري، والإيضاح لابن شاذان ص ١٥٥ و ١٥٨ وجلاء العيون ج ١ ص ٢٠١ وكتاب سليم بن قيس ج ٢ كما سيأتي، وإثبات المداة ج ٢ ص ٣٦٠ ومراة العقول ج ٥ ص ٣٣٩ و ٣٤٠ والرسائل الاعتقادية ص ٤٥٥ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٧ ص ٢٢٢ والمسترشد (ط إيران) ص ٤٥١ وبحار الأنوار ج ٢٩ ص ١٢٦ و ١٣٣ والإحتجاج ج ١ ص ٢٣٤ وعلل الشرائع ج ١ ص ١٨٢ ورجال الكشي ص ٦٩٥ ترجمة سفيان الثوري.

(٢) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١ ص ٢٢٢.

(٣) المسترشد في إماماة علي «صلى الله عليه وآلـه» ص ٩٠ والإيضاح ص ١٩٠.

الإمام الحسين «عليه السلام» : عبيد الدنيا، والدين لعى على ألسنتهم، يحوطونه ما درت معايشهم، فإذا محسوا بالبلاء قلل الديانون^(١).

فالاحترام في الرخاء لا يعني النصرة عند البلاء، حين تصبح مصالحهم مهددة، وذلك معلوم لدى كل أحد.

ثالثاً: إن مما يدل على عدم صحة ما ذكروه من أن الجميع كانوا يحترمون الزهراء «عليها السلام» ويجلونها، بل كان فريق من الناس يجترئ عليها إلى درجة لا يمكن تصورها، ما رواه الشيخ الطوسي عن أبي العباس ابن عقدة، عن محمد بن المفضل، عن الحسن بن علي الوشاء، عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، عن عبد الله بن أبي يعفور، ومعلى بن خنيس، عن أبي الصامت، عن أبي عبد الله «عليه السلام»، أنه قال: أكبر الكبائر سبع.. إلى أن قال: «وأما قذف المحسنات، فقد قذفوا فاطمة على منابرهم الخ..»^(٢).

علي عليها السلام متمرد لا بد من إخضاعه:

يطرح البعض مقوله مفادها:

١ - إن المجتمعين في بيت الزهراء «عليها السلام»، وهم على «عليه السلام» وبنو هاشم هم معارضه للحكم، فطبيعة الأمور تقتضي: أنه إذا

(١) بحار الأنوار ج ٤٤ ص ١٩٥ - ٣٨٣ وج ٧٥ ص ١١٧ .

(٢) تهذيب الأحكام ج ٤ ص ١٤٩ ومعادن الحكمة ج ٢ ص ١٢٢ و ١٢٣ عنه، وعن من لا يحضره الفقيه (ط النجف) ج ٢ ص ٣٦٦ .

اجتمعت المعارضة ليتمردوا على الخلافة، أن يمطر الحكماء لوجههم، وإخضاعهم، فمجيئهم إنما كان لاعتقال علي «عليها السلام» كي تنتهي المعارضة.

٢ - إن غرض المهاجمين هو اعتقال علي «عليها السلام»، وأما فاطمة «عليها السلام» فلا شغل لهم بها، لأن هناك رأي عام موجود، فقول عمر « وإن »، جواباً لمن قال له: إن فيها فاطمة، يكون طبيعياً، ومعنى: ما لنا شغل بفاطمة، نحن نريد القضاء على المعارضة باعتقال علي، فإن كانت الزهراء موجودة فنحن لا نقصدها بشيء، وقصدنا هو اعتقال علي فقط.

والجواب:

أولاً: إننا نستغرب جداً وصف علي «عليها السلام» بأنه «متمرد»!! وكذا وصفه ومن معه منبني هاشم وغيرهم بأنهم «معارضة»!! ومتى استقر للغاصبين حكم، واستقام لهم سلطان، حتى يوصف الآخرون بأنهم معارضة؟! فإن الاعتداء على بيت الزهراء «عليها السلام» قد كان فور عودة أبي بكر من سقية بنى ساعدة إلى المسجد، حيث جلس على منبر النبي «صلى الله عليه وآله» للبيعة، وببدأ الهجوم في هذا الوقت بالذات، وحتى بعد تمكنهم من الامساك بأزمة الأمور، فهل يحسن أو يصح وصف صاحب الحق الشرعي، والذي يباشر المعتدون الاعتداء عليه، بهدف ابتزاز حقه ومنصبه الذي وضعه الله تعالى فيه، والتغلب عليه بالقوة والقهر، والخيالة والدهاء، وبالوسائل غير المشروعة، هل يصح وصفه بأنه «معارضة»؟! وبأنه متمرد؟! ولا بد من إخضاعه؟

هل كل ذلك ليكون الغاصب المعتدي هو «الشرعية»؟!.

وثانياً: لو صح ذلك كله، فهل يصبح معنى قول عمر: لتخرجن أو لأحرقن البيت بمن فيه، فقالوا له: إن فيها فاطمة، فقال: وإن..

هل يصبح معناه: إننا لا شغل لنا بفاطمة، نحن نريد اعتقال علي؟!
وهل يعني ذلك: أنهم سوف ينقذون فاطمة من الاحتراق بالنار، ويوجهون النار نحو علي دون سواه؟! وبذا تكون فاطمة محترمة ومبجلة عند المهاجمين، وقد حفظوا فيها والدها رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»؟!.

ثالثاً: هل يعني وجود الرأي العام: أنه سوف يمنعهم من إحراق فاطمة؟!
وإذا كان الرأي العام يسمح بإحراق علي «عليه السلام»، فلماذا لا يسمح بإحراق فاطمة «عليها السلام» والحسين «عليهما السلام» معه؟!
وهم مناصروه، ومعاصدوه، وإذا كانت أقوال النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» في حق الزهراء «عليها السلام» تمنعهم، فلماذا لم تمنعهم أقواله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» في حق علي «عليه السلام»؟! وأي رأي عام ذاك الذي يسمح باعتقال علي «عليه السلام» والاعتداء عليه؟

وإذا كان هناك رأي عام موجود، فلماذا لم يمنع من قول بعضهم لرسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»: إن النبي ليهجر؟!.

ولماذا لم يعاقب القائل؟! أو على الأقل لماذا لم يبادر إلى تأنيبه، وملامته؟!
بل لم نجد ما يدل على أنهم عبسو في وجهه. وهو أقل ما كان يفترض فيهم في تلك الحال، إلا إذا كان هذا البعض يريد أن ينكر حتى صدور ذلك من هذا الرجل بحق النبي الأعظم «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»!!

ثم لماذا لم يمنع الرأي العام من ضرب الزهراء «عليها السلام»، وإسقاط

جنيتها بعد ذلك؟!

ولماذا لم يمنع الرأي العام من قتل الإمام الحسين «عليه السلام»، ومن معه من نجوم الأرض منبني عبد المطلب، ومن خيرة المؤمنين والمخلصين؟!
ثم سبى بنات رسول الله «صلى الله عليه وآله» وذريتها، والطواف بهن في البلاد، والعباد على رؤوس الأشهاد؟!... ولماذا؟! ولماذا؟!

رابعاً: من الواضح: أن الكلمة «وإن» وصلية، يعاد ما قبلها إلى ما بعدها، أي وإن كان في البيت فاطمة، فإنني سأحرق البيت بمن فيه..

وليس معنى هذه الكلمة: «لا شغل لنا بفاطمة نحن جئنا لنعتقل عليها»
على حد تعبير هذا القائل، فإن هذا المعنى لا تساعد عليه أي من قواعد اللغة العربية، وليس له أي وجه مقبول في علوم البلاغة أو غيرها..

وأما الكلمة (بمن فيه)، فإن الكلمة «من» التي يراد بها العقلاء، تؤكد على أنه سيحرق البيت ويحرق جميع من فيه من الناس، وفيهم فاطمة والحسنان وعلى عليهم سلام الله.

ولو سلمنا صحة هذا التفسير، فإذا كان لا شغل لهم بفاطمة، فهل لا شغل لهم أيضاً بمن فيه منبني هاشم، والزبير، والعباس، الذين يقول هذا البعض: إنهم كانوا موجودين أيضاً؟!

فهل الكلمة: «بمن فيه» قد وضعت في اللغة العربية لخصوص علي «عليه السلام»، وخرج الحسنان «عليهما السلام»، وفضة والزبير، والهاشميون وفاطمة والعباس... و... و...

أضعف إلى ذلك: أنه لو كان ليس له شغل بفاطمة، فلماذا لم يطلب منها

معادرة البيت الذي جاء بالخطب ليحرقه بمن فيه؟! بل هو عوضاً عن ذلك قال في جواب: إن فيها فاطمة: «وإن».

طلب المسامحة يدل على مكانة الزهراء علیها السلام:

ويتساءل البعض، فيقول:

ألا يدل طلب الشيوخين - أبي بكر وعمر - المساحة من الزهراء «عليها السلام»، على أن الزهراء «عليها السلام» كانت تحفظ بقيمتها في المجتمع المسلم بين كبار الصحابة؟!

الجواب:

أولاً: إن طلب المساحة نفسه هذا يدل على أنهم قد آذوها، وأغضبوها، إلى درجة احتاجوا إلى طلب المساحة منها ولو ظاهراً.

وثانياً: لا شك في أن الزهراء «عليها السلام» كانت تحفظ بقيمتها في المجتمع المسلم، وهذا ما اضطر الذين آذوها واعتدوا عليها إلى محاولة امتصاص النسمة، وإزالة الآثار والنظرة السلبية التي نشأت وستنشأ تجاههم بسبب ما فعلوه وما ارتكبوا في حقها «عليها السلام».

وثالثاً: إنهم حين استرضوها لم يقدموا أي شيء يدل على أنهم كانوا جديين في ذلك الاسترضاء، بل إن كل الدلائل تشير إلى أنهم قد أقدموا على ذلك من أجل الإعلام وللإعلام فقط، فهم لم يرجعوا إليها فدكا، ولم يتخدوا خطوات عملية لإزالة آثار اعتدائهم الآثم عليها، ولا تراجعوا عن تصمييمهم الأكيد على اغتصاب حق علي «عليها السلام»، وكذلك هم لم يعترفوا بأي خطأ أمام الصحابة بصورة علنية، حيث ارتكبوا ما ارتكبوا

بصورة علنية أيضاً.

ورابعاً: إن «احتفاظها بقيمتها» لم يمنعهم من الاعتداء عليها بالضرب وبغيره، كما أن أباها قد كان أعظم في نفوس الناس منها، وأقدس. ولم تمنعهم عظمته وقداسته، وقيمه - حين اقتضت طموحاتهم ومصالحهم - من توجيهه أقسى قوادع القول له «صلى الله عليه وآله»، حينما تصدى بعضهم لمنعه «صلى الله عليه وآله» من كتابة الكتاب بالوصية لعلي «علي السلام» وكان «صلى الله عليه وآله» على فراش المرض، في ما عرف بربوية يوم الخميس! وقال قائلهم: إن النبي ليهجر! أو: غلبه الوجع!^(١).

(١) الإيضاح ص ٣٥٩ وتذكرة الخواص ص ٦٢ وسر العالمين ٢١ وصحيح البخاري ج ٣ ص ٦٠ وج ٤ ص ٥ و ١٧٣ وج ١ ص ٢١ وج ٢ ص ١١٥ والمصنف للصناعي ج ٦ ص ٥٧ وج ١٠ ص ٣٦١ وراجع ج ٥ ص ٤٣٨ والارشاد المفيد (ط النجف) ص ١٠٧ وبحار الأنوار ج ٢٢ ص ٤٩٨ . وراجع: الغيبة للنعماني ص ٨١ و عمدة القاري ج ١٤ ص ٢٩٨ وج ٢ ص ١٧٠ و ١٧١ وج ٢٥ ص ٧٦ وفتح الباري ج ٨ ص ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٨٦ و ١٨٧ والبداية والنهاية ج ٥ ص ٢٢٧ و البدء والتاريخ ج ٥ ص ٥٩ والملل والنحل ج ١ ص ٢٢ والطبقات الكبرى ج ٢ ص ٢٤٤ وتاريخ الأمم والملوك (ط الإستقامة) ج ٣ ص ١٩٢ - ١٩٣ والكامل في التاريخ ج ٢ ص ٣٢٠ وأنساب الأشراف ج ١ ص ٥٦٢ وشرح نهج البلاغة للمعtili ج ٦ ص ٥١ وج ٢ ص ٥٥ وتاريخ الخميس ج ٢ ص ١٦٤ و ١٨٢ و صحيح مسلم ج ٥ ص ٧٥ ومسند أحمد ج ١ ص ٣٥٥ و ٣٢٤ و ٢٢٢ و ٣٢٥ و ٣٣٢ و ٣٣٦ و ٣٦٢ و ٣٤٦ والسيرة

هذا بالإضافة إلى أنهم كانوا قبل ذلك قد واجهوا ذلك الرسول الكريم «صلى الله عليه وآله» وسلم بالصراخ والضجيج في موسم الحج^(١) حين

الخلبية ج ٣ ص ٣٤٤ ونهج الحق ص ٢٧٣ وال عبر وديوان المبتدأ والخبر ج ٢ قسم ٢ ص ٦٢ وإثبات المداة ج ٢ ص ٣٤٤ و ٣٤٨ و ٣٩٩ وج ١ ص ٦٥٧ والجامع الصحيح للترمذى ج ٣ ص ٥٥ ونهاية الأرب ج ١٨ ص ٣٧٥ وروضة المناظر لابن شحنة (مطبوع بهامش الكامل في التاريخ) ج ٧ ص ٨٠٨. وراجع: حق اليقين ج ١ ص ١٨١ و ١٨٢ ودلائل الصدق ج ٣ قسم ١ ص ٦٣ و ٧٠ والصراط المستقيم ج ٣ ص ٣ و ٧ والمرجعات ص ٣٥٣ والنصل والإجتهاد ص ١٤٩ و ١٦٣ والمختصر في أخبار البشر ج ١ ص ١٥١ وجمع الغرائب للكفعمي ص ٢٨٩ ومنهاج السنة ج ٣ ص ١٣٥ ومناقب آل أبي طالب ج ١ ص ٢٩٢ و تاريخ الإسلام ج ٢ ص ٣٨٣ و ٣٨٤ وكشف المحجة (ط سنة ١٣٧٠ هـ). - المكتبة الحيدرية النجف) ص ٦٤ والطرائف ص ٤٣٢ و ٤٣٣ وراجع التراطيب الإدارية ج ٢ ص ٢٤١ وكنز العمال (ط الهند سنة ١٣٨١ هـ). ج ٧ ص ١٧٠ ودلائل النبوة للبيهقي ج ٧ ص ١٨١ - ١٨٤ ومسند أبي يعلى ج ٥ ص ٣٩٣ وج ٣ ص ٣٩٣ و ٣٩٤ وج ٤ ص ٢٩٩ وجمع الزوائد ج ٤ ص ٢١٤.

(١) راجع: مسند أبي عوانة ج ٤ ص ٣٩٤ و ٤٠٠ ومسند أحمد ج ٥ ص ٩٩ و ٩٣ و ٩٠ و ٩٦ و ٩٨ و ١٠١ و سسن أبي داود ج ٤ ص ١٠٦ والغيبة للنعماني ص ١٢٢ و ١٢٤ و ١٢١ و ١٢٣ وإرشاد الساري ج ١٠ ص ٢٧٣ و صحيح مسلم (ط مشكول) ج ٦ ص ٤ والغيبة للشيخ الطوسي ص ٨٨ و ٨٩ وفتح الباري ج ١٣

قال لهم: الأئمة بعدي اثنا عشر .. حتى لم يستطع السامع أن يسمع ما يقوله الرسول «صلى الله عليه وآله» بعد ذلك، «كلهم من قريش»^(١) وذلك حين

ص ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ وإعلام الورى ص ٣٨ و بحار الأنوار ج ٣٦
ص ٢٣٩ و ٢٣٥ و ٢٤٠ وج ٦٣ ص ٢٣٦ و منتخب الأثر ص ٢٠ وإكمال الدين
ج ١ ص ٢٧٢ و ٢٧٣ وتاريخ الخلفاء ص ١٠ و ١١ والصواعق المحرقة ص ١٨
وينابيع المودة ص ٤٤٤ و ٤٤٥، والخصال أبواب الائني عشر، وراجع ج ٢
ص ٤٧٤ و ٤٧٢ وعن عيون أخبار الرضا، وعن كتاب مودة القربي،
المودة العاشرة، وإحقاق الحق (الملحقات) ج ١٣ ص ١ والعمدة لابن البطريق
ص ٤٢١. وراجع: النهاية في اللغة ج ٣ ص ٥٤ ولسان العرب ج ١٢ ص ٣٤٣
وعن كتاب القرب في حبكة العرب ص ١٢٩.

(١) راجع: حول عدم سماع الراوي لكلمة: «كلهم من قريش»، أو «منبني هاشم»
المصادر التالية: صحيح مسلم (ط مشكول) ج ٦ ص ٣ بعدة طرق، ومسند أحمد
ج ٥ ص ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ٩٧٨٩ و ٩٥ و ٩٦ و ١٠١ و ١٠٠
و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و مسند أبي عوانة ج ٤ ص ٣٩٤ و حلية الأولياء ج ٤
ص ٣٣٣ وإعلام الورى ص ٣٨٢ والعمدة لابن البطريق ص ٤١٦ - ٤٢٢ وإكمال
الدين ج ١ ص ٢٧٢ و ٢٧٣ والخصال ج ٢ ص ٤٦٩ و ٢٧٥ وفتح الباري ج ١٣
ص ١٨١ - ١٨٥ والغيبة للنعماني ص ١١٩ - ١٢٥ و صحيح البخاري ج ٤
ص ١٥٩ وينابيع المودة ص ٤٤٤ - ٤٤٦ وتاريخ بغداد ج ٢ ص ١٢٦ وج ١٤
ص ٣٥٣ والمستدرك على الصحيحين ج ٣ ص ٦١٨ وتلخيصه للذهبي (مطبوع

أحسوا منه أنه يريد أن يؤكد على إمامية علي «عليه السلام» وخلافته من بعده.

كما أن قيمة وعظمة وقداسة هذا النبي لم تمنعهم من الإصرار على خالفة أمره الأكيد لهم بأن يلتحقوا بجيش أسامة، مع أنه «صلى الله عليه وآله» قال لهم: لعن الله من تخلف عن جيش أسامة^(١)، كما أن ذلك لم يمنعهم من محاولة اغتياله «صلى الله عليه وآله» بتنفير ناقه به في العقبة^(٢).

وخامساً: أي مكانة لها في نفوسهم وعمر يقول لأبي بكر، وهو يبكي عندما زجرته الزهراء لما دخل عليها لاسترضائهما: أتجزع لغضب امرأة؟

وسادساً: إنه لا يمكن تقويم أحداث التاريخ على أساس تحكيم عامل واحد في صنع الحدث كالعامل الإنساني فقط، أو الأخلاقي، أو الديني، أو المصلحي، أو الاقتصادي، أو العقلي، أو ما إلى ذلك، وإن كان لكل واحد منها درجة من التأثير في صنع هذا الحدث، وتحديد دوافعه وأثاره.

ولو صح هذا لكان اللازم تكذيب قتل يزيد للحسين مثلاً، أو ادعاء

بها منه) نفس الصفحة، ومنتخب الأثر ص ١٠ - ٢٣ عن مصادر كثيرة، والجامع الصحيح للترمذى ج ٤ ص ٥٠١ وسنن أبي داود ج ٤ ص ١١٦ وكفاية الأثر من ص ٤٩ حتى نهاية الكتاب، وبحار الأنوار ج ٣٦ ص ٢٣١ إلى آخر الفصل، وإحقاق الحق (قسم الملاحقات) ج ١٣ ص ٥٠ - ١ عن مصادر كثيرة.

(١) تقدمت المصادر لذلك.

(٢) راجع: المسترشد في إمامية علي «عليه السلام» ص ١٤٦ والفرق بين الفرق

فرعون للربوبية، لأن ذلك لا ينسجم مع الدين ولا مع الأخلاق، ولا يقره عقل أو وجдан!!

والحقيقة: هي أن المؤثر في صنع الحدث قد يكون تلك الأمور المتقدمة كلها، وقد يكون السبب هو جنون الشهوات أيضاً، بل قد يتتج الحدث عن حماقة، أو عن توهج عاطفي، أو عن أمراض وعقد نفسية، أو عن طموحات صحيحة أو خاطئة، وقد يكون بعض ما تقدم، منضماً إلى هذا أو إلى غيره، واحداً كان أو أكثر، هو المؤثر في صنع الحدث.

إذن، فتعظيم الزهراء «عليها السلام» واحترامها قد لا يمنعهم من غصب فدك منها مثلاً، إذا اقتضت سياساتهم، أو مصلحتهم، أو شهوتهم للحكم، أو للهال ذلك.

وكلنا يعرف أن حب الولد والعطف عليه لا يمنع أباه من قتله إذا نازعه الملك، وقد سمعنا العديد من الحكام يقول: الملك عقيم لا رحم له^(١). وقد يضرب أحدهم ولده ضرباً مبرحاً، لسبب شخصي، أو لوقوفه في وجه بعض طموحاته وشهواته.

(١) راجع: شرح ميمية أبي فراس ص ٧٣ و ٧٤ وبحار الأنوار ج ٤٨ ص ١٣١ وعيون وأخبار الرضا ج ١ ص ٩١ وينابيع المودة ص ٣٨٣ ومقاتل الطالبين ص ٤٥٣ والمناقب للخوارزمي ص ٢٠٨ والطبقات الكبرى لابن سعد (ط صادر) ج ٥ ص ٢٢٧ والبداية والنهاية ج ٨ ص ٣١٦ وتممة المنتهى ص ١٨٥ وراجع: قاموس الرجال ج ١٠ ص ٣٧٠.

ويقال: إن بعض النساء في العهد العباسي قتلت ولدتها في سبيل الملك، والأئمون قد قتل أخاه في سبيل ذلك، كما قدمنا.

وهكذا يتضح: أن العوامل والمؤثرات قد يقوى بعضها على بعض، ويلغى بعضها تأثير البعض الآخر.

هل رضيت الزهراء على الشيوخين؟!:

ويضيف هذا البعض:

أن القضية قد انتهت في حينها، فإنها صلوات الله وسلامه عليها قد رضيت على أبي بكر وعمر حينما استرضياها قبل وفاتها.

ونقول:

أولاً: صحيح أن رضا الزهراء «عليها السلام» هو أمنية محبي التيار الذي هاجم فاطمة «عليها السلام» وأذاها، حرصاً منهم على أن لا يظهر ذلك الفريق في جملة من آذى رسول الله، وأغضبه، ليكون في العلن مؤذياً ومغضباً لله سبحانه. وقد حاول بعضهم أن يزور في الرواية التي ذكرت هذه القضية، لصالح من يحبونهم، فذكروا: أنها رضيت عنهم^(١). وهو ما

(١) راجع: دلائل النبوة للبيهقي ج ٧ ص ٢٨١ والرياض النصرة ج ١ ص ١٧٦ وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ١٢١ وتاريخ الخميس ج ٢ ص ١٧٤ عن الوفاء، وعن السهاني في المواقفة، والسنن الكبرى ج ٦ ص ٣٠١ والسيرة الحلبية ج ٣ ص ٣٦١ وطبقات ابن سعد ج ٨ ص ٢٧ والبداية والنهاية ج ٥ ص ٢٨٩ وحياة الصحابة ج ٢ ص ٤٧٣ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٦ ص ١٩ و ٤٩ وج ٢ ص ٥٧

ورد في حديث الشعبي الذي هو حديث موقوف، لأنه لم يدرك زمن الحادثة.

وذكر فريق آخر: عن التصريح بشيء من الرضا و عدمه^(١).

وأغرب من ذلك دعوى البعض: أن الذي صلى عليها حين مات هو أبو بكر^(٢) وعلى «عليه السلام».

ولكن العلماء الذين يلتقطون مع نفس هؤلاء في التوجه المذهبى، هم الذين ذكروا لنا الرواية على وجهها الصحيح، ولم يلتفتوا إلى ما أضافه أولئك، بل قالوا: إنها حينما جاءا لистرضيابها لم تأذن لهم، حتى توسلأ بعلي «عليه السلام»، فكلمها فلم تأذن أيضاً، بل قالت له: البيت بيتك، أي: فأنت حر في أن تدخل فيه من تشاء، بحسب ما تفرضه الظروف القاهرة عليك، أما هي فتحتفظ برأيها وبموقفها، وليس ثمة ما يفرض عليها غير ذلك.

فأذن لهم علي «عليه السلام»، من موقع أنه صاحب البيت، ولم تأذن لهم الزهراء «عليها السلام».

ولما دخلها عليها أبىت أن تكلمها، وكلمت عليها وقررتها، فأقرأ أنها سمعا رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» يقول: رضا فاطمة من رضائى، وسخط فاطمة من سخطى، فمن أحب فاطمة ابنتي فقد أحبني، ومن أرضى فاطمة

فتح الباري ج ٦ ص ١٣٩ ونزهة المجالس ج ٢ ص ١٨٣ .

(١) راجع: كنز العمال ج ١٢ ص ٥١٥ وج ١٣ ص ٦٨٧ .

(٢) كنز العمال ج ٥ ص ٦٠٥ عن البيهقي، وقال: هذا مرسل حسن بإسناد صحيح، وطبقات ابن سعد ج ٨ ص ٢٩ .

فقط أرضاني، ومن أ Sexted فاطمة فقد أ Sextedني.

فقالت لها: فإني أشهد الله وملائكته: أنكم أ Sextedتني وما أرضيتياني،
ولئن لقيت النبي لأشكونكم إلية^(١).

وحين بكى أبو بكر لأجل ذلك زجره عمر وقال له: تجزع لغضب
امرأة الخ..^(٢).

وبحسب نص سليم بن قيس:

«وكان علي «عليه السلام» يصلی في المسجد الصلوات الخمس، فكلما
صلى قال له أبو بكر وعمر: «كيف بنت رسول الله؟»
إلى أن ثقلت، فسألا عنها وقالا: «قد كان بيننا وبينها ما قد علمت، فإن
رأيت أن تأذن لنا فنعتذر إليها من ذنبنا؟»

(١) الإمامة والسياسة ج ١ ص ١٤ و ١٥ وراجع: بحار الأنوار ج ٣٦ ص ٣٠٨
وج ٧٨ ص ٢٥٤ وج ٤٣ ص ١٧٠ و ١٧١ ودلائل الإمامة ص ٤٥ وعلوم العلوم
ج ١١ ص ٤١١ و ٤٤٥ و ٤٩٨ و ٤٩٩ وكفاية الأثر ص ٦٤ و ٦٥ والبرهان ج ٣
ص ٦٥ وعلل الشرائع ج ١ ص ١٨٦ - ١٨٧ و ١٨٩ والشافي ج ٤ ص ٢١٣
وأهل البيت لتوفيق أبي علم ص ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٤ ومرآة العقول ج ٥
ص ٣٢٣ و ٣٢٢ وضياء العالمين (مخطوط) ج ٢ ق ٣ ص ٨٥ - ٨٧ والجامع
الصغير للمناوي ج ٢ ص ١٢٢ والرسائل الإعتقادية ص ٤٤٨.

(٢) راجع عوالم العلوم ج ١١ ص ٥٠٠ وعلل الشرائع ج ١ ص ١٨٧ وضياء العالمين
ج ٢ ق ٣ ص ٨٧.

قال «عليه السلام»: ذاك إليكما.

فقاما، فجلسا بالباب، ودخل علي «عليه السلام» على فاطمة «عليها السلام»، فقال لها: «أيتها الحرة، فلان وفلان بالباب، يريدان أن يسلما عليك، فما ترين»؟

قالت «عليها السلام»: «البيت بيتك والحرفة زوجتك، فافعل ما تشاء».

فقال: «شدي قناعك».

فسدت قناعها، وحولت وجهها إلى الخائط.

فدخلوا وسلموا وقالا: أرضي عنا رضي الله عنك.

فقالت: ما دعاكم إلى هذا؟

فقالا: اعترفنا بالإساءة ورجونا أن تعفي عنا وتخرجي سخيمتك.

فقالت: فإن كنتما صادقين فأخبراني عما أسألكم عنـه، فإني لا أسألكم عنـ أمر إلا وأنا عارفة بأنـكم تعلمـانـه، فإنـ صدقـتـها علمـتـ أنـكم صادـقـينـ فيـ مجـئـكـمـ.

قالـاـ: سـلـيـ عـمـاـ بـدـاـ لـكـ.

قالـتـ: نـشـدـتـكـمـ بـالـلـهـ هـلـ سـمـعـتـهـ رـسـوـلـ اللـهـ يـقـوـلـ: «فـاطـمـةـ بـضـعـةـ مـنـيـ فـمـنـ آـذـاـهـاـ فـقـدـ آـذـانـيـ»؟!

قالـاـ: نـعـمـ.

فرـفـعـتـ يـدـهـاـ إـلـىـ السـمـاءـ فـقـالـتـ:

«الـلـهـمـ إـنـهـاـ قـدـ آـذـيـاـنـيـ، فـأـنـاـ أـشـكـوـهـمـاـ إـلـيـكـ وـإـلـىـ رـسـوـلـكـ. لـاـ وـالـلـهـ لـاـ أـرـضـيـ عـنـكـمـ أـبـداـ، حـتـىـ أـلـقـىـ أـبـيـ رـسـوـلـ اللـهـ وـأـخـبـرـهـ بـمـاـ صـنـعـتـهـ، فـيـكـونـ هـوـ الـحاـكـمـ فـيـكـمـ».

قال: فعند ذلك دعا أبو بكر بالويل والثبور وجزع جزعاً شديداً.

فقال عمر: تجزع يا خليفة رسول الله من قول امرأة؟^(١).

ونحن لا ندرى لماذا اختار هذا الرجل خصوص تلك الرواية التي رواها غير الشيعة ولم يكلف نفسه عناء المقايسة بينها وبين الرواية الأخرى، بل هو لم يشير إليها أصلاً. مع أن هذه الرواية مزورة من قبل من يريدون تبرير ما صدر عن الذين هاجموا الزهراء وأذوها، رغم وضوح التصرف الخياني فيها.. نعم، لقد أخذ بها، وترك هذه الرواية الصحيحة والصريحة.

وثانياً^(٢): العفو إنما يكون عن الشخص الذي يتوب توبة نصوحاً مما اقترفه، والتوبة تعنى إرجاع الحق إلى أهله، وتصحيح الخطأ وترميم الخراب الذي تسبب به. وإلا فهل تقبل توبة غاصب يمسك بكل شيء، ثم يقول لهم: سامحوني وارضوا عنني، ولن أعيد أي شيء إلى أي كان منكم؟! إن اعتذاراً كهذا سيكون أوجع للقلب، لأنه أقبح من ذنب.

فكيف ولماذا وعلى أي أساس تسامحهما، وهما لم يتراجعا قيد أنملة عما اقترفاه في حقها؟!.

فهمما لم يرجعا لها فدكاً، ولا غيرها مما اغتصباها من إرث رسول الله «صلى

(١) كتاب سليم بن قيس (بتحقيق الأنصاري) ج ٢ ص ٨٦٩ وجلاء العيون ج ١ ص ٢١٢ و ٢١٣ مع تفاصيل أخرى، وراجع: بحار الأنوار ج ٤٣ ص ١٩٧ - ٢٠٣ وج ٢٨ ص ٣٥٧ وعلل الشرائع ج ١ ص ١٨٦ و ١٨٧ .

(٢) قد أشار إلى ذلك أيضاً في ضياء العالمين (خطoot) ج ٢ ق ٣ ص ١٠٨ .

الله عليه وآله» وغيره، إلا أن يظن في حقها أنها أخطأت في ادعائهما هذا. كما أنها لم يقرا بجريمتها في حق الله والأمة باغتصاب الخلافة من صاحبها الشرعي، ولم يظهر من أحد أي استعداد للقصاص من ارتكب جريمة الاعتداء عليها بالضرب إلى درجة إسقاط جنি�ها.

بل كان الذين فعلوا ذلك هم أركان الحكم وأعوان الحاكم الذي جاء يعتذر، وسيوفه المسلولة على رقاب كل من يتعرض أو يشكوه، فلم يكن ثمة توبة، بل كان هناك محاولة لتلبيع الصورة، وتقوية الأمر، والحصول على مزيد من القوة في الاحتفاظ بما اغتصبوه.

ولو كان الأمر على خلاف ذلك، وكانوا جادين في طلبهم المسماحة، فما الذي منع أبا بكر من أن يعاقب قنفذاً أو المغيرة بن شعبة، أو عمر بن الخطاب، أو غيرهم من هتك حرمة بيتهما «صلوات الله وسلامه عليهما»؟! ولو لم يمكنه ذلك فلا أقل من أن يؤنبهم أو يعبس في وجوههم، أو يفعل أي شيء يشير إلى عدم رضاه عنهم، ولكنه لم يكتف بأن لم يفعل شيئاً من ذلك بل زاد عليه توفير غطاء ومزيداً من الرعاية لهم، والاهتمام بهم.

ولست أدرى، هل كان إعطاؤه المناصب والمزايا والأموال لفلان وفلان مكافأة لهم على ما اقترفوه من اعتداء؟!.

أما قنفذاً فقد أغفوه من مشاطرته أمواله التي اكتسبها في ولاياته لهم. وكان ذلك - كما روی عن أمير المؤمنين «عليه السلام» - مكافأة له!!

ولست أدرى أن لو كانت الزهراء «عليها السلام» أرادت أن تأخذ منهم ما اغتصبوه هل كانوا يضربونها من جديد، أم كانوا قد حكموا عليها بالقتل

بصورة علنية وظاهرة؟.

ثالثاً: إذا كانت «عليها السلام» قد رضيت عنهم، فلماذا أوصت أن تدفن ليلاً، وأن لا يحضر جنازتها؟! فنفذ على «عليها السلام» وصيتها بدقة، وأخفى قبرها، فثارت ثائرتها ومن معها، وحاولا نبش القبور التي جعلها «عليها السلام» تمويهها، فواجهها بال موقف القوي والحادي عشر، فتراجعوا^(١).

وإذا كانت السلطة قوية وشديدة الهيمنة، فهي قادرة على أن تشيع عنها «عليها السلام» أنها قد رضيت بعد السخط، ولن يجرؤ أحد على تكذيب دعاوى السلطة، وستكون هذه الشائعة مقبولة لدى الكثرين، خصوصاً أنها بوصيتها أن تدفن ليلاً، وأن لا يحضرها، ولا أحد من ظلمها جنازتها، قد فوتت الفرصة عليهم أيضاً لممارسة هذا التزوير للحقيقة، حيث قدمت الدليل القاطع والبرهان الساطع، على شكل شاهد تاريخي حي على هذا السخط الذي تجسدهم أيضاً في عدم معرفة قبرها صلوات الله وسلامه عليها

(١) راجع: بحار الأنوار ج ٣٠ ص ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٢٨٦ وج ٢٩ ص ١٩٣ . ونقل وصيتها تلك في هامش في بحار الأنوار ج ٤٣ ص ١٧١ عن المصادر التالية: حلية الأولياء ج ٢ ص ٤٣ ومستدرك الحاكم ج ٣ ص ١٦٢ وأسد الغابة ج ٥ ص ٥٢٤ والإصابة ج ٤ ص ٣٧٩ و ٣٨٠ والإمامية والسياسة ج ١ ص ١٤ وأعلام النساء ج ٣ ص ١٢١٤ . وراجع أيضاً: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٦ ص ٥٠ وقال: إن الصحيح عندي أنها ماتت وهي واجدة عليهما الخ.. ومصنف عبد الرزاق ج ٣ ص ٥٢١ والإستيعاب ج ٢ ص ٧٥١ ومقتل الحسين للخوارزمي ج ١ ص ٨٣ ودلائل الإمامة ص ٤٤ .

عبر الأحقاب والدهور، وهي سيدة نساء العالمين، والكريمة الوحيدة لخاتم الأنبياء وسيد المرسلين.

رابعاً: إن من المعقول والمقبول أن يكونوا قد أرادوا من محاولة استرضاء الزهراء «عليها السلام» هو إظهار الأمر على أنه مجرد مشكلة شخصية، وقد انتهت كما بدأت، فهي الآن قد رضيت، ولم يعد هناك أية مشكلة معها، كما قد يوحي به كلام هذا البعض.

لقد كانت هناك إساءة لفاطمة «عليها السلام»، وكان هناك اعتداء على شخصها الكريم، بالضرب أو بغيره، وقد تبذل محاولة تفسير لذلك على أنه مجرد تسرع، أو ثورة غضب عارمة أخرجت الفاعلين عن حد الاعتدال.

وهل السبب في حدوث هذا الغضب هو الزهراء، نفسها؟ بتصرّفاتها؟ أو بسبب كلماتها؟ أو نبرات صوتها؟ أو غير ذلك من الأسباب؟ إنهم سوف يغضون الطرف عن تحديد المسؤول عن ذلك.

وقد راجع المعتدون أنفسهم وتابوا، وعلى الزهراء «عليها السلام» أن تعفو وتصفح، فإن ذلك هو ما تفرضه الأخلاق الإسلامية، وأكدهه الآيات القرآنية، وهي أولى الناس بالالتزام بذلك، وهي المرأة التقية المطهرة المعصومة.

وهذا يعني: أن تكون بذلك قد أعطيت صك الشرعية للعدوان، ولغضب الخليفة، والاستئثار بإرث رسول الله، فلم يبق إلا أنهم قد تسرعوا قليلاً في ضربها حين المواجهة، وهم معدورون في ذلك! لأنه قد جاء على فورة، وبسبب حالة التوتر والهيجان، وربما تكون هي التي تسبيت في ذلك (!!) لأنها «عليها السلام» كانت هي المخطئة حين وقفت في وجههم. وعلى مخطئ أيضاً،

حين لم يبادر للاعتراف بالحاكم الجديد المتغلب، ولا سبق إلى البيعة، والمؤازرة، وبذلك يتم إعادة الاعتبار لهم، وهذه هي غاية أمنياتهم وأغلاها.

ولكن حين ترفض الزهراء حتى دخولها بيتها، وترفض توبيتها، وتصر على أن تشکوهما إلى رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، ثم توصي بأن تدفن ليلاً، وأن لا يحضرها جنازتها، ثم تطلب إخفاء قبرها، فإنها بذلك قد أفسدت عليهما خطتها تلك.

وسجل التاريخ رغم ما ناله من تزوير وتحريف بعض الحقيقة وهي أنها ماتت وهي مهاجرة للذين اعتدوا عليها، فدفنتها علي «عليه السلام» ليلاً، ولم يؤذن لهم بها وهو ما هاجت به الكتب المعترضة والموثوقة لدى فريق كبير من المسلمين^(١).

(١) البداية والنهاية ج ٥ ص ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٥٠ عن البخاري، وأحمد، وعبد الرزاق، وراجع البخاري كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، وباب قول رسول الله لا نورث ما تركناه صدقة، وشرح نهج البلاغة للمعترضي ج ٦ ص ٤٩ و ٥٠ وج ١٦ ص ٢٣٢ و ٢١٨ و راجع: صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير. والشافی لابن حمزة ج ٤ ص ٢١١ و راجع ص ٢٠٥ والثقة ج ٢ ص ١٦٤ و ١٦٥ وتاريخ الأمم والملوك (ط دار المعارف) ج ٣ ص ٢٠٨ وأهل البيت لتوفيق أبي علم ص ١٧٢ ومشكل الآثار ج ١ ص ٤٨ والعمدة لابن البطريرق ص ٣٩٠ و ٣٩١ والسنن الكبرى ج ٦ ص ٣٠١ و ٣٠٠ والتنبیه والإشراف ص ٢٥٠ وتاريخ الإسلام للذهبي (نشر دار الكتاب العربي - قسم السيرة النبوية) ص ٥٩١ وفي الهاشم أشار إلى مصادر كثيرة. وطبقات ابن سعد ج ٨ ص ٢٨ و ٢٩.

وقد سئل الرضا «عليه السلام» عن الشيختين، فقال: كانت لنا أمة^(١) بارة خرجت من الدنيا وهي عليها غضبي، ونحن لا نرضى حتى ترضى^(٢). ونقل ما يقرب من ذلك عن عبد الله بن الحسن^(٣). وهكذا يتضح:

إن الزهراء التي هي المرأة المعصومة المطهرة، والتي يرضى الله لرضاحتها ويغضب لغضبتها، قد أفهمت ب موقفها الوعي كل أحد من كان، ومن ولج أو سيلج باب التاريخ: إن القضية لم تكن قضية شخصية، وإنما هي قضية الدين والإسلام، قضية الاعتداء على الله ورسوله «صلى الله عليه وآله»، وعلى الحق، وعلى الإنسانية، وعلى الإسلام المتجسد فيها، لأن العدوان عليها إنما

٢٩ وروضة المتقين ج ٥ ص ٣٤٩ والطرائف ص ٢٦٢ و ٢٦٩ و ٢٥٨ و ٢٥٧ و تحرير الأفكار ص ٢٢٨ وألقاب الرسول وعترته ص ٤ وراجع: كفاية الطالب ص ٣٧٠ ومستدرك الحاكم ج ٣ ص ١٦٢ وإثبات المداة ج ٢ ص ٣٦٦ ومسند أحمد ج ١ ص ٦ و ٩ . وراجع: الرياض المستطابة ص ٢٩١ وتاريخ الخميس ج ١ ص ١٧٤ ومرأة العقول ج ٥ ص ٣٢٢ و ٣٢٣ والمصنف للصناعي ج ٥ ص ٤٧٢ وج ٤ ص ١٤١ وج ٣ ص ٥٢١ وتيسير الوصول ج ١ ص ٢٠٩ . وراجع: ضياء العالمين (مخطوط) ج ٢ ق ٣ ص ٦٥ و ٦٦ و ٩١ .

(١) الأمة: لغة في الأمم، راجع: الطرائف ص ٢٥٢ .

(٢) ألقاب الرسول وعترته ص ٤ و ٤ والطرائف ص ٢٥٢ .

(٣) شرح نهج البلاغة للمعذلي ج ١٦ ص ٢٢٢ وج ٦ ص ٤٩ .

يهدف إلى منعها من الدفاع عن الإمامة التي بها قوام الدين، والتي هي قرار إلهي قاطع، وهي حق الأمة، وحق الإنسان، كل إنسان.

وقد سجلت موقفها هذا بعد أن قررتها بما يوجب إدانتهما الصرحية، التي تبين أن التعدي قد نال رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، وبالتالي فقد كان تعدياً وجرأة على الله سبحانه، وليس لها أن تسامح من يجترئ على الله سبحانه، وعلى رسوله الكريم «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، وقد أعلمتهما بهذه الحقيقة حين قالت لهما: لأشكونكم إلى رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ».

ثم ولكي لا يقال للناس: إن الزهراء قد عادت فراجعت نفسها بعد ذلك، أو أنها أرسلت إليهم مع فلان من الناس: أنها قد رضيت عنهم، هي توصي بأن تدفن ليلاً.

وقد يُدعى أيضاً: - وقد حصل ذلك بالفعل - أن الدفن ليلاً سنة^(١)، وتشريع، فلا يكفي لإثبات استمرار غضبها عليهم، فأوصت أن لا يحضر واجنازتها، ولا يصلوا عليها وغيروا قبرها، فحاولوا نبش عدد من القبور ليصلوا إليها، ويصلوا عليها، فمنعهم على «عليه السلام»^(٢).

(١) المغني للقاضي عبد الجبار ج ٢٠ ق ١ ص ٣٣٥.

(٢) راجع: الإستغاثة ص ١٠ و ١١ و عوالم العلوم ج ١١ ص ٤٦٧ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٢٣ و ٥٠٨ و ٤٩٣ و ٤١١ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٤ و ٤٠٤ و ٥٣٤ و ١٢٢ و ٥١٥ و ٥١٢ و بحار الأنوار ج ٧٨ ص ٢٥٠ و ٢٥٣ و ٢٥٦ و ٣١٠ و ٣٨٧ و ٢١٤ و ١٩١ و ٢١٨ و ٢٠٧ و ٢٠١ ص ٤٣ وج ١٨٢ و ١٩٩ و ٢١٤ و ١٨١ و ١٩١ و ٢١٨ و ٢٠٧ و ٢٠١ ص ٤٣.

وفي بعض المصادر: «أنها أخذت على أمير المؤمنين عهد الله ورسوله أن لا يحضر جنازتها إلا أم سلمة، وأم أيمن، وفضة، والحسنان، وسلمان، وعمار،

١٨٣ وج ٢٨ ص ٣٥٣ وج ٢٩ هامش ص ١٩٢ و ١٩٣ وج ٣٠ ص ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٢٨٦ والمناقب لابن شهر آشوب (ط المطبعة العلمية قم - ايران) ج ٣ ص ٣٦٣ و ٣٦٢ وروضة الوعاظين ص ١٥١ - ١٥٣ وعلل الشرائع ج ١ ص ١٨٥ و ١٨٨ و الشافى لابن حمزة ج ٤ ص ٢١١ و ٢١٠ وإقام الوفاء ص ١٦ والثقات ج ٢ ص ١٧٠ وروضة المتقيين ج ٥ ص ٣٤٧ وتقريب المعارف ص ٢٥١ و ٢٥٢ وبشارة المصطفى ص ٢٥٨ واللوامع الإلهية للمقداد ص ٣٠٠ وال المجالس السنوية ج ٥ ص ٣٤٧ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٦ ص ٤٩ و ٥٠ وج ١٦ ص ٥٢ و ٥٣ وص ٢١٤ و ٢١٧ وكشف الغمة ج ١ ص ٤٩٤ وج ٢ ص ١٣٠ وتلخيص الشافى ج ٣ ص ١٣٨ و ١٥٠ و ١٥٢ وشرح الأخبار ج ٣ ص ٣١ و ٦٩ وجلاء العيون ج ١ ص ٢١٤ و ٢٢٠ والأمالي للطوسي ص ١٠٧ والكافى للكليني ج ١ ص ٤٥٨ ومعانى الأخبار ص ٣٥٦ وإعلام الورى ص ١٥٢ وإثبات المداة ج ٢ ص ٣٣٤ عن كتاب: أساس الجواهر، وراجع: تاريخ المدينة لابن شبة ج ١ ص ١٩٧ وتاريخ الأئمة، لابن أبي الثلج ص ٣١ وعن الأمالي للمفید ص ٢٨١ وتاريخ الصحابة لابن حبان ص ٢٠٨ ومرأة العقول ج ٥ ص ٣٢٢ و ٣٢٣ والرسائل الاعتقادية ص ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥٩ والإختصاص ص ١٨٥ ووسائل الشيعة ج ٢ ص ٨٣٢ وضياء العالمين ج ٢ ق ٣ ص ٦٥ و ٦٧ و ٩١ و ٩٥ و ١٤٠ (مخطوط) عن مصادر كثيرة ودلائل الإمامة ص ٤٤ وأنوار الملکوت في شرح الياقوت للعلامة الحلي ص ٢٢٨.

والقداد، وأبو ذر، وحذيفة»^(١).

وقد صلى عليها علي «عليه السلام»^(٢).
وكبر عليها خمساً^(٣).

ولا صحة لزعمهم: أن أبا بكر قد حضر، وصلى عليها^(٤)، فإنه لم يصل

(١) بحار الأنوار ج ٧٨ ص ٣١٠.

(٢) مستدرك الحاكم ج ٣ ص ١٦٢ وتهذيب الأسماء للنبوة ج ٢ ص ٣٥٣ وصفة
الصفوة ج ٢ ص ١٤ وتاريخ المدينة لابن شبة ج ١ ص ١٩٧ وتاريخ الصحابة
لابن حبان ص ٢٠٨ والعمدة لابن البطريق ص ٣٩٠ و ٣٩١ وفي هامشه عن
صحيح مسلم ج ٥ ص ١٥٤ وعن صحيح البخاري، باب غزوة خيبر، والروضة
الفيحاء للعمري الموصلي ص ٢٥٢ وكشف الغمة للأربلي ج ٢ ص ١٢٨ وضياء
العالمين (مخطوط) ج ٢ ق ٣ ص ٣ وجامع الأصول ج ١٢ ص ٩ و ١٠.

(٣) راجع: الفصول المهمة لابن الصباغ المالكي ص ١٣١ وجواهر الأخبار والآثار
المستخرجة من لجة البحر الزخار (مطبوع مع البحر الزخار) ج ٣ ص ١١٨
وكشف الغمة ج ٢ ص ١٢٨.

(٤) راجع: الرياض النصرة ج ١ ص ١٧٦ وقال: خرجه البصري، وخرجه ابن السمان
في الموافقة، وذخائر العقبى ص ٥٤ والإصابة ج ٤ ص ٤٧٩ وتهذيب الكمال
ج ٣٥ ص ٢٥٢ وتاريخ الهجرة النبوية ص ٥٨ ومقتل الحسين للخوارزمي ج ١
ص ٨٦ وتاريخ الخميس ج ١ ص ٢٧٨ والسيرة الخلبية ج ٣ ص ٣٦١ والمغني
للقاضي عبد الجبار ج ٢٠ ق ١ ص ٣٣٥.

عليها، ولا على الرسول مع أنه «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ» قد مكث ثلاثة^(١). وإنما تمت بيعتهم بعد دفنه^(٢).

وليكن خفاء قبرها إلى يومنا هذا، وعدم قدرة أحد على معرفته بالتحديد برهاناً ساطعاً على هذا الإقصاء، الذي هو إدانة لها، وجميع الشواهد التاريخية الصحيحة والمعتبرة تؤكد على كذب ما يزعمه مزورو التاريخ وأعداء الحق.

وهكذا يتضح: أنها «عليها السلام» قد جعلت حتى من موتها، ومن تشيع جنازتها وسيلة جهاد وكفاح من أجل الله وفي سبيله، ومن أجل الدين وفي سبيل توضيح الحقائق للأجيال.

وقد بدأت نتائج هذا الكفاح بالظهور منذ اللحظات الأولى.

فقد روي: أنه لما انتشر خبر دفن الزهراء «عليها السلام» «ضج الناس، ولام بعضهم بعضاً». وقال: لم يختلف فيكم نبيكم إلا بنتاً واحدة، تموت، وتُدفن ولم تُخُصرْ وفاتها ولا دفنتها، ولا الصلاة عليها، ولم تعرفوا قبرها فتزورونها»!^(٣).

قال الفتوني: «وإذا تأملت فيما ذكرناه، فضلاً عما لم نذكره، وعما سيأتي من الشواهد، عرفت: أن أصل تأديب فاطمة «صلوات الله عليها» من الرجلين وأتباعهما إجمالاً، بحيث ماتت ساخطة سخطاً عظيماً مما لا يمكن إنكاره بل بحيث يوجب القطع للمتفحص عن الحق، بتحكم الإنكار والتعصب

(١) راجع: تقرير المعارف ص ٢٥١ وراجع: مناقب آل أبي طالب ج ١ ص ٢٩٧.

(٢) مناقب آل أبي طالب ج ١ ص ٢٩٧.

(٣) دلائل الإمامة ص ٤٦ وضياء العالمين (مخطوط) ج ٢ ق ٣ ص ٩٣ و ٩٤ عن المناقب.

جهازاً، كما هو شأن سائر المتواترات»^(١).

تمحّلات غير ناجحة:

والغريب في الأمر هنا: أننا نجد البعض يحاول التخلص والتنصل من حقيقة هجران الزهراء «عليها السلام» من ظلمها إلى أن ماتت، بإطلاق القول: إن معنى أن فاطمة «عليها السلام» هجرت أبا بكر، فلم تكلمه إلى أن ماتت: «أنها لم تكلمه في هذا الأمر (أي المال)، أي لم تطلب حاجة ولا اضطررت إلى لقائه، ولم ينقل قط أنها التقيا، فلم تسلم عليه ولا كلمته» حيث تشاغلت بمرضها وغير ذلك^(٢).

ثم هم يقررون: إن الزهراء أتقى الله من أن يصدر منها ذلك وأورع^(٣).

ونقول:

إن نفس أولئك الذين يقولون ذلك قد ذكروا: أنها «عليها السلام» قد التقت بالشيفيين، حينما جاءها لاسترضائهما، حينما مرضت، فكلمتها ورضيت عندهما، حسب زعمهم^(٤).

كما أن الشاشي قد رد على ذلك: بأن قولهم: «غضبت» يدل على أنها «عليها

(١) ضياء العالمين (مخطوط) ج ٢ ق ٣ ص ٩٥ والهدایة الكبرى ص ١٧٩.

(٢) شرح بهجة المحافل ج ١ ص ١٣١ عن الذهبي، وفتح الباري ج ٦ ص ١٣٩ والسيرة الحلبية ج ٣ ص ٣٦١.

(٣) فتح الباري ج ٦ ص ١٣٩.

(٤) تاريخ الإسلام للذهبي (عهد الخلفاء الرashدين) ص ٤٧ وفتح الباري ج ٦ ص ١٣٩.

السلام» قد امتنعت عن الكلام جملة، وهذا صريح الهجر^(١).

هل عرف قبر الزهراء عليهما السلام؟!

ويلاحظ: أن الأئمة «عليهم السلام» لم يتصدوا لتعريف شيعتهم موضع قبرها «عليها السلام»، كما كان الحال بالنسبة لأمير المؤمنين الذي أظهر الإمام الصادق قبره كما هو معلوم، وكذا الحال بالنسبة لسائر الأئمة حيث عرفوا شيعتهم بمواضع قبورهم، باستثناء الزهراء «عليها السلام»، بل إن شيعة أهل البيت أيضاً، الذين حضروا تشييع الجنازة والدفن، مثل عمار وأبي ذر، وسلمان، والعباس، وعقيل، وغيرهم لم يدلوا أحداً على قبرها، وفألهما، وحباً بها، وهذا ابن أبي قريعة المتوفى سنة ٣٦٧ هـ يقول:

ولأي حال لحدت بالليل فاطمة الشريفة
ولما حامت شيخيكم عن وطء حجرتها المنيفة
آه لبنت محمد ماتت بغضتها أسفيفه^(٢)

وقال السيد محسن الأمين «رحمه الله»:

ولأي حال في الدجى دفت لأي حال أحدث سرا
دفت ولم يحضر جنازتها أحد ولا عرفوا لها قبرا^(٣)

(١) فتح الباري ج ٦ ص ١٣٩.

(٢) كشف الغمة للإربلي ج ٢ ص ١٣١.

(٣) المجالس السنوية ج ٥ ص ١٢٠.

وما تقدم تعرف: أن دعوى هذا البعض: أن قبر الزهراء «عليها السلام» قد عرف الآن، هي دعوى لا وجه لها، ويما ليته يدلنا على هذا القبر الذي عرف الآن، ويبين لنا ما استند إليه من أدلة قطعت له كل عذر، ودحضت كل شبهة، وسوف نكون له من الشاكرين.

ونحن على يقين من أنه غير قادر على ذلك.

جرأة الجاحظ:

وما أبعد ما بين هذا الرجل الذي يختار خصوص الحديث الذي ظهرت فيه لمحات التحوير، والتزوير، بادعاء رضى الزهراء «عليها السلام» عن الذين جاؤوا لاسترضائهما، رغم تكذيب كل الشواهد الواقعية والتاريخية والحديثية له، وبين ذلك الرجل الآخر المعروف بانحرافه عن علي، ثم باهتمامه بنقض فضائله «عليه السلام»، وتأييد مناوئيه، وهو الكاتب والأديب الدائع الصيت، عمرو بن بحر الجاحظ.. الذي يقول في رسالته المعروفة بـ «العباسية» - حسبما نقله عنه الشيخ الطوسي «رحمه الله»:-

«فلما منعها ميراثها وبخسها حقها، واعتدى عليها، وجنح في أمرها، وعاينت المضم وأيست من النزوع ووجدت مس الضعف وقلة الناصر، قالت: والله لأدعون الله عليك.

قال: والله لأدعون الله لك.

قالت: والله لا أكلمك أبداً.

قال: والله لا أهجرك أبداً.

فإن يكن ترك النكير منهم على أبي بكر دليلاً على صواب منعها، إن في

ترك النكير على فاطمة «عليها السلام» دليلاً على صواب طلبها. وأدنى ما كان يجب عليهم في ذلك: تعريفها ما جهلت، وتذكيرها ما نسيت، وصرفها عن الخطأ، ورفع قدرها عن البداء وأن تقول هجراً، أو تجور عادلاً، وتقطع واصلاً. فإذا لم تجدهم أنكروا على الخصمين جميعاً، فقد تكافأت الأمور واستوت الأسباب، والرجوع إلى أصل حكم الله في المواريث أولى بنا وبكم وأوجب علينا وعليكم.

ثم قال: فإن قالوا: فكيف يظن بأبي بكر ظلمها والتعدى عليها وكلما ازدادت فاطمة «عليها السلام» عليه غلظة ازداد لها ليناً ورقه، حيث تقول: «والله لا أكلمك أبداً».

فيقول: «والله لا أهجرك أبداً».

ثم تقول: «والله لا أدعون الله عليك».

فيقول: «والله لا أدعون الله لك»^(١).

ثم يتحمل منها هذا القول الغليظ والكلام الشديد في دار الخلافة، وبحضور قريش والصحابة، مع حاجة الخلافة إلى البهاء والتزييه، وما يجب لها من الرفعة والاهية. ثم لم يمنعه ذلك أن قال - معتذراً أو متربماً كلام المعظم لحقها المكبر لمقامها الصائن لوجهها المتحن عليها -: فما أحد أعز علي منك فقراً، ولا أحب إلى منك غنى، ولكن سمعت رسول الله «صلى الله

(١) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٦ ص ٢١٤ وتلخيص الشافی ج ٣ ص ١٥٢ وغير ذلك.

عليه والله» يقول: «إِنَّا معاشر الأنبياء لَا نورثُ. مَا ترکناه فهُوَ صدقة».

قيل لهم: ليس ذلك بدليل على البراءة من الظلم، والسلامة من الجور، وقد يبلغ من مكر الظالم ودهاء الماكرون - إذا كان أربياً وللخصوم معتاداً - أن يظهر كلام المظلوم، وذلة المتصرف، وحدب الوامق، ومقة الحق»^(١) انتهى كلام الجاحظ.

دلالة حرجية:

وهكذا يتضح: أن الزهراء «عليها السلام» لم تكن تعرف لأبي بكر إماماً ولا تعترف له بتولية، ما دام أنها قد ماتت وهي غاضبة عليه وعلى صاحبه، مهاجرة لهما، وقد منعهما من حضور جنازتها، بل ومن معرفة قبرها أيضاً. ولا يمكن أن تكون الزهراء المعصومة المطهرة بآية التطهير، والتي يغضب الله ورسوله لغضبها، قد ماتت ميّة جاهلية، وفق ما جاء في الحديث الشريف: «من مات ولم يعرف إمام زمانه - أو ليس في عنقه بيعة - فقد مات ميّة جاهلية»^(٢).

(١) تلخيص الشافعي ج ٣ ص ١٥٢ و ١٥٣ عن العباسية للجاحظ، وقال المعلق ص ١٥١:

إن كتاب العباسية قد طبع ضمن رسائل جمعها وحققها وشرحها الأستاذ حسن السندي، وأسماها «رسائل الجاحظ» ورقم هذه الرسالة (١٢) وقد طبعت في مطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٣٥٢. وذكر هذه الفقرات أيضاً السيد القزويني في كتابه: فاطمة الزهراء من المهد إلى اللحد ص ٤٢٠ عن رسائل الجاحظ ص ٣٠٣ - ٣٠٠.

(٢) راجع ألفاظ الحديث في: «الغدير» ج ١ ص ٣٩٠ عن التفتازاني في شرح المقاصد

قال العلامة المحقق الخواجوئي المازندراني: «إعلم أن المليين من المسلمين مع اختلاف مذاهبهم اتفقوا على صحة ما نقل عن النبي «صلى الله عليه وآله»، وهو قوله: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»^(١).

إذن، فلا وقع للمقوله التي أطلقها البعض: إن هذا الحديث ليس فوق مستوى النقد. والتي يلزم منها إما مخالفتها «عليها السلام» لما جاء عن النبي «صلى الله عليه وآله» أو أنه قد كان لها إمام آخر غير أبي بكر فمن هو يا ترى؟! وهل يظن أنه غير علي «عليها السلام».

وهل يظن الطنان: أن الزهراء «عليها السلام» - وهي التي ماتت وليس في عنقها بيعة لأبي بكر - قد ماتت ميتة جاهلية؟!

ج ٢ ص ٢٧٥ وكنز الفوائد للكراجكي ص ١٥١ والمناقب لابن شهرآشوب ج ٣ ص ٣٠٤ وجمع الزوائد ج ٥ ص ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢١٩ و ٢١٨ و مسند أحمد ج ٤ ص ٩٦ وج ٣ ص ٤٤٦ وبحار الأنوار ج ٢٣ ص ٩٢ و ٨٨ و ٨٠ و ٨٩ وفي هوامشه عن الإختصاص ٢٦٩ وعن إكمال الدين ص ٢٣٠ و ٢٣١ ومنتخب الأثر ص ١٥ عن الجمع بين الصحيحين والحاكم وكشف الغطاء ص ٨ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٣ ص ٢٤٢ عن الإسكافي في نقض العثمانية، ومنار المدى للشيخ علي البحرياني ص ٨٢ و ٨٣ والمحلى ج ١ ص ٤٦ و صحيح البخاري كتاب الفتن، باب سترون بعدي أموراً تنكرونه، و صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة (دار الشعب) ج ٤ ص ٥١٧.

(١) الرسائل الاعتقادية ص ٤٠٣.

ملاقة الزهراء عليها السلام للرجال والحجاب:

وبالمناسبة نقول: إن البعض قد استدل على بطلان حديث: خير للمرأة أن لا ترى الرجل ولا الرجل يراها^(١)، بأن الزهراء «عليها السلام» - وهي

(١) روي هذا الحديث عن النبي «صلى الله عليه وآله» وعن علي «عليه السلام»، وعن الإمام الصادق «عليه السلام»، فراجع: وسائل الشيعة ج ٢٠ ص ٢٣٢ و ٦٧ ومستدرك الوسائل ج ١٤ ص ١٨٣ و ٢٨٩ وبحار الأنوار ج ٤٣ ص ٥٤ و ٤٨ و ٨٤ وج ١٠٠ ص ٢٣٩ وج ١٠١ ص ٣٦ وإحقاق الحق (الملاحقات) ج ٩ ص ٢٠٢ و ٢٠٣ عن البزار وج ١٠ ص ٢٢٤ و ٢٢٦ عن مصادر كثيرة. وراجع: مجمع الزوائد ج ٤ ص ٢٥٥ وكشف الأستار عن مسند البزار ج ٣ ص ٢٣٥ وفضائل الخمسة من الصاحب الستة ج ٣ ص ١٥٣ و ١٥٤ عن كنز العمال ج ٨ ص ٣١٥. وراجع كتاب الكبائر للذهبي ص ١٧٦ ودعائم الإسلام ج ٢ ص ١٢٤ و ٢١٥ وإسعاف الراغبين (مطبوع بهامش نور الأ بصار) ص ١٧١ و ١٧٢ و ١٩١ وكشف الغمة ج ٢ ص ٩٢ ومكارم الأخلاق ص ٢٣٣ ومناقب آل أبي طالب ج ٣ ص ١١٩ وعوالم العلوم ج ١١ ص ١٩٧ ومقتل الحسين للخوارزمي ج ١ ص ٦٢ وحلية الأولياء ج ٢ ص ٤١ ومناقب الإمام علي لابن المغازلي ص ٣٨١ وثمة مصادر أخرى ذكرها في هامش كتاب العوالم وراجع: مناقب أمير المؤمنين علي «عليه السلام» للقاضي محمد بن سليمان الكوفي ج ٢ ص ٢١٠ و ٢١١ وضياء العالمين (مخطوط) ج ٢ ق ٣ ص ١٤ عن المناقب، والدرة اليتيمة في بعض فضائل السيدة العظيمة ص ٣١ ودعائم الإسلام ج ٢ ص ٢١٤ و ٢١٥.

قائلة هذا القول - كانت تلتقي بالرجال، وتحدث معهم، أثناء الأزمة التي واجهتها مع الذين هاجموا بيتهما، وغصبوها فدكاً.

وقد التقت مع أبي بكر وعمر، حينما جاءا لمسترضيابها، وتحدثت معهما بشكل طبيعي ..

وكانت «عليها السلام» تخرج مع من يخرجن مع النبي «صلى الله عليه وآله» في غزواته ليقمن بشؤون الحرب.

وكان النبي «صلى الله عليه وآله» يستقبل النساء، ولو صح أنه خير للمرأة أن لا ترى الرجال، لكن ينبغي أن يجعل «صلى الله عليه وآله» حاجزاً بينه وبين كل امرأة تأتيه، ويقول لها: تكلمي من وراء حجاب.

والجواب:

أولاً: إن هذا الحديث وإن كان ضعيف السندي، لكن الاستدلال على تكذيبه بما ذكر لا يصح، لأن التقاءها «عليها السلام» بالرجال في أيام الأزمة التي واجهتها مع أبي بكر وعمر لا يعني أنها قد كشفت عن وجهها للناظرين، وحديثها معهم قد يكون من وراء الحجاب، أو في حالة لا تريهم فيها وجهها.

وليس المقصود من عدم رؤيتها للرجال، وعدم رؤيتهم لها: أن لا ترى ولا يرى كل منهم حجم وشكل الطرف الآخر.

هذا، وقد احتمل البعض: أن يكون المقصود بهذا الحديث هو بيان مرجوحية اختلاط الرجال بالنساء.

كما أن خروجها مع النبي «صلى الله عليه وآله» في غزواته، لا يلزム أن يرى الرجال وجهها أو محسنهما، وليس ثمة أي دليل على أنها «عليها السلام»

كانت تتولى بنفسها القيام بشؤون الحرب، وخروجها على هذا النحو مع النبي «صلى الله عليه وآلـه» لا يدل على ما ادعـي.

وكذلك الحال بالنسبة لاستقبال النبي «صلـى الله عـلـيه وآلـه» للنسـاء، ولا يلزم في ذلك أن يجعل حاجزاً بينـه «صلـى الله عـلـيه وآلـه» وبين كل امرأة تأتيـه، ولا أن يجعل لها حجاباً لتـكلـمه من وراءـ الحـجـاب، إذ يـكـفي أن تـتـحفـظـ هيـ بـهـاـ تـملـكـهـ منـ وـسـائـلـ السـترـ، وـتـكـلمـهـ وـهـيـ مـكـتمـلـةـ الـحـجـابـ، فـإـنـ الـكـلامـ معـ شـخـصـ لاـ يـلـازـمـ شـيـئـاًـ مـاـ نـهـيـ عـنـهـ مـنـ التـزـينـ وـالـتـبـرـجـ، أوـ الـخـضـوعـ بـالـقـوـلـ.

وثانياً: إنـهاـ حينـماـ خـطـبـتـ «عـلـيـهـاـ السـلـامـ»ـ فيـ حـشـدـ مـنـ الـمـهـاجـرـينـ وـالـأـنـصـارـ وـغـيرـهـمـ قدـ نـيـطـتـ دـوـنـهـاـ مـلاـءـةـ، كـمـ تـذـكـرـ النـصـوصـ^(١).

وثالثاً: إنـ مـوـضـوعـ رـجـحـانـ عـدـمـ روـيـةـ الرـجـالـ هـاـ، وـعـدـمـ روـيـتـهـاـ لـهـمـ، لاـ يـنـحـصـرـ ثـبـوـتـهـ بـالـحـدـيـثـ المـذـكـورـ، فـهـنـاكـ أـحـادـيـثـ وـنـصـوصـ أـخـرىـ تـثـبـتـ ذلكـ، وـنـذـكـرـ مـنـهـاـ:

١ - ما رواه محمد بن يعقوب، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي

(١) الإحتجاج ج ١ ص ٢٥٤ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٦ ص ٢١١ و ٢٥٠ وبلاعات النساء ص ٢٤ وأعلام النساء ج ٤ ص ١١٦ وكشف الغمة ج ٢ ص ١٠٦ وإحقاق الحق (الملاحقات) ج ١٠ ص ٢٩٩ والشافي للمرتضى ج ٤ ص ٦٩ - ٧١ وضياء العالمين (مخطوط) ج ٢ ق ٣ ص ٦٩. وراجع: العوالم ج ١١ ص ٤٦٨ وشرح الأخبار ج ٣ ص ٣٤ ومقتل الحسين للخوارزمي ج ١ ص ٧٧ وشرح نهج البلاغة لابن ميثم ج ٥ ص ١٠٥.

عبد الله، قال: استأذن ابن أم مكتوم على النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، وعنده عائشة وحفصة، فقال لها: قوماً فادخلاً البيت.

فقالت: إنه أعمى.

فقال: إن لم يركم فإنكم تريانه^(١).

٢ - وعن أم سلمة قالت: كنت عند رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، وعنده ميمونة، فأقبل ابن أم مكتوم، وذلك بعد أن أمر بالحجاب، فقال: احتجبا.

فقلن: يا رسول الله، أليس أعمى لا يبصرنا؟!

قال «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»: أفعماوا ان أنتها، ألسنها تبصرانه؟!^(٢).

ومن الغرائب استدلال هذا البعض بهذه الرواية على دخول ابن أم مكتوم الأعمى على النبي وهو في مخادع زوجاته الكاشف عن وحدة الحال بينهما، على حد تعبيره.

ثم بناؤه على ذلك صحة نزول سورة عبس في حقه «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ».

وقد أشرنا إلى بطلان هذا القول في كتابنا: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»^(٣)، فليراجع.

(١) وسائل الشيعة ج ٢٠ ص ٢٣٢ والكافي ج ٥ ص ٥٣٤.

(٢) وسائل الشيعة ج ٢٠ ص ٢٣٢ وفي هامشه عن مكارم الأخلاق ص ٢٣٣ ومسند أحمد ج ٦ ص ٢٩٦ والجامع الصحيح للترمذى ج ٥ ص ١٠٢ وسنن أبي داود ج ٤ ص ٦٣ والكبائر للذهبي ص ١٧٧.

(٣) وليراجع أيضاً: كتاب «عبس وتولى فيمن نزلت»؟ ط المركز الإسلامي

وإذا كان ابن أم مكتوم بدخوله مرة أو مرتين على رسول الله «صلى الله عليه وآلـه»، قد أنتـج لنا وحدة الحال هذهـ، فـينبغيـ أن تتحققـ وحدةـ حالـ أعمـقـ بكـثيرـ بينـ النـبـيـ «صـلىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ»ـ وـبـينـ جـلــ إنـ لمـ يـكـنـ كـلــ منـ التـقـىـ بـهـمـ فيـ حـيـاتـهـ.

٣ـ الجعـفـريـاتـ: أـخـبـرـنـاـ عـبـدـ الـلـهـ، أـخـبـرـنـاـ مـحـمـدـ، حـدـثـنـيـ مـوـسـىـ، قـالـ: حـدـثـنـاـ أـبـيـ، عـنـ أـبـيـهـ، عـنـ جـدـهـ جـعـفـرـ بـنـ مـحـمـدـ، عـنـ أـبـيـهـ «عـلـيـهـمـ السـلـامـ»ـ: إـنـ فـاطـمـةـ بـنـتـ رـسـوـلـ الـلـهـ «صـلىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ»ـ اـسـتـأـذـنـ عـلـيـهـاـ أـعـمـىـ فـحـجـبـتـهـ، فـقـالـ لـهـ النـبـيـ «صـلىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ»ـ: لـمـ حـجـبـتـهـ وـهـوـ لـاـ يـرـاـكـ؟ـ!ـ فـقـالـتـ: يـاـ رـسـوـلـ الـلـهـ إـنـ لـمـ يـكـنـ يـرـاـنـيـ فـأـنـاـ أـرـاهـ، وـهـوـ يـشـمـ الرـيـحــ.ـ فـقـالـ النـبـيـ «صـلىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ»ـ: أـشـهـدـ أـنـكـ بـضـعـةـ مـنـيــ.ـ وـفـيـ دـعـائـمـ الـإـسـلـامـ عـنـ أـبـيـ جـعـفـرـ «عـلـيـهـ السـلـامـ»ـ مـثـلـهــ.ـ وـفـيـ نـوـادـرـ الـرـاوـنـدـيــ: عـنـ مـوـسـىـ بـنـ جـعـفـرـ مـثـلـهـ^(١)ـ.

٤ـ وـبـالـإـسـنـادـ المـتـقـدـمـ، عـنـ جـعـفـرـ بـنـ مـحـمـدـ، عـنـ أـبـيـهـ، «عـلـيـهـمـ السـلـامـ»ـ: إـنـ فـاطـمـةـ بـنـتـ رـسـوـلـ الـلـهـ «صـلىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ»ـ، دـخـلـ عـلـيـهـاـ عـلـيـ «عـلـيـهـ السـلـامـ»ـ، وـبـهـ كـآـبـةـ شـدـيـدـةـ، فـسـأـلـتـهـ عـنـ ذـلـكـ فـأـخـبـرـهـاـ: أـنـ النـبـيـ «صـلىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ»ـ

للدراسات سنة ١٩٩٧ م.

(١) مستدرك الوسائل ج ١٤ ص ٢٨٩ وفي هامشه عن الجعـفـريـاتـ ص ٩٥ وـعـنـ دـعـائـمـ الـإـسـلـامـ ج ٢ ص ٢١٤ وـعـوـالـمـ الـعـلـومـ ج ١١ ص ١٢٣ـ وـفـيـ هـامـشـهـ عـنـ نـوـادـرـ الـرـاوـنـدـيــ ص ١٣ـ وـبـحـارـ الـأـنـوارـ ج ٤٣ـ ص ٩١ـ وـرـوـاهـ بـنـ الـمـغـازـلـيــ ص ٣٨٠ـ ـ٣٨١ـ.

سأله عن المرأة: متى تكون أدنى من ربه؟ فلم ندر.

فقالت: ارجع إليه فأعلمه: أن أدنى ما تكون من ربه أن تلزم قعر بيتها.

فانطلق فأخبر النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ».

فقال: ماذا؟! من تلقاه نفسك يا علي؟!

فأخبره أن فاطمة «عَلَيْهَا السَّلَامُ» أخبرته.

فقال: صدقت، إن فاطمة بضعة مني.

ورواهما السيد فضل الله الرواوندي في نوادره بأسناده عنه «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» مثله^(١).

(١) مستدرك الوسائل ج ١٤ ص ١٨٢ وفي هامشه عن الجعفرية ٩٥ وعن نوادر الرواوندي ص ١٤ وبحار الأنوار ج ٤٣ ص ٩٢ وج ١٠٠ وعوالم العلوم ج ١١ ص ١٢٣.

الفصل السابع:

لماذا تفتح الزهراء عليها السلام الباب؟!..

ماذا في هذا الفصل؟!:

سنقرأ في هذا الفصل مناقشات ترتبط بالنقاط التالية:

- ١ - غيرة علي «عليه السلام» وحميته تأبى عليه أن يدع الزهراء تفتح الباب للمهاجمين.
- ٢ - شجاعة علي «عليه السلام» تأبى عليه أن يدع الزهراء «عليها السلام» تواجه الخطر، نتيجة لفتحها الباب أمام القوم.
- ٣ - الزهراء «عليها السلام» مخدرة، فكيف تواجه الرجال؟!.
- ٤ - لماذا لا يفتح الباب الحسنان، أو فضة، أو علي «عليه السلام»، أو الزبير أو واحد من بنى هاشم الذين كانوا داخل البيت؟!
- ٥ - المتصنون في البيت كانوا مسلحين، فكيف يخشون من المواجهة؟
- ٦ - الزهراء «عليها السلام» وديعة الرسول «صلى الله عليه وآله»، فكيف يعرضها أمير المؤمنين «عليه السلام» للخطر؟!
- ٧ - ضرب الزهراء «عليها السلام» مسألة شخصية، لا ربط لها بالخلافة، ولم يوص النبي «صلى الله عليه وآله» علياً «عليه السلام» بعدم الدفاع عن نفسه وعن عياله في المسائل الشخصية، بل أوصاه أن لا يفتح معركة من

أجل الخلافة التي هي قضية عامة تتعلق بالواقع الإسلامي كله.

٨ - كيف يسمع الحاضرون ما يجري على الزهراء «عليها السلام» ثم لا ينجدونها؟

هذه هي النقاط التي ستتعرض لها في هذا الفصل، وعلى الله نتوكل، ومنه العون والسداد نطلب ونسأل.

أين هي غيره على عليها السلام وحميته؟!:

قد رأى البعض:

أن جلوس علي «عليه السلام» في داخل البيت، وتركه زوجته تبادر لفتح الباب، يتنافى مع الغيرة والحمية، وهل يمكن أن يصدر مثل ذلك من علي عليه الصلاة والسلام؟!

ونقول في الجواب:

أولاً: إنه لا شك في أن علياً «عليه السلام» هو إمام الغيارى، وهو صاحب النجدة والحمية، والحسين «عليه السلام» أيضاً إمام الغيارى كأبيه. وقد حمل الحسين «عليه السلام» نساهه معه، ومنهم العقيلة زينب «عليها السلام» ليواجهوا المحن والبلايا، والمصائب والرزايا، لأن الله سبحانه شاء أن يراهن سبايا فكن ينقلن من بلد إلى بلد، يتصفح وجوههن القريب والبعيد، في يد الأعداء الذين لا يتورعون عن ارتكاب أبشع الجرائم الموبقة، حتى مثل قتل أوصياء الأنبياء وذبح الأطفال، وسبى بنات الوحي.

وإذا كانت الحوراء زينب «عليها السلام» قد قالت لابن زياد: رضا الله رضانا أهل البيت، فإن علياً «عليه السلام» أولى من ابنته زينب بأن يرضيه

ما يرضي الله سبحانه.

وبديهي أن الإمام أمير المؤمنين علياً «عليه السلام»، يريد لهذا الدين أن يستمر قوياً راسخاً، حتى ولو كلفه ذلك روحه التي بين جنبيه، وهو على استعداد لتحمل أنواع الأذى في هذا السبيل.

وليس في إجابة الزهراء «عليها السلام» للمهاجمين ما يتنافى مع الغيرة والحمية، كما لم يكن حمل زينب والنساء إلى كربلاء مع العلم بسيئين يتنافي مع ذلك.

ثانياً: لقد كان النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» يأمر بعض زوجاته وأم أيمن بأن تجib من كان يطرق عليه الباب^(١) حين يتضي الأمر ذلك. وهل هناك غير من رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»؟!

وثالثاً: المهاجمون هم الذين اعتقدوا وفعلوا ما يخالف الدين والشرع والغيرة، والحمية، وحتى العرف الجاهلي. أما علي «عليه السلام» فلم يصدر

(١) راجع: الاحتجاج ج ١ ص ٤٧٠ و ٤٧١ وكشف اليقين ص ٢٦٠ و ٣٠٥ وبحار الأنوار ج ٣٢ ص ٣٤٧ وج ٣٩ ص ٢٦٧ و ٩٠ ص ٢٧٢ وج ٣٧ ص ٣١٣ وج ٣٨ ص ٣٤٩ و ٣٥٠ و ١٥٢ و ١٢١ و ٣٠٥ و ١٢٦ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ والطراائف ص ٧٢ ومناقب الإمام علي لابن المغازلي والدعوات للراوندي: ص ٤٧ و مشارق أنوار اليقين، وكشف الغمة ج ١ ص ٩١ ومناقب الخوارزمي ص ٨٦ و ٨٧ و ترجمة الإمام علي من تاريخ دمشق (بتتحقق المحمودي) ج ٣ ص ١٦٤ و فرائد السبطين ج ١ ص ٣٣١ وكفاية الطالب ص ٣١٢.

منه شيء من ذلك، بل هو قد عمل بتكليفه، والزهراء «عليها السلام» عملت بتكليفها، والخلاف والتعدى قد جاء من قبل المهاجمين.

أين هي شجاعة علي عليه السلام؟

قال ابن روزبهان عن حديث الإحرق: «لو صح هذا، دل على عجزه، حاشاه عن ذلك؛ فإن غاية عجز الرجل أن يحرق هو وأهل بيته، وامرأته في داره، وهو لا يقدر على الدفع الخ..»^(١).

وقد أخذ البعض هذا المعنى، فقال: إنه لا يستطيع أن تفتح الزهراء «عليها السلام» الباب، أو تجib القوم، مع كون علي «عليه السلام» موجوداً معها داخل البيت.

ثم إن هذا البعض يحاول أن يثير العواطف، ويحرك الأحساس حين يزيد على ما مر ويقول: هل يقبل أحد منكم أن تهاجم زوجته، أو أمه، أو أخته، وهو قاعد في البيت يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله؟!.

ماذا يقول الناس عنه لو فعل ذلك؟! هل يقول الناس عنه بطل؟!
أو هو جبان؟! فكيف تنسبون لعلي «عليه السلام» مجندل الأبطال ما لا ترضونه لأنفسكم؟!

ثم يؤكّد قوله هذا فيقول: لقد عقد في (دبي) مجلس عزاء حول الزهراء، وذكر القارئ هذه القضية، وكان أحد أهل السنة حاضراً، فقال لرجل شيعي كان هناك: أنتم تقولون: إن علياً بطل شجاع وقد «دواخ» الأبطال،

(١) إبطال نهج الباطل (مطبوع مع دلائل الصدق) ج ٣ قسم ١ ص ٤٧.

فكيف لم يدافع عن زوجته، وهي وديعة رسول الله عنده؟!
ونقول:

أولاً: هذا الكلام ليس جديداً، وقد أجاب عنه العلماء، وكذلك علماء الزيدية، فقال ابن حمزة: «هو «عليه السلام» مع شجاعته لم يخل من النظر في أمر الأمة، وطلب استقامة الدين وترك ما يخشى معه التفاقم»^(١).

ثانياً: قال ابن حمزة الزيدية أيضاً وهو يرد على بعضهم: «إنه لا عار عليه في أن يغلب، إذ ليست الغلبة دلالة على حق، ولا باطل، ولا على جبن. وهو إمام معصوم بالنص، لا يفعل بالعصبية، وإنما يفعل بالأمر، وقد أمر بالصبر، فكان يصبر امتنالاً لأمر الله سبحانه، وأمر رسوله «صلى الله عليه وآلها»، لا يقدم غضباً ولا يحجم جبناً»^(٢).

ثالثاً: إن ضرب الزهراء «عليها السلام» ليس هو الوحيد في تاريخ علي «عليه السلام» مع هؤلاء القوم، فقد ورد: أن علياً «عليه السلام» نفسه قد تعرض للضرب أيضاً، لكن لا من أبي بكر، ولا من عمر، بل من هو أقل منها شأناً وأثراً، وهو عثمان. فقد روى الزبير بن بكار في كتابه: عن علي بن أبي طالب «عليه السلام»، أرسل إلى عثمان في الهجرة، فتقنعت بثوبه، وأتته فدخلت عليه وهو على سريره، وفي يده قضيب، وبين يديه مال دثر: صبرتان من ورق وذهب، فقال: دونك خذ من هذا حتى تملأ بطنك فقد أحقرتني.

(١) الشافعي لابن حمزة ج ٤ ص ١٨٨.

(٢) الشافعي لابن حمزة ج ٤ ص ٢٠٠ وراجع ص ٢٠١.

فقلت: وصلتك رحم! إن كان هذا مال ورثته، أو أعطاكه معط، أو اكتسبته من تجارة، كنت أحد رجلين: إما آخذ وأشكر، أو أوفر وأجهد، وإن كان من مال الله وفيه حق المسلمين واليتيم وابن السبيل، فوالله، ما لك أن تعطينيه، ولا لي أن آخذه.

فقال: أبيت والله إلا ما أبيت. ثم قام إلي بالقضيب فضربني، والله ما أرد يده، حتى قضى حاجته، فتقنعت بشوبي، ورجعت إلى منزلي، وقلت: الله بياني وبينك إن كنت أمرتك بمعرف أو نهيت عن منكر!^(١).

بل هو قد تعرض للقتل أيضاً - وقد تحدثنا عن ذلك تحت عنوان: «أخبار عن احترام الصحابة لزنهراء» - وقد روی في الكافي بسند صحيح عن الإمام الصادق «عليه السلام»: أنه لما خطب عمر أم كلثوم، وقال «عليه السلام»: إنها صبية، قال عمر للعباس: خطبت إلى ابن أخيك فردي. أما والله، لأعورن زمم، ولا أدع لكم مكرمة إلا هدمتها، ولأقيم على شاهدين بأنه سرق، ولأقطعن يمينه.

فأتى العباس فأخبره، وسألة أن يجعل الأمر إليه، فجعله إليه^(٢).
فهذه الرواية تدل على مدى جرأتهم عليه «صلوات الله وسلامه عليه». رابعاً: إنه لا شك في أن أحداً منا لا يقبل بأن تهاجم زوجته، أو أمه، أو أخته، وهو قاعد في البيت يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله..

(١) شرح نهج البلاغة للمعtil الشافعي ج ٩ ص ١٠.

(٢) الكافي ج ٥ ص ٣٤٦.

ولو فعل ذلك لقال الناس عنه: إنه جبان قطعاً، ولقلنا نحن عنه ذلك أيضاً. ولكن إذا كان المهاجمون يريدون استدراجنا لمعركة، أو إثارة أحاسيسنا، لكي تشنج، وتصرف بردة الفعل، ومن دونوعي لنتائج تصرفاتنا، فإن الكل سوف يلومنا إذا استدرجنا لاستدراج هؤلاء المهاجمين، وحققنا لهم أهدافهم. والمهاجمون كانوا يريدون ذلك من علي «عليه السلام»، ولو أن عليناً استجاب لهم، لضاعت فرصة معرفة الحق، وأمكنهم أن يمتلكوا كل الأسهم الرابحة وكل إمكانات التشويه، والتزيف للحقيقة، كما سنوضحه إن شاء الله تعالى.

فبطولة علي «عليه السلام» هنا هي بصبره على الأذى، وعدم استجابته للاستفزاز الذي مارسوه ضده، فعلي «عليه السلام» هو الذي يضحي بكل شيء في سبيل حفظ هذا الدين، ويعتبر أن هذه هي مسؤوليته وواجبه الشرعي، ولم يكن ليفرط في دينه في سبيل أي شيء آخر.

خامساً: ولنفرض جدلاً صحة ما يقوله هذا البعض، من أن القوم كانوا يحترمون الزهراء «عليها السلام» ويقدرونها، فلماذا لا يفترض أيضاً أن يكون الهدف من إجابة الزهراء «عليها السلام» لهم على الباب هو الاستفادة من مكانتها وموقعها لدفعهم بأسهل الطرق وأيسرها؟! وهل ترى أن مكانتها واحترامها دفع عنها هجوم القوم وأذاهم؟!

المخدّرة لا تفتح الباب:

ويقول البعض:

إذا كانت الزهراء «عليها السلام» مخدّرة، فكيف تبادر هي لفتح الباب،

فإن التي لا ترى الرجال ولا تقابل أحداً لا تفعل ذلك؟!

والجواب:

أولاً: هل المخدرة لا يحق لها أن تدافع عن نفسها، لو هوجمت، أو عن ولدها وزوجها، أو عن شرفها، أو دينها، ورسالتها؟!

ثانياً: ألم تكن زينب أيضاً مخدراً؟ فلماذا أخرجها الإمام الحسين «عليه السلام» معه إلى كربلاء لتواجه السبي، والمصائب، وتواجه الرجال، وتحثّب في الكوفة، وفي الشام أمام طواغيت وجباررة الأرض في زمانها؟!

ثالثاً: هل خدرها يمنعها من الإجابة من خلف الباب، أو أن إجابتها هذه سوف تكشفها للناس، ليروا ما لا يجوز لهم رؤيته منها؟!

رابعاً: إذا كانت قد أجابتهم من خلف الباب، فلا يعني ذلك أنها قد قابلتهم وجهًا لوجه، فإذا كسروا الباب، ولاذت خلفه رعاية للستر والحجاب، وعصروها بين الباب والحائط، فهل تكون هي المسئولة عن ذلك؟!

ويؤيد ذلك: أنه قد جاء في بعض النصوص: أنها «عليها السلام» قد مدّت يديها من خلف الباب، فضرّبوا كفيها بالسوط ^(١).

خامساً: أليست هذه المخدرة نفسها قد خطّبت الناس بالمسجد، باعتراف هذا السائل نفسه؟! وسمع صوتها القاصي والداني؟!

وهل الخدر للمرأة يمنعها من أن تدافع عن القضية العادلة، وعن الحق لو انحصر بها الدفاع عنه واستلزم ذلك الجهر بالظلمومة؟!

(١) بحار الأنوار ج ٣٠ ص ٢٩٣ - ٢٩٥.

ألم يستثن الفقهاء صورة الدفاع عن الحق، من ممنوعية سماع صوت المرأة،
لو قيل بتحريمها؟!

وكيف يجوز لها أن تخطب الناس في المسجد، ولا يجوز لها أن تجذب من
خلف الباب؟!

وهل يمنعها خدرها من الدفاع عن الإمامة وكشف الحقيقة للأجيال
حين انحصر إنجاز هذا الأمر الخطير بها «عليها السلام»؟.

هل خدرها يحجزها عن الوقوف في وجه الظالمين والغاصبين، لتكشف
للناس حقيقتهم، وتظهر واقع نواياهم، وجرأتهم على الله ورسوله، وأنهم
على استعداد للتعرض حتى للنساء، بل حتى لأقدس امرأة، وهي سيدة
نساء العالمين، والبنت الوحيدة لأعظم رسول، حتى فور وفاته صلوات الله
سلامه عليه؟!

هل هناك بيان أوضح من هذا البيان؟!

وهل يمكن لو لا ذلك معرفة الظالم من المظلوم، والماهجم من المدافع؟!
ومن الذي يضمن لنا أن لا يبادر من يجترئ على إهانة الزهراء «عليها
السلام»، والرسول «صلى الله عليه وآله»، حتى قيل له: إن النبي ليهجر، من
أن يقدم على تحريف الحقائق وتزويرها؟!

سادساً: إن هذا المعترض نفسه ينكر صحة حديث: خير للمرأة أن لا
يراها الرجال ولا ترى الرجال، ويستند في ذلك إلى ما ذكرناه من خطبتها
«عليها السلام» في المسجد، وبخروجها مع النساء في الحروب والغزوات،
وبكلامها مع أبي بكر وعمر حينها دخلا عليها لايسترضاها. فما معنى أن

يستدل بذلك هنا، وينكره هناك؟!

لماذا لا يفتح الباب الزبيبي، أو فضة؟!:

ومن الأمور المستغربة قول هذا البعض:

كل الروايات تقول: لم يكن علي «عليه السلام» وحده في البيت حينما هاجمه ليخرجوه ليتابع أبا بكر بعد وفاة رسول الله «صلي الله عليه وآله»، بل كان معه «جميعبني هاشم»، وكانت معهم فضة، والزبير والعباس. فلماذا لم يفتح أحدهم الباب دونها «عليها السلام»؟.

والجواب:

أن دعوى: «وجود جميعبني هاشم في داخل البيت وقت الحادثة»، غير معلومة الصحة، وذلك لما يلي:

أولاً: إن النظام - كما ينقل عنه - يصرح بأن عمر «كان يصبح: أحرقوا دارها بمن فيها»، وما كان في الدار غير علي، وفاطمة والحسن والحسين عليهم سلام الله^(١).

وقوله: «ما كان في الدار الخ..» سواء أكان من كلام النظام، أو من كلام المؤلف فإنه كاف في ما نريده هناك، وهو ينفي وجود فضة والزبير أيضاً.

وثانياً: لو سلمنا وجود أشخاص آخرين في بعض الأحيان، فإن الهجوم على بيت الزهراء «عليها السلام»، قد كان أكثر من مرة، وقد ظهر ذلك صراحة

(١) الملل والنحل ج ١ ص ٨٤ وبحار الأنوار ج ٢٨ ص ٢٧١ وراجع: بهج الصباغة

ج ٥ ص ١٥ وبيت الأحزان ص ١٢٤.

في سياق الحديث الذي ورد في الإمامة والسياسة^(١). وتدل عليه روايات عديدة أخرى خصوصاً مع الجمع والمقارنة بينها، وملاحظة خصوصيات الأحداث، فإذا كان ثمة أشخاص في بيت الزهراء «عليها السلام» في الهجوم الأول، فليس بالضرورة أن يكونوا موجودين في الهجوم الثاني، أو الذي بعده.. وما هو الدليل الذي دل على ذلك؟!

وثالثاً: لا توجد رواية تقول: إن جميع بنى هاشم كانوا في البيت، نعم هم يقولون: إن بنى هاشم قد قعدوا عن البيعة، ولعل القائل قد اشتبه عليه الأمر، فتخيل أنهم قد قعدوا عن البيعة في بيت علي «عليها السلام»، ولم يلتفت إلى أن معنى «قعدوا» أنهم امتنعوا عنها، لا جلسوا في بيت علي «عليها السلام»، أو غيره!!

ورابعاً: بعض الروايات صرحت بوجود الزبير فقط^(٢)، بالإضافة إلى علي وفاطمة والحسنين عليهم الصلاة والسلام، ولم تذكر سوى هؤلاء. وبعض الروايات أشارت إلى وجود عدد أو جمع من بنى هاشم لا جميعهم^(٣). وهذه الروايات وإن لم تكن متعارضة لعدم التعارض بين المثبتات، ولكنها - خصوصاً الأخيرة - تنفي وجود جميع بنى هاشم في بيت فاطمة «عليها السلام».

(١) الإمامة والسياسة ج ١ ص ١٢.

(٢) الأمالي للمفيد ص ٤٩ و ٥٠.

(٣) راجع: المفيد في الجمل (ط جديـد) ص ١١٧ و ١١٨.

وخامساً: البيت صغير، لا يتسع لجميع بنى هاشم، ولا حتى لنصفهم، خصوصاً مع دفن النبي «صلى الله عليه وآله» في ذلك البيت، حيث لا بد من مراعاة حرمتها أيضاً.

وسادساً: إن الذي منع علياً «عليه السلام»، وفضة، والحسنين «عليهما السلام» من فتح الباب، هو نفسه الذي منع الزبير، وسائر بنى هاشم من ذلك، كما سيتضح في الإجابة على السؤال التالي إن شاء الله تعالى.

لو أجابهم علي عليه السلام !!:

يزعم البعض:

أنه قد كان على علي «عليه السلام» أن يفتح الباب، أو تفتحه فضة أو غيرها. أما الزهراء «عليها السلام»، فلا مبرر لمبادرتها هي لفتح الباب دونهم.

والجواب:

هناك أمران، لا بد من الحديث عنهما:

أحدهما: هل يمكن لعلي «عليه السلام» أو غيره أن يفتح الباب؟ !

الثاني: لماذا لا بد للزهراء «عليها السلام» دون سواها أن تتولى هذا الأمر؟

والإجابة على هذين السؤالين متداخلة، ولأجل ذلك حررناها على النحو

التالي:

أولاً: لقد كان النبي «صلى الله عليه وآله» يأمر بعض زوجاته بفتح الباب للطارق، كما تقدم، فلا حرج مبدئياً من قيام الزهراء بمهمة إجابة الطارقين.

ثانياً: إن من الواضح: أن فتح علي «عليه السلام» للباب، أو على الأقل إجابته للمهاجمين ولو من خلف الباب لا يخلو من أحد أمرين:

١ - إما أن يفعل ما يأمرونه به من المبادرة إلى بيعة أصحابهم - أعني أباً بكر - ويكون في هذه الحالة قد قدم ما يشبه الاعتراف بشرعية ما قاموا به، بل هو يلغي كل دلالة على أن له حقاً في هذا الأمر من الأساس.

٢ - وإنما أن يقتصر على إجابة المهاجرين، ثم الامتناع عن تلبية طلبهم، وهذا سوف يدفع بالمهاجين إلى مجادلته، ومحاولة التأثير عليه بالكلمة القوية، أو اللينة، أو حتى محاولة إخراجه للبيعة بالقوة.

وذلك منه «عليه السلام» سوف يعطى لهم الفرصة لتشويه الأمور، وإظهارها على غير حقيقتها، وادعاء ما يحلو لهم عليه، بحيث يكسرونه ويشوهون الحقيقة للناس، وهم المهيمنون والحاكمون، وإليهم تتلخص الأعناق الطامنة، ويتزلف المتزلجون.

إنهم سوف يقولون للناس: لقد جئنا للتغذية والسؤال عن الحال، ولكن علياً «عليه السلام» هو الذي واجهنا بالكلمة اللاذعة، أو بالعنف، حسداً منه لنا، واعتداداً بنفسه، وإدلاً بموافقه، وبقوته، وبقرباته من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ثم بفروسيته، وبكونه زوج بنت الرسول، وأباً السبطين، فهو المعتدي ونحن الضحية، وهو الحاسد والحاقد، والمهاجم والمغorer، وهو الطامع في أمر كان هو بنفسه قد أعلن انصرافه عنه، حيث إنهم كانوا قد أشعروا عنه بين الناس، وهو منشغل بتجهيز رسول الله «صلى الله عليه وآله» بأنه لا يريد هذا الأمر، كما يدل عليه قول المنذر بن أرقم في السقيفة، حينها رجحت كفة أبي بكر على سعد، واتختلف الأنصار فيما بينهم، وتنازعوا: «إن فيهم لرجلاً لو طلب هذا الأمر، لم ينazuه فيه أحد»،

يعني علي بن أبي طالب «عليه السلام»..^(١).

وفي رسالة ذُكر أن عمر بن الخطاب كتبها إلى معاوية، يقول فيها عن أبي بكر: «وقدمت الناس إلى بيته وصحبته، لأرحبه وكل من ينكر بيته، ويقول: ما فعل علي بن أبي طالب؟ فأقول: خلعها من عنقه، وجعلها طاعة للمسلمين، قلة خلاف عليهم، فصار جليس بيته»^(٢).

نعم، إنهم سيقولون للناس:

إذا كان علي «عليه السلام» قد انصرف عن هذا الأمر، وإذا كان لا بد من ضبط الأمور، خوفاً من الفتنة، فقد بادرنا إلى ذلك حفاظاً على الإسلام، ولكي نحفظ للأمة وحدتها، وللناس كراماتهم، وانتظام أمور حياتهم، لأننا نريد الخير للناس، والزلفى والقرب من الله، ولا شيء سوى ذلك، وحين واجهنا بالعنف، لم يكن أمامنا خيار، إلا أن اعتقدناه درءاً للفتنة، وحفظاً على الدين والأمة.

ومن الذي يستطيع أن ينكر عليهم ما يدعون، ويرى الناس أنهم حكام متسطلون، ولدى الحكام عادة السيطرة والسيوف إلى جانبها الأموال، والمناصب، وبإمكانهم تلبية المطامح والمآرب، ويبقى إعلامهم هو الأعلى صوتاً، لأنه يضرب بسيوف المال والجاه، والجبروت، والأطماع، والهوى، وهناك الحقد الظالم من الكثرين على علي «عليه السلام» وعلى كل من يلوذ

(١) تاريخ العيقوبي ج ٢ ص ١٢٣.

(٢) بحار الأنوار ج ٣ ص ٢٩٢ - ٢٩٤.

به، أو ينسب إليه. وعليهم أن يستفيدوا من هذه الأحقاد أيضاً لتشييت أمرهم، وتنمية سلطانهم.

وحين أجابتهم فاطمة «عليها السلام»، كان جوابها المفاجأة التي ضيعت عليهم الفرصة التي رأوها سانحة، فواجهوها بالعنف والقوة، وبانفعال ورعونة، حيث بادروها بالهجوم الشرس، الذي ينم عن حنق لا مبرر له إلا الإصرار على انتزاع هذا الأمر بالقوة، حتى ولو كان بقيمة قتل «المحسن»، وهتك حرمة بيتها «عليها السلام» والإعتداء عليها بالضرب المبرح، وهي امرأة ليست هي بالطامعة، ولا الحاسدة، ولا المغروبة بنفسها، ولا الحاقدة، ولا المشاغبة، إنها امرأة جاءت لترى من الطارق؟ ولم تكن بصدده إطلاق الكلمات الرعناء بلا حساب، بل لا مبرر لأن تفعل ذلك ابتداء، وهي المرأة المنشورة بأبيها أعظم نبي وجد في هذا العالم، وقد أخرجهم من الظلمات إلى النور، وهي ابنته الوحيدة، والإنسانة المميزة التي هي أفضل نساء العالمين من الأولين والآخرين، وهي التي يرضى الله لرضاها ويفضّل لغضبها.

فلو أنهم حين جاؤا قد تكلموا بالكلام اللين والمذهب، وقالوا لها: كيف أصبحت يا بنت رسول الله؟ لقد جئنا للاطمئنان على حالتكم، وللسؤال عن صحتكم، ولنعزيكم برسول الله «صلى الله عليه وآله»، فهل تأذنين لنا بزيارةكم لمباشرة علي ومؤانسته، والاطلاع على أحواله، فهل كانت الزهراء ستواجههم بغير الخلق الرضي، والكلمة الطيبة، وبغير التأهيل والترحيب؟!

ثم تطالبهم وتحتج عليهم في ما يحاولونه من اغتصاب أمر الخلافة، أو يطالبعهم على «عليها السلام» بذلك بحكمة وأناة، بعيداً عن أجواء العنف

والقهر، واستعمال السيوف والسياط.

ولكن الحقيقة هي: أن هؤلاء كانوا يريدون الإستعجال بأخذ البيعة من علي «عليه السلام»، إذ إنهم سرعان ما سيظهر عدم صحة ما قالوه للناس، وأن علياً «عليه السلام» لم ينصرف عن هذا الأمر، فبمَا يحبون الناس على سؤال: لقد بايعتم أمس علياً «عليه السلام» في يوم العدیر، ثم قلتم لنا: إنه قد استقال من هذا الأمر،وها قد ظهر خلاف ما ادعیتم، فكان أن أسرعوا إلى علي «عليه السلام» ليأخذوا البيعة منه بالقوة وبطريقة إرهابية، ليتلاطفوا أي حجاج أو احتجاج يحرجهم، ويفضحوا ما لا يحبون فضحه، كما أنهم بهذا الجو الإرهابي يظهرون علياً «عليه السلام» على أنه متمرد على الشرعية، وخارج على القانون.

فكان موقف الزهراء «عليها السلام» مفاجئاً لهم، فقد أفقدتهم القدرة على التصرف المناسب وضيع عليهم ما جاؤا لأجله، فتصرّفو معها برعونة وبانفعال وحقد، وتسبيت في فضح أمرهم، وهتك المستور من نوایاهم وخبایاهم، فأین هي التقوى التي يدعونها، وحب الخير الذي يزعمونه؟! وعرف الناس حقيقة ما أرادوه من وأد الفتنة، وإقامة شرع الله وأحكام الدين الذي يتذرعون به.

إن ما فعلوه مع الزهراء «عليها السلام»، قد أفقدتهم القدرة على تلميع الصورة، وكان فتح الزهراء للباب ضربة موقعة محقّت كل كيد وزيف، وأبطلت كل تزوير أو تحوير للواقع والحقيقة.

وكيف يمكن تحسين الأجيال من التزوير الإعلامي، الذي قد يهارسه

الحكام بكل ما يملكون من طاقات وإمكانات سلطوية ومادية؟!.

لقد قتل المأمون أخاه الأمين، ثم صوره إعلامه أنه إنسان تافه، جاهل وأحمق، بل ومتخلف عقلياً، ولم يزل الباحثون يعتقدون فيه نفس هذا الاعتقاد الذي أوحى به المأمون للناس، مع أن الحقيقة هي أنه كان على عكس ذلك تماماً، لكن ذنبه: أنه هزم وقتل.

وإذا كنا نحن نملك معايير تمكنا من اكتشاف كثير من الحقائق فيما يرتبط بها ينسبونه إلى النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» والأئمة «عَلَيْهِمُ السَّلَامُ» وغيرهم، لتصديقنا بالقرآن الذي هو ميزان ومعيار، وكذلك الحال بالنسبة للرسول «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» ولأمور أخرى، فإن غيرنا من لا يدين بالإسلام، إذا أراد أن يكتشف الحقيقة من خلال دراسة الشواهد التاريخية المتوفرة لديه، فسيصعب عليه ذلك جداً.

لأنه إذا قرأ: أن هناك إنساناً يهتف النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» باسمه، ويقول هو وليكم بعدي، ويهتف الخلق ولا سيما الأنصار باسمه^(١)، ويقولون في السقيقة، لا نباع إلا علياً^(٢)، وهو العالم الشجاع، القوي المجاهد، صاحب المواقف الكبرى، والتضحيات الجسام، وهو صهر النبي ورببه، وابن عمه وحبيبه الخ ..

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي الشافعي ج ٦ ص ٢١٥ وإحقاق الحق (الملاحقات) ج ٢ ص ٣٥٤ و ٣٥٥ عن تحفة الأحباب للدشتكي.

(٢) تاريخ الأمم والملوك (ط دار المعارف) ج ٣ ص ٢٠٢.

وقرأ في المقابل: أن مناوئيه «عليه السلام» قد اغتنموا فرصة غيابه عن الساحة، واحتضروا بالأمر لأنفسهم ثم جاؤا إلى بيته وطالبوه بأن يقر لهم بما اغتصبوا، ويسلم ويعترف لهم، ويخضع لما أرادوه..

ثم قرأ ثالثة: ما يدل على وجود ساعات راجت بين الناس تقول: إن صاحب هذا الأمر قد انصرف عنه، ولم يعد يطلبه لأسباب خاصة أو عامة.

قال المحقق القاضي نور الله التستري: «أوقع بعض المنحرفين عن علي في قلوب الناس أنه «عليه السلام» قد تقاعد عن تصدي الخلافة لشدة ما أصابه من مصيبة النبي «صلى الله عليه وآله»، وسكن قعر بيته مشغلاً بالحزن والتعزية، فجاء خزيمة بن ثابت الأنصاري، وقال لقومه من الأنصار ما سمعه من حال علي «عليه السلام»، وذكر أنه لا بد من يلي هذا الأمر وليس سواه قرشي يليق بذلك.

فخاف الأنصار أن تشتد عليهم البالية، ويلي هذا الأمر قرشي فظ ينتقم منهم للثارات الجاهلية والأضغان البدوية، فتوجهوا إلى سعد بن عبادة سيد الأنصار وحضروا السقيفة ملتزمين منه قبول الخلافة، فأبى سعد ذلك لمكان علي «عليه السلام»، وأنه المنصوص بالخلافة عن الله تعالى ورسوله فلما سمع قريش بذلك - وكانوا متلهزين للفرصة - دلسوا في الأمر. وعجلوا في البيعة لأبي بكر إلخ..»^(١).

ثم قرأ رابعة: أن هذا الشخص قد ندم على إعراضه، واستيقظ فيه

(١) إحقاق الحق (الملاحقات) ج ٢ ص ٣٤٧ و ٣٤٨.

ها جس الطمع من جديد، فواجههم حين أتوه برفض طلبهم، وبالإعلان بالنكير عليهم، بل واجههم بالشتائم وبقواعد القول، وقوارص الكلام، بل أنبئهم على هذه الخيانة العظيمة، وعلى هذا الجريمة الجسيمة.

ثمقرأ أيضاً: أنهم قد قابلو الشتيمة بمثلها، والشدة والعنف بمثله أيضاً، حتى تفاقمت الأمور إلى درجة الصدام، والافتراق والالتحام، بفعل حدة الغضب.

فإنه أيضاً سوف يقبل ويصدق ذلك، ويرى أمامه صورة مكتملة ومنسجمة، وسيقول في نفسه: إن الملك عقيم لما فيه من الجاه والمال والمناصب والمكاسب، ولما فيه الكرامة والقداسة. والكل يجب أن يحصل على حكم فيه كل هذا، وسيتذرع لذلك بالحجج والبراهين، ويحشد له الشواهد والدلائل، وقد يظلم ويعتدي ويزور الحقائق في سبيل ذلك.

إذن، فلن يستطيع هذا الشخص أن يكتشف الحقيقة، إذا عرض عليه ملك أو سلطان يتنازعه فريقان، كل منهما يقول في ظروف كهذه: أنا المظلوم والمعتدى عليه، والأخر هو الظالم وهو المهاجم، لأن هذا الشخص - كما قلنا - لا يملك المعايير الكافية التي تمكنه من حصصصة الحق، وتمييزه عن الباطل.

وقد عبر بعض المستشرقين عن هذه الحقيقة المهمة، حينما قال: إنه لم يدرك مظلومية الإمام الحسين «عليه السلام» إلا من قتل طفله الرضيع، وهو كلام صحيح، بأنه لا يملك مفتاحاً يستطيع بواسطته أن يدخل إلى شخصية الإمام الحسين «عليه السلام»، ولا معياراً يعرفه الحق من الباطل في قضية الحسين «عليه السلام» إلا المعيار العاطفي والإنساني، أما نحن

فلدينا القرآن، وكلام الرسول «صلى الله عليه وآله» ولدينا مثل وقيم، وحقائق، نقيس بها الأمور، ونعرف الحق من خلاها.

وهكذا يتضح: أنه لو كان علي «عليه السلام» هو الذي أجاب المهاجمين لضاع الحق لدى الكثيرين من الناس، وهو ما لم يكن علي «عليه السلام» ليقدم على التفريط به في أي ظرف، ولكنوا فعلوا ما أرادوه من اقتحام البيت، وغيره من أمور، كانوا أعظم شراسة وأشد ضراوة، وأكثر عنفاً وفتكاً بأهله، ولو قع الناس في أعظم البلاء، حيث تسد عليهم النافذة الوحيدة لعرفة الحق خصوصاً من كان منهم بعيداً عن أجواء المدينة، فضلاً عن الأجيال اللاحقة، وإلى يومنا هذا.

وهل كان يمكن اكتشاف الحق من البطل، والطامع، المتغلب، والغتصب، المهاجم من المظلوم، والمقطوع، والقهور، والمسلوب حقه، والمكذوب عليه بما راج آئذ من شائعات وأباطيل؟

نعم، لو كان علي «عليه السلام» هو الذي أجاب المهاجمين لضاع الحق، ولطممت الحقيقة.

ولعل أحداً منا، أو فقل: لعل الكثيرين منا لم يكونوا يتثنون له، ولا عرروا حقه وصدقه، ولكن لنا حديث آخر مع هذا الإسلام العزيز.

وقد كان علي «عليه السلام» إماماً للأولين والآخرين، وهو مسؤول عن تحصين الأجيال إلى يوم القيمة في وجه التضليل والتزوير، ولا سيما فيما يمس عقائدهم، وعليه أن يمنحهم الفرصة الحقيقة لاكتشاف هذا التزوير في أي موقع كان، ومن أي كان.

لو أجبتهم فضة؟!:

وحتى لو أن فضة هي التي أجبتهم على الباب، فإن الأمر لا يختلف عما ذكرناه، لأن إجابتها لن تعرّف الناس على حقيقة ما يكن أولئك القوم من حرص على هذا الأمر، وإصرار أكيد على انتزاع الحق من صاحبه الشرعي، وقد كان بإمكانهم إزاحتها عن طريقهم بأسلوب لن يكون له دور في جلاء الصورة، ولا في معرفة الحقيقة، إذ يمكن أن يتهموها هي بأنها قد واجهتهم بطريقة غير مؤدبة ولا أخلاقية.

ولم يكن لفضة ذلك المقام الرفيع الذي كان للزهراء «عليها السلام»، ولم يقل النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» في حقها: إن الله يغضب لغضبها. أما الزهراء «عليها السلام»، فهي المرأة المعصومة والمطهرة بنص القرآن، وهي التي يغضب الله لغضبها ويرضى لرضاها.

فلولا الزهراء إذن، لطمست معالم الدين، ولحق الحقادون والمنافقون المترbusون بهذا الإسلام العزيز أغلى وأحلى أمنياتهم.

فالزهراء «عليها السلام» بخطواتها المعدودة تلك نحو الباب قد حصنت حق علي «عليها السلام»، وحفظت الإمامة - لا الخلافة فقط - من التجني والتزوير. ثم هي قد مكنت الناس حتى غير المسلمين من اكتشاف الحقيقة، سواء من عاش منهم في ذلك العصر، أو الذين جاءوا ويجيئون بعد ذلك.

والتأمل في التاريخ يعطينا: أن كل إمام له دور رئيس في حفظ أساس الإسلام إلى درجة أنه لو لا لصاع الدين ضياعاً حقيقياً، فلولا تبلغ الإمامية يوم الغدير، ولو لا صلح الإمام الحسن، ولو لا استشهاد الإمام الحسين «عليهما

السلام». ولا غرو إذا قلنا أيضًا: لو لا موقف الزهراء هذا، الذي تعرضت فيه للأذى، وللضرب وإسقاط الجنين، لم يكن من هذا الإسلام إلا المظاهر والأسماء وإنما الأشكال والطقوس الجوفاء.

إسْتَهْرَادُ، أَوْ مِثَالُ وَشَاهِدٍ:

ونذكر هنا شاهدين اثنين، يدخلان في نطاق ما ذكرناه من مسؤولية النبي والإمام عن تحصين الأمة عن أن تقع فريسة التزوير الإعلامي هما:

الأول: إن النبي «صلى الله عليه وآله» قد طلب في مرض موته أن يأتوه بكتف ودواء، ليكتب لهم كتاباً لن يضروا بعده، رغم أنه كان قد نص على إمامية علي «عليه السلام» في كثير من المناسبات والمواقف قبل ذلك، ولا سيما في يوم الغدير، حيث أخذ له البيعة من الناس أيضًا.

ولكنه «صلى الله عليه وآله» أراد أن يحسن الأمة عن أن تقع فريسة التزوير، حتى لا يقال لها: إن النبي «صلى الله عليه وآله» قد عدل عن رأيه، وقد استجدت أمور، ونشأت ظروف اقتضت استبعاده «عليه السلام» عن هذا الأمر.

وقد أظهرت مبادرة النبي هذه حقيقة ما كان يكتنف البعض في نفسه، وما كانوا يبيتونه تجاه هذه القضية بالذات، حين قيل ورسول الله «صلى الله عليه وآله» يسمع: «إن النبي ليهجر، أو نحو ذلك. ولم يعد مجال للتعلل بأن صاحبته «صلى الله عليه وآله» أتقياء مخلصون، يحترمون رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ويحرصون على تنفيذ أوامره، وكسب رضاه. فإن قولهم: إن النبي ليهجر، قد أظهر مدى جرأتهم على الرسول الكريم، فإذا كانت مطامعهم ومصالحهم تدعوهم إلى هذه الجرأة، وإذا كانوا يواجهون أعظم نبي بهذا

الأسلوب الجاف، فهل يتورعون عن ضرب النساء، وعن طمس الحقيقة في سبيل تحقيق أهدافهم؟!

الثاني: حمل الحسين «عليه السلام» معه النساء والأطفال إلى كربلاء حتى لا يدعى الحكام المجرمون أن اللصوص قتلوا الحسين، أو أنه تاه في الصحراء، فهات عطشاً، كما جرى لدليلي مسلم بن عقيل، أو أن السباع قد افترسته أو ما إلى ذلك.

ثم يأتي هؤلاء المزورون، ويشيعون جنازته بالاحترام والتبجيل، مع إظهار مزيد من الحزن والأسى على فقده، ويخدعون الناس بذلك، ويؤكدون نهجهم الانحرافي والإجرامي.

ولأجل ذلك أيضاً، خرج «عليه السلام» من مكة في يوم التروية، مع أن المفروض هو أن يتوجه في هذا اليوم إلى عرفات، مع العلم أن الحسين «عليه السلام» هو الوحيد الباقي من ذرية النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، وهو الرمز، وهو الذي يراه الناس مسؤولاً عن حفظ هذا الدين ورعايته، وتعليمهم أحكامه، فكيف يخرج ويتركهم، في يوم تبدأ فيه مراسم، شعيرة هي من أعظم شعائر الإسلام؟! فبدل أن يتوجه إلى عرفات يتوجه إلى جهة أخرى!! إن ذلك سوف يصرف الانتباه، ويطرح الكثير من التساؤلات.

إنه يخرج من مكة إلى غير مكة، ومن قلب العالم الإسلامي النابض، الذي يحتضن أعظم المقدسات الإسلامية إلى بلد آخر لا مقدسات فيه، وهو يتركها في أيام الحج، لا في الأيام العادية، وبالذات، في أول يوم من أيامه، والمفروض أن يكون هو أمير الناس، وقائدهم، ومرجعهم الذي يرجعون

إليه، ليعلمهم مناسك حجتهم، وأحكامه.

والحسين «عليه السلام» نفسه هو ذلك الشخص الذي تمنى القلوب والعيون أن تراه، ولو مرة في العمر، فضلاً عن السعادة الغامرة لكل مسلم بالتحدى إليه، والجلوس بقربه.

ثم إنه «عليه السلام» يعلن للناس جميعاً: أن الله شاء أن يراه قتيلاً، وعن النساء: أنه تعالى شاء أن يراهن سبايا.

فهناك إذن جريمة، وهي غير عادية، إنها جريمة قتل لإنسان عظيم، وفي ظروف غير عادية. إنها جريمة تستهدف أعظم إنسان على وجه الأرض، وقتلها في حرب مدمرة، تقتل فيها الرجال كل الرجال من ذرية الرسول، وكل من معهم، وتسبى بنات الوحي وأهل بيت النبوة.

إذن، فلا بد أن يتساءل الناس عن هذا المجرم من هو، وعن موقفهم ومسؤولياتهم تجاه هذه الواقع الخطير والمثير؟ ولسوف يتذمرون نبأ الجريمة بفارغ الصبر.

فخروج الحسين «عليه السلام» لم يكن لأجل دنيا وسلطان، ولا فراراً من خطر، ولا للإستجمام والنزهة، بل كان لمواجهة الخطر بأعظم مراتبه، ومواجهة التحدى.

والذين سمعوا من الحسين «عليه السلام» هذا القول، وواجهوا هذا الحدث، قد جاءوا من كل بقاع الإسلام، وربما من كل مدينة وقرية، ومن كل حي وشارع، سيرجعون بذكريات تلامس مشاعرهم وعواطفهم، وعقيدتهم، وتهز ضمائرهم، وتوقف وجداً منهم، وسيتحذرون لزوارهم عن هذه الذكريات التي لا

ترال نابضة بالحياة، لأنها منذ بدايتها جعلتهم يعيشون حالة الترقب والانتظار. وهذا ما سيضعف قدرة سلطات ال欺辱 والظلم على تزوير الحقيقة منها حاولت ذلك، وستبقى الشكوك وعلامات الإسفهام الكبيرة تواجهه ذلك التزوير بقوة، منها كان خفيًا وذكيًا. فصلوات الله على الحسين وعلى أولاد الحسين وعلى أصحاب الحسين.

أي خافون من فتح الباب وهم مسلحون؟!:

واثمة محاولة أخرى، يبذلها البعض لترجمح مقوله: إنه لا مبرر لأن تفتح الزهراء «عليها السلام» الباب دون غيرها من كانوا في داخل البيت، فهو يقول: «إذا جاؤا ليعتقلوك، فهل تقول لزوجتك: افتحي الباب، أم تبادر أنت إلى فتحه»؟!

والجماعة قد جاؤا ليعتقلوا عليًّا، فلماذا تفتح الزهراء «عليها السلام» الباب؟ خصوصاً وأن الذين في داخل البيت كانوا مسلحين، فهم لا يخافون من المواجهة مع المهاجمين، وقد خرج الزبير مصلتاً سيفه، فكسره سيفه.

ويظهر: أن هذا الإشكال مأخوذ من الفضل بن روزبهان، الذي قال: «إن عيونبني هاشم، وأشرافبني عبد مناف، وصناديد قريش، كانوا مع علي. وهم كانوا في البيت، وعندهم السيوف اليهانية، وإذا بلغ أمرهم إلى أن يحرقوا من في البيت، أتراهم طروا الغيرة وتركوا الحمية رأساً، ولم يخرجوا بالسيوف المسلة، فيقتلوا من قصد إحراقهم بالنار»؟!^(١)

(١) إبطال نهج الباطل (مطبوع مع دلائل الصدق) ج ٣ ص ٤٦.

والجواب:

أولاً: إنني أعتقد أن ما ذكرناه في الإجابة على السؤال السابق يكفي لبيان ضرورة أن تحيب الزهراء على الباب.

فإن القضية ليست هي مجرد منع المهاجمين من اعتقال علي «عليه السلام»، بل القضية هي أن مواجهة علي «عليه السلام» لهم سوف تتسبب بتضييع الحق، وإعطائهم الفرصة لتحقيق مآربهم في تزوير الحقيقة والتاريخ.

وقد كان إظهار هؤلاء القوم على حقيقتهم، وتعريف الناس بأنهم هم المعذون والظالمون، منحصرًا في أن تحيبهم الزهراء «عليها السلام»، دون سواها حتى ولا فضة، أو غيرها من بنى هاشم.

وليلاحظ: أنه رغم وضوح هذا الأمر، فإن البعض يعبر بكلمات لا تناسب مع هذه الحقيقة، مثل قوله: «اعتقال علي». وستأتي عبارات أخرى له من قبيل: «إخضاع المعارضة» و «مواجهة التمرد»، وما إلى ذلك.

وكأنهم يرون أن قعود علي «عليه السلام» في بيته، وإجابة الزهراء لهم إنما كان خوفاً من الاعتقال، لا أنه خطوة تهدف إلى إفساد ما كان المهاجمون يريدون تحقيقه في محاولتهم تلك، وقد نجحا «عليهما السلام» في ذلك أيمًا نجاح رغم كل ما تعرضوا له.

وثانياً: لقد كان من الواضح: أن مواجهة المهاجمين بالسيف وبالعنف كان هو مطلوب المهاجمين، وهو يخدم مصالحهم بدرجة كبيرة، وهو ما كان يتداشّه على صلوات الله وسلامه عليه، وقد نهاه عنه رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» أيضًا.

وقد اعترف المستدل بأنه: «قيدته وصيته من أخيه» بعدم استعمال السيف والعنف في أمر الخلافة.. فما معنى توقعه ذلك منه «عليه السلام»؟!

فهل يريد منه مخالفة أمر النبي «صلى الله عليه وآله»، والاستسلام للفخر المنصوب له، ليضيع على الأمة فرصة معرفة الحق؟!

وثالثاً: إن عدم الإستجابة إلى دعوة العنف لا يعني أن لا يتخذ أولئك المعتدى عليهم الاحتياطات الالزمة للدفاع عن أنفسهم، لو أريد بهم شر وأذى، فإن عدم طلب الخلافة بالسيف شيء، والذب عن النفس حينها يراد سفك دمائهم شيء آخر..

وأما ما فعله الزبير، فإنما صدر منه حين أخذوا علياً «عليه السلام»، فلم يتحمل الزبير ذلك، فحاول أن يهاجمهم لتخلص علي «عليه السلام»، فرماه خالد بصخرة، فأصابت قفاه، وسقط السيوف من يده، فأخذه عمر، وضربه على صخرة فانكسر^(١).

وذكر في نص آخر: مجيء عمر في جماعة، ثم قال: فخرج عليه الزبير مصلتاً بالسيف، فعثر، فسقط السيوف من يده، فوثبوا عليه فأخذوه^(٢).

ألا يدافع على عليه السلام عن وديعة الرسول عليه وآله؟!:

قد يتتسائل البعض فيقول:

(١) الإختصاص ص ١٨٦ و ١٨٧ وبحار الأنوار ج ٢٨ ص ٢٢٩ ح ١٥.

(٢) تاريخ الأمم والملوك ج ٣ ص ٢٠٢.

إذا كانت الزهراء «عليها السلام» وديعة رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» عند علي «عليه السلام»، فكيف لم يدافع عنها؟! ألا يجب حفظ الوديعة؟!
والجواب:

أولاً: إن الجواب السابق يكفي هنا، فإن دين الله كان أعظم وديعة من قبل الله ورسوله عند علي عليه الصلاة والسلام. ولا بد من حفظ هذه الوديعة، على أن هذه الوديعة نفسها - أعني الزهراء - لم تتوان لحظة في الدفاع بنفسها، وبكل ما تملك وتستطيع عن الوديعة الأخرى، أعني دين الله سبحانه وتعالى.

ثانياً: إن علياً «عليه السلام» لم يفعل ما يتنافى مع حفظ الوديعة، والزهراء «عليها السلام» قد قامت بواجبها، وعملت بتکليفها، والماهجون هم الذين خالفوا حكم الله، واعتدوا على وديعة رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، فالخطاب بحفظ الوديعة موجه إليهم بالدرجة الأولى.

أما القول: بأن ترك علي «عليه السلام» لها لتواجه هي التحدي وحدتها، يعتبر تفريطاً منه «عليه السلام» بها..

فليس صحيحاً، بل هو من سخف القول، لأن تکليفها هي أن تواجه وتدافع عن الإمامة، وقد قامت بذلك.

وتکليفه هو: أن لا يعطيم شرعية، ولا مبرراً لتمرير مخططهم، وأن يحفظ للناس فرصة تمييز الحق من الباطل، ثم أن لا يعطيم فرصة الإعتداء على الزهراء «عليها السلام» ولا يمكنهم من تلميع صورتهم، وتحفيف بشاعة ما ارتكبوه واقترفوه ثم تمريرهم ذلك على الناس بدهاء.

وتکلیف المهاجمین هو: إرجاع الحق إلى نصابه، وأن لا يعرضوا أنفسهم لغضب الزهراء «عليها السلام»، ومن ثم لغضب الله ورسوله.

وقد قام علي والزهراء «عليهما سلام الله» بما يجب عليهما خير قيام، ولم يكن بالإمكان فعل ما هو أفضل من ذلك.

ومن يعمل بواجبه الشرعي لا يمكن أن يعتبر مفرطاً بالوديعة، ومخالفاً للحكم الشرعي، بل التفريط إنما جاء من قبل الآخرين.

هل ضرب الزهراء عليها السلام مسألة شخصية؟!:

ويتابع البعض اعتراضاته، فيقول:

إن كنتم تقولون: إن علياً لم يدافع عن الزهراء، بسبب وصية النبي «صلى الله عليه وآله» له حيث «قيدته وصية من أخيه».

فإننا نقول لكم: إنما أوصاه النبي «صلى الله عليه وآله» أن لا يفتح معركة من أجل الخلافة، ولم يقل له: لا تدافع عن زوجتك. وضرب الزهراء لا علاقة له بالخلافة، لأنها مسألة شخصية، كما أن الزهراء نفسها لا علاقة لها بالخلافة، أما مسألة الخلافة فهي تتعلق بالواقع الإسلامي كله.

والجواب:

إننا قبل الإجابة على ما تقدم نسجل ملاحظة هنا مفادها:

أن مسألة الزهراء مع القول هي مسألة الإمامة، ثم الخلافة، لأن هؤلاء إنما ينصبون أنفسهم أئمة للناس، والإمامа مقام إلهي جعله الله لغيرهم، والخلافة هي أحد شؤون الإمامة، والدليل على ما نقول: هو محاولتهم تخصيص أنفسهم بحق التشريع، بل يقول أحدهما حينما عותب على بعض تشريعاته:

أنا زميل محمد^(١).

وقد ذكرنا بعض ما يتعلق بهذا الأمر في كتابنا: الحياة السياسية للإمام الحسن «عليه السلام»، فراجع.
وبعد هذا الذي أشرنا إليه نقول:

أولاً: إن القوم إنما جاؤا إلى بيت الزهراء «عليها السلام» من أجل إجبار أمير المؤمنين «عليه السلام» على البيعة لهم، لكي تثبت خلافتهم، ويتأكد استئثارهم بها دونه «عليه السلام»، والزهراء تريد منعهم من تحقيق هذا الأمر بالذات، وكذلك علي «عليه السلام»، فكان القوم يريدون إزاحة الزهراء «عليها السلام» من طريقهم، ليمكنهم إجبار علي «عليه السلام» على البيعة.
إذن، فهذه معركة يخوضها أعداء علي «عليه السلام» ضده من أجل الخلافة، وقد أوصاه الرسول «صلى الله عليه وآله» أن لا يخوض معركة من أجل الخلافة^(٢) باعتراف نفس المعارض، فما معنى قوله: إن الزهراء وضررها

(١) تاريخ الأمم والملوك ج ٣ ص ٢٩١ (ط الاستقامة) والفائق ج ٢ ص ١١.

(٢) ذكر المفيد: أن علياً «عليه السلام» نقل عن النبي «صلى الله عليه وآله» قوله له: «إن تموا عشرين فجاهدهم» الإختصاص ص ١٨٧ وراجع: بحار الأنوار ج ٢٨ ص ٢٢٩ و ٣١٣ و ٢٧٠ وفيه: «لو وجدتأربعين ذوي عزم لجاهدتهم»، وتفسير العياشي ج ٢ ص ٦٨ وتفسير البرهان ج ٢ ص ٩٣ وراجع: الصراط المستقيم ج ٣ ص ١٢ والإحتجاج ج ١ ص ١٨٨ و ٢١٣ والمسترشد في إمامية علي «عليه السلام» ص ٦٣ وكتاب سليم بن قيس (بتحقيق الأنصاري) ج

لا علاقة له بالخلافة؟ بل الحقيقة هي: أن قضية الزهراء بباب؟!.. بالواقع الإسلامي كله.

وهل يظن هذا القائل: أن مطالبتها «عليها السلام» بفك أيضًا كانت من أجل أن تستفيد منها في إنعاش حياتها المعيشية؟ مع أن من الواضح أن حياتها «عليها السلام» بقيت على حالها قبل ذلك، ومعها، وبعدها، فهي لم تبن بأموال فدك قصرًا، ولا تزينت بالذهب والفضة، ولا استحدثت فرش بيتها، ولا اقتنت التحف، ولا ادخلت شيئاً للمستقبل، ولا اشتريت البساتين والعقارات، والراكب الفارهة، كما فعل أو يفعل الآخرون، بل كانت غلة فدك تصرف في سبيل الله، وعلى الفقراء والمساكين.

مسألة فدك سياسية:

وما يدل على أن مسألة فدك كانت سياسية تلك المحورة التي جرت بين الإمام الكاظم «عليه السلام» وبين الرشيد، فقد كان الرشيد يقول لموسى بن جعفر الكاظم «عليهما السلام»: يا أبا الحسن خذ فدك حتى أردها عليك، فيأبى، حتى ألح عليه، فقال: لا آخذها إلا بحدودها.

قال: وما حدودها؟!

قال: يا أمير المؤمنين، إن حدتها لم تردها.

قال: بحق جدك إلا فعلت؟!

قال: أما الحد الأول: فعدن.

فتغير وجه الرشيد وقال: هيhe.

قال: والحد الثاني: سمرقند.

فاريد وجهه.

قال: والحد الثالث: أفريقيا.

فاسود وجهه وقال: هيhe.

قال: والرابع: سيف البحر مما يلي الخزر وأرمينية.

قال الرشيد: فلم يبق لنا شيء فتحول في مجلسي.

قال الكاظم «عليه السلام»: قد أعلمتك أن إن حدتها لم تردها.

فعند ذلك عزم على قتله، واستكفى أمره يحيى بن خالد.. الخ..^(١).

أجل، لقد بقيت الزهراء «عليها السلام» تلك العابدة الزاهدة، التي
تبنت مع زوجها على جلد كبش كانا يعلفان عليه الناضح بالنهار^(٢).

ولأجل ذلك فنحن لا نوفق على ما يقال: من أنها قد خاطبت علياً «عليه السلام» بالكلام الذي يتضمن جرأتها عليه «عليه السلام» بمواجهته بنوع
من التأنيب بأنه: اشتغل شملة الجنين، وقعد حجرة الضيّن، إلى أن تقول له
فيه: «وهذا ابن أبي قحافة ييتزني نحلة أبي، وبلغة ابني»^(٣).

(١) راجع: ربيع الأبرار ج ١ ص ٣١٥ و ٣١٦ والطرائف ص ٢٥٢ وراجع: الكافي ج ١ ص ٥٤٣ وبحار الأنوار ج ٤٨ ص ١٤٤.

(٢) راجع: تذكرة الخواص ص ٣٠٨ و ٣٠٧ وطبقات ابن سعد ج ٨ ص ٢٢ و ٢٣.

(٣) بحار الأنوار ج ٤٣ ص ١٤٨ ح ٤ عن المناقب ج ٢ ص ٢٠٨ وضياء العالمين

إلا أن يكون للرواية معنى آخر، لم تصل إليه أفهمانا، أو كان ثمة قرينة لم تصلنا. أو لم يحسن الناس نقل كلامها إلينا. فنحن مع وجود احتمال من هذا النوع لا نجرؤ على تكذيب الخبر بصورة قاطعة، كما رأينا يظهر من كلام بعضهم. المهم هو: أننا لا يمكن أن نتصور الزهراء «عليها السلام» تفكير بهذه الطريقة الشخصية الدنيوية، وهي التي عوضها رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» عن خادم بتسبیح خلَّده تشييعاً إلى يوم القيمة وعرف باسمها، أعني «تسبيح الزهراء».

وأن قسوة الخطاب في هذا الكلام يعطينا: أنها لم تكن تعرف أن علياً «عليها السلام» كان مصيباً في كل موافقه تلك، مع أن الزهراء «عليها السلام» هي أعرف الناس بأن علياً «عليها السلام» مع الحق والحق معه، يدور معه حيث دار، وأنه لو فعل غير ذلك لطمسـت معالم الدين.

وإذا كانت هذه الحقيقة تتضح لكل دارس لتاريخ الإسلام، فيرد سؤال: كيف أمكننا نحن أن نفهم ذلك بعد ألف وأربعين سنة، لكن الزهراء المعصومة العالمة، وسيدة نساء العالمين، التي كانت القمة في الوعي الديني والعقيدي والاجتماعي السياسي، لم تستطع أن تعرف ذلك؟!

إن موافق الزهراء «عليها السلام» في حياتها وبعد وفاتها تكشف لكل أحد عن غزارة علمها، وعن عمق وصائب تفكيرها، وعن بالغ دقتها في تصرفاتها وموافقاتها المؤثرة.

وخلاصة الأمر:

أولاً: إن الزهراء لا تعتبر ضرباً ولا تعتبر أيضاً مسألة فدك مسألة شخصية، ولم تكن إجابتها القوم من وراء الباب تصرفاً شخصياً، بل كان دفاعاً عن الإمامة والخلافة، التي يراد اغتصابها، وتريد هي منع تشريع هذا الإغتصاب، ثم التخلص والتملص من تبعات سلبياته.

ثانياً: إن الإقدام على ما أقدموا عليه في حق الزهراء «عليها السلام»، وعلى القول للنبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» وهو في مرض موته: إن النبي ليهجر، وعلى غير ذلك من أمور من أجل الحصول على أخطر موقع، وأشدّه حساسية، وأكثره مساساً بالواقع الإسلامي كله، إن ذلك يعطينا: أن من يفعل ذلك غير مؤهل للموقع الذي يطلبه، ويعرفنا: أنه لا يمثل النموذج الأمثل، والأفضل للحاكم الإسلامي، ولا تعكس موافقه أو تصرفاته، الرؤية الإسلامية الدقيقة في كل المسائل.

إذن، فمسألة الزهراء هي أهم وأخطر المسائل وأشدّها مساساً بالواقع الإسلامي، ولم تكن ولن تكون مسألة شخصية، واعتبارها كذلك ما هو إلا تصغير ل شأنها، وتحريف وتزوير للحقيقة.

ثالثاً: إن ما يشير إلى ذلك: أن الله سبحانه قد جعل الزهراء «عليها السلام» معياراً لمعرفة الحق من الباطل، والصواب من الخطأ، وبها يعرف الظالم والآثم من غيره، وذلك لأن رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» قد قرر بصورة صريحة: أن الله يغضب لغضبها «عليها السلام»، ويرضى لرضاها، ومن آذاها فقد آذى النبي، ومن آذى النبي فقد آذى الله سبحانه.

فنوع العلاقة بالزهراء إذن، يحدد نوع علاقة الإنسان بالله، وبالرسول، وبكل القيم والمثل، وعلى أساس ذلك يميز الإنسان بين ما يأخذ وما يدع، ويتخذ موقفه، ويحدد نوع علاقته بهذا الشخص أو بذلك.

على الحاضرين أن ينجدوا الزهراء عليهما:

قد يقول البعض:

سلمنا أنه قد كان على الزهراء «عليها السلام» أن تتولى هي إجابة القوم، ولكن كيف يسمع الجالسون في داخل البيت كعلي والزبير وغيرهم من بنى هاشم ما يجري عليها ثم لا ينجدوها، بل يقعدون، ويقولون لا حول ولا قوة إلا بالله؟!

ونقول:

أولاًً: من أين ثبت لهذا القائل أنهم لم ينجدوها؟! فإن النجدة لا تعني فتح معركة بالسلاح، والدخول في حرب.

ثانياً: هناك نص يفيد: أنها هي التي أنجدت علياً «عليها السلام» حين أخذوه، فاعتدوا عليها بالضرب، يقول النص: «فحالت فاطمة «عليها السلام» بين زوجها وبينهم عند باب البيت، فضر بها قنفذ بالسوط الخ..»، ثم تذكر الرواية، كسر ضلعها، وإسقاط جنينها صلوات الله وسلامه عليها^(١).

وثالثاً: إذا كان إنجادها يوجب تفاقم المشكلة إلى درجة كان النبي «صلى الله عليه وآله» قد نهى عنها علياً «عليها السلام» عن بلوغها، لما في ذلك من

. ٢١٢ ص ١ ج ١ الإحتجاج (١)

خطر على الدين، فإن هذا الإنجاد يصبح معصية لأمر رسول «صلى الله عليه وآله»، وخيانة للدين، وتغريطاً عظيماً فيما لا يجوز التغريط به من مصلحة الأمة، وعلى الأخص، إذا كان ذلك يهيئ الفرصة للمهاجمين لافتتاح مشكلة تضييع على الناس إمكانية معرفة الحق.

وقد كان من واجب علي والزهراء «عليهما السلام» - على حد سواء - أن يحفظا للأمة، وللأجيال، حقها في معرفة الحقيقة، وأن يضيعوا على الآخرين فرصة تشويه الحقائق، وذلك هو ما فعله علي «عليه السلام» بالفعل، وهو الإمام المعصوم الذي لا يهم ولا يخطئ.

ورابعاً: هناك نص يقول: إن علياً «عليه السلام» قد بادر إلى إنجادها ففر المهاجرون، ولم يواجهوه، يقول النص المروي عن عمر، والمتضمن كون عمر ركل الباب برجله، وأصيب حمل فاطمة: دخل عمر، وبادرها بضرب خديها من ظاهر الخمار فـ «خرج علي، فلما أحسست به أسرعت إلى خارج الدار، وقلت لخالد، وقفت ومن معهما: نجوت من أمر عظيم».

وفي رواية أخرى: قد جنئت جنائية عظيمة، لا آمن على نفسي. وهذا علي قد برب من البيت، وما لي ولكم جميعاً به طاقة، فخرج علي، وقد ضربت يديها إلى ناصيتها لتكتشف عنها، وتستغيث بالله العظيم ما نزل بها النـ..^(١).
وستأتي نصوص أخرى عن مصادر أخرى في القسم المخصص للنصوص
إن شاء الله تعالى.

الفصل الثامن:

من هنا وهناك..

هل كان لبيوت المدينة أبواب؟!:

ينقل البعض عن أستاذ مادة التاريخ في جامعة دمشق^(١) أنه يقول:
لم يكن لبيوت المدينة في عهد الرسول أو بعده، أبواب ذات مصاريع
خشبية، بل كان هناك ستائر فقط توضع على الأبواب.

ثم قال: أنا ناقشته: لكن هو لديه دليل!

ثم يعقب ناقل هذا القول على ذلك بقوله:

فكيف عصرت الزهراء إذن بين الباب والحائط؟! وكيف اشتعلت النار
في خشب الباب؟!

ثم استدل هذا الناقل بأمرتين مؤيداً بها صحة هذا القول، وهما:
الأول: إن النبي «صلى الله عليه وآله» رجع من بعض أسفاره، فجاء إلى
بيت فاطمة فوجد على بابه كساء كان قد أهداه إليها علي «عليه السلام»
فرجع «صلى الله عليه وآله»، فعرفت فاطمة «عليها السلام» سبب رجوعه،
فأعطت الكساء للحسن والحسين، ليوصلاه إلى أبيها، ليصنع «صلى الله
عليه وآله» به ما يشاء. فقال «صلى الله عليه وآله»: فداها أبوها. فذلك يدل
على أن الأبواب كان لها ستائر فقط.

(١) وقال هذا البعض: إن هذا الأستاذ هو الدكتور سهيل زكار.

الثاني: إنهم يذكرون في قصة زنا المغيرة بن شعبة: أن الشهود إنما رأوه يزني حين رفع الهواء ستراً بباب البيت، لأنهم قد دخلوا عليه البيت فرأوه على ذلك الحال الشنيع، وهذا يدل على أن الأبواب كانت لها ستائر، لا مصاريع خشبية.

والجواب:

أولاً: إن هذا البعض يحيل على أستاذ تاريخ في جامعة دمشق دعوى: أنه لم يكن لبيوت المدينة أبواب في عهد رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، وقال: إنه ناقشه لكن هذا الرجل عنده دليل.

ونحن نقول لهذا البعض:

هل فندت دليله، أم اقتنعت به؟!

فإن كنت قد فننته، فكيف، وبأية طريقة؟!

وإن كنت قد قبلته، كما هو ظاهر استدلالك له، فلماذا لا تجهر بذلك، وتحيل على غيرك؟!

ثانياً: لعل دعوى: أنه لم يكن في المدينة أبواب مجرد مزحة (!!!) أريد بها مداعبة إخوان الصفاء، وتطرية الأجواء بعد الصد والجفا !!

وهذه المزحة (!!!) هي التي دعتنا إلى المبادرة إلى جمع عشرات أو مئات النصوص الدالة على أنه قد كان لما داخل بيوت المدينة المنورة في عهد رسول الله وبعده أبواب ذات مصاريع تفتح وتغلق، وتكسر وتحرق، وتقفل وتطرق.

ولها كذلك مفاتيح وأقفال، ورتاج، وحلق يقرع الباب بها.

وقد يكون خشبها من عرعر، أو من ساج، كما كان باب بيت عائشة، وقد تكون من جريد وسعف النخل وقد يكون من خشب، وقد توضع على

هذه المصاريح ستائر، إلى غير ذلك مما لا مجال لتعداده وحصره، فضلاً عن إيراده وذكره.

إذن، فلا ضير إذا أرجعنا القارئ العزيز إلى ذلك البحث الذي سيأتي بعنوان: «أبواب بيوت المدينة في عهد الرسول «صلى الله عليه وآله»»، ليجد فيه بعثته، في نصوص جمة نقلناها عن كتب ومصادر كثيرة، خصوصاً عن البحار وجملة من مصادره، وعن كتب الصاحب، ومسند أحمد، وغيرها من مجاميع الحديث عند أهل السنة.

ثالثاً: إن الاستدلال بحديث أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» قدم من سفر، فوجد على باب بيت فاطمة «عليها السلام» ستراً، فلم يعجبه ذلك^(١) غير كاف للدلالة على المطلوب، فقد كان للأبواب عموماً مصاريح خشبية وستائر معًا، فقد يفتح الباب ويبقى الستار، ويشير إلى ذلك:

١ - ما روي عن أبي ذر عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، أنه قال: «إن مر رجل على باب لا ستر له، غير مغلق، فنظر، فلا خطيئة عليه، إنما الخطيئة

(١) راجع المصادر التالية: بحار الأنوار ج ٤٣ ص ٨٣ و ٨٦ و ٨٩ و ٢٠ وج ٨٥ ص ٩٤
ومكارم الأخلاق ص ٩٥ (ط سنة ١٣٩٢ هـ - ق) والأمالي للصدوق (ط الأعلمي
سنة ١٤٠٠ هـ) ص ١٩٤ وكشف الغمة للأربلي ج ٢ ص ٧٦ ونهاية الأرب ج ٥
ص ٢٦٤ وذخائر العقبى ص ٥١ عن أحمد، وينابيع المودة (ط الأعلمى) ج ٢ ص ٥٢
ونظم درر السمحطين ص ١٧٧ ومسند أحمد ج ٥ ص ٢٧٥ وختصر سنن أبي داود
ج ٦ ص ١٠٨ وإحقاق الحق (الملاحقات) ج ١٠ ص ٢٩١ - ٢٩٣ و ٢٣٤ وج ١٩
ص ١٠٦ و ١٠٧ عن بعض من تقدم، وعن مصادر كثيرة أخرى.

على أهل البيت»^(١).

٢ - ما جاء في حديث عن الإمام الصادق «عليه السلام»، يقول فيه:
 «فأمر النبي «صلى الله عليه وآله» بإخراج من كان في البيت، ما خلا علياً
 وفاطمة فيها بين الستر والباب..»^(٢).

٣ - وعن علي «عليه السلام»: أنه كره أن يبيت الرجل في بيت ليس له
 باب ولا ستر^(٣).

٤ - وعن النبي «صلى الله عليه وآله»: «هل منكم رجل إذا أتى أهله،
 فأغلق عليه بابه، وألقى عليه ستره، واستتر بستر الله الخ..»^(٤).

٥ - وسئل النبي «صلى الله عليه وآله» عن رجل طلق امرأته ثلاثة، ثم
 تزوجها رجل، فأغلق الباب وأرخي الستر، ثم طلقها قبل أن يدخل بها،
 تخل لزوجها الأول؟!

قال: حتى تذوق عسيلتها.

وبمعناه غيره^(٥).

(١) مسنن أحمد ج ٥ ص ١٥٣.

(٢) بحار الأنوار ج ٢٢ ص ٤٧٩ و ٤٨٠ والكافي ج ١ ص ٢٨١ و ٢٨٢.

(٣) قرب الإسناد ص ١٤٦ (ط مؤسسة آل البيت) والكافي ج ٦ ص ٥٣٣ وبحار
 الأنوار ج ٧٣ ص ١٥٧ ووسائل الشيعة ج ٥ ص ٣٢٥.

(٤) سنن أبي داود (ط دار إحياء التراث العربي) ج ١ ص ٢٣٤ و ٢٣٥.

(٥) مسنن أحمد ج ٢ ص ٦٢ وراجع: سنن النسائي ج ٦ ص ١٤٩.

٦ - عن عائشة، قالت: «فتح رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» بَابًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ، أَوْ كَشَفَ سَرَّاً..»^(١).

رابعاً: بالنسبة لقصة المغيرة بن شعبة، فإن الاستدلال بها غير صحيح أيضاً، وذلك:

١ - لأن الطبرى وغيره من المؤرخين يذكرون: أن بيت أبي بكرة كان مقابل بيت المغيرة بن شعبة، بينهما طريق، وهما في مشربتين متقابلين، فاجتمع عند أبي بكرة نفر يتحدثن في مشربته، فهبت ريح ففتحت باب الكوة، فقام أبو بكرة ليصفقه، فبصر بالمغيرة، وقد فتحت الريح بباب الكوة التي في مشربته، وهو بين رجلي امرأة، فقال أبو بكرة للنفر: قوموا، فانظروا، فقاموا ونظروا، ثم قال: أشهدوا الخ..^(٢).

٢ - هذا، بالإضافة إلى ما قدمناه، من أن وجود الستر لا ينافي وجود مصاريع خشبية للباب أيضاً، ولا مانع من أن يكتفي المغيرة بإسدال الستر،

(١) سنن ابن ماجة ج ١ ص ٥١٠.

(٢) تاريخ الأمم والملوك (ط دار سويدان) حوادث سنة ١٧ هـ. ج ٤ ص ٧٠ وبحار الأنوار ج ٣٠ ص ٦٤٠ وراجع: فتوح البلدان ج ٣ ص ٣٥٢ وسنن البيهقي ج ٨ ص ٢٣٥ والكامل في التاريخ لابن الأثير ج ٢ ص ٥٤٠ و ٥٤١ ووفيات الأعيان ج ٢ ص ٤٥٥ والبداية والنهاية ج ٧ ص ٨١ وعمدة القاري ج ٦ ص ٣٤٠ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي الشافعى ج ١٢ ص ٢٣٤ - ٢٣٧ والأغانى (ط دار إحياء التراث العربى) ج ١٦ ص ٣٣١ و ٣٣٢ وكنز العمال.

ويترك المصاريغ مفتوحة، ثم يفضحه الله بواسطة الريح.

لم يدخلوا البيت، فكيف ضربوا الزهراء؟!

يقول البعض:

إن بعض الروايات تقول: إن المهاجمين لبيت الزهراء «عليها السلام» لم يدخلوا البيت، فكيف يصح قول من يقول: إنهم ضربوها «عليها السلام»، وأسقطوا جنينها، وغير ذلك؟!.

والجواب:

أولاً: إن ما جرى على الزهراء من مصائب وبلايا، لا يحتاج إلى دخول البيت، فقد تعصر الزهراء بين الباب والحائط، ثم يضر بها المهاجمون دون أن يدخلوا البيت، وهذا هو صريح النصوص التي تحدثت عن هذا الأمر.
هذا إذا كان مراده بالدخول معناه المتبدّل منه.

ولو اعتذر عنه بأن مراده الهجوم، فقول القائل.. وددت أني لم اكشف باب فاطمة. ثم النصوص الكثيرة الدالة على دخولهم إلى البيت يرد هذا القول ويدفعه.

وثانياً: لماذا يقتصر هذا البعض على رواية عدم دخولهم البيت، مع أنها لم تصرح بعدم الدخول، بل اكتفت بالسکوت والاكتفاء بذكر جانب مما جرى.
ولو سلمنا صراحة رواية ما بذلك، فهي معارضة بالروايات الكثيرة الأصح سندًا، والأكثر عدداً، التي تقول: إنهم قد دخلوا بيتها، وانتهكوا حرمتها وحرمتها.

وثالثاً: إن ضرب الزهراء «عليها السلام»، وإسقاط جنينها، ليس أمراً

عادياً، بل هو حدث هائل، لا يمكن أن يقبله منهم أي مسلم صادق الإيمان. ولسوف يجهر بالاعتراض عليهم والتقرير لهم، إذا لم يكن ثمة خوف من سيف أو سوط.

فليس من مصلحة الحكام، ولا من مصلحة محبيهم أن يتناقل الناس هذه الواقعة، ولا أن يعرفوا تفاصيلها، فلم يكونوا يسمحون لأنفسهم، ولا غيرهم بنقلها وتداولها، بل لقد رأينا البعض يعتبرون نقل هذه القضية جريمة لها تبعاتها على ناقلها، ونقل من شواهد ذلك الموارد التالية:

١ - لا تروه عني:

يقول ابن أبي الحديد المعتزلي: إنه قرأ على شيخه أبي جعفر النقيب قصة زينب حين روعها هبار بن الأسود، فقال له أبو جعفر:

«إن كان رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» أباح دم هبار، لأنه روع زينب، فألقت ذا بطنها، فظاهر الحال أنه لو كان حياً لأباح دم من روع فاطمة حتى ألقت ذا بطنها.

فقلت: أروي عنك ما ي قوله قوم: إن فاطمة روعت، فألقت المحسن؟!

فقال: لا تروه عنـي، ولا ترو عنـي بطلـانـه، فإـني متـوقـفـ فيـ هـذـاـ المـوـضـعـ، لـتـعـارـضـ الـأـخـبـارـ عـنـديـ فـيـهـ»^(١).

فأبـو جـعـفـرـ النـقـيـبـ يـتـرـاجـعـ عـنـ مـوـقـفـهـ بـسـرـعـةـ عـنـ تـوجـيهـ المـعـتـزـلـيـ هـذـاـ

(١) شـرـحـ نـجـاحـ الـبـلـاغـةـ لـلـمـعـتـزـلـيـ الشـافـعـيـ جـ ١٤ـ صـ ١٩٣ـ وـ بـحـارـ الـأـنـوـارـ جـ ٢٨ـ صـ ٣٢٣ـ وـ إـثـبـاتـ الـهـدـاـةـ جـ ٢ـ صـ ٣٦٠ـ وـ ٣٣٧ـ وـ ٣٣٨ـ .

السؤال الحساس إليه، رغم أنه كان قد أطلق حكمه بصورة قاطعة في أول الأمر. ولعل سبب تراجعه أنه رأى أن شيوع هذا الأمر عنه سوف يتسبب له بمشاكل هو في غنى عنها.

٢ – أنا لا أقول، بل علي عليه السلام!:

ويشبه هذه الحادثة، ما ذكروه في مورد آخر يتميز بحساسيته وخطورته أيضاً، من أن شيئاً آخر للمعتزلي قد تراجع بنفس هذه الطريقة، ومع المعتزلي نفسه أيضاً، لكي ينأى بنفسه عن مواجهة مشاكل لا يريد أن يواجهها.

فقد ذكر المعتزلي الشافعي: أن أستاذه ذكر له قول علي «عليه السلام»: أن عائشة هي التي أمرت أباها بالصلاحة بالناس في مرض النبي «صلى الله عليه وآلـه» الذي توفي فيه، قال: «فقلت له «رحمه الله»: أفتقول أنت: أن عائشة عينت أباها للصلاحة، ورسول الله «صلى الله عليه وآلـه» لم يعينه؟!

فقال: أما أنا فلا أقول ذلك، ولكن علياً «عليه السلام» كان يقوله، وتکلیفی غير تکلیفه، كان حاضراً ولم أكن حاضراً، فأنا محجوج بالأخبار التي اتصلت بي، وهي تتضمن تعین النبي «صلى الله عليه وآلـه» لأبي بكر في الصلاة، وهو محجوج بما كان قد علمه الخ..»^(١).

٣ – سماع رواية «ضرب فاطمة» أسقطه!:

وقالوا عن أحمد بن محمد بن السري بن يحيى بن أبي دارم المحدث: «كان مستقيماً الأمر عامة دهره، ثم في آخر أيامه كان أكثر ما يقرأ عليه المثالب،

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٩ ص ١٩٨.

حضرته، ورجل يقرأ عليه: «أن عمر رفس فاطمة حتى أسقطت بمحسن»^(١).

إذن، فقراءة هذه القضية عليه أخرجته عن جادة الاستقامة التي لازمها عامة دهره، وصار ذلك سبباً للطعن عليه، وجرحه، وبالتالي إسقاطه عن الاعتبار.

٤ – الطعن على النَّظَامِ:

إنهم يعتبرون روایة ما جرى على فاطمة من أهم الطعون على النَّظَامِ الذي كان أحد أعاظم شيوخ المعتزلة، حتى إن الشهريستاني يقول عنه:

«وَزَادَ فِي الْفَرِيَةِ، فَقَالَ: إِنَّ عُمَرَ ضَرَبَ بَطْنَ فَاطِمَةَ يَوْمَ الْبَيْعَةِ حَتَّى أَلْقَتِ الْجَنِينَ مِنْ بَطْنِهَا، وَكَانَ يَصِيحُ: أَحْرَقُوا دَارَهَا بِمَنْ فِيهَا، وَمَا كَانَ فِي الدَّارِ غَيْرَ عَلِيٍّ، وَفَاطِمَةَ، وَالْحَسَنَ، وَالْحَسِينَ «عَلَيْهِمُ السَّلَامُ»..»^(٢).

وَعَدَ الْبَغْدَادِيُّ قَوْلَ النَّظَامِ عَنْ عُمَرَ: «أَنَّهُ ضَرَبَ فَاطِمَةَ، وَمَنْعَ مِيرَاثِ الْعَتَرَةِ» مِنْ ضَلَالِاتِهِ.

٥ – تحريف كتاب المعارف:

بل إنهم لأجل قضية إسقاط المحسّن، نجدهم لا يتورعون عن تحريف الكتب أيضاً، فقد حرفوا كتاب «المعارف» لابن قتيبة حسبما ذكره لنا ابن شهرآشوب المتوفى سنة ٥٨٨ هـ. حيث قال: «..وَفِي مَعَارِفِ الْقَتِيبِيِّ: أَنَّ

(١) ميزان الإعدال ج ١ ص ١٣٩ ولسان الميزان ج ١ ص ٢٦٨ رقم ٨٢٤، وسير أعلام النبلاء ج ١٥ ص ٥٧٨.

(٢) الملل والنحل ج ١ ص ٥٧ وستأتي إن شاء الله مصادر أخرى في قسم النصوص.

محسّناً فسد من زخم قنفذ العدوّي»^(١).

وقال الكنجي الشافعي المتوفى سنة ٦٨٥ هـ، عن الشيخ المفید: «وزاد على الجمهور، وقال: إن فاطمة «عليها السلام» أسقطت بعد النبي ذكراً، كان سماه رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَحْسُنَا، وهذا شيء لم يوجد عند أحد من أهل النقل إلا عند ابن قتيبة»^(٢).

ويظهر: أنه يقصد بذلك: نقل ابن قتيبة له في كتاب المعرف، لا في الإمامة والسياسة، وذلك بقرينة كلام ابن شهرآشوب المتقدم.

لكن الموجود في كتاب «المعرف» لابن قتيبة المطبوع سنة ١٣٥٣ هـ ص ٩٢ هو العبارة التالية: «وأما محسّن بن علي فهلك، وهو صغير».

وهكذا فيسائر الطبعات المتداولة الآن، فلماذا هذا التحريف، وهذه الخيانة للحقيقة وللتاريخ يا ترى؟!.

رواية (قنفذ) تعارض إجماع (الشيخ):

يقول البعض:

«إن الشيخ الطوسي ينقل اتفاق الشيعة على عبارة النَّظَام، من أن عمر ضرب بطن فاطمة حتى أسقطت، في الوقت الذي جاءت الرواية عن دلائل الإمامة وغيره أن قنفذاً هو الذي قام به».

(١) مناقب آل أبي طالب (ط دار الأضواء) ج ٣ ص ٤٠٧ وبحار الأنوار ج ٤٣ ص ٢٣٣.

(٢) كفاية الطالب ص ٤١٣.

وهو بذلك يريد أن يقول: إن هذه المنقولات متناقضة فتسقط عن الاعتبار.

والجواب:

أولاًً: إن الشيعة قد اتفقوا على الأول، ولكنهم لم ينفوا إقدام قنفذ على هذا الأمر أيضاً، فرواية دلائل الإمامة وغيرها مما سيأتي شطر كبير منه تثبت مشاركته في هذا الفعل أيضاً، كما أن المغيرة أيضاً قد شارك في ضرب الزهراء حتى أدمها، كما سيأتي في قسم النصوص والآثار، فلا مانع من أن يشارك الجميع في أمر كهذا، ويتسببون في الاسقاط، فيصبح نسبة إليهم جميعاً، وإلى كل واحد منهم أيضاً، لتسببهم به. فهذه النسبة لا تعني أن كل واحد منهم كان علة مستقلة في الاسقاط.

ثانياً: لقد أوضحت النصوص كما سترى: أن الهجوم قد تكرر على بيت فاطمة «عليها السلام»، كما أن مبایعات أبي بكر قد تكررت أيضاً^(١)، وقد حصلت إحدى هذه المرات وهي محاولة الإحرق، فيها كان أبو بكر جالساً على المنبر يبَايع له، ويرى ما يجري ولم ينكر ذلك، ولم يغيره، كما ورد في أمالی المفید «رحمه الله»، وحصول هجمات عديدة نجده في العديد من الروايات بصورة صريحة حيناً، وهو مقتضى الجمع بين الروايات، حيث تلاحظ خصوصيات الأشخاص والتصرفات التي ميزت كل هجوم حيناً آخر. بل بعض الروايات تؤكد: أن أبي بكر نفسه كان يصدر الأوامر بالهجوم، وقد سبق الهجوم تهديدات بالإحرق، وجمع للحطب. ثم أضرمت النار بصورة

(١) الشافی لابن حمزة ح ٤ ص ١٨٨ .

جزئية، ثم كسر الباب، وضربت الصديقة الطاهرة، من أكثر من شخص من المهاجمين، وسقطت إلى الأرض، ورفسها ذلك الرجل برجله أيضاً.

وكل ذلك سيأتي في قسم النصوص الآتي إن شاء الله تعالى..

وبعض روایات إسقاط المحسن صحيحة السند.

كما أن بعض الروایات المشتبة للضرب وشبهه أيضاً صحيحة.

وقد أشار نفس المعارض إلى صحة رواية الطبرى في دلائل الإمامة والروایات بمجموعها متواترة عن أهل بيت العصمة، فإذا ضم إليها ما سواها من نصوص فإنها تفوق حد التواتر.

مع أن ذكر غير الشيعة لأمر كهذا يعتبر أمراً ملفتاً، بمحظة أن ذلك الغير يرغب في تبرئة الفاعلين من ذلك كله.

وقد ورد هذا الأمر في كلمات كثير من أعلامهم، كالجويني، والكنجى، والمسعودي، والنظام، وأبي جعفر النقيب أستاذ المعتزلي، وأحمد بن محمد بن السري وغيرهم من سنذكر كلها في الفصل المخصص لذلك إن شاء الله تعالى.

وصرح بوجود هجمات عديدة ابن حمزة الزيدي، وهو يجيب على اعتراض بعضهم بوجود تناقض بين الروایات.

حيث إن واحدة تقول: إن علياً «عليه السلام» قعد عن البيعة في بيته، وفر إليه طلحة والزبير، ولم يخرجوا من البيت حتى جاء عمر، وأراد إحراق البيت عليهم.

وآخر تقول: إن أبو بكر خرج إلى المسجد يصلى، فأمر أبو بكر خالد بن الوليد بالصلاحة إلى جنبه، ثم قتله حينما ينطق أبو بكر بالتسليم في صلاته.

وثالثة تقول: إنه أتي بعلي ملبياً، فبایع مكرهاً.

فأجابه ابن حمزة بقوله: «إن ذلك كان في أوقات مختلفة، وليس بين ذلك
تناقض، ولا تدافع»^(١).

وذلك يعني: أن محاولة إحراء البيت قد كانت في وقت وفي هجوم، مستقل
عن الهجوم الذي تم فيه إخراج علي ملبيا للبيعة..

لا داعي لمهاجمة الزهراء عليه وعليه موجود:

ويقول البعض:

سلمنا أنهم دخلوا البيت، فلماذا يهاجمون خصوص الزهراء، ويضر بمنها،
ويتركون عليها؟ فإن المفروض هو أن يهاجموه هو في غرفته، التي يجلس فيها
مع بنى هاشم، فإن البيت ليس عشرة كيلو مترات، بل هو عشرة أمتار فقط.

والجواب:

أولاً: قد ذكرنا فيها سبق: أن هذا البعض يقول: إن جميع بنى هاشم
كانوا مع علي في داخل البيت، فكيف وسعتهم غرفة صغيرة بمقدار عشرة
أمتار يا ترى؟!

ثانياً: إنهم إنما دخلوا البيت بعد أن فرغوا من مهاجمة الزهراء عند
الباب، ولم تعد قادرة على التصدي لهم ومنعهم.

ثالثاً: كأن هذا البعض يرى: أن بيت الزهراء كان مؤلفاً من غرف
متعددة، أو من دار وغرفة على الأقل.. فكيف أثبت ذلك، وما هي النصوص

(١) الشافعي لابن حمزة ج ٤ ص ٢٠٢.

التي اعتمد عليها؟

رابعاً: إن مهاجمتهم لها «عليها السلام» ليس لأجل أنهم كانوا يقصدونها لذاتها، بل هاجموها لأنها منعهم من الوصول إلى علي، وحالت بينهم وبينه، وقد صرحت النصوص بذلك، وبأنها حاولت منعهم من فتح الباب، أو تلقتهم على الباب.

ونحن نشير هنا إلى نموذج من كلا الطائفتين:

فمن النصوص التي صرحت بأنها حالت بينهم وبين علي «عليها السلام»، نذكر:

١ - قال الفيض الكاشاني: «فحالت فاطمة بينهم وبين بعلها، وقالت: والله لا أدعكم تحررون ابن عمي ظليماً»^(١).

٢ - وروى المجلسي عن علي «عليها السلام»: «فلما أخرجوه حالت فاطمة «عليها السلام» بين زوجها وبينهم عند باب البيت، فضربها قنفذ بالسوط على عضدها، فصار بعضدها مثل الدملوج من ضرب قنفذ إياها، ودفعها فكسر ضلعاً من جنبها، وألقت جنيناً من بطنهما»^(٢).

٣ - عن علي «عليها السلام»: إن سبب إعفاء قنفذ من إغرام عمر له، أنه هو الذي ضرب فاطمة بالسوط حين جاءت لتحول بينه «عليها السلام»

(١) علم اليقين في أصول الدين ص ٦٨٦ و ٦٨٧ - الفصل العشرون.

(٢) الإحتجاج ج ١ ص ٢١٢ و فاطمة بهجة قلب المصطفى ص ٥٢٩ عن مرآة العقول

وبيهم، فهات «صلوات الله عليها» وإن أثر السوط في عضدها مثل الدملج^(١).

ومن النصوص التي صرحت بأنها حاولت منعهم من فتح الباب، نذكر:

١ - ما رواه البلاذري وغيره من أن عمر جاء ومعه قيس، فتلقته فاطمة على الباب، فقالت: يا ابن الخطاب، أتراك محرقا على بابي؟!
قال: نعم، وذلك أقوى فيما جاء به أبوك^(٢).

٢ - وتقول رواية المفضل: وخرج فاطمة، وخطبها لهم من وراء الباب.. إلى أن تقول: وإدخال قنفذ يده لعنه الله يروم فتح الباب.. ثم تذكر أن عمر ركل الباب برجله حتى أصاب بطنها الخ..^(٣).

٣ - وفي كتاب سليم بن قيس: «انتهى إلى باب علي، وفاطمة قاعدة خلف الباب.. إلى أن قال: فأقبل عمر حتى ضرب الباب، ثم نادى: يا ابن أبي طالب، افتح الباب.

فقالت فاطمة «عليها السلام»: يا عمر، ما لنا ولك، ألا تدعنا وما

(١) كتاب سليم بن قيس ص ١٣٤.

(٢) راجع المصادر التالية: بحار الأنوار ج ٢٨ ص ٣٨٩ و ٤١١ و هامش ص ٢٦٨ وأنساب الأشراف ج ١ ص ٥٨٦ والشافي للسيد المرتضى ج ٣ ص ٢٤١ والعقد الفريد ج ٤ ص ٢٥٩ و كنزر العمال ج ٣ ص ١٤٩ والرياض النصرة ج ١ ص ١٦٧ والطراائف ص ٢٣٩ وتاريخ الخميس ج ١ ص ١٧٨ ونهج الحق (الملاحقات) ص ٢٧١ ونفحات اللاهوت ص ٧٩ وتاريخ أبي الفداء ج ١ ص ١٥٦ وغيرها مما سيأتي.

(٣) بحار الأنوار ج ٥٣ ص ١٤ و ١٧ و ١٩.

نحن فيه؟!

قال: افتحي الباب وإلا أحرقنا عليكم.. إلى أن قال: فأحرق الباب، ثم دفعه عمر، فاستقبلته فاطمة، وصاحت: يا أبتابا الخ..»^(١).

٤ - وعن عمر: «فركلت الباب، وقد ألصقت أحشاءها بالباب تترسه.

إلى أن قال: فدفعت الباب فدخلت، فأقبلت إلى بوجه غشى بصري الخ..»^(٢).

٥ - وعن عمر أيضاً: «فلما انتهينا إلى الباب، فرأتهم فاطمة «عليها السلام» أغلقت الباب في وجوههم، وهي لا تشک أن لا يدخل عليها إلا بإذنها، فضرب عمر الباب برجله فكسره - وكان من سعف - ثم دخلوا»^(٣).

٦ - وتقول «عليها السلام»: «وأتوا بالنار ليحرقوه ويحرقونا، فوقفت بعضاً على الباب، وناشدتهم بالله الخ..»^(٤).

٧ - وعن عمر بن الخطاب أيضاً: «فضربت فاطمة يديها من الباب تتعني من فتحه، فرمته، فتصعب على، فضربت كفيها بالسوط فالمها.. إلى

(١) بحار الأنوار ج ٤٣ ص ١٩٧ و ١٩٨ وج ٢٨ ص ٢٩٩ وكتاب سليم بن قيس (ط الأعلمي) ص ٢٥٠.

(٢) بحار الأنوار (الطبعة الحجرية) ج ٨ ص ٢٢٠ و ٢٢٧ عن دلائل الإمامة.

(٣) تفسير العياشي ج ٢ ص ٦٧ وبحار الأنوار ج ٢٨ ص ٢٢٧ وراجع: الإختصاص ص ١٨٥ و ١٨٦ و تفسير البرهان ج ٢ ص ٩٣.

(٤) بحار الأنوار ج ٣٠ ص ٣٤٨ عن إرشاد القلوب للديلمي.

أن قال: فركلت الباب، وقد ألصقت أحشاءها بالباب تترسه.. إلى أن قال:
فدفعت الباب ودخلت، فأقبلت إلى وجهي أغشى بصرى، فصفقت صفة
على خديها من ظاهر الخمار، فانقطع قرطها، وتناثرت إلى الأرض، وخرج
علي، فلما أحسست به أسرعت إلى خارج الدار، وقلت لخالد، وقند، ومن
معهما: نجوت من أمر عظيم.

إلى أن قال: وجمعت جماعاً كثيراً، لا مكاثرة لعلي، ولكن ليشد بهم قلبي،
وجئت - وهو محاصر - فاستخر جته من داره الخ..»^(١).

ومن جهة ثانية: فإن بعض النصوص تشير إلى أن المهاجرين كانوا يحاولون
الضغط على فاطمة «عليها السلام» وتخويفها، حتى لا تقف حاجزاً بينهم وبين
علي ومن معه، بل هم يريدون منها: أن تساعدهم في كسر قرار الممتنعين في
بيتها، فمن ذلك:

١ - قوله: إن المهاجرين حين جاؤا إلى بيتها نادى عمر: «يا فاطمة بنت
رسول الله، أخرجني من اعتصم بيتك ليابيع، ويدخل فيها دخل فيه المسلمين،
وإلا - والله - أضرمت عليهم ناراً»^(٢).

(١) بحار الأنوار ج ٣٠ ص ٢٩٣ - ٢٩٥.

(٢) الجمل (ط جديـد) ص ١١٧ و ١١٨ و راجع: نهج الحق ص ٢٧١ والإمامـة
والسيـاسـة ج ١ ص ١٢ و تاريخ ابن شـحـنة (مطبـوعـ بهامـشـ الكـاملـ) ج ٧ ص ١٦٤
وتاريخ أبي الفداء ج ١ ص ١٥٦ والعـقدـ الفـريـدـ ج ٤ ص ٢٩٥ وتاريخـ الـيعـقوـبـيـ
ج ٢ ص ١٢٦.

٢ - وفي نص آخر، أنه قال: «يا بنت رسول الله، والله، ما من الخلق أحب إلي من أبيك ومنك، وأئم الله، ما ذلك بمانع إِن اجتمع هؤلاء النفر عندك، أن آمر بهم أن يحرق عليهم الباب الخ..»^(١).

الإرتباك والتعارض في الروايات:

ويظهر البعض تحيّره هنا وهو يواجه هذا الإرتباك الكبير في الروايات -

على حد تعبيره - ثم هو يقول:

«إن أحاديث إحراق البيت المذكورة في تلخيص الشافعي والإختصاص، والأمالي للمفید متعارضة، بين من يذكر فيه التهديد من دون الإحراق، وهي كثيرة، وبين ما يذكر فيه الإحراق».

ونقول في الجواب:

لا يوجد أي ارتباك في الروايات، وليس ثمة تعارض فيما بينها، وذلك

لما يلي:

١ - إن أحاديث التهديد بالاحراق لم تنف وقوعه، وقد ذكرنا في إجابة سابقة: أن كل واحد ينقل ما يقتضيه غرضه السياسي، أو المذهبي، أو ما تسمح له الظروف بنقله، أو بالاطلاع عليه، لاسيما في تلك الحقبة القاسية التي كان يجدل فيها الراوي لأجل رواية في فضل علي «عليه السلام» ألف

(١) راجع: منتخب كنز العمال (مطبوع بهامش مسند أحمد) ج ٢ ص ١٧٤ عن ابن أبي شيبة. وراجع أيضاً: شرح نهج البلاغة للمعتزلية الشافعية ج ٢ ص ٤٥ عن الجوهرى والمغنى للقاضي عبد الجبار ج ٢٠ قسم ٣٣٥ ص ٣٣٥ والشافى للمرتضى ج ٤ ص ١١٠.

سوط^(١)، بل كانت تسمية المولود بعلي كافية لمبادرتهم إلى قتل ذلك المولود^(٢)، وقد ذكرنا في كتابنا «صراع الحرية في عصر المفید»، أمرأً هامة تدخل في هذا المجال فلا بأس بالرجوع إليه والاطلاع عليها.

والخلاصة:

إن النقل يختلف ويتفاوت بسبب الأغراض والظروف وغيرها. كما أن هذا المنقول يختلف قلة وكثرة، وحرارة وبرودة حسب الظروف وحسب الأشخاص، وحسب الإنتماءات وغير ذلك.

فقد ينقل أحدهم التهديد بالإحرق.

وآخر ينقل جمع الخطب.

وثالث ينقل الإتيان بقبس من نار.

ورابع ينقل إشعال النار بالباب أو بالبيت.

وخامس ينقل كسر الباب..

وسادس ينقل دخول البيت، وكشفه وهتك حرمته.

وسابع ينقل عصر الزهراء بين الباب والخائط.

وثامن ينقل إسقاط الجنين بسبب الضرب.

وتاسع ينقل ضرب جنبها، أو متنها، أو عضدها حتى صار كالدملج،

(١) تاريخ بغداد ج ١٣ ص ٣٨٧ و ٣٨٨ و سير أعلام النبلاء ج ١١ ص ١٣٥ و تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٤٣٠.

(٢) راجع: الوافي بالوفيات ج ٢١ ص ١٠٤.

أو ضربها على أصابعها لتترك الباب، ليتمكنهم فتحه.
وعاشر ينقل كسر ضلعها أيضاً.

ومن جهة ثانية نجد:

إن هذا ينقل: أن عمر قد ضربها، وذلك ينقل ضرب المغيرة بن شعبة لها، وثالث ينقل ضرب قنفذ و..

فلا تكادب بين الروايات، ولا ارتباك فيما بينها، بل إن كل واحد ينقل شيئاً ما جرى لتعلق غرضه به، لسبب أو لآخر، كمراجعة ظرف سياسي، أو لحواجز مذهبية أو غيرها.

وقد علل الشيخ محمد حسن المظفر ذلك بقوله:

«لأن كثير الإطلاع منهم الذي يريد رواية جميع الواقع لم يسعه أن يحمل هذه الواقع بالكلية، فيروي بعض مقدماتها لئلا يخل بها من جميع الوجوه، وللحصل منه تهويين القضية كما فعلوا في قصة بيعة الغدير وغيرها»^(١).

٢ - إن الذين كتبوا التاريخ، ودونوا الحديث كانوا يراعون الأجراء خصوصاً السياسية منها، حيث كان الحكماء وغيرهم يرغبون في التخفيف من حجم ما فعلوه في حق أهل بيته العصمة والنبوة أمام الناس، ولو أمكنهم إنكار الواقع من الأساس لفعلوا ذلك، ولا ظهروا: أن المهاجرين كانت قلوبهم مملوءة بحب الزهراء، بل ذلك هو ما نجده فيها يبذل البعض من محاولات لإظهار حميمية العلاقة بين الزهراء وبين المهاجرين وإنكار ما يقال من حدوث

(١) دلائل الصدق ج ٣ قسم ١ ص ٥٣.

أي سوء تفاهم في هذا المجال، فراجع ما ذكره ابن كثير الحنفي في بدايته ونهايته وكذلك غيره.. ولعل ما سمعناه أخيراً من البعض، من شدة حبهم لها قد أخذه من بعض هؤلاء.

وقد بات واضحاً: أن نقل حقيقة ما جرى على الزهراء يستبطن إدانة قوية وحاسمة لها أثارها في فهم ووعي التاريخ، وتقييم الأحداث، وهي تؤثر على الذين يتصدرون لأنظر منصب ومقام، بالإضافة إلى ما لها من تأثيرات على مستوى المشاعر والأحساس، والارتباطات العاطفية والدينية بهذا الفريق أو ذلك، فالسماح بنقل ذلك، والتساهل فيه لم يكن هو الخيار الأمثل ولا الأولي والأفضل بالنسبة لكثيرين من الناس.

٣ - إن حصول الإحرق قد روی من طرق شيعة أهل البيت بطرق بعضها صحيح ومعتبر. فلا داعي للتقليل من أهمية هذه الروايات بالقبول عن أحاديث التهديد بالاحراق - إنها كثيرة - موحياً بعدم اعتبار ما عدتها. وهناك شطر من النصوص الدالة على وقوع الإحرق أوردناه في الفصل المخصص لنقل الآثار والنصوص، وسيأتي إن شاء الله تعالى.

٤ - إن روایة من يفهم التخفيف من وقع ما جرى، ويفهمهم بإبعاد من يجرونهم عن أجواء هذا الحدث المحرج، بل وترتهم منه إن أمكن. إن روایتهم لوقوع الإحرق بالفعل يجعلنا نطمئن أكثر إلى صحة ما روی من طرق شيعة أهل البيت «عليهم السلام».

٥ - أما بالنسبة لكتب الشيخ المفيد «رحمه الله»، فقد تحدثنا في فصل سابق عن نهجه «رحمه الله» في كتاب الإرشاد، وأنه كان يريد في كتابه هذا،

أن يتتجنب الأمور الحساسة والمثيرة، ولذا أعرض عن الدخول في تفاصيل ما جرى في السقيفة، مصرحاً بذلك، وقد كان عصره بالغ الحساسية، كما فصلناه في كتابنا: «صراع الحرية في عصر المفید».

أما الأُمالي، فهو كتاب محدود الهدف، والإتجاه. ولم يكن بصدده إيراد أحداث تاريخية مستوفاة، وبصورة متناسقة.

أما الإختصاص فقد ذكر فيه تفاصيل هامة وأساسية ينكرها المعترض نفسه، أو يحاول التشكيك فيها.

على أنك قد عرفت أنه «رحمه الله» قد أورد في كل من المزار والمقنعة زيارتها «عليها السلام» المتضمنة لقوله: «السلام عليك أيتها الصديقة الشهيدة» أو «السلام عليك أيتها البتول الشهيدة».

٦ - وأخيراً، نقول: إنه إذا كان المقصود، أن الذين باشروا إحراق البيت كانوا يريدون أن تحرق النار البيت كله بمن فيه، ثم لم يتحقق ذلك لهم، فيصح أن يقال: أرادوا أن يحرقوا، أو هموا بإحراق البيت، أو ما أشبه ذلك، فلا تختلف هذه النصوص عن النصوص التي تقول: إنهم أضرموا النار فيه، أو نحو ذلك.

النفي يحتاج إلى دليل:

يقول البعض:

أنا لا أنفي قضية كسر الضلع، ولكنني أقول: إنني غير مقتنع بذلك.

وكما أن الإثبات يحتاج إلى دليل، كذلك فإن النفي يحتاج إلى دليل.

ثم ذكر أسباب عدم اقتناعه.

ونحن قد ذكرنا هذه الأسباب كلها في هذا الكتاب، وأثبتنا عدم صحة الاستناد إليها، ولكننا نزيد هنا أموراً على ما تقدم، وهي:

الأول: سلمنا أنه غير مقنع بكسر الضلع، ولكننا نسأله: هل هو مقنع بسائر ما جرى على الزهراء، من ضرب، وإسقاط جنين، وتهديد بإحرار البيت بمن فيه، وفيه أولادها وزوجها، ثم بإشعال النار بقصد إحراقهم.

فإن كان مقتنعاً بكل ذلك، ولم يبق عنده شيء مشكوك سوى كسر الضلع فلا ضير في ذلك، لأن سائر الأمور تكفي لإثبات اللوازم التي يثبتها إقدامهم على كسر ضلع الزهراء ولا سيما النصوص التي تنص على أنها «عليها السلام» قد ماتت شهيدة صديقة.

الثاني: ليس ثمة من مشكلة إذا لم يقنع زيد من الناس بقضية ما، ولكن المشكلة هي: أن يكون هذا الذي يظهر أنه غير مقنع بثبوت شيء يجهد في سبيل إقناع الناس، بعده، ويحشد ما يعتبره أدلة وشواهد من كل حدب وصوب ليثبت هذا العدم، وذلك تحت شعار وستار عدم الاقتناع.

وقد قال أحدهم لآخر عن صياد كان يذبح طائراً، وعيناه تدمعنان بسبب مرض فيهما: انظر إلى هذا الصياد ما أرق قلبه، أنه يبكي على الطائر الذي يذبحه رأفة به ورحمة له.

فقال له رفيقه: لا تنظر إلى دموع عينيه، بل انظر إلى فعل يديه. فكيف يقنعنا قول هذا البعض: بأنه لا ينفي كسر الضلع، وهو يأتي بألف دليل ودليل - بزعمه - على هذا النفي. وعلى غيره مما ينفي القضية من أصلها؟!

الثالث: إن مهمة العالم هي أن يحل المشكلات التي يواجهها الناس في حياتهم

الفكرية والثقافية، خصوصاً فيما يرتبط بها هو من اختصاصه، ومن صميم مهامه، فلا بد أن يجسم أمره، إما إلى جانب الإثبات بدليل، أو إلى جانب النفي بدليل^(١) أو الانسحاب من الإجابة إلى أن يخزم أمره، ويتخذ قراره.

وليس من حقه أن يتفق الناس بمشكوكاته، التي لم يستطع إنجاز دراستها، أو لم يحصل اليقين فيها، أو لم يعمل هو للحصول على هذا اليقين، وإنما فكيف نفس قوله:

سألت السيد شرف الدين في أوائل الخمسينيات أثناء دراستي للموضوع.
ثم يقول: في سنة ١٤١٤ هـ عثرت أخيراً على نص في البحار يقول كذا.
فهل استمر بحثه أكثر من أربعين سنة حتى أمكنه العثور أخيراً على هذا
النص أو ذاك؟!

وهل يصدق على هذا اسم البحث، والدرس، وهو لم ينظر إلا إلى كتاب البحار، وفي هذا الوقت المتأخر جداً، وحيث لم يعثر فيه إلا على هذا النص اليتيم. رغم ما حفل به كتاب البحار من نصوص كثيرة جداً، كما سيظهر إن شاء الله تعالى؟!

وإذا كان قد عثر على هذا النص الذي يريد أن يظهر لنا: أنه قد حل له المشكلة، فلماذا عاد إلى التشكيك وإلى التساؤل؟!

الرابع: إن الذي يثير التساؤلات قد يكون إنساناً عادياً غير متعلم، لم يتخرج من جامعة، ولا درس في الحواضر العلمية الدينية، فله عذر،

(١) لاسيما إذا كان هو الذي يقول: إن النفي أيضاً يحتاج إلى دليل.

والحال هذه، وعلى العالم العارف أن يحمل له تلك العقدة، أو العقد ويحبيب على ذلك السؤال أو تلك الأسئلة. وأما إذا كان الذي يثير تلك الأسئلة هو العالم المتصدي للإجابة على مسائل الناس، فإن الناس يفهمون من عدم إجابته عليها أنه ملتزم بمضمون السؤال، وبكل لوازمه وآثاره.

مصادرة الموقف:

هل ثبت عندكم كسر الصلع؟!:

وقد نجد البعض إذا سئل عن رأيه في موضوع الاعتداء على الزهراء وكسر ضلعها، يبادر هو إلى سؤال سائله الذي هو إنسان عادي ويقول له:
هل كسر الصلع ثابت عندكم أنتم؟! وما الدليل؟!
ونقول:

أولاً: أنه لا يحسن بمن يعتبر نفسه من أهل العلم، ويعتبر نفسه مسؤولاً عن هداية الناس أن يواجه إنساناً عادياً من عامة الناس بهذا السؤال، إلا إذا كان يقصد إثارة الشبهة في ذهنه، لتسهل السيطرة عليه، وإخضاعه لما يريد بأيسير طريق.

ثانياً: إن النصوص المثبتة لما جرى على الزهراء كثيرة، والكتب المؤلفة في القرون السابقة تطبع باستمرار، وتكتشف المخطوطات هنا وهناك، ونجد فيها المزيد مما يؤيد ويؤكد هذه القضية.

ولا نريد أن نصر على هذا الرجل كثيراً بقبول روایات كسر ضلع الزهراء وجرحها، واستشهادها «عليها السلام»، وإن كانت كثيرة ومتنوعة، ولكننا نقدم للقارئ الكريم نموذجاً منها هنا، فنقول:

١ - قال الطبرسي: «فحالت فاطمة «عليها السلام» بين زوجها وبينهم عند باب البيت، فضربها قنفذ بالسوط.. إلى أن قال: فأرسل أبو بكر إلى قنفذ لضربها، فأجلأها إلى عضادة باب بيتها، فدفعها فكسر ضلعاً من جنبها، وألقت جنيناً من بطنها»^(١).

وقد قال الطبرسي «رحمه الله» في مقدمة كتابه «الإحتجاج» الذي ذكر فيه هذا الحديث ما يلي:

«ولا نأتي في أكثر ما نورده من الأخبار بإسناده إما لوجود الإجماع عليه، أو موافقة لما دلت العقول إليه، أو لاشتهاره في السير والكتب بين المخالف والمؤالف، إلا ما أوردته عن أبي محمد الحسن العسكري «عليها السلام»..»^(٢).

٢ - وروى السيد ابن طاووس «رحمه الله» نصزيارة التي يقول فيها: «الممنوعة إرثها، المكسورة ضلعها، المظلوم بعلها، والمقتول ولدها»^(٣).

٣ - قد روى الكليني عن محمد بن يحيى، عن العمركي بن علي، عن علي بن جعفر، عن أخيه، عن أبي الحسن «عليها السلام» قال: «إن فاطمة «عليها السلام» صديقة شهيدة، وإن بنات الأنبياء لا يطمئن»^(٤).

٤ - وروى الصدوق عن علي بن أحمد بن موسى الدقاق، عن محمد بن

(١) الإحتجاج ج ١ ص ٢١٢ ومرآة العقول ج ٥ ص ٣٢٠.

(٢) الإحتجاج، المقدمة ص ٤.

(٣) إقبال للأعمال ص ٦٢٥ وبحار الأنوار ج ٩٧ ص ٢٠٠.

(٤) الكافي ج ١ ص ٤٥٨ عوالم العلوم ج ١١ ص ٢٦٠.

أبي عبد الله الكوفي، عن موسى بن عمران النخعي، عن التوفلي، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: إن رسول الله كان جالساً إذ أقبل الحسن «عليه السلام».. إلى أن قال: «وأما ابتي فاطمة.. وإنني لما رأيتها ذكرت ما يصنع بها بعدي، كأني بها وقد دخل الذل بيتها، وانتهكت حرمتها، وغضب حقها، ومنعت إرثها، وكسر جنبها وأسقطت جنينها الخ..»^(١).

ورواه الديلمي^(٢)، والجويني أيضاً^(٣).

٥ - وروى سليم بن قيس الهملاي، قال: «فأجلأها قنفذ لعنه الله إلى عضادة باب بيتها ودفعها، فكسر ضلعها من جنبها، فألقت جنيناً من بطنهما، فلم تزل صاحبة فراش حتى ماتت «صلى الله عليها» من ذلك شهيدة»^(٤).

٦ - وذكر ابن شهرآشوب: أن ابن قتيبة قال: إنها أسقطت محسناً بسبب زخم قنفذ العدوي. والزخم هو الجرح.

٧ - وقال السيد الحميري «رحمه الله»:

(١) الأمالي للصدوق ص ١٠٠ و ١٠١ وإرشاد القلوب للديلمي ص ٢٩٥ وبحار الأنوار ج ٢٨ ص ٣٧ - ٣٩ وج ٤٣ ص ١٧٢ - ١٧٣ والعوالم (الجزء الخاص بالزهراء) ج ١١ ص ٣٩١ وستأتي مصادر أخرى.

(٢) إرشاد القلوب ج ٢ ص ٢٩٥.

(٣) فرائد السبطين ج ٢ ص ٣٥.

(٤) كتاب سليم، بتحقيق محمد باقر الأنصاري ج ٢ ص ٥٨٨.

ضررت واحتضمت من حقها
قطع الله يدي ضاربها
السلع: الشق والجرح.

وشعر السيد الحميري يدل على شيوخ هذا الأمر في عهد الإمام الصادق «عليه السلام»، وذريوه، حتى لذكره الشعراء، وتندد به، وترى به على من فعله.

٨- وقد ذكر الإمام الحسن أن المغيرة قد ضرب الزهراء حتى أدمها.

٩- ونجد الشيعة في عهد الصدوق «رحمه الله»، يصررون على زيارتها «عليها السلام» بالزيارة التي تضمنت: أنها صديقة شهيدة.

وسيأتي في هذا الكتاب نصوص ذلك، وكذا النصوص الدالة على استشهادها «عليها السلام».

وثانياً: إذا لم يثبت كسر الصلع، فإن ذلك لا يعني نفي هذا الأمر من الأساس، ولا يصح منع قراء العزاء من ذكره، ما دام أن المؤرخين قد رواه، وحدثوا به.

ثالثاً: هل يجب توفر سند صحيح لكل قضية تاريخية؟! وكم هو عدد القضايا التي ثبتت كذلك؟ وهل ثبوت أية قضية تاريخية يتوقف على وجود سند صحيح وفق المصطلح الرجالي؟!!

ولماذا يطلب السند الصحيح في خصوص هذه القضية، مع أن نفس

(١) الصراط المستقيم ج ٣ ص ١٣

هذا المتسائل يقول:

إننا لا نحتاج إلى السند الصحيح في إثبات القضايا، ويكتفي الوثائق
بصدورها، بل هو يكتفي بعدم وجود داع إلى الكذب لصحة الأخذ
بالرواية، ولو من كتب غير الشيعة الإمامية، مع أنه يحاول إثارة الشبهات
حول روایات أهل البيت «عليهم السلام» بالتأكيد المستمر على وجود
المكذوب والموضع فيها، دون أن يشير إلى جهود العلماء في تمييز الصحيح
والمعتبر عن غيره..

وخلالصة الأمر: إنه لا يمكن بمحاجة كل ما ذكرناه تكذيب هذا
الأمر ما دام أن القرائن متوفرة على أنها قد هاجموها، وضربوها، وأسقطوا
جنيتها: وصرحت النصوص بموقتها شهيدة أيضاً، الأمر الذي يجعل من كسر
الصلع أمراً معقولاً ومقبولاً في نفسه، فكيف إذا جاءت روايته في كتب
الشيعة والسنّة، بل وأشار إليه الشعراء أيضاً، ولا سيما المتقدمون منهم.

رابعاً: لو فرضنا أن كسر الصلع لم يثبت، فلماذا يجعل ذلك ذريعة
للتشكيك في ثبوت ضررهم للزهراء «عليها السلام»، وإسقاط جنيتها،
وانتهاك حرمة بيتها، مع أن ذلك مما أجمع عليه طائفة الشيعة الإمامية،
 واستفاضت به رواياتهم، بل توأرت، ورواه الكثيرون من مؤرخي ومحدثي
باقي الفرق الإسلامية؟!

أم أن البحث الموضوعي يقتضي التركيز على أمر، ظن ذلك البعض أنه
النقطة الأضعف، فأراد التشكيك بها ليسهل التشكيك بها سواها، بأسلوب
إطلاق الحكم الكلي، والحديث بالعمومات والمهمات، حيث لا يلتفت الناس

إلى التفاصيل، وبذلك يكون قد تمكّن من نسف الثوابت والقطعيات، وما أجمع عليه علماء المذهب، ورووه متواتراً ومستفيضاً، بل رواه غيرهم من لا يسعدهم ثبوت ذلك لما فيه من إزراء على من يحبونهم ويتولّونهم.

سقوط المحسن حالة طبيعية طارئة؟

ثم إن البعض يزداد جرأة، إلى درجة أنه يقول:

إن سقوط الجنين «المحسن» يمكن أن يكون قد حصل في حالة طبيعية طارئة! ولم يكن نتيجة اعتداء؟!
والجواب:

لقد دلت النصوص الكثيرة، بل المتواترة وأجمع الشيعة على سقوط المحسن بسبب الاعتداء على الزهراء كما قاله الشيخ الطوسي «رحمه الله»، بل لقد روى ذلك وأشار إليه كثيرون من أتباع وأنصار المهاجمين أنفسهم، من لا يسعدهم حتى توهّم نسبة ذلك إلى من يحبونهم من المهاجمين - ومع هذا كله - فلماذا الإصرار من هذا البعض على تبرئة المهاجمين من هذا الأمر وكيف نجيّز لأنفسنا أن نكون ملكيّين أكثر من الملك نفسه؟!

وهل هناك مبرر علمي لهذا الإصرار، بعد أن كان من يصر على ذلك يقول: إن النفي يحتاج إلى دليل، كما هو الإثبات؟!

إن هناك دليلاً قاطعاً للعذر قائماً على الإثبات، فهل نرفضه؟!

ونصر على النفي بلا دليل أصلاً؟!

ملاحظة:

والمُلْفَتُ لِلنَّظَرُ هُنَا: أَنْ بَعْضًاً آخَرَ قَدْ تَحَاوَزَ ذَلِكَ إِلَى إِنْكَارِ أَصْلِ وَجُودِ

ابن لفاطمة «عليها السلام» اسمه «محسن».

وبعض آخر سكت عن الإشارة إليه بسلب أو بإيجاب، وكأنه يريد أن يوحي بسكته هذا بأنه لا وجود لطفل بهذا الاسم ينسب للزهراء «عليها السلام». لكن البعض الآخر حين رأى أن إنكار هذا الأمر غير ممكن، ولم يستطع أن يعترف بما ارتكبوا في حقه، وحق أمه، تخلص من ذلك بدعوى أنه «مات صغيراً» فلم يصرح بإنكار إسقاطه، لكنه المح إلى ذلك الإنكار حين قال: «مات صغيراً».

وفريق رابع قد ذكر هذا الطفل، وذكر كونه سقطاً، ولكن سكت عن ذكر حقيقة ما جرى.

وهناك الفريق الذي صرح بالحقيقة المرة وأفصح عنها، وقد أوردنا جملة من أقوال هؤلاء الفرقاء في قسم النصوص، فلتراجع ثمة.

ولم يكن في مصلحة الذين ظلموا وأذوا، وضرروا، وأسقطوا جنين الزهراء أن يشاع ذلك عنهم ويذاع، لأنه سيهز صورتهم، وربما يهز أيضاً مواقفهم على المدى الطويل، فكان لا بد لهم من طمس الحقيقة، وتزوير التاريخ، وفرض هيمنة قاسية ومريرة على الإعلام، ولا بد من كم الأفواه بكل وسيلة ممكنة.

ولم يصل إلينا إلا ما أفلت من براثنهم حيث حمله إلينا فدائيون حقيقيون تاجروا مع الله سبحانه بدمائهم، وبكل غال ونفيض، تماماً كما أفلت إلينا من براثن المستكبرين الحاقدين الكثير الطيب، بل بحر زاخر من فضائل وموافقات وجهاد علي «عليها السلام»، حتى حديث الغدير، وحديث الثقلين، وحديث أهل بيتي كسفينة نوح وحديث المنزلة، - لقد أفلت ذلك كله - من براثنهم

رغم كل الجراح، ورغم كل الدماء النازفة ورغم كل الآلام.

لقد أفلت إلينا مثخناً بالجراح، غارقاً بالدماء، مرهقاً بالآلام. ليجسد لنا بعمق وبصدق حقيقة اللطف والرعاية الإلهية للأمة وللأجيال، ولهذا الدين.

فإن كل دعوة حاربها الحكام ما لبثت أن تلاشت واندثرت إلا دعوة الحق، فإنها قد استمرت واحتفظت بأصالتها، وبمعاملها رغم مرور مئات السنين على هذه الحرب الساحقة الضروس، رغم أنها تحدى الحكام في أساس حاكميتهم، وفي شرعيتهم، إذ إن عقيدتها بالإمام هي رفض للشرعية، واتهام للحكام بالغاصبية وبالظلم، وبمحاربة تعاليم الله ورسوله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» وأدل دليل على ذلك كله وعلى إرادة التبرير والتزوير والتجمي وعلى اللطف الإلهي بحفظ الحق هو كل ما يرتبط بمقام علي «عَلَيْهِ السَّلَامُ» وبمظلومية الزهراء «عَلَيْهَا السَّلَامُ» التي قدمها رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» على أنها المعيار للحق وللباطل، وهذا ما جعل دورها «عَلَيْهَا السَّلَامُ» بعد وفاته «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» مؤثراً وفاعلاً، حاسماً وقوياً، عرف به الصحيح من السقيم والمحرف والمزيف، من السليم والقويم.

هل كان بكاء الزهراء عليها السلام جزعاً؟!:

ويقول البعض:

إنه لا يتصور أن تكون الزهراء، المنفتحة على قضاء الله وقدره إنسانة يزعج أهل المدينة من بكائها^(١) - كما يقرأ قراء التعزية - حتى لو كان الفقيد

(١) راجع عن تأديب أهل المدينة بكاء الزهراء «عَلَيْهَا السَّلَامُ»: الخصال ج ١ ص ٢٧٢ وأمالی الصدوق ص ١٢١ والعالم ج ١١ ص ٤٤٩ وفي هامشة عمن تقدم، وعن

على مستوى رسول الله.

والجواب:

إننا لا نتصور أن بكاءها على أبيها هو الذي أزعج المعارضين، وأثار حفيظتهم، وإنما الذي أحفظهم وأزعجهم هو ما يشيره وجود الزهراء إلى جانب قبر أبيها على حالة من الحزن والكآبة والإنكسار الذي يذكر الناس بالمؤسسة التي تعرضت لها «عليها السلام» فور وفاة أبيها، حيث إن ذلك يمثل حالة إثارة مستمرة للناس الطيبين والمؤمنين والخلصيين، وهو إدانة لكل ذلك الخط الذي لم يتوقف عن فعل أي شيء في سبيل ما يريده.

فلم يكن البكاء على شخص الرسول، بقدر ما كان تجسيداً للمؤسسة التي حاقت بالإسلام وبرموزه بمجرد وفاته وفقده صلوات الله وسلامه عليه. فالبكاء إذن لم يكن بكاء الجزع من المصاب، واستعظام فقد الشخص، لكي يتنافى ذلك مع الانفتاح على قضاء الله وقدره. كما يريد هذا القائل أن يوحّي به.

إلا إذا كان هذا القائل يعتبر الاستسلام للقضاء والقدر والسكوت عن وعلى الظلم انفتاحاً على القضاء والقدر.

بحار الأنوار ج ٤٣ ص ١٥٥ و ١٧٧ وج ٣٥ ص ٤٦ وج ١١ ص ٣١١ و

٢٠٤ وج ١٢ ص ٢٦٤ وج ٨٢ ص ٨٦ وإرشاد القلوب ص ٩٥ وتفسير العياشي

ج ٢ ص ١٨٨ وروضة الوعاظين ص ٥٢٠ ومكارم الأخلاق ص ٣٣٥ ومناقب

آل أبي طالب (ط المطبعة العلمية) ج ٣ ص ٣٢٢ وكشف الغمة ج ٢ ص ١٢٤ .

«بيت الأحزان» وإزعاج الناس بالبكاء:

ولا يجد البعض حاجة إلى بيت الأحزان، لتبكي الزهراء فيه، فهو لا يتصورها تبكي على أبيها بحيث تزعم أهل المدينة حتى يطلبوا منها السكوت؟ لأن ذلك يعني أنها كانت تصرخ بصوت عال في الطرقات؟!

وهذا الصراخ والإزعاج لا يتناسب مع مكانتها «عليها السلام»؟!
ونقول في الجواب:

أولاً: هناك رواية ذكرها المجلسي^(١)، مضعفاً لها، لأنه لم ينقلها - كما قال - عن أصل يعول عليه، وهي عن فضة، وفيها: أن فاطمة «عليها السلام» قد خرجمت ليلاً في اليوم الثاني لوفاة أبيها، وبكت، وبكى معها الناس، ولما رأى أهل المدينة مدى حزنها طلبوا من علي «عليها السلام» أن تبكي إما ليلاً أو نهاراً، فبني لها بيت الأحزان في البقع.

وقد تقدمت الإشارة إلى مصادر أخرى لهذه المقوله.

ومن الواضح: أن رواية فضة لا يصح الاعتماد عليها كما ذكره المقدسي «رحمه الله». لا من حيث السنن، ولا من حيث المضمون كما يظهر لمن راجعها.
أما بالنسبة لبيت الأحزان، فهو «باق إلى هذا الزمان، وهو الموضع المعروف بمسجد فاطمة، في جهة قبة مشهد الحسن والعباس، وإليه أشار ابن جبير بقوله: ويل القبة العباسية بيت فاطمة بنت رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ويعرف ببيت الحزن، يقال: إنه هو الذي آوت إليه، والتزمت الحزن فيه منذ

(١) بحار الأنوار ج ٤٣ ص ١٧٤ - ١٨٠.

وفاة أبيها «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»^(١).

ثانياً: إن بكاءها «عليها السلام» في الليل أكثر إزعاجاً للناس الذين يتفرقون في النهار إلى متابعة أمراهم في مزارعهم، والاهتمام بمواشيهم، وقضاء حوائجهم، فكان الأولى أن تقيم في بيت الأحزان في الليل دون النهار.

ثالثاً: إن الحقيقة هي أن بكاء الزهراء «عليها السلام» لم يزعج أهل المدينة، وإنما ازعج الهيئة الحاكمة التي كانت بحاجة إلى أن تتوارد في مسجد الرسول «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» إلى جانب منبره الشريف، الذي يبتعد أمتاراً يسيرة تكاد لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة. فكان أن منعها الحكام من ذلك^(٢).

وكان الناس يتواجدون إلى هذا المسجد بالذات، ويتواردون فيه منذ الفجر إلى وقت متأخر من الليل، من أجل الصلاة، ومن أجل متابعة ما يجري من أحداث.

فالمسجد هو مركز البلد، الذي كان صغيراً نسبياً، حيث قد لا يصل عدد سكانه إلى بضعة آلاف، لأن مكة التي هي أكبر من المدينة بكثير، وكانت تسمى أم القرى كانت تجند أربعة آلاف مقاتل على الأكثر، حسبما ظهر في غزوة الأحزاب، التي جندت فيها مكة كل طاقاتها^(٣). وكان النفر للحرب

(١) أهل البيت تأليف توفيق أبو علم ص ١٦٧ - ١٦٨ . وراجع: وفاء الوفاء ج ٣ ص ٩١٨ وراجع: عوالم العلوم ج ١١ هامش ص ٤٨٩ وإحقاق الحق (الملاحق) ج ١٠ ص ٤٧٦ وفاطمة الزهراء في الأحاديث القدسية ص ١٨٤ و ١٨٥ .

(٢) ضياء العالمين (خطوط) ج ٢ ق ٣ ص ١٤٠ .

(٣) راجع: كتابنا الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» ج ٩ .

يطال كل قادر على حمل السلاح من سن المراهقة إلى سن الشيخوخة. أما المدينة فغاية ما جندها في حرب الأحزاب هو ما يقرب من ألف مقاتل، بل أقل من ذلك أيضاً^(١).

وقد أحصي عدد المسلمين في سنة ست للهجرة، وهو الوقت الذي لم يعد فيه لغير المسلمين في المدينة أية قواعد بشرية تذكر، فكان عددهم ألفاً وخمس مائة أو ألفاً وست مائة.

وفي رواية أخرى: ونحن ما بين الألف والست مائة إلى السبع مائة، وذلك حينما قال لهم رسول الله «صلى الله عليه وآله»: اكتبوا لي كل من تلفظ بالإسلام، قال الدمامي: قيل كان هذا عام الحديبية^(٢).

ولنفرض: أن جميع الذي أحصوه كانوا رجالاً، وأنهم كلهم متزوجون! وكلهم له أولاد، فكم يترى يكون عدد أهل المدينة بكل أفرادها؟!

وقد كان كل أهل المدينة يأتون إلى المسجد للصلوة خلف رسول الله «صلى الله عليه وآله» صباحاً، وظهراً ومساءً. بل كان الناس يأتون للصلوة من خارج المدينة، من مسافة أميال مشياً على الأقدام، وكان المسجد يستوعبهم، ثم وسعه رسول الله «صلى الله عليه وآله» في الفترة الأخيرة.

(١) راجع: كتابنا الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» ج ٩.

(٢) راجع: صحيح البخاري ج ٢ ص ١١٦ و صحيح مسلم ج ١ ص ٩١ و مسنند أحمد ج ٥ ص ٣٨٤ و سنن ابن ماجة ج ٢ ص ١٣٣٧ والتراطيب الإدارية ج ٢ ص ٢٥١ و ٢٥٢ وج ١ ص ٢٢٠ - ٢٢٣ وعن المصنف لابن أبي شيبة ج ١٥ ص ٦٩.

فالمسجد هو مركز هذا البلد الصغير، الذي كانت شوارعه عبارة عن أزقة ضيقة، وأبنية متقاربة، لا سعة ولا انتشار فيها، لأن ذلك هو ما تقتضيه حالة الأمن للناس، الذين كانوا بسبب الحروب الداخلية لا يضعون السلاح لا بالليل ولا بالنهار^(١).

وقد أقام سكان المدينة حول شطر كبير من هذا البلد خندقاً منع المشركين في حرب الأحزاب من الوصول إليهم، وقد استغرق حفره ستة أيام رغم سعته وعمقه.

وذلك كله يدل على عدم صحة ما ذكره ابن مردويه وهو يتحدث عن زواج فاطمة «عليها السلام»: أن النبي دعاهم جميعاً فأجابوا: «وهو أكثر من أربعة آلاف رجل»^(٢)، فإن المدينة لم يكن فيها نصف هذا العدد. ويدل على عدم صحة هذا الرقم: أن روایة أخرى قد تحدثت عن نفس هذه القضية. وذكرت أن الذين حضروا كانوا ثلاثة آلاف وثلاث مئة في مجموع ثلاثة أيام^(٣).

فالقول بالأربعة آلاف، لعله يريد هذا المعنى أيضاً.

فالمدينة التي بهذا الحجم حين يموت فيها أي إنسان عادي فسيكون

(١) إعلام الورى ص ٥٥ وبحار الأنوار ج ٤٣ ص ٨ و ٩ و ١٠ .

(٢) عوالم العلوم ج ١١ ص ٢٩٨ و ٣٤٠ و راجع: بحار الأنوار ج ٤٣ ص ١١٤ و ٩٤ وأمالي الطوسي ج ١ ص ٣٩ .

(٣) عوالم العلوم ج ١١ ص ٣٤٥ و دلائل الإمامة ص ٢١ .

فيها ما يشبه حالة طوارئ، حيث سيتوافق أهلها لتعزية وتسلية أصحاب المصاب، وسيهتمون بالتحفيف عنهم، وإبعادهم عن أجواء الحزن، فإذا كان المتوفى له موقع اجتماعي، فإن الاهتمام سيكون أعظم، فكيف إذا كان المتوفى هو أعظم إنسان خلقه الله، وأفضل موجود، وأكرم نبي، وهو الذي أخرجهم من الظلمات إلى النور، فإن البلد سينقلب، وسيغسل الناس أعمالهم وزراعتهم، ويعيشون جواً مشحوناً بالعاطفة، والترقب والخوف، وسيكون مركز التجمع والقرار، وكل التحركات هو المسجد، منه الإنطلاق إلى الحرب، وفيه تحل المشاكل، وتستقبل فيه الوفود، ومنه يكون السفر، وإليه العودة. فالمسجد مركز الحكم، والقيادة، والقضاء الخ.. ومنبر الرسول هو موقع الحكم، وهو على بعد أمتار يسيرة من مدفن الرسول «صلى الله عليه وآله». وفي أجواء وفاة النبي «صلى الله عليه وآله» سيتضاعف الذهاب والإياب إلى المسجد، وحين يأتي الناس إلى المسجد، فإن أول ما يبدأون به هو زيارة قبر نبيهم، والسلام عليه وعلى من في البيت، حيث إنه «صلى الله عليه وآله» قد دفن في بيت فاطمة^(١)، وكانت كل الأبواب قد سدت سوى بابها، وسيسألون الصديقة الطاهرة عن حالتها، وهم يعلمون أنها كانت البنت الوحيدة لأعظم نبي، وهي ليست امرأة عادية، بل هي سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين، يرضي الله لرضاها ويغضب لغضبها، ولسوف تذكرهم أجواء الحزن، والانكسار المهيمنة على جو ذلك البيت وعلى الزهراء «عليها السلام» بما ارتكبه الحكام وأعوانهم في حقها فور دفن أبيها الذي لم

(١) راجع: مقالنا في دراسات ويبحث في التاريخ والإسلام ج ١ ص ١٦٩ فما بعدها.

يحضر المهاجمون دفنه، ولم يهتموا بتجهيزه، وهو الذي أخرجهم من الظلمات إلى النور، ومن الموت إلى الحياة، فقد قال لهم علي «عليه السلام»: «كتتم على شر دين وفي شر دار، تشربون الكدر، وتأكلون الجشب»^(١)، فهم بدلاً من تعزيتها، والتكريم والتعظيم لها، واجهوها لا بالكلمة اللاذعة وحسب، بل بالقول وبالفعل الكاسر والجراح، إذن، فلن تكون رؤية الناس للزهراء في كل يوم حزينة منكسرة في صالح الهيئة الحاكمة في أي حال حتى ولو سكتت الزهراء، ولم تبك ولم تندد بمن ظلمها، وهتك حرمتها.

إن كل من يأتي إلى المسجد فيراها مكبوبة ومتآلة، وغير مرتابة ومنتزعجة، ثم يذهب ليجلس في مجلس الخليفة على بعد أمتار يسيرة منها سيقى يشعر بأذاتها وبمأساتها، وبما جرى عليها، وسوف يستيقظ ضميره في نهاية الأمر. إذن، فجلوسها الحزين ومرارتها «عليها السلام» ستقض مضاجع هؤلاء الحكماء، وسيركبهم ذلك إلى درجة كبيرة وخطيرة وسيندم الكثيرون على ما فرط منهم من تقدير في حقها «عليها السلام»، لأن بكاءها ومرارتها وحزنها يوقظ الضمائر ويثير المشاعر، ويبيح بلا بل الناس، وللناس عواطفهم وأحساسهم، وسيضعف ذلك من سلطة الحكماء ونفوذهم، وهم إنما يحكمون الناس باسم أبيها، ومن خلال تعاليمه فيها يزعمون.

وإذا كان عمر بن سعد قد بكى حين كلمته الحوراء زينب، وهو كان قد قتل الحسين «عليه السلام» قبل لحظات، فكيف بالذين لم تكن قلوبهم قاسية في مستوى قسوة قلب حرملة والشمر بن ذي الجوشن (قاتل الحسين)،

(١) نهج البلاغة، خطبة رقم ٢٦

فإنهم وإن كانت درجات إيمانهم تتفاوت، بحسب الفكر والوعي والعمل، كما أنهم قد سكتوا حين حصول الحدث المفجع لسبب أو آخر، لكن قد تأتي ساعة الصحوة، وقد يجدون الفرصة للتعبير عن حقيقة مشاعرهم، وما يدور في خلدهم، فكان لا بد من إخراج الزهراء من هذا الموقع وإبعادها عن أعين الناس، الذين سوف يزداد وعيهم وسيشتت ندمهم بعد أن تهدا الأمور، ويعودوا إلى أنفسهم، ويفكروا بما جرى، ويذكروا أقوال رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» لهم في حق الزهراء وعلى «عَلِيهِمَا سَلَامُ اللَّهِ» ..

فلا حاجة إذن إلى صراخها «عليها السلام» في الشوارع، ولا إلى إزعاج الناس بذلك. وليس من بعيد أن يكونوا قد دفعوا بعض الناس لمطالبة الزهراء بالخروج من بيتها متذرعين بأكثر من ذريعة، ثم استولوا على البيت بعد ذلك بصورة نهائية.

بيت الأحزان أضرهم ولم ينفعهم:

ولكن: هل كان بيت الأحزان هذا في صالح الحكم؟!

وهل استطاع أن يحقق بعض ما أرادوا تحقيقه أو ظنوا أنه سيتحقق؟!
إن الإجابة الصريحة الواضحة على هذا السؤال ستكون بالنفي، فإنه كان في الحقيقة وبالاً عليهم أكثر مما توقعوه، فلم يكن من السهل أن يقبل الناس بإخراج الزهراء من بيتها، ومنعها من إظهار الحزن، ومن الجهر بالظلمية، لأن ذلك ظلم آخر أشد أذى، وأعظم تأثيراً وخطراً، وأصرح دلالة على مدى الظلم الذي تعاني منه «عليها السلام».

وما يزيد في وضوح ذلك: أن الناس سيرون: أن كل ما جرى عليها إنما

كان بمجرد وفاة أبيها، فبدلاً من المواساة، ومحاولة تخفيف المصاب عليها وهي الوحيدة لأبيها وسيدة نساء العالمين، تجد نفسها أمام مصاب أمر وأدهى، وهو أن من يعتبرون أنفسهم من اتباع هذا الدين، ويعرفون بنبوة أبيها، ويفترض فيهم أن يعظموه ويوقروه، ويقدسوه إن هؤلاء قد بلغ بهم الظلم حدًا ضيقوا فيه حتى على أقرب الناس إليه وهي ابنته وهي امرأة لها عواطفها، ومنعوها من إظهار الحزن على أب فقدته حرصاً على عدم الجهر بظلمهم لها.

النهي عن النوح بالباطل لا عن البكاء:

قال ابن إسحاق في غزوة أحد: ومر رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» حين رجع إلى المدينة - بدور من الأنصار، فسمع بكاء النوائحة على قتلامهم، فذرفت عيناً رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» ثم قال: لكن حمزة لا بوادي له. فأمر سعد بن معاذ، ويقال: وأسيد بن حضير نساءبني عبد الأشهل: أن يذهبن ويبكين حمزة أولًا، ثم يبكيهن قتلامهن.

فلما سمع «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» بكاءهن، وهن على باب مسجده أمرهن بالرجوع، ونهى «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» حيتند عن النوح، فبكرت إليه نساء الأنصار، وقلن: بلغنا يا رسول الله، أنك نهيت عن النوح، وإنما هو شيء نندب به موتنا، ونجد بعض الراحة، فأذن لنا فيه.

فقال: إن فعلتن فلا تلطممن، ولا تخمسن، ولا تحلقن شعرًا، ولا تشققن جيًّا^(١).

(١) السيرة الخلبية ج ٢ ص ٢٥٤ وتاريخ الخميس ج ١ ص ٤٤٤ عن المتقي، وليراجع

قالت أم سعد بن معاذ: فما بكت منا امرأة قط إلا بدأت بحمزة إلى
يومنا هذا.

وفي نص آخر: إن النساء بکین حين وفاة رقية، فجعل عمر يضرهن بسوطه، فأخذ «صلی الله علیہ وآلہ» بيده وقال: دعهن يا عمر..
وقال: «وإياكِنْ ونعيق الشیطان..»

إلى أن قال: فبكت فاطمة على شفير القبر، فجعل النبي «صلى الله عليه وآله» يمسح الدموع عن عينيها بطرف ثوبه^(١).

المنع من البقاء على الميت:

لقد بكى النبي «صلى الله عليه وآله» على حمزة، وقال: أما حمزة فلا بواكى له. وبعد ذلك بكى على جعفر، وقال: على مثل جعفر فلتبك البواكى. وبكى على ولده إبراهيم، وقال: تدمع العين، ويحزن القلب، ولا نقول إلا ما يرضي الله. وبكى كذلك على عثمان بن مظعون، وسعد بن معاذ، وزيد

كامل ابن الأثير ج ٢ ص ١٦٧ و تاریخ الأُمّم والملوک ج ٢ ص ٢١٠ والعقد الفريد،
والبداية والنهاية ج ٤ ص ٤٨ و مسند أَحْمَد ج ٢ ص ٤٠ و ٨٤ و ٩٢ والإستيعاب،
ترجمة حمزة، و مسند أبي يعلى ج ٦ ص ٢٧٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ وفي هامشه عن المصادر
التالية: مجمع الزوائد ج ٦ ص ١٢٠ وعن الطبقات الكبرى ج ٣ قسم ١ ص ١٠ وعن
سنن ابن ماجة ج ٣ ص ٩٤ وفي السيرة في الجنائز الحديث رقم ١٥٩١ ومستدرک
الحاکم ج ٣ ص ١٩٥ و عن سهیان هشام ج ٢ ص ٩٩ و ٩٥

(١) تاريخ المدينة لابن شة ح ١٠٣ والاصابة ح ٤ تجدة رقية.

بن حارثة، وبكى الصحابة، وبكى جابر على أبيه، وبشير بن عفرا على أبيه أيضاً، إلى غير ذلك مما هو كثير في الحديث والتاريخ^(١).

فكل ذلك فضلاً عن أنه يدل على عدم المنع من البكاء، فإنه يدل على مطلوبية البكاء، وعلى رغبته «صلى الله عليه وآلـه» في صدوره منهم.

ولكتنا نجد في المقابل: أن عمر بن الخطاب يمنع من البكاء على الميت ويضرب عليه، ويفعل ما شاءت له قريحته في سبيل المنع عنه.

ويروي حديثاً عن النبي «صلى الله عليه وآلـه» مفاده: أن الميت ليذنب بكاء أهله عليه^(٢).

بل هو يضر حتى أم فروة بنت أبي بكر، حينما مات أبوها^(٣)، مع أنها

(١) راجع: النص والإجتهد ص ٢٣٠ - ٢٣٤ والغدير ج ٦ ص ١٥٩ - ١٦٧ ودلائل الصدق ج ٣ قسم ١ ص ١٣٤ - ١٣٦ عن عشرات المصادر الموثوقة، والإستيعاب (بها مش الإصابة) ترجمة جعفر ج ١ ص ٢١١ ومنحة العبود ج ١ ص ١٥٩ وكشف الأستار ج ١ ص ٣٨١ و ٣٨٣ و ٣٨٢ والإصابة ج ٢ ص ٤٦٤ والمجروحون ج ٢ ص ٩٢ والسيرة الحلبية ج ٢ ص ٨٩ وراجع ص ٢٥١ ووفاء الوفاء ج ٣ ص ٨٩٤ و ٨٩٥ وراجع ص ٩٣٢ و ٩٣٣ وحياة الصحابة ج ١ ص ٥٧١ وطبقات ابن سعد ج ٣ ص ٣٩٦ وج ٢ ص ٣١٣.

(٢) راجع: العقد الفريد ج ٤ ص ٢٦٤ وغيره.

(٣) راجع المصادر المتقدمة والغدير وغيره عن عشرات المصادر، وكذلك منحة العبود ج ١ ص ١٥٨ وفي ذكر أخبار أصبهان ج ١ ص ٦١ عن ابن موسى، والطبقات لابن

نجد: أنه هو نفسه قد أمر بالبكاء على خالد بن الوليد^(١) وقد بكَت عائشة على إبراهيم^(٢)، وبكى أبو هريرة على عثمان، والحجاج على ولده^(٣)، وبكى صهيب على عمر^(٤)، وهم يحتجون بما يفعله هؤلاء.

وبكى عمر نفسه على النعمان بن مقرن، وعلى غيره^(٥)، وقد نهَا النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» عن التعرض للذين ي يكون موتاهم^(٦).

سعد ج ٣ ص ٢٠٩ و ٣٤٦ و ٣٦٢. وراجع: تأویل مختلف الحديث ص ٢٤٥.

(١) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٧٥ والإصابة ج ١ ص ٤١٥ وصفة الصفوة ج ١ ص ٦٥٥ وأسد الغابة ج ٢ ص ٩٦ وحياة الصحابة ج ١ ص ٤٦٥ عن الإصابة، والمصنف ج ٣ ص ٥٥٩ وفي هامشه عن البخاري وابن سعد وابن أبي شيبة، وتاريخ الخميس ج ٢ ص ٢٤٧ وفتح الباري ج ٧ ص ٧٩ والفالق ج ٤ ص ١٩ ورييع الأبرار ج ٣ ص ٣٣٠ وراجع: تاريخ الخلفاء ص ٨٨ وراجع: لسان العرب ج ٨ ص ٣٦٣.

(٢) منحة المعبود ج ١ ص ١٥٩.

(٣) راجع: طبقات ابن سعد (ط صادر) ج ٣ ص ٨١ وفي الثاني ربيع الأبرار ج ٢ ص ٥٨٦.

(٤) طبقات ابن سعد ج ٣ ص ٣٦٢ ومنحة المعبود ج ١ ص ١٥٩.

(٥) الغدير ج ١ ص ١٦٤ و ٥٤ و ١٥٥ وعن الإستيعاب، ترجمة النعمان بن مقرن، والرياض النصرة، المجلد الثاني ج ٢ ص ٣٢٨ و ٣٢٩ حول بكاء عمر على ابن ذلك الأعرابي حتى بل لحيته.

(٦) راجع الغدير عن المصادر التالية: مسنَد أَحْمَد ج ١ ص ٢٣٧ و ٢٣٥ وج ٢ ص ٣٣٣

كما أن عائشة قد أنكرت عليه وعلى ولده عبد الله هذا الحديث الذي تمسك به، ونسبته إلى النسيان، وقالت: يرحم الله عمر، والله، ما حدث رسول الله: إن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه، لكن رسول الله «صلى الله عليه وآله» قال: «إن الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه».
قالت: حسبكم القرآن: ولا تزر وازرة وزر أخرى»^(١).

وفي نص آخر: إنها قالت: «إنا مّ رسول الله «صلى الله عليه وآله» على

و ٤٠٨ ومستدرک الحاکم ج ٣ ص ١٩٠ و ٣٨١ وصححه هو والذهبی في تلخیصه، وجمع الزوائد ج ٣ ص ١٧ والإستیعاب، ترجمة عثمان بن مظعون، ومستند الطیالسی ص ٣٥١ وسنن البیهقی ج ٤ ص ٧٠ وعمدة القاری ج ٤ ص ٨٧ عن النسائی، وابن ماجة، وسنن ابن ماجة ج ١ ص ٤٨١ وکنز العمال ج ١ ص ١١٧ وأنساب الأشراف ج ١ ص ١٥٧ وطبقات ابن سعد ج ٣ ص ٣٩٩ و ٤٢٩ ومنحة المعبود ج ١ ص ١٥٩.

(١) راجع صحيح البخاري (ط سنة ١٠٣٩) ج ١ ص ١٤٦ ومستدرک الحاکم ج ٣ ص ٣٨١ واختلاف الحديث للشافعی (هامش الأم) ج ٧ ص ٢٦٦ وجامع بيان العلم ج ٢ ص ١٠٥ ومنحة المعبود ج ١ ص ١٥٨ وطبقات ابن سعد ج ٣ ص ٣٤٦ وختصر المزني (هامش الأم) ج ١ ص ١٨٧ والغدیر ج ٦ ص ١٦٣ عمن تقدم، وعن صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٢ و ٣٤٤ و ٣٤٣ ومستند أحمد ج ١ ص ٤ وسنن النسائی ج ٤ ص ١٧ و ١٨ وسنن البیهقی ج ٤ ص ٧٣ و ٧٢ وسنن أبي داود ج ٢ ص ٩٥ وموطأ مالک ج ١ ص ٩٦.

يهودية يبكي عليها أهلها، فقال: إنهم يبكون عليها وإنها لتعذب في قبرها»^(١). وأنكر ذلك عليه: ابن عباس أيضاً، وأنكره أيضاً أئمة أهل البيت «عليهم السلام» ومن أراد المزيد، فعليه بمراجعة المصادر^(٢).

التوراة، والمنع من البكاء على الميت:

ويبدو لنا: أن المنع من البكاء على الميت مأخوذ من أهل الكتاب، فإن عمر كان يحاول هذا المنع في زمن النبي «صلى الله عليه وآله» بالذات، ولم يرتدع بردع النبي له إلا ظاهراً. فلما توفي «صلى الله عليه وآله» ولم يبق ما يحذر منه، وصار الموقف السياسي يتطلب الرجوع إلى ما عند أهل الكتاب، فكان منع الزهراء عن ذلك، كما قدمنا.

وقد جاء هذا موافقاً للميول وللدفاع الديني والسياسي على حد سواء. وما يدل على أن ذلك مأخوذ من أهل الكتاب: أنه قد جاء في التوراة: «يا ابن آخذ عنك شهوة عينيك بضربي، فلا تتح ولا تبك، ولا تنزل دموعك، تنهد ساكتاً، لا تعمل مناحة على أموات»^(٣).

السياسة وما أدرك ما السياسة؟!:

ونشير هنا إلى كلمة للإمام شرف الدين «رحمه الله تعالى» قال:

(١) صحيح البخاري ج ١ ص ١٤٧ .

(٢) راجع الغدير، ودلائل الصدق، والنص والإجتهاد، وغير ذلك.

(٣) حزقيال. الإصلاح ٢٤ الفقرة ١٦ - ١٨ .

«وهنا نلفت أولى الألباب إلى البحث عن السبب في تنحي الزهراء عن البلد في نياحتها على أبيها «صلى الله عليه وآلـه»، وخر وجهها بولديها في ملة من نسائها إلى البقيع يندبن رسول الله، في ظل أراكة كانت هناك، فلما قطعت بنى لها علي «عليه السلام» بيته في البقيع كانت تأوي إليه للنياحة، يدعى: بيت الأحزان، وكان هذا البيت يزار في كل خلف من هذه الأمة»^(١).
وأقول:

إن من القريب جداً: أن يكون الحديث: «إن الميت ليذب بكاء الحي» قد حرف عن حديث البكاء على اليهودية المتقدم، لدعاوة سياسية لا تخفي، فإن السلطة كانت تهتم بمنع فاطمة «عليها السلام» من البكاء على أبيها.

فيظهر: أن هذا المنع قد استمر إلى حين استقرار الأمر لصالح الهيئة الحاكمة، ولذلك لم يعتن عمر بغضب عائشة، ومنعها إياه من دخول بيتها حين وفاة أبي بكر، فضرب أم فروة أخت أبي بكر بدرته، وقد فعل هذا رغم أن البكاء والنوح كان على صديقه أبي بكر، وكان هجومه على بيت عائشة، وكان ضربه لأنخت أبي بكر. وهو الذي كان يهتم بعائشة ويحترمها، وهي العززة المكرمة عنده، وهو الذي يقدر أبا بكر ومن يلوذ به، ويحترم بيته بما لا مزيد عليه.

نعم، لقد فعل كل هذا لأن الناس لم ينسوا بعد منع السلطة لفاطمة «عليها السلام» من النوح والبكاء على أبيها وما أصحابها بعده. ولنفرض أن البكاء كان فقط على أبيها، فما أشد من موقف، وناهيك بهذا الإجراء جفاء وقسوة:

(١) النص والإجتهداد ص ٢٣٤.

أن يمنع الإنسان من البكاء على أبيه، فكيف إذا كان هذا الأب هو النبي الأكرم «صلى الله عليه وآلـه»، أعظم وأكمل، وأفضل إنسان على وجه الأرض.

ثم لما ارتفع المانع، ومضت مدة طويلة وسنين عديدة على وفاة سيدة النساء «عليها السلام»، ونبي الناس أو كادوا، أو بالأحرى ما عادوا يهتمون بهذا الأمر، ارتفع هذا المنع على يد عمر نفسه، وبكى على النعمان بن مقرن الذي توفي سنة ٢١ هـ على شيخ آخر، وسمع بالبكاء على خالد بن الوليد، الذي توفي سنة ٢١ أو ٢٢ حسبما تقدم.

والنهي عن البكاء على الأموات مختلف في ما ورد عن مصادر كثيرة من النهي عن خمس الوجوه، وشق الثياب، واللطم، والنوح بالباطل. فإنه غير البكاء وهيأج العواطف الإنسانية الطبيعية. وذلك لأن الأول ينافي الخضوع لله عز وجل والتسليم لقضائه، أما الثاني فهو من مقتضيات الجبالة الإنسانية، ودليل اعتدال سجية الإنسان، وشتان ما بينهما.

الفصل التاسع:

ولست أدرى خبر المسمار!!

خبر المسماط:

قد جاء في كتاب منسوب إلى شبل الدولة مقاتل بن عطيه، عرف باسم:
«مؤتمر علماء بغداد» الفقرة التالية:

«..ولما جاءت فاطمة خلف الباب، لترد عمر وحزبه، عصر عمر فاطمة
بين الحائط والباب عصرة شديدة، حتى أسقطت جنينها ونبت مسمار الباب
في صدرها، وصاحت فاطمة: يا أبناه، يا رسول الله..»^(١).

وقال الفيلسوف المحقق آية الله العظمى الشيخ محمد حسين الأصفهاني
قدس الله سره:

ولست أدرى بخبر المسماط سل صدرها خزانة الأسرار
ونحن لا نستطيع تأكيد أو نفي هذا الأمر، رغم أننا نناقش في نسبة
كتاب مؤتمر علماء بغداد إلى شبل الدولة، ونتحمل أنه كتاب وضعه بعض
من تأخر عنه ولكن ذلك لا يعني: أن ما ورد فيه من معلومات تاريخية أو
غيرها غير صحيح أيضاً.

(١) مؤتمر علماء بغداد ص ١٣٥.

إذن، فقد يكون مؤلف هذا الكتاب قد استقى معلوماته من مصادر لم تصل إلينا، ومناقشتنا في صحة نسبته إلى من ينسب إليه، لا تعني أن جميع ما ورد فيه أيضاً محل مناقشة وريب، ففيه كثير من المعلومات الصحيحة، التي تؤيدها الروايات الثابتة والصحيحة بصورة قطعية، فلا بد من تمييز الغث من السمين، والصحيح من غيره وفق معايير البحث العلمي وأصوله.. ونحن نذكر هنا ما نستند إليه في شكتنا في نسبة هذا الكتاب، فنقول:

كتاب مؤتمر علماء بغداد في الميزان:

وقد ذكر مؤلف كتاب مؤتمر علماء بغداد: أن كتابه، أو كتيبة هذا هو خلاصة مناظرة دينية، يقول: إنها جرت بين عشرة من كبار علماء السنة، وكبار علماء الشيعة في بغداد بدعوة من السلطان ملك شاه السلجوقي، ووزيره نظام الملك، وحضورهما، ومشاركتهما.

وقد ظهر في هذه المحاورة: التي دامت ثلاثة أيام أن مذهب التشيع هو الحق، فتشيع السلطان ملك شاه، وأعلن وزيره نظام الملك تشيعه أيضاً، ولحق بهما عدد من القواد، وأركان الدولة.

ويطرح هنا سؤال هو:

هل هذه المناظرة، واقعية أم افتراضية؟!

وهو يتضرر الجواب الصحيح والصريح؟!

وإذا جاز لنا أن ندلي بدلونا هنا، فإننا نقول:

إن ما نميل إليه هو الخيار الثاني. أي أنها قضية افتراضية.

ونستند في حكمنا هذا إلى عدة أمور، وإن لم يمكن اعتبار كل واحد

منها بمفرده دليلاً قاطعاً، ولكنها بمجموعها تمنحنا الجرأة على تسجيل استبعادنا هذا، الذي يرقى إلى درجة الاطمئنان بكونها قضية افتراضية، قد أراد مؤلفها أن يتصرّ لذهب بعينه، ويصوغ الأدلة المذهبية المستندة إلى وقائع تاريخية مشهورة في كتب المسلمين، وروايات يعترف بصحتها وبصحة الاستناد إليها المتخاصمون، ويصوغها بطريقة مثيرة، وملفتة، تثير اهتمام القارئ، وتأخذ بمشاعره.

والأمور التي تستند إليها في رأينا هذا هي التالية:

الأسلوب التعبيري:

إن أول ما يلفت نظر القارئ لذلك الكتاب «أو الكتيب» هو أسلوبه التعبيري، حيث إن كثيراً من الموارد قد استعملت فيها تعبيرات لم تكن متداولة في تلك الفترة من الزمن. ونحن نذكر هنا جملة منها مع الإشارة إلى رقم صفحة الكتاب المطبوع في سنة ١٤١٥ هـ. ق. ١٩٩٤ م. دار الإرشاد الإسلامي، بيروت - لبنان. تحقيق وتعليق الشيخ محمد جليل حمود.

فنقول:

كلمة «مؤتمر» التي وردت في عنوان الكتاب، وفي ص ١٧ و ٢٥ و ٢٦ و ٣٧ و ٢٨.

«لم يكن رجلاً متعصباً أعمى» ص ١٧.

«كان شاباًً منفتحاً» ص ١٧.

«ألفت فيها كتب وموسوعات» ص ٢٥.

«ونرى نحن من خلال المحادث والمناقشات» ص ٢٦، وراجع ص ٣٢ و ٣٤.

«وأن يكون طلب الحق هو رائد الجميع» ص ٣٧.

«إن الذين يسبون لهم منطقهم» ص ٤٦.

«هذا العمل اللا إنساني» ص ٩٦.

«إن بعض رواة السوء، وبائعيه الضمائر» ص ٩٨.

«واعتبر إيمانه إيماناً مثالياً» ص ١٠١.

«يتصورهم أناسا طيبين مؤمنين» ص ١١١.

«مزق السيد العلوي ستار الصمت» ص ١٠٩.

«ولكن المؤهلات في علي بن أبي طالب كانت قليلة» ص ١١٦. وثمة
مورد آخر في نفس الصفحة أيضاً.

«الواقع: إن مؤهلات الخلافة والإمامية كانت متوفرة كاملاً في علي»
ص ١١٦ وراجع ص ١١٧.

«وأقضى غالباً أوقاتي بالصيد، والشؤون الإدارية» ص ١٥٣.

«وأخذوا يحيكون المؤامرات ضد الملك، ونظام الملك، وحملوه تبعه هذا
الأمر، إذ كان هو العقل المدبر للبلاد، حتى امتدت إليه يد أثيمة» ص ١٥٤
و ١٥٥.

«وكان لها نتائج سلبية»، «وأعطت نتائج سلبية معكوسه» ص ١٢٧.

«أليست المتعة هي الحال الوحيد لهم للخلاص من القوة الجنسية الطائشة،
وللحماية من الفسق والميوعة؟! أليست المتعة أفضل من الزنا الفاحش،
واللوساط، والعادة السرية»؟! ص ١٢٤.

ركاكة العباريّة:

وقد تضمن الكتاب أيضاً طائفة من العباريّة التي تظهر عليها الركاكة، والضعف، وذلك مثل قوله: «رجلاً متعصباً أعمى» ص ١٧.

«كانت متوفرة كاملاً في علي» ص ١١٦.

«وكان يحب أهل البيت حباً جماً كثيراً» ص ١٧.

«ثانياً: رواتها وأسنادها غير صحيحة» ص ٧٦.

«استهزأ به بعض الحاضرين، وغمزه» ص ١٨.

«كان صغير العمر، بينما كان أبو بكر كبير العمر». ص ١١٣.

«قد كنت أنا حاضر المجلس والمحاورة» ص ١٥٦.

«دين التشيع حق لا مراء له» ص ١٥٦.

أخطاء نحوية:

ووردت في الكتاب أيضاً أخطاء نحوية عديدة، كالموارد التالية:

«وإنما انتخبه ثلاثة أو اثنين» ص ٦١ مع أن الصحيح: اثنان.

«إن الرسول يفعل ما لا يفعله حتى الناس العاديين» ص ٩٣. وال الصحيح:
العاديون.

«حتى يأتي بعض الناس الجهال، فيختاروا الأصلاح» ص ١١٥، وال الصحيح:
فيختارون.

«وكان يحضر مجلسه أربعة آلاف تلميذاً»، ص ١٥١، وال الصحيح: تلميذ.

«إلى غيرها من بدعكم أتتم أيها السنة التابعين لعمر» ص ١٤٩ ، وال الصحيح: التابعون.

وللحظ الفقرات التالية:

«وأمره - أي أبو بكر خالداً - أن يقتل مالك وقومه» ص ١٣١ .

«وزعت واردها الكثير، (مئة وعشرون ألف دينار ذهب، على قول بعض التواريخ في الناس» ص ١٤٥ .

«علم بأن فدك لو بقيت». «غصبا فدك». «غصبا ملكها فدك».

«ورد فدك على أولاد فاطمة» ص ١٤٤ و ١٤٥ .

تصحيح خطأ:

ووقع فيه سهو آخر في آية قرآنية كريمة، حيث قال: (إنا هديناه النجدين) ص ٨٩ . وال الصحيح: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْن﴾^(١).

بالإضافة إلى كلمة «وأخذوا يحيكون المؤامرات» وال الصحيح: يحيكون.

ملك شاه: الجاهل المحب للعلم:

وقد وصف ملك شاه السلاجقى: بأنه «كان شاباً، منفتحاً، محباً للعلم والعلماء» ص ١٧ .

مع أن هذا المحب للعلم والعلماء، لم يتتفع من حبه هذا، حيث إنه - كما يظهره الكتاب الذي هو مورد البحث - من أجهل الناس حتى ببسط الأمور، وبأبده البديهيات الإسلامية والتاريخية، وكأنه قد عاش في جزيرة ثم دخل

(١) الآية ١٠ من سورة البلد.

بلاد الإسلام لته. حتى أنه لا يعرف بوجود طائفة اسمها الشيعة، هي نصف المسلمين الذين يحكمهم، ص ٢٥ و ٢٦، بل هو لا يعرف حتى معنى كلمة شيعي، فضلاً عما سوى ذلك من قضايا تاريخية وغيرها.

ولا ندري لماذا أهمل أبوه السلطان آلب ارسلان تأديبه وإعداده للمنصب الذي سيتصدى له؟! ولماذا لم يحشد له من العلماء والمتخصصين، أفضلهم، وأعلمهم، وأبعدهم صيتا، وأكثرهم خبرة؟!

مع أن الملوك والخلفاء كانوا يهتمون بتأديب وتعليم أولادهم، ولا سيما الذين يرشحونهم لخلافتهم في المناصب لإدارة شؤون البلاد والعباد.

رعونة وطيش:

وقد ذكر أيضاً: أن ملك شاه السلجوقى يكاد يتخذ قراراً بقتل الشيعة جمِيعاً، إن لم يقبلوا بالتمذهب بمذهب أهل السنة، رغم أن وزيره كان قد أخبره بأنهم «يشكلون نصف المسلمين تقريباً» ص ٢٥.

ولكن وزيره أخبره بأن قتل نصف المسلمين غير ممكن، ص ٢٧.

وليس ثمة من رعونة وطيش أعظم من هذا، فكيف يذكرون عنه ما يدل على الاستقامة والعدل، وعلى الحنكة والعقل؟!

اغتيال الملك وزيره:

وقد ذكر هذا الكتاب: أن نظام الملك قد اغتيل بإيعاز من أهل السنة، ثم اغتالوا ملك شاه السلجوقى بعد ذلك أيضاً.

والذكر في التاريخ: أن قتل نظام الملك كان على يد غلام ديلمي من الباطنية.

وذكر ابن الأثير قصة تشير إلى أن الذي دبر قتله هو ملك شاه نفسه.
أما ملك شاه، فيذكرون أنه مرض ومات^(١).

الملك لا يثق إلا بوزيره:

ورغم أن المجتمعين قد كانوا كبار علماء أهل السنة في بغداد، لكننا نجد:
أن هذا الملك لا يزال يستفهم وزيره عن كل شيء، وهذا الوزير بدوره قد دأب
على الإجابة بقوله: هكذا ذكر المفسرون، أو المؤرخون، أو الرواة، أو نحو ذلك.
فلمَّا لا يثق بكتاب علماء الإسلام، ولا يقبل منهم ما ينقلونه ويتداولونه؟!

من هم المجتمعون؟!:

والذي زاد في تحيرنا: أنه رغم أن بغداد كانت تعج بالعلماء المعروفين في
تلك الفترة، سواء من الشيعة، أو من أهل السنة، فإن هذا الكتاب لم يذكر
لنا اسم أي من هؤلاء العلماء العشرين المشاركون في المنازلة الدين وصفهم
بأنهم كبار العلماء في بغداد من الفريقين.

نعم، وردت أربعة أسماء ادعى المؤلف أنها أسماء علماء هي:
الحسين بن علي، الملقب بالعلوي. أحمد عثمان. السيد جمال الدين.
الشيخ حسن القاسمي.

ولم نستطع أن نحصل على أي معلومات عن أصحاب هذه الأسماء،
وعن درجاتهم العلمية، وعن دورهم وأثرهم في البلاد والعباد.

فكيف غاب مشاهير علماء بغداد من سنة وشيعة عن هذه المنازلة الحساسة

(١) راجع ذلك في: الكامل في التاريخ ج ١٠ ص ٢٠٤ - ٢٠٥ وص ٢١٠.

والصيرية، أو فقل: كيف لم يعلن أسماء أي من هؤلاء المشاهير؟!

مفارقة أخرى لا مبرر لها:

وقد ذكر الكتاب: أن الوزير نظام الملك، وكذلك العباسي، الذي كان يناظر عن أهل السنة، وكذلك العلماء الذين كانوا معه، قد سكتوا، وأحجموا عن الإجابة على سؤال حول سعي طلحة والزبير في قتل عثمان.

وعلق المؤلف على ذلك بقوله:

«ماذا يقولون؟!

أيقولون الحق؟!

وهل الشيطان يسمح بالإعتراف بالحق؟!

وهل ترضى النفس الأمارة بالسوء أن تخضع للحق والواقع؟!

أنظن أن الإعتراف بالحق أمر سهل وبسيط؟!.

كلا، إنه صعب جداً لأنه يستدعي سحق العصبية الجاهلية، ومخالفة الهوى، والناس أتباع الهوى والباطل، إلا المؤمنين، وقليل ما هم»؟! ص ١٠٩.

ونقول:

إننا ندعو القارئ الكريم للتأمل فيما يلي:

ألف: إن المؤلف نفسه قد وصف نظام الملك في أول الكتاب بقوله: «كان رجلاً حكيماً فاضلاً، زاهداً، عازفاً عن الدنيا، قوي الإرادة، يحب الخير وأهله، يتحرى الحقيقة دائياً» ص ١٧.

ب: إن الوزير نظام الملك كان قد أجاب على جميع الأسئلة التقريرية

للملك، مع أن الكثير منها كان أشد إحراجاً له من هذا السؤال العادي جداً، حيث إن بعضها يتعلق بالخلفتين الأولين أبي بكر، وعمر بالذات.

ج: إن نظام الملك قد عاد واعترف للملك بصحة استدلال العلوى، فلما سأله عن سبب سكوته في بادئ الأمر، قال: «لأنى أكره أن أطعن فى أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله»..» ص ١١.

مع أنه هو نفسه قد أجاب بالإيجاب حين طعن العلوى في إيمان عمر (رض). وعمر عنده قد كان أعظم بكثير من طلحة، ومن عثمان أيضاً، فراجع ص ١٠٠.

خلافة أم إمامية؟!:

ونلاحظ: أن هذا العلوى قد خلط في حديثه عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، بين مفهومي الإمامة والخلافة، وهو يتحدث عن الخلافة بطريقة الحديث عن الإمامة، فراجع ما ذكره ص ١١١ حينما قال: «لم يتخذهم كل المسلمين خلفاء، وإنما أهل السنة فقط».

فإن هذه العبارة تعنى: إن الحديث عن الإمامة لا عن الخلافة، لأن خلافتهم وحكومتهم إنما هي حدث تاريخي لا يمكن إنكاره من شيعي أو سني. ولكن الكلام والجدل إنما هو في أن هذه الحكومة هل هي مشروعة أم لا؟ كما أن الكلام إنما هو في إمامية علي «عليه السلام»، التي تكون الحكومة أحد مظاهرها، فغضب الحكومة إنما هو تعدد على الإمام في بعض شؤون إمامته.

تناقضات لا مبر لها:

ونجده يقع أحياناً في تناقضات لا مبر لها، وقد حصل له ذلك في موردين:

الأول: نفاق الذين انتخبو عثمان:

فنجده في حين يصف الذين تحizوا إلى عثمان في الشورى، وبايعوه. بالمنافقين.

راجع ص ١٠٦ .

يعود في الصفحة نفسها ليدرك ما يشير إلى عدم كونهم من المنافقين، بل هم من الأتقياء المؤمنين، فيقول: إنهم «عدلوا عن عثمان عندما رأوا طغيانه، وهتكه لأصحاب رسول الله، ومشورته في أمور المسلمين مع كعب الأحبار، وتوزيعه أموال المسلمين بينبني مروان، فبدأ هؤلاء الثلاثة بتحريض الناس على قتل عثمان».

ويقصد بهؤلاء الثلاثة: طلحة، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف، وقد كنا نود أن نراه يضيف إلى الأسباب التي ذكرها: أنهم لم يجدوا عند عثمان ما كانوا أملوه من إشراكهم في الأمر، حيث آثر أقاربه بكل شيء دونهم. والكل يعلم: أن طلحة قد حارب علياً «عليه السلام» أيضاً بسبب أنه لم يستجب لمطالبته التي تعذى طموحاته، ولسعد بن أبي وقاص، موقف من علي بسبب ذلك أيضاً.

الثاني: من الذين انتخبو عثمان؟!:

وفي حين نجده يقول: «إن عثمان لم يأتي إلى الحكم إلا بوصية من عمر، وانتخاب ثلاثة من المنافقين فقط فقط، وهم: طلحة، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف» ص ١٠٦ .

فإانا نجده يشكك في هؤلاء الثلاثة ويقول: «إنما انتخبه ثلاثة، أو اثنين (كذا) منهم» ص ٦١ . مع العلم بأن عمر لم يوص بالخلافة إلى عثمان كما زعم.

كما أن قوله: إنه جاء بوصية من عمر، وبانتخاب ثلاثة غير منسجم ولا متوازن.

إلا أن يكون مراده: أن عمر قدر ركب الشورى بحيث يصبح انتخاب عثمان حتمياً. فاعتبر ذلك بمثابة وصية بالخلافة له.

موارد تعوزها الدقة التاريخية:

ثم إن هناك العديد من الموارد التي تعوزها الدقة التاريخية، ونذكر منها:

١ - قوله عن معاوية: أنه كان يسب علياً أمير المؤمنين «عليه السلام»، «إلى أربعين سنة، وقد امتد سب الإمام إلى سبعين سنة» ص ٤٨ .
ونقول:

أما بالنسبة للنقطة الأولى، فإن معاوية قد أعلن بسب علي «عليه السلام» حوالي ٢٣ سنة. وهو يقل عن العدد الذي ذكره بـ ١٧ سنة.

وأما بالنسبة للنقطة الثانية، فقد امتد سبهم لعلي «عليه السلام» أكثر من ثمانين سنة، فراجع كتب التاريخ.

٢ - قال: «أبو حنيفة، ومالك بن أنس، والشافعي، وأحمد بن حنبل لم يكونوا في عصر النبي «صلى الله عليه وآله» بل جاءوا بعده بعشرات سنين تقريباً» ص ١٥٠ .

مع أن أبو حنيفة قد ولد سنة ٨٠ للهجرة، ومات سنة ١٥٠ هـ.

أما مالك فولد سنة ٩٣ ومات سنة ١٧٠ هـ.

والشافعي ولد سنة ١٥٠ ومات سنة ٢٠٤ هـ.

وأحمد بن حنبل ولد سنة ١٦٤ ومات سنة ٢٣٣ هـ.

٣- وذكر: «أن عمر منع أبي هريرة عن نقل الحديث لكتبه على رسول الله.

ولكن العلماء يأخذون بأحاديثه الكاذبة» ص ٨٢.

ومن المعلوم: أن سياسة الخليفة الثاني كانت تقضي بمنع نقل الحديث عن رسول الله «صلى الله عليه وآله». وقد ضرب أبي هريرة لأجل ذلك، فإنه أكثر من نقل الحديث كما صرح به نفسه، لا لأجل كتبه على رسول الله «صلى الله عليه وآله» كما زعم المستدل.

٤- جمع القرآن: وقد جاء في هذا الكتاب ما يلي: «قال العلوي: بل من بدعكم أنتم السنة أنكم لا تعرفون بالقرآن. والدليل على ذلك أنكم تقولون: إن القرآن جمعه عثمان، فهل كان الرسول جاهاً بما عمله عثمان؟!» ص ٤٨.
ثم يستمر في كلامه الذي يهدف من خلاله إلى إبطال جمع عثمان للقرآن، وإثبات أنه قد جمع في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله».
ونقول:

ألف: إن من الواضح: أن حديث جمع عثمان للقرآن، لا يعني عدم الاعتراف بالقرآن. فالاستدلال بالأول على الثاني في غير محله.

ب: إن عثمان لم يجمع القرآن، وإنما جمع الناس على قراءة واحدة، وذلك حينما عبر له حذيفة بن اليمان عن تخوفه من اختلاف قراءات الناس. وقد أيده أمير المؤمنين علي «عليه السلام» في ذلك، أي في جمع الناس على قراءة واحدة، وقال - حسبما روي -: لو وليت لفعلت مثلما فعل^(١).

(١) راجع كتابنا: حقائق هامة حول القرآن الكريم.

ولعل هذا المستدل يقصد: أن القرآن قد جمع على عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولكن الخليفتين الأول والثاني قد رفضا مصحف رسول الله «صلى الله عليه وآله»، لأنه كان يتضمن التنزيل، والتأويل وأسباب النزول والتفسير. وغير ذلك مما كان من شأنه أن يخرج الكثيرين من لا يرضي الحكام بإحراجهم، ولا بإشاعة حقائق ترتبط بهم. وجمعوا هم آيات القرآن في مصحف واحد، بعد أن أسقطوا التفسير والتأويل وأسباب النزول منه، كما هو معلوم.

طريقة الاستدلال أحياناً:

وإن معظم الاستدلالات الواردة في الكتاب. وإن كانت جيدة وصحيحة. ولكن ثمة موارد في الكتاب لم يكن الاستدلال فيها صالحاً. رغم أنه قد كان بالامكان أن تكون هي الأخرى على درجة عالية من القوة والصحة، لو استبدلت بعناصر يجعلها أكثر دقة، وأبعد أثراً.

وموارد التي لاحظناها هي التالية:

١ - السب واللعن:

قد حصل خلط في الكتاب بين السب واللعن، حيث ادعى الكتاب جواز سب الصحابي المنحرف، ولكنه استدل بما يثبت جواز اللعن لا السب، فراجع ص ٤٧ و ٤٨.

ومن الواضح: أن علياً «عليه السلام» قد نهى في صفين أصحابه عن سب معاوية وأصحابه، وطلب منهم بدلاً من سبهم أن يصفوا أعمالهم. كما أن الإمام الصادق «عليه السلام» قد أمر أصحابه بأن ينذره عن السب، ولا يكونوا قوماً سبابين، ليقال: رحم الله جعفرأ قد أدب أصحابه

فأحسن تأدبيهم.

أما اللعن الذي معناه الدعاء على الشخص بأن يبعده الله عن رحمته، فهو شأن آخر، وقد لعن الله سبحانه في كتابه الكريم فئات كثيرة. كما أنه سبحانه قد أظهر الرضى عن لعن المؤمنين لبعض الفئات، حين قال: ﴿أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ الَّا عِنْهُمْ﴾^(١).

ولعل سبب ذلك: هو أن اللعن يستبطن إعلان البراءة والإدانة للانحراف الذي اختاروه، ولكل سلوك عدواني، أو عمل إجرامي اقترفوه. ولا يستهدف الانتقاد الشخصي منهم، كما هو الحال بالنسبة للسب.

٢ – شك النبي في نبوته:

وذكر أيضاً: «إن السنة يقولون: إن رسول الله كان شاكاً في نبوته». واستدل على ذلك بما رواه عن النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»: أنه قال: «ما أبْطَأْتِي جِبْرِيلَ مَرَةً إِلَّا وَظَنَنْتُهُ أَنَّهُ نَزَّلَ عَلَى ابْنِ الْخَطَابِ» ص ٩١.

وقد كان بإمكان المستدل أن يضيف إلى ما ذكره الآية القرآنية الدالة على أنه «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» خاتم النبيين، والحديث الصريح بأنه «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» لانبي بعده. ليتم الاستدلال بذلك. إذ بدون ذلك قد يجتاب عنه: بأنه لا مانع من اجتماع نبين في آن واحد، مثل موسى وهارون «عليهما السلام»، وغيرهما من الأنبياء.

٣ – أهل السنة وتحريف القرآن:

ويقول: «أما السنة فيقولون: إن القرآن زيد فيه ونقص عنه» ص ٥١ و

(١) الآية ١٥٩ من سورة البقرة.

. ٩٢، وراجع ص ٥٢

وقال: «بل المشهور عندكم أية السنة: أنكم تقولون بتحريف القرآن.

قال العباسي: هذا كذب صريح.

قال العلوبي: ألم ترووا في كتبكم: أنها نزلت على رسول الله آيات حول الغرانيق، ثم نسخت تلك الآيات، وحذفت من القرآن؟ ص ٧٢ وراجع ص ٧٦.

ونسجل هنا:

ألف: لقد أجمعـت الأمة على عدم الزيادة في القرآن الكريم.

ب: إن نسبة القول بالزيادة والنقيصة إلى أهل السنة أو إلى المشهور فيهم بعنوان كونـهم طائفة، ليس دقـيقاً أيضاً.

ولو أنه قال لهم: إن هناك روايات رواها أهل السنة في صحاحـهم الستة وكتـبـهم المعتبرـة، لو التزمـ أهلـ السـنةـ بمـضمـونـهاـ لـانتـهـواـ إـلـىـ القـولـ بـالـتـحـرـيفـ الذي دلتـ الأـدـلـةـ القـاطـعـةـ وـالـبـرـاهـينـ السـاطـعـةـ عـلـىـ عـدـمـهـ لـكـانـ صـحـيـحاـًـ وـمـتـيـناـًـ جـداـًـ.

ج: إن الرواية التي تتحدث عن مدحـ الغـرـانـيقـ، التي هي الأـصـنـامـ قد ردـهاـ وـفـنـدـهاـ كـثـيرـ منـ عـلـمـاءـ السـنةـ. وإنـ كانـ يـظـهـرـ منـ الـبـخـارـيـ أنهـ لاـ يـأـبـىـ عنـ قـبـوـلـهاـ.

د: إنـ حـدـيـثـ الغـرـانـيقـ لـيـسـ فـيـهـ أـنـ عـبـارـةـ: «ـتـلـكـ الـغـرـانـيقـ الـعـلـىـ، وـإـنـ شـفـاعـتـهـنـ لـتـرـجـبـيـ». آـيـةـ قـرـآنـيـةـ، وـلـيـسـ فـيـهـ وـلـاـ فـيـ غـيرـهـ: أـنـ هـنـاكـ مـنـ يـدـعـيـ أـنـهـ كـانـتـ فـيـ الـقـرـآنـ ثـمـ نـسـخـتـ!!ـ وـحـذـفـتـ مـنـهـ!!ـ.

بلـ تـدـعـيـ تـلـكـ الرـوـاـيـةـ الـمـكـذـوـبـةـ: إـنـ الشـيـطـانـ هـوـ الـذـيـ أـلـقـىـ تـلـكـ الـعـبـارـةـ

على لسان النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ». ثم جاءه جبرائيل فأطلعه على حقيقة الحال.

٤ - عبس وتولى:

وقال عن آية: عبس وتولى: «الأحاديث الصحيحة الواردة عن أهل بيت النبي، الذي نزل القرآن في بيتهن تقول: إنها نزلت في عثمان بن عفان».

ص ٩٧.

وهو كلام غير دقيق، فإن الرواية إنما ذكرها القمي في تفسيره، وذكرها الطبرسي في مجمع البيان، فلا يوجد أحاديث (بصيغة الجمع)، بل إن رواية الطبرسي عن الإمام الصادق «عليه السلام» لم تصرح باسم عثمان، بل قالت: نزلت في رجل من بني أمية.

كما أن وصف هذه الرواية بالصحة، الظاهر بالصحة من حيث السند، قد يعد تساهلاً في التعبير. مع التذكير بأن عدم توفر سند يتصنف بالصحة بالمصطلح المعروف لا يعني: أن مضمون الرواية باطل ومكذوب.

ومهما يكن من أمر، فقد حقق هذا الموضوع الأخ العلامة الشيخ رضوان شرارة في كتاب مستقل بعنوان: «عبس وتولى في من نزلت» فليراجع.

٥ - إيمان الخلفاء الثلاثة:

وزعم الكتاب: أن «الشيعة يعتقدون أنهم - أي الثلاثة - كانوا غير مؤمنين قليلاً وباطناً، وإن أظهروا الإسلام لساناً وظاهراً». ثم فرع على إسلامهم الظاهري صحة «مصاحرة النبي لهم، ومصاحرتهم للنبي» ص ٩٨ و ٩٩. ولنا على هذا الأمر عدة مؤاخذات، نذكر منها:

ألف: إن هذا الاعتقاد لم يسجله الشيعة - كطائفـة - في كتبـهم الاعتقادية، ولا وقفوا عنده في تكوين البنية العقـيدـية، وبـلـورـة مفرـدـاتـها.

ب: إن مصاـهرـة النـبـي لهم إنـما تستـند إلى إيمـانـ بـنـاهـمـ، ولا رـبـطـ لها بـإـيمـانـ ولا حتى بـإـسلامـ والـدـ الـبـنـتـ، إذ لا ضـيرـ في زـوـاجـ المـسـلـمـ بلـ وـحـتـىـ النـبـيـ «صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ» بـابـنـةـ غـيرـ المـسـلـمـ، فـكـيفـ بـمـنـ يـظـهـرـ إـلـاسـلـامـ وـإـيمـانـ؟!

ج: أما بالـنـسـبـةـ لـمـصـاـهـرـةـ عـثـمـانـ لـلـنـبـيـ «صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ»، فـلـمـ تـشـبـتـ، لأنـاـ قدـ أـثـبـتـناـ أـنـ عـثـمـانـ إـنـماـ تـزـوـجـ رـبـيـتـيـ النـبـيـ، وـلـمـ يـتـزـوـجـ بـتـيـهـ^(١).

٦ - خـيـانـةـ أـبـيـ بـكـرـ كـيـفـ قـتـبـتـ؟!

وـقـدـ اـسـتـدـلـ فـيـ الـكـتـابـ عـلـىـ خـيـانـةـ أـبـيـ بـكـرـ لـلـنـبـيـ «صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ»:

أـوـلـاًـ: بـقولـهـ تـعـالـىـ: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوا كَمِائِنَهُمْ﴾^(٢).

ثـانـيـاـ: بـلـعـنـ النـبـيـ «صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ» مـنـ تـخـلـفـ عـنـ جـيـشـ أـسـامـةـ، وـأـبـوـ بـكـرـ مـنـ تـخـلـفـ، رـاجـعـ صـ٩٩ـ.

وـهـوـ اـسـتـدـلـالـ غـيرـ مـوـفـقـ، لأنـ الآـيـةـ الـمـبـارـكـةـ لـاـ رـبـطـ لها بـخـيـانـتـهـمـ لـلـنـبـيـ «صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ». نـعـمـ، هيـ تـدـلـ عـلـىـ عـدـمـ إـيمـانـ مـنـ لـاـ يـرضـيـ بـحـكـمـ النـبـيـ «صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ»، إـلاـ إـذـاـ كـانـواـ يـظـهـرـونـ الـقـبـولـ، ثـمـ إـذـاـ خـلـوـاـ إـلـىـ أـنـفـسـهـمـ غـمزـواـ فـيـ حـكـمـهـ «صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ».

كـمـاـ أـنـ لـعـنـ النـبـيـ لـلـمـتـخـلـفـ لـاـ يـدـلـ عـلـىـ خـيـانـةـ الـمـتـخـلـفـ. بـلـ يـدـلـ عـلـىـ

(١) رـاجـعـ كـتـابـنـاـ: بـنـاتـ النـبـيـ أـمـ رـبـائـهـ.

(٢) الآـيـةـ ٦٥ـ مـنـ سـوـرـةـ النـسـاءـ.

عصيانيه ومخالفته لأمر النبي «صلى الله عليه وآلـه». ويدل أيضًا على عدم إيمان من يلعنـه النبي «صلى الله عليه وآلـه».

وقد يكون مقصود المستدل: أنهم حين رفضوا حكم النبي، وعصوا أمره، لم يفعلوا ذلك بصورة علنية بل بصورة خيانية فيها التفاف وتملص واحتياـل، وإظهار خلاف الواقع، ظهر منه: أن ما يظهرونـه من إيمان وطاعة وحرص عليه في مرضه لم يكن على حقيقته.

٧ – شك عمر في النبوة:

واستدل على أن عمر كان شاكاً دائمًا في نبوة النبي بقول عمر في الحديبية: «ما شككت في نبوة محمد مثل شكي يوم الحديبية» ص ١٠٠ .

ونقول:

إن قول عمر هذا لا يدل على أنه كان شاكاً دائمًا في نبوة نبينا «صلى الله عليه وآلـه»، وإنما يدل على أنه كان يشك كثيراً في النبوة، وأن ذلك قد حصل له مراراً عديدة، لكن شكه في الحديبية كان أشدـها وأعمقـها.

٨ – لا تجتمع أمتي على خطأ، وقتل عثمان:

إنه استدل بقول النبي «صلى الله عليه وآلـه»: «لا تجتمع أمتي على خطأ» على صحة قتل الناس عثمان بن عفان. وجعل ذلك دليلاً على عدم إيمانـه ص ١٠٣ .

وغني عن البيان: إن الإجماع على قتل من ارتكـب جريمة يستحق لأجلـها القتل، لا يعني الإجماع على سلب صفة الإيمان عنه، لأن الإيمان شيء، وارتكاب الجرائم الموجبة للقتل شيء آخر، قد يجتمعـان، وقد يختلفـان.

والحديث الشريف إنما يدل على استحقاقه للعقوبة، ولا يدل على إجماعهم على عدم إيمانه.

وعدم إيمانه إنما يثبت بدلائل أخرى، لا بد من تلمسها، والتأمل فيها. هذا كله بالإضافة إلى أن علياً، وكثيراً من كانوا معه لم يشاركوا في قتله. وذلك معروف ومشهور. وإن كان قتله لم يسر علياً ولم يسوئه كما روی عنه «عليه السلام».

٩ – حديث العشرة المبشرة:

وقد حكم العلوي ببطلان حديث العشرة المبشرة بالجنة، واستدل على ذلك بعده أدلة:

منها: إن طلحة قد آذى النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» حين ذكر أنه سينكح زوجته من بعده، فنزل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا﴾^(١).

ومنها: إن طلحة والزبير قد سعوا في قتل عثمان، وقد قال رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» القاتل والمقتول في النار، ص ١٠٧.

ونقول:

إننا وإن كنا نؤيد ما ذكره من نزول الآية في طلحة، وإيذائه للنبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، وندفع ما يدعوه البعض من أن طلحة قد تاب بعد ذلك، وعمل صالحاً، ثم جاء حديث بشارة العشرة، فبشره بالجنة.

(١) الآية ٥٣ من سورة الأحزاب.

ندفعه بأن إثبات توبه طلحة دونه خرط القتاد.

كما أن بشارته بالجنة تصطدم بخروجه على إمام زمانه علي «عليه السلام»، بعد ذلك والخارج على إمام زمانه في النار. كما أنها تصطدم بنكته بيعة أمير المؤمنين «عليه السلام».

نعم، إننا وإن كنا نؤيد ذلك، ولكننا نقول: إن الاستدلال بحديث القاتل والمقتول في النار، لا يصح في كل مورد، فلا يصح في مورد خروج طلحة على إمام زمانه المنصوص على إمامته من رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ».

وأما خروجه على عثمان، فقد يدعى أنه مبرر، من حيث أن خلافة عثمان جاءت مستندة إلى صحة خلافة عمر، وخلافة عمر مستندة في صحتها إلى خلافة أبي بكر، وهي غير شرعية، لأنها جاءت إبطالاً للتدبیر الإلهي الحاسم، الذي قرر إمامية وخلافة علي دون سواه، فخروجه على عثمان، بعد أن أحدث له حكم، وخروجه على علي المنصوص على إمامته وخلافته له حكم آخر.

١٠ – المتعة لأجل الحصول على المال:

ونستغرب كثيراً قوله في الكتاب: «أليس بالمتعة يحصلن على مقدار من المال لمصارف أنفسهن وأطفالهن اليتامي؟»؟ ص ١٢٤.

فإن هذا الكلام قد يوهم: أن تشريع المتعة إنما هو لتكون سبباً في الحصول على المال والمتاجرة بالأعراض، وهذا أمر غير معقول ولا مقبول. فإن المهر في المتعة كالمهر في الزواج الدائم. وللمتعة أهدافها النبيلة ومبرراتها الموضوعية، كما للزواج الدائم. حيث إنه يتضمن حلاً شرعاً وصحيحاً لمعضلات يواجهها

هذا الإنسان. فراجع كتابنا: «الزواج المؤقت في الإسلام».

١١ – أقيلوني فلست بخيركم:

ثم إننا نجده يقول: «إنه «عليه السلام» كان مستغنياً عن غيره، وغيره كان يحتاجاً إليه. ألم يقل أبو بكر: أقيلوني فلست بخير فيكم، وعلى فيكم»؟ ص ١١٩.

والذي يلفت نظرنا هنا:

أولاً: إن النص المتداول المعروف هو قوله: أقيلوني فلست بخيركم وعلى فيكم، وهي تفيد معنى مختلف عن قوله: لست بخير فيكم.

ثانياً: إن قول أبي بكر: أقيلوني الخ.. لا ربط له بالاستغناء وال الحاجة إلى علي «عليه السلام». فإن أعلم العلماء قد لا يكون هو خير الناس، لأن الخيرية، أمر، والإستغناء وال الحاجة أمر آخر.

الفهارس

- ١ - الفهرس الإجمالي
- ٢ - الفهرس التفصيلي

الفهرس الإجمالي:

لماذا كتاب مأساة الزهراء عليه السلام؟!	٥
كتاب مأساة الزهراء عليه السلام شبهات وردود:	٨٥
الباب الأول: الزهراء عليه السلام وأمساتها.....	١١١
الفصل الأول: الزهراء عليه السلام مقامها وعصمتها.....	١١٣
الفصل الثاني: الزهراء عليه السلام والغيب.....	١٦١
الفصل الثالث: إرهادات ومحاولات التفاف وطعن في كتاب سليم...	٢٠٣
الفصل الرابع: ماذا يقول المفيد رحمه الله؟ ! ..	٢٣٩
الفصل الخامس: كاشف الغطاء وشرف الدين.....	٢٦٩
الفصل السادس: الحب والإحترام يردعهم	٢٩٧
الفصل السابع: لماذا تفتح الزهراء عليه السلام الباب؟ ! ..	٣٤٩
الفصل الثامن: من هنا وهناك.....	٣٨٧
الفصل التاسع: ولست أدرى خبر المسئار.....	٤٣٧
الفهرس الإجمالي:	٤٦٣
الفهرس التفصيلي:	٤٦٥

الفهرس التفصيلي:

٧	تقديم:.....
٧	بداية:.....
٨	مؤسسة الزهراء عليه السلام:.....
٩	إختيار مؤسسة الزهراء عليه السلام لماذا؟!؟!:.....
١١	هل أخطأنا التقدير؟!?:.....
١٤	ردود الفعل على الكتاب في التجاھين:.....
١٦	ملامح من ردود الفعل:.....
١٩	الردود المكتوبة:.....
٢٠	قيمة تلك الردود علمياً:.....
٢٢	مراجع الأمة وأعلام المذهب يتصدرون:.....
٢٣	يدنا ممدودة للحوار:.....
٢٤	إعترافات، ومؤاخذات:.....
٢٤	لماذا التصدي؟!?:.....
٢٥	تقدير التراث:.....
٢٦	إشارة:.....
٢٧	التنازع في جنس الملائكة:.....

٣٠	لماذا تأخر الرد؟!:
٣١	من هو المظلوم؟ وهل هذا تشهير؟!:
٣٣	قضية النقل عن السيد شرف الدين <small>رحمه الله</small> :
٣٨	الفرق بين الهجري والميلادي:
٣٩	كل الفكر الإسلامي (فَكْر بُشْرِي) ما عدا البديهيات:
٤٧	المقصود بمتفجرة بئر العبد:
٤٨	السباب والشتائم:
٥٠	صيغة الرد لماذا؟!!
٥٣	لعل مراد القائل غير ما فهم منه؟!:
٥٤	المصطادون في الماء العكر:
٥٦	ليس هذا وقت هذه الأمور:
٥٩	أسلوب خبيث.. ولا مانع من استخدامه!!:
٦٠	الخروج عن دائرة المذهب الفقهي:
٦١	هل هذا هو المنهج الجواهري؟!:
٦٤	التكتف والشهادة بالولاية:
٦٧	جواز النظر إلى العراة:
٦٨	حول النشاط الاجتماعي للزهراء <small>عليها السلام</small> :
٦٩	تنسيق النصوص أو تحشيدها:
٧٥	الإخلاص وكتاب سليم:

انطلق بطريقة غير شرعية:.....	٧٧
توثيق النصوص:.....	٧٨
لا داعي لأي تغيير:.....	٧٩
كتاب مأساة الزهراء علیها السلام.. شبهات وردود	٨٥
تقديم:.....	٨٧
تمهيد:.....	٨٩
بداية وتوطئة:.....	٨٩
النقاط المعادة:.....	١٠٤
الباب الأول: الزهراء علیها السلام و مأساتها	١١١
الفصل الأول: الزهراء علیها السلام مقامها و عصمتها.....	١١٣
بداية وتوطئة:.....	١١٥
متى ولدت الزهراء علیها السلام؟! :.....	١١٦
مريم أفضل أم فاطمة علیها السلام؟! :.....	١٢١
قيمة الزهراء علیها السلام:.....	١٢٥
سيدة نساء العالمين:.....	١٢٧
النشاط الاجتماعي للزهراء علیها السلام:.....	١٢٩
الزهراء أم أيها:.....	١٤٠
العصمة جبرية في اجتناب العاصي؟!! :.....	١٤١
هل للمحيط والبيئة تأثير في العصمة؟!:.....	١٤٦
إمكانية التمرد على البيئة والمحيط:.....	١٤٨

ألف: زوجنا النبي نوح والنبي لوط عليهما السلام:	١٤٩
ب: زوجة فرعون:	١٥١
خلاصة:	١٥٧
ج: مريم عليهما السلام في مواجهة التحدي:	١٥٨
من نتائج ما تقدم:	١٥٩
الفصل الثاني: الزهراء عليهما السلام والغيب	١٦١
الجوانب الغيبية في حياة الزهراء عليهما السلام:	١٦٣
الإرتباط الفكري لا يكفي:	١٧٢
تنزه الزهراء عليهما السلام عن الطمث والنفاس:	١٧٣
تأويل النصوص:	١٨٢
هل الزهراء عليهما السلام أول مؤلفة في الإسلام؟!:	١٨٨
هل في مصحف فاطمة عليهما السلام أحكام شرعية؟!:	١٩٠
لا تعارض في أحاديث مصحف فاطمة عليهما السلام:	١٩٧
تصوير التعارض بنحو آخر:	١٩٩
الفصل الثالث: إرهادات ومحاولات التفاف وطعن في كتاب سليم ...	٢٠٣
بداية وتوطئة:	٢٠٥
نقاط البحث:	٢٠٦
فلنسقط نحن قضايانا، قبل أن يسقطها الآخرون؟!:	٢٠٦
ناقشت كل العلماء:	٢١٠
إنكار ضرب الزهراء عليهما السلام تبرئة للظالمين:	٢١١

أنا لا أهتم لضرب الزهراء <small>عليها السلام</small> وهو لا يرتبط بالعقيدة:	٢١٢
خلفيات صرحت بها الكلمات:	٢١٧
العقبة الكؤود:	٢١٨
اجتهد فأخطأ؟!:	٢٢٠
العمدة هو كتاب سليم وهو غير معتمد:	٢٢٢
كتاب سليم معتمد:	٢٢٣
منشأ الطعن في كتاب سليم:	٢٢٩
الخلاصة:	٢٣٣
الفصل الرابع: ماذا يقول المفید <small>رحمه الله</small> ؟!	٢٣٩
توطئة وبداية:	٢٤١
الإسناد إلى أقوال العلماء:	٢٤٢
الإجماع على المظلومية:	٢٤٤
مراد الشيخ المفید في كتاب الإرشاد:	٢٤٧
المفید لم يذكر ما ذكره الطوسي:	٢٥٢
كتاب الإختصاص للشيخ المفید <small>رحمه الله</small> :	٢٦٠
الفصل الخامس: كاشف الغطاء وشرف الدين	٢٦٩
كاشف الغطاء ماذا يقول؟!:	٢٧١
١ - كاشف الغطاء لا ينكر ما جرى:	٢٧٣
٢ - ضرب النساء:	٢٧٦
٣ - قبول الناس بضرب الزهراء <small>عليها السلام</small> :	٢٨٢

٤ - إحتجاج الزهراء <small>عليها السلام</small> بما جرى!:.....	٢٨٢
٥ - إحتجاج الزهراء <small>عليها السلام</small> :.....	٢٨٤
٦ - ذكر علي <small>عليه السلام</small> لهذا الأمر:.....	٢٨٥
٧ - مبررات الاحتجاج غير متوفرة:.....	٢٨٦
٨ - لم تذكر الزهراء <small>عليها السلام</small> أبا بكر بما جرى:.....	٢٨٧
الثابت عند السيد شرف الدين:	٢٨٨
شواهد ودلائل أخرى:.....	٢٩٤
الفصل السادس: الحب والإحترام يردعهم	٢٩٧
توطئة وإعداد:.....	٢٩٩
نقاط البحث في هذا الفصل:	٢٩٩
خصوصتهم لعلي <small>عليه السلام</small> واحترام الزهراء <small>عليها السلام</small> :	٣٠١
مكانة الزهراء <small>عليها السلام</small> عند الأنصار، وعند مهاجيها:	٣٠٢
من الذي قال لعمر: إن فيها فاطمة؟!:.....	٣٠٦
أخبار عن احترام الصحابة للزهراء <small>عليها السلام</small> :	٣٠٩
علي <small>عليه السلام</small> متمرد لا بد من إخضاعه:	٣١٢
طلب المساحة يدل على مكانة الزهراء <small>عليها السلام</small> :	٣١٦
هل رضيت الزهراء على الشيختين؟!:.....	٣٢٢
تحللت غير ناجحة:.....	٣٣٦
هل عرف قبر الزهراء <small>عليها السلام</small> ?!:.....	٣٣٧
جرأة الجاحظ:	٣٣٨

٣٤٠	دلالة حرجة:
٣٤٢	ملاقاة الزهراء <small>عليها السلام</small> للرجال والمحجوب:
٣٤٩	الفصل السابع: لماذا تفتح الزهراء <small>عليها السلام</small> الباب؟!
٣٥١	ماذا في هذا الفصل؟! :
٣٥٢	أين هي غيرة علي <small>عليها السلام</small> وحميته؟! :
٣٥٤	أين هي شجاعة علي <small>عليها السلام</small> ؟! :
٣٥٧	المخدرة لا تفتح الباب:
٣٦٠	لماذا لا يفتح الباب الرزير، أو فضة؟! :
٣٦٢	لو أجابهم علي <small>عليها السلام</small> !! :
٣٧١	لو أجابتهم فضة؟! :
٣٧٢	إسترداد، أو مثال وشاهد:
٣٧٥	أيخافون من فتح الباب وهم مسلحون؟! :
٣٧٧	ألا يدافع علي <small>عليها السلام</small> عن وديعة الرسول <small>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</small> ؟! :
٣٧٩	هل ضرب الزهراء <small>عليها السلام</small> مسألة شخصية؟! :
٣٨١	مسألة فدك سياسية:
٣٨٥	على الحاضرين أن ينجدوا الزهراء <small>عليها السلام</small> :
٣٨٧	الفصل الثامن: من هنا وهناك
٣٨٩	هل كان ليبيوت المدينة أبواب؟! :
٣٩٤	لم يدخلوا البيت، فكيف ضربوا الزهراء؟! :
٣٩٥	١ - لا تروه عني:

- ٢ - أنا لا أقول، بل علي علیها السلام!: ٣٩٦
- ٣ - سماع رواية «ضرب فاطمة» أسقطه!: ٣٩٦
- ٤ - الطعن على النظام: ٣٩٧
- ٥ - تحريف كتاب المعرف: ٣٩٧
- رواية (قنفذ) تعارض إجماع (الشيخ): ٣٩٨
- لا داعي لهاجمة الزهراء علیها السلام موجود: ٤٠١
- النفي يحتاج إلى دليل: ٤١٠
- مصادرة الموقف: ٤١٣
- هل ثبت عندكم كسر الصلع؟!: ٤١٣
- سقوط المحسن حالة طبيعية طارئة!: ٤١٨
- هل كان بكاء الزهراء علیها السلام جزعاً؟!: ٤٢٠
- «بيت الأحزان» وإزعاج الناس بالبكاء: ٤٢٢
- بيت الأحزان أضرهم ولم ينفعهم: ٤٢٨
- النهي عن النوح بالباطل لا عن البكاء: ٤٢٩
- المنع من البكاء على الميت: ٤٣٠
- التوراة، والمنع من البكاء على الميت: ٤٣٤
- السياسة وما أدرك ما السياسة؟!: ٤٣٤
- الفصل التاسع: ولست أدرى خبر المسئار ٤٣٧
- خبر المسئار: ٤٣٩
- كتاب مؤتمر علماء بغداد في الميزان: ٤٤٠

٤٤١.....	الأسلوب التعبيري:.....
٤٤٣.....	ركاكة التعبير:.....
٤٤٣.....	أخطاء نحوية:.....
٤٤٤.....	تصحيح خطأ:.....
٤٤٤.....	ملك شاه: الجاهل المحب للعلم:.....
٤٤٥.....	رعونة وطيش:.....
٤٤٥.....	إغتيال الملك ووزيره:.....
٤٤٦.....	الملك لا يثق إلا بوزيره:.....
٤٤٦.....	من هم المجتمعون؟! :.....
٤٤٧.....	مفارة أخرى لا مبرر لها:.....
٤٤٨.....	خلافة أم إمامية؟! :.....
٤٤٨.....	تناقضات لا مبرر لها:.....
٤٥٠.....	موارد تعوزها الدقة التاريخية:.....
٤٥٢.....	طريقة الاستدلال أحياناً:.....
٤٥٢.....	١ - السب واللعن:.....
٤٥٣.....	٢ - شك النبي في نبوته:.....
٤٥٣.....	٣ - أهل السنة وتحريف القرآن:.....
٤٥٥.....	٤ - عبس وتولى:.....
٤٥٥.....	٥ - إيمان الخلفاء الثلاثة:.....

٦ - خيانة أبي بكر كيف تثبت؟!:	٤٥٦
٧ - شك عمر في النبوة:	٤٥٧
٨ - لا تجتمع أمري على خطأ، وقتل عثمان:	٤٥٧
٩ - حديث العشرة المبشرة:	٤٥٨
١٠ - المتعة لأجل الحصول على المال:	٤٥٩
١١ - أقليوني فلست بخيركم:	٤٦٠
الفهرس الإجمالي:	٤٦٣
الفهرس التفصيلي:	٤٦٥
كتب مطبوعة للمؤلف	٤٧٥

كتب مطبوعة للمؤلف

- ١ - الآداب الطيبة في الإسلام
- ٢ - ابن عباس وأموال البصرة
- ٣ - ابن عربي سنّي متغصب
- ٤ - أبو ذر لا إشتراكية.. ولا مزدكية
- ٥ - أحיוأ أمرنا
- ٦ - إدارة الحرمين الشريفين في القرآن الكريم
- ٧ - إسرائيل .. في آيات سورةبني إسرائيل .. تفسير ثمان آيات ..
- ٨ - الإسلام ومبدأ المقابلة بالمثل
- ٩ - الاعتماد في مسائل التقليد والإجتهاد (صدر منه جزء واحد)
- ١٠ - أفلاتذكرهن «حوارات في الدين والعقيدة»
- ١١ - أكذوبتان حول الشريف الرضي
- ١٢ - الإمام علي والنبي يوشع عليهما السلام
- ١٣ - أهل البيت عليهم السلام في آية التطهير
- ١٤ - أين الإنجيل؟!
- ١٥ - بحث حول الشفاعة

- ١٦ - براءة آدم عليه السلام حقيقة قرآنية
- ١٧ - البنات ربائب.. قل: هاتوا برهانكم
- ١٨ - بنات النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه أم ربائب؟!
- ١٩ - بيان الأئمة وخطبة البيان في الميزان
- ٢٠ - تحقيقي در باره تاريخ هجري
- ٢١ - تحطيط المدن في الإسلام
- ٢٢ - تفسير سورة ألم نشرح
- ٢٣ - تفسير سورة الضحى
- ٢٤ - تفسير سورة الفاتحة
- ٢٥ - تفسير سورة الكوثر
- ٢٦ - تفسير سورة الماعون
- ٢٧ - تفسير سورة الناس
- ٢٨ - تفسير سورة هل أتى (جزءان)
- ٢٩ - توضيح الواضحات من أشكال المشكلات
- ٣٠ - الحاخام المهزوم
- ٣١ - حديث الإفك
- ٣٢ - حقائق هامة حول القرآن الكريم
- ٣٣ - حقوق الحيوان في الإسلام
- ٣٤ - الحياة السياسية للإمام الجواد عليه السلام
- ٣٥ - الحياة السياسية للإمام الحسن عليه السلام

- ٣٦ - الحياة السياسية للإمام الرضا عَلَيْهِ الْكَلَمُ
- ٣٧ - خسائر الحرب وتعويضاتها
- ٣٨ - خلفيات كتاب مأساة الزهراء عَلَيْهِ الْكَلَمُ (ستة أجزاء)
- ٣٩ - دراسات وبحوث في التاريخ والإسلام (أربعة أجزاء)
- ٤٠ - دراسة في علامات الظهور
- ٤١ - دليل المناسبات في الشعر
- ٤٢ - ربائب الرسول عَلَيْهِ الْكَلَمُ «شبهات وردود»
- ٤٣ - رد الشمس على عَلَيْهِ الْكَلَمُ
- ٤٤ - زواج المتعة (تحقيق ودراسة) (ثلاثة أجزاء)
- ٤٥ - الزواج المؤقت في الإسلام (المتعة)
- ٤٦ - زينب ورقية في الشام !!
- ٤٧ - سلمان الفارسي في مواجهة التحدى
- ٤٨ - سنابل المجد (قصيدة مهداة إلى روح الإمام الخميني وإلى الشهداء الأبرار)
- ٤٩ - السوق في ظل الدولة الإسلامية
- ٥٠ - سياسة الحرب في دعاء أهل التغور
- ٥١ - سيرة الحسين عَلَيْهِ الْكَلَمُ في الحديث والتاريخ (أنجز منه ٩ أجزاء)
- ٥٢ - شبهات يهودي
- ٥٣ - الشهادة الثالثة في الأذان والإقامة
- ٥٤ - الصحيح من سيرة الإمام علي عَلَيْهِ الْكَلَمُ (ثلاثة وخمسون جزءاً)
- ٥٥ - الصحيح من سيرة النبي الأعظم عَلَيْهِ الْكَلَمُ (خمسة وثلاثون)

- ٥٦ - صراع الحرية في عصر الشیخ المفید
- ٥٧ - طریق الحق (حوار مع عالم جلیل من أهل السنة والجماعۃ)
- ٥٨ - ظاهرۃ القارونیة من أین؟! وإلى أین؟!
- ٥٩ - ظلامة أبي طالب عليه السلام
- ٦٠ - ظلامة أم كلثوم
- ٦١ - عاشوراء بين الصلح الحسني والکید السفیانی
- ٦٢ - عصمة الملائكة بين فطرس.. وهاروت وماروت
- ٦٣ - علي عليه السلام والخوارج (جزءان)
- ٦٤ - الغدیر والمعارضون
- ٦٥ - فصل الخطاب في المیزان
- ٦٦ - القول الصائب في إثبات الربائب
- ٦٧ - كربلاء فوق الشبهات
- ٦٨ - لست بفوق أن أخطيء من کلام علي عليه السلام
- ٦٩ - لماذا كتاب مأساة الزهراء عليها السلام؟!
- ٧٠ - ماذا عن الجزيرة الخضراء ومثلث برمودا؟!
- ٧١ - مأساة الزهراء عليها السلام (جزءان)
- ٧٢ - مختصر مفید (أسئلة وأجوبة في الدين والعقيدة)، (ثانية عشر جزءاً).
- ٧٣ - مراسم عاشوراء «شبهات وردود»
- ٧٤ - المسجد الأقصى أین؟!
- ٧٥ - مقالات ودراسات

٧٦ - منطلقات البحث العلمي في السيرة النبوية

٧٧ - المواسم والمراسيم

٧٨ - موقع ولادة الفقيه من نظرية الحكم في الإسلام

٧٩ - موقف الإمام علي عليه السلام في الحديبية

٨٠ - ميزان الحق « شبّهات وردود » (أربعة أجزاء)

٨١ - نقش الخواتيم لدى الأئمة عليهما السلام

٨٢ - وقوفات مع ناقد

٨٣ - الولاية التشريعية

٨٤ - ولادة الفقيه في صحيحه عمر بن حنظلة